

al-Fāsi

علال الفاسي

النفس الذاتية

كتاب في الفلسفة

al-Naḥd al-dhātī

١٩٥٢



الطبعة الأولى

« حقوق الطبع محفوظة للمؤلف »

٧٥٨٦



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَحْدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ
مَشْغًى وَقَدْ دُيْتُ ثُمَّ تَتَفَكَّرُونَ قَدْ أَنْكَبْتُمْ
(سورة ٣٤ آية ٤٦)

حَاسِبُوا أَنْفُسَكُمْ قَبْلَ أَنْ تَحَاسِبُوا
وَزُرُوا أَعْمَالَكُمْ قَبْلَ أَنْ تُوْزَنَ عَلَيْكُمْ
حديث شريف

2269
3537
366

كتاب التفسير

المطبعة العالمية
أحمد حسن عيسى وشركاه

١٦ شارع ضريح سعد بالقاهرة

تصدير

لا أقصد من هذا الكتاب الذى أضعه اليوم بين يدي القراء غير تنبيه الرأى العام المغربى وخاصة النخبة العاملة لضرورة الايمان بالنظر والحوار ، وتحديد المثل العليا ، واختيار أحسن السبل للوصول إليها ، مع امتحان الضمير فى كل المراحل ، ومحاسبة النفس على أغلاطها .

ولقد بذلت فيه — علم الله — جهد المخلص الذى يريد البناء ، ويسعى فى التجديد ، ويعز عليه أن يترك الحيرة تعبت بعقل شباب الأمة وقلبه ، وقرأت لكل فصل منه — قبل أن أكتبه — عشرات المؤلفات العربية والعربية والفرنسية والمنقولة للغة الفرنسية من لغات أوربا الشرقية والغربية وأمريكا وآسيا ، ودرست وجهات النظر المتباينة ، وقارنت بينها بقدر الاستطاعة ، ثم عرضتها على تجاربى فى الكفاح وتقلباتى بين الكادحين فى أقطار عديدة طيلة خمسة وعشرين عاماً ، وحاولت أن أستخلص من كل ذلك التوجيهات التى أضعها بين يدي إخوانى لينظروا فيها ويستفيدوا منها .

وليس ما أعرضه فى هذا الكتاب أفكاراً أفرضها على قرأى أو ألزمهم بانتجالها ، بل إنها ليست بأفكار نهائية حتى بالنسبة إلى ، وإننى مستعد لأن أعيد النظر فى كل رأى منها مع أى واحد من يهمهم الدرس والبحث عن الحقيقة رغبة فى اتباعها ، إننى لا أعتبر

(ب)

ما كتبه في النقد الذاتي أفكاراً ، وإنما هو دلالة على أفكار ،
وقصارى ما أريد هو أن يتعلم القارئ حب البحث والنظر ، والامان
بالعقل وبالمثل العليا كوسيلة لما يجب أن يصل إليه من حقيقة ومعرفة .

ولقد دعوت في خاتمة كتابي « الحركات الاستقلالية في المغرب
العربي » رجال هذه الحركات إلى أن يهتموا بتكوين النظرية ووضع
البرنامج المفصل الذي يسهل علينا تحقيق الإصلاحات العميقة التي
تنشدها أمتنا متى تم لها الاستقلال وظفرت بالحرية حتى لا يقع لها
من التبليل ما يشككها في قيمة الكفاح الذي تبذله الآن بالنسبة
لتقدمها وتحسين حالها .

وهذه الخطوة التي أتقدم بها الآن في هذا الاتجاه تضع بين يدي
أبناء وطني توجيهات تقف بهم عند كل نقطة ، وتحملهم على التفكير
فيها ، وتكوين النظرية الصحيحة حولها .

ولذلك فإنني أرجو أن يهتم كل واحد منهم بقراءة هذه الفصول
بإمعان وتبصر ، ويعمل جهده في إتمام ما ينقصها أو تنقيحها ، حتى
تتوضح الأفكار التي نرمي إليها ، وتتبلور الغاية التقدمية التي نسعى لها .

ومن المناسب أن أنبه إلى أن ما أعرضه الآن إنما أقدمه بصفتي
الشخصية ؛ أي لا بصفتي زعيماً لحزب الاستقلال ، ولذلك فإن شباب
هذا الحزب أول من أدعو للنظر في هذه الفصول حتى يتسنى لهم أن
يشاركوا في تكوين البرنامج الذي سيعمل حزبنا على وضعه للمغرب
المستقل بحول الله .

(ح)

وإذا كنت قد أشرت لبعض الأخطاء التي وقعت فيها البلاد العربية والإسلامية والشرقية فأنني لا أرمي من وراء ذلك لغير استخراج العبرة من تجارب الذين سبقونا بالنهوض وفتحوا لنا أبوابه ؛ لأن قضيتنا واحدة ، وأدواءنا متقاربة ، وليس لأحد أن يحمل كلامي على غير حسن النية وجميل القصد .

وإذا قدر للنخبة المغربية أن تجتمع يوماً ما لتضع برنامجاً مفصلاً لكل فروع الحياة ومظاهر النشاط القومي في مغرب الغد ، ووجدت في هذا الكتاب ما يدلها على سبيل تحقيق غايتها فسيكون ذلك خير جزاء على الجهد الذي بذلته ، والطريق الذي مهدته .

وفي الأخير أشكر صديق الأستاذ أحمد المليح على مساعدته لي بالوقوف على طبع الكتاب وتصحيح الأغلاط المطبعية ، كما أشكر للمطبعة العالمية مديرها وعمالها جميل عنايتهم وحسن إتقانهم ، وعلى الله سبحانه مكافأة الجميع ؟

عمر الفاسي

فهرس

تصدير (١)

الباب الأول

مسائل الفكر

صفحة		صفحة	
٤٥	(٩) حرية التفكير	٣	(١) الأنانية
٥٠	(١٠) التحرر الفكرى	٧	(٢) التفكير اجتماعياً
٥٥	(١١) الفكر العام	١١	(٣) التفكير شمولياً
٦٥	(١٢) توجيه الفكر العام	١٦	(٤) إحاطة التفكير
٧٥	(١٣) تداعى الأفكار	٢٥	(٥) ارتجال التفكير
٨١	(١٤) الفكر بين العصرية والمعاصرة	٣٠	(٦) التفكير بالواجب
٨٧	(١٥) اختيار الأفكار	٣٥	(٧) أرستقراطية التفكير
		٤٠	(٨) تعميم التفكير

الباب الثانى

التفكير بالمثال

١٢٦	(٦) الفكر الإدارى	٩٥	(١) التفكير بالمثال
١٣٦	(٧) الفكر السياسى	١٠٠	(٢) الفكر الدينى
١٤٧	(٨) الفكر الحزبى	١٠٦	(٣) الفكر الإسلامى
١٥٢	(٩) الفكر القضائى	١١٦	(٤) الفكر الوطنى
		١٢١	(٥) الفكر المغربى

الباب الثالث

الفكر الاقتصادي

صفحة	صفحة
١٩٧	(١) الفكر الاقتصادي ١٦٧
٢١١	(٢) الحلول العصرية لمشكلة الاقتصاد ١٧٧
٢١٦	(٣) المحاولات النصرانية لحل
٢٢٣	مشكلة الاقتصاد ١٨٣
	(٤) نظريات شاذة لحل مشكلة
	الاقتصاد في التاريخ الإسلامي ١٩٠

الباب الرابع

الفكر الاجتماعي

٣٠١	(١٢) البيت أو الوطن الصغير	٢٣١	(١) الفكر الاجتماعي
٣٠٦	(١٣) المنازل	٢٣٨	(٢) المجتمع المغربي
٣١١	(١٤) مهنة الوالدين	٢٤٤	(٣) كيف نفكر بالمجتمع المغربي
٣١٦	(١٥) أبناء الشعب	٢٤٩	(٤) العائلة
٣٢١	(١٦) النسل	٢٥٤	(٥) البغاء
٣٢٦	(١٧) أغراض التربية		(٦) المرأة المغربية بين العرف
٣٣١	(١٨) لغة التعليم	٢٦٠	الجاهل والعمل الشرعي
٣٣٦	(١٩) دينية التعليم	٢٧١	(٧) تعدد الزوجات
٣٤٢	(٢٠) إجبارية التعليم	٢٧٩	(٨) الطلاق
٣٤٧	(٢١) مواد التعليم	٢٨٤	(٩) حقوق المرأة المدنية
٣٥٢	(٢٢) مناهج التعليم	٢٨٩	(١٠) حماية العائلة
٣٥٧	(٢٣) مهنة التعليم		(١١) الإدمان على المسكرات
٣٦٢	(٢٤) التعليم المهني	٢٩٥	والخدرات

صفحة		صفحة	
٣٩٩	(٣٠) النظام النقابي	٣٦٧	(٢٥) تعليم الكحول
٤٠٩	(٣١) ضرورة النقابة القومية	٣٧٣	(٢٦) الصحة العامة
٤١٤	(٣٢) أوقات الفراغ	٣٧٨	(٢٧) ذوو العاهات
٤١٩	(٣٣) خلاصة	٣٨٣	(٢٨) الطائفة الإسلامية
٤٢٤	خاتمة	٣٨٩	(٢٩) الجihaz الاجتماعي

الباب الأول

مسائل الفكر

الأنانية

لعل أبرز الصفات الطبيعية في الإنسان هي تلك التي تبرز شخصيته وتعبّر عن أعماق فرديته ونعني بها الأنانية . ومن المستحيل أن يفقدها أحد حتى ولو كان من أعظم الناس تجرداً ، وأكثرهم بذلاً ، لأن فقدتها معناه انعدام الوجود الذاتي للكائن الحي ، الأمر الذي لا يجوز .

لكن يمكننا أن نوجه أنانيتنا التوجيه الصالح الذي يجعلها مفتاحاً لعظمة نفوسنا ، وسمو شخصيتنا ، كما يمكن أن نتركها تطفئ علينا فتقلب إلى ترعرع خطير تصبح معه عبارة عن أغوال تلتهم ما حوالها .

طغيان الأنانية هو الذي يجعل منا أفراداً لا يشعرون إلا بما يلس وجودهم الخاص ولا يتجهون بأفكارهم إلا نحو ما يعود عليهم بالنجاح في تقلباتهم اليومية ، غير مباليين بما يصيب غيرهم في سبيل تحقيق أغراضهم الذاتية ، ومنافعهم الشخصية . كل ما يقودهم في الحياة هو « أنا » يسرون نحوها فلا يهتدون طريقاً إلا طريق الابتزاز لأموال الغير والاستعباد لأشخاص الناس والاستعلاء على كل الطبقات الإنسانية ، والاحتقار لآبائنا .

هذا الطغيان الأناني ، هو مصدر كل النقائص الاجتماعية التي نحس بها في وسطنا ونلحسها في بلاد أخرى غير بلادنا ، وهو الذي يحمل الحاكم على ظلم رعيته ، رغبة في إطفاء حاجته للبال عن طريق الرشوة ، أو للاستبداد عن طريق الشهرة ، وهو الذي يمنع العالم من أن يؤدي واجب النصح والإرشاد حرصاً على جاه كاذب يستهويه أو منصب زائف يغويه ، وهو

الذى يمنع الغنى من التفكير فى ما يصلح حال إخوانه البائسين أو يعمل على التخفيف من آلامهم ، ويحمل المحامى والطبيب والمهندس على خيانة الأمانة التى تحملوها حتى يتمكنوا من تحقيق رغبتهم فى الغنى ، أو إطفاء نهمهم بالتملق للرؤساء والحاكمين .

وهذا الطغيان الأنانى هو الذى يملك نفوس الملوك والرؤساء حتى يكون فى أعماقهم شعوراً مخطئاً بامتياز بلادهم أو تفوق عنصرهم ، فيحملهم ذلك على الاعتداء على ممتلكات الغير وأوطانه ، وهو مصدر كل هذه الحروب الاستعمارية وآثارها فى الأراضى المنكوبة بالاستعمار الأجنبى .

ولكن هذه الأنانية نفسها إذا وجهت التوجيه الصحيح ، وأخذت بالمران على ما يجب أن تؤخذ عليه أصبحت نوراً نستضيء به فى حياتنا وأعمالنا وسراجاً يوضح لنا سبل السعادة ويعرج بأرواحنا فى معارج السمو والكمال ، وهكذا تصبح فرديتنا وهى تنشأ أنانيتنا عن طريق الاعياء فى المجموع والانغمار فى صالحه ، والامتزاج بحاجياته ، فلا نحس لعملنا قيمة إلا إذا كان من ورائه نفع عام ، ولا لجهودنا فخراً إلا بقدر ما فيه من أثر فى جلب الخير للناس ودفع الشر عنهم .

وتوجيه الأنانية هذه الوجهة واستعمالها فى صالح الفرد عوضاً عن أن تكون ضداً عليه هى الغاية التى عمل لها الرسل والمصلحون ، ونادت بها الديانات السماوية والمذاهب الأخلاقية إذ سعت كلها لأن تجعل من الفرد الشخص العامل لنفسه ولقومه ، والباحث عن عظمته من طريق البذل والتجرد وتقوية حاسة الشعور بالأنانية السلبية التى تجرد اللذة فى عذابها من أجل سعادة الآخرين ، وعزتها فى انكسارها من أجل رفعة المجتمع وإعلاء شأن أفراداه .

ولقد شهدت الأرض نماذج كبيرة من البطولة التى ضحى أصحابها فى سبيل الدفاع عن قومهم وأمتهم ورفع راية بلادهم فوق الشم الرواسى من الجبال ،

فلم تكن تلك البطولة إلا تغلباً على النفس ، وسيطرة على الأعصاب ، دفعت أصحابها للتجرد من رغبات الحياة والانتصار على الشهوات الدنيئة ، والاندفاع وراء الموت لكي تعيش بلادهم سعيدة وأبنائها كرماء ، ولكن موتهم لم يكن في الحقيقة إلا حكمة بالغة في العمل على تحقيق أنانيتهم النيلة التي تجدد في الموت حياة أسمى وأعلى من هذه الحياة التي نتعشقها نحن ونشقى في سبيل الإبقاء عليها . وهذه الحكمة هي التي عبر عنها شاعرهم بقوله :

تأخرت أستبقى الحياة فلم أجد
لنفسى حياة مثل أن أتقدا

ومن مظاهر هذه الأنانية السعيدة هذه الشخصيات العظيمة التي ترعرعت في أعماقها روحانية سمت بها من حضيض الأرض الدنيئة إلى أسمى السماوات لتبحث عن مكانها بين أرواح الصديقين والشهداء والصالحين ، وتكونت عندها بذلك حاسة فاصلة بين الحق والباطل ، تميز بها دقائق الأعمال ودخائل التصرفات وتتسرب معها إلى خواج النفس ووساوس الفكر حتى تصبح لا ترى إلا بها ، ولا تحس إلا معها ، ولا تحي إلا من أجلها .

هذه الشخصيات التي اعتدنا أن نسميها بأصحاب الولاية وأقطاب الصلاح لم تصل إلى مراتب السمو ولم تحترق مدارج الكمال إلا بما أخذت به أنفسها من مجاهدة ومراقبة ومحاسبة على ما يفرط منها في جانب الحق ، ولوم على ما يصدر منها من تقصير في جانب الخلق ، وعدم اعتداد بقيمتها الشخصية إلا بمقدار ما تعتد به من أعمالها في صالح الجمهور ومن أجل الخالق الذي تتأخى فيه كل الكائنات وتتساوى أمامه جميع الطبقات .

ولقد كان للمغرب في تاريخه العظيم أبطال وأولياء يجلوا في ميدان البطولة ومصاف الرجولة ما يصح أن يكون قدوة صالحة لسائر البشر ، وما يكون العنصر القيم الذي تعز به حضارتنا القومية التي هي حضارة الحربي الفلاح والمؤمن المتجرد ، وإن نظرة عميقة واحدة على ما بقي من

آثار هذه الشخصيات المغربية السامية تستطيع أن تساعدنا على تكوين التوجيه الصالح لأنانيتنا التي أودت بها عوامل الانحطاط فأصبحت طاغية علينا ، سائرة في الاتجاه المعاكس لمطامح الفكر ورغبات الروح .

والحركة الاستقلالية التي ننضوي تحت لوائها اليوم لا تتم رسالتها في الأمة المغربية إلا إذا جعلت من مهمتها تكوين هذا الاستقلال الشخصي الذي يجعل من فرديتنا المتطرفة أنانية متوجهة نحو مصالح الأمة ومنافع المجموع ، واستطاعت أن تبعث في نفوسنا جميعاً تلك الروحية المغربية التي كونت من أسلافنا أولياء ممتازين وأبطالاً متفوقين لا يغارون إلا على حقوق الله والوطن ، ولا يتنافسون إلا في السبق لخدمة الكل ومساعدته على التحرر والانطلاق ، ولا يعملون لغاية إلا غاية السمو الروحي الذي يلتبس جزاءه في الذكر الطيب والحديث الحسن والثواب الإلهي الموعود .

تلك هي رسالة المغرب التي يجب أن يضطلع بها المفكرون من إخواننا ، وتلك هي الغاية التي يجب أن تتبارى في خدمتها النخبة من حملة الأقلام المغاربة الذين يريدون أن يسهموا بقسط وافر في تطور ذهنية أمتهم ، وتجديد روحانيتها ، حتى تستعد لتحمل المسؤولية الكبرى التي نعمل جميعاً لإدراكها .

التفكير اجتماعياً

إذا كانت الأنانية البغيضة تعنى حب الإنسان لنفسه وعدم الاهتمام بشؤون غيره فإن التفكير اجتماعياً يعنى التفكير بالغير ، والعناية بأحواله والعمل على إصلاحها .

لا يمكن لأمة ما أن تنهض من وهدة السقوط التي وقعت فيها إلا إذا تدربت على أن تفكر اجتماعياً ، وتعودت على أن لا ترى في مسائل الأفراد أو الطبقات الأخرى شؤوناً بعيدة عنها أو غير عائدة إليها .

ولقد ألفنا نحن في بلادنا أن لا نفكر بأحد ولا ننظر في أمر بشر ، كأن العالم كله محصور في وجودنا الخاص الذي إذا تجاوزناه في تفكيرنا فلن تتعدى حدود أضيق الدوائر التي لها صلة أكيدة بنا .

ننظر كل صباح فيما يرجع لمعاشنا فلا يهمننا إلا أن نسق ألوان الطعام وأنواع الملذات التي يسرنا أن نراها أمام أعيننا كلما عدنا من جولاتنا في ميادين التجارة أو غيرها مما نبذل في ناحيتها كل مجهوداتنا لنتفوق على من عدانا ، معترين بفرديتنا فخورين بنجاحنا فيما خسر فيه الآخرون ، فإذا آن وقت الطعام التهمناه التهاماً ونحن معرضون كل الإعراض عن التفكير بآلاف الجائعين والجائعات الذين لا يستطيعون أن يسدوا رمقهم حتى بمثل عشر العشر مما نستطيع .

ونختار لأنفسنا ولأهاليها الملابس الرفيعة والحلى البديع ، متعدد الألوان ، مختلف الأشكال دون اهتمام بملايين العارين والعاريات من

إخواننا وأخواننا الذين لا نفكر إلا في كونهم يسيئون إلينا بظهورهم أمام أعيننا يذكروننا بالبؤس ويجعلوننا نحس ولو من بعيد بالشقاء !

ونأوى بعد عرا كنا الشديد في المحافظة على رفاهيتنا واستمرار ثروتنا إلى بيوتنا الفسيحة الدافئة ، وفرشنا الوثيرة الناعمة ، لنتهد جانباً منها ، وقد أعدنا للبرد كافاته ، وللصيف حاجته فلا يخطر ببالنا أن هنالك وراء أبراجنا العاجية ومرافئنا الهائلة ، إخواناً لنا من صميم الإنسانية التي نحن منها يجرى في عروقهم هذا الدم الذي يجرى في شراييننا ، وتكون أجسامهم من هذا اللحم والأعصاب والعضلات التي تتكون منها أجسامنا ، يأوون إلى أعشاش لا تظل من حر ولا تدفئ من برد ، وأوكر لا تحجب ولا تصون ، يفترشون الأرض أو أسرة بالية أقدر من الأرض ، ويلتحفون الأسبال ، وقد هاجمتهم الحشرات التي تتولد في مستنقعات دروبهم الوسخة ، وحاراتهم ذات الحما المسنون ، وينامون نوماً مضطرباً يقطعه حلمهم بكابوس الظلم الذي جعل أبناءهم يتضورون أمامهم جوعاً .

متى يأتي ذلك اليوم الذي نأخذ فيه أنفسنا على التفكير بغيرنا ؟ ومتى نصبح قادرين على الإحساس بالألم الذي يحز في كبد من سوانا ؟ متى نمسك عن احتقار عرق العامل الذي يكدح لنستريح والفلاح الذي يجوع لنطعم ، والصانع الذي يستيقظ لننام ؟ متى ندرك جيداً أن الله الذي خلق الإنسان يوم ولادته عارياً ، وخلق الدنيا يوم بروزها كاسية ، مازال يخرجنا من بطون أمهاتنا متساوين في العرى لكي تتساوى في الاستفادة من كساء الأرض ؟

لنأخذ أنفسنا قليلاً قليلاً على التفكير اجتماعياً ، ولنتدرب على تقوية شعورنا بالآلام الغير حتى نصبح جديرين باسم الإنسانية التي نحب أن تتأخي فيها . لتعلم الإدراك الحقيقي لطبيعة الأشياء ، فليس هنالك أحد أجدر بالثراء من أحد ، ولا جماعة أولى بالحياة الوطنية من غيرها ، إن الكل يجب أن

يتساوى فى الأقل الحيوى ، ثم بعد ذلك يجب أن يتساوى الكل فى وجود الميدان فسيحاً أمامه ، ليعمل ويكد فيحصل على ما هو أكثر من الأقل الحيوى . لنلق نظرة عامة على إخواننا ، ولنتغلغل بنظرنا إلى أعماق البؤس الذى هم فيه ، ولنشاهد آلاف المسولين والمسولات الذين أفقدهم الجوع والعرى أغلى شئ فى الوجود وهو الصحة ، ولنعاود النظر فى ملايين المنكوبين والمنكوبات الذين لا يجدون مشوى ، ولا يحسون بالعطف من أحد ، لتألم معهم ، ولتقمص أجسامهم وقلوبهم علنا نحس بما به يحسون . ولكن لا ينبغي أن نقف عند مجرد الألم ، مكتفين بالإحساس الذى اعتدناه كلما رأينا منظرأ مؤلماً أو مشهداً مرعباً ، بل يجب أن نتجاوز الشعور إلى التفكير فى الأشياء وأسبابها ، يجب أن نبحث عن الجائع لماذا جاع وما الذى يمنعه من أن يشبع وما هى الوسائل التى يمكننا أن نعملها من أجل التخفيف عنه وتحسين حالته .

وإذا فكرنا فلا ينبغي أن نظل محصورين فيما ورثته لنا الأجيال من عاطفة الصدقة الاختيارية اليسيرة ، فان الصدقة خير وبركة على كل حال ولكن الأمر يتطلب منا أكثر من ذلك ، يتطلب منا أن نفكر فى أن هؤلاء البائسين ذوو حق مفروض على المجتمع ، وأن واجبنا جميعاً أن نبحث لهم عن الوسائل التى يستطيعون بها حياة شريفة يحسون معها أنهم يكسبون كما نكسب ، ويرجون كما نرج ، وأنه ليس لأحد عليهم فضل إلا فضل التعاون المتبادل والتضامن المشترك . يجب أن نأخذ أنفسنا على تفكير غير رجعى ، بل تفكير ثورى يخرج بنا من ضيق الأفق الذى كوتته فى الانسانية طبقة المفانقين .

وإذا قلنا الثورة فلا نعنى الهدم أو الخروج على العدل الذى يعنى فى اللغة العربية المساواة ولا على الإحسان الذى يعنى فى الإسلام الاتقان والتقوى ، ولكننا نريد الانعتاق من تقاليد البيئة الاجتماعية التى جعلتنا

لأنحس إلا بوجودنا الخاص ، وزيد ثورة في التفكير تغير من عقليتنا ،
وتعمل على تبديل ذهنيتنا ، حتى نستطيع أن نعالج مشاكنا وفقاً لما يقتضيه
هذا العصر الذى أصبحت فيه المادة والآلة فى المقام الأول ، يجب أن
نكيف نفوسنا بحسب ما يقتضيه العدل والإحسان كما يفهمهما الإنسانون فى
هذا العصر لا كما فهمهما أسلافنا فى عصر الانحطاط الأخير .

يجب أن نتحرر من ذهنية الطبقة المفاخرة (البورجوازية) التى تخشى من
كل جديد ، وتخاف من كل تفكير فى أى تطور يطرأ عليها ، فإن هذه الطبقة
قضت على نفسها بهذه الروح ، وتكاد تقضى علينا جميعاً إذا لم نتعلم كيف
نعتق من قيودها .

التفكير اجتماعياً يستدعى منا أفقاً واسعاً وذهناً ثاقباً ننفذه لآعماق
الأشياء دون أن تهيب النتائج التى نصل إليها بتفكيرنا حتى نستطيع الشعور
بما يؤلم المجتمع الذى يعز علينا انحلاله وضياعه ، ونقدر أن نخلق البراجم التى
من شأنها أن تحميه وترعاه .

ولكن هذا التفكير لا ينبغي أن يقف عند النظر وعند التصميم للمنهج
بل يجب أن يصبح عقدة راسخة فى النفس يذكىها شعورنا بحب الوطن
وحب العدل ، ويجب أن لا يكون شعورنا ضعيفاً فى درجته ، بل ينبغي أن
يكون له من تفكيرنا وإدراكنا ما يؤججه حتى يصل المستوى الذى نندفع به
للعمل من أجل هؤلاء الذين نريد أن ننقذهم ونرفعهم للمستوى الذى نحن فيه .

لنثر على أنفسنا وعلى أوضاعنا ، ولنلب نداء القلب الذى لم تحط به
الأوزار ، والعقل الذى لم تعمه الأطماع ، ولنكون منا الكتلة التى تحرر المجتمع
من رق الفقر ، وبؤس المرض ، وكابوس التعطل ، حتى نصنع للمغرب
المستقل شعباً متأخياً فى النفس ، متساوياً فى الحال ، متضامناً فى الاستقلال .

التفكير شمولياً

ولا بد لتحقيق روح التضامن بين أفراد الأمة وطبقاتها من تربية التفكير الشامل الذى يعانق كل الموضوعات التى تتوقف عليها نهضة الأمة والذى يستحضر فى الوقت نفسه كل الأجزاء التى تتكون منها البلاد ، والعناصر التى تتركب منها الأمة نفسها .

ولقد ظهر من تجربة الجامعة العربية أن من أهم الأسباب التى وقفت عقبة كأداء فى سبيل تحقيقها للغاية السامية التى أسست من أجلها والتى ما يزال المخلصون من قادة العرب يبذلون كل جهودهم لإنجازها فقدان الجامعة للبرنامج أو للعقدة التى تربط بين مصالح مختلف الرؤساء والزعماء العرب ؛ فقد تجلى غير مأمرة أن رئيس دولة عربية ما يعرض برنامجاً للعمل خاصاً بقضية ما أو عاماً لمختلف القضايا العربية يبذل فى وضعه كل ما يملكه من فكر ومقدرة وهو مخلص فى ذلك كله ، ولكن يكتشف بعد الدرس أن هذا البرنامج تنهضه النظرة الشاملة لجميع القضايا العربية أو استحضار سائر الفصائل (ونعنى بها الفصائل المعنوية) التى تتكون منها الأمة العربية الكبرى ، وقد اهتدى المسؤولون العرب أنفسهم للسبب هذه الحقيقة وأصبحوا يبحثون عن الأسباب التى تغير ذهنياتهم التى كانت كيفتها أجيال عمل فيها الاستعمار التركى والأجنبى عمله فى تكوين المصالح الإقطاعية أو الإقليمية حتى يتحرروا من آثارها ويقدرُوا على جعل الروح الجماعية العربية متبلورة فى نفوسهم .

ونحن الذين لا تختلف أمراضنا عن أدواء الطوائف العربية الأخرى والذين لعبت فى وطنهم الروح القبلية فى عهد الفوضى الأخير دوراً كبيراً

يجب علينا أن نتحرر من آثار الماضي القريب ومفعوله في ذهنيتهما ، ونتعود على أن نفكر تفكيراً شاملاً لجميع مناطق بلادنا ، فلا نعين التقسيم الأجنبي للبلاد على أن يتكيف حتى يصبح أمراً واقعياً يتسرب الاعتراف به لنفوسنا ، ولا نساعد سياسة « الإقطاعية الجديدة » التي تشكلت قبل في سياسة القواد الكبار ويحاول بعض المستعمرين اليوم أن يعطوها شكل اللامركزية الإقليمية حتى تفتك بوحدتنا فتكها الذريع .

إننا بالأسف ما نزال نقصر تفكيرنا على المحيط الصغير الذي نعيش فيه ، بل إننا ما نزال نفكر تفكير القرية وما تحتاجه من إصلاحات جزئية ، وأبطال هم أولئك الذين بدأوا يفكرون في هذه الجزئيات نفسها لأن عامة الأمة وحتى بعض المثقفين منها ما يزالون بهيدين عما سميناه بتفكير القرية نفسه .

إن مشروعاتنا وأعمالنا لحد الآن لم تخرج عن هذا التطور الساذج الأولى ، ولم تتجاوزه بعد إلى إلقاء نظرة شاملة على كل ما تتوقف عليه البلاد من ثقافة وتهذيب وعمران ومن الوسائل التي يجب أن تتخذ من أجل تحقيقها ، وإننا لنسمع عن برامج الخمس أو العشر سنين التي تضمنها بعض الحكومات الأجنبية لتحقيق جانب من جوانب نهضتها فلا تحملنا الأريحية حتى على التفكير فيما هي هذه البرامج ، وهل يمكننا أن نضع مثلها أو نتقدم بمشروع شبيه بها لأنظار الأمة عسى أن نجد من رجالها من يتشجع يوماً ما للكفاح في سبيل إنجازها .

إنني أبعد من أن أغشط العاملين حقهم ، أو أتجاهل الظروف التي يعمل فيها المخلصون من إخواننا في المغرب ، ولكني أعتقد أننا على أبواب مرحلة جديدة يجب أن نتناولها بالدرس والتفكير والنظر ، ونفتح للنخبة من أبناء الأمة طريق الفكر فيها والمداولة في شأنها قبل أن نضع الخطوة الأولى فيها .

لقد بذلنا تضحيات كبيرة في جزئيات من المسائل الكبرى ، وكانت تلك التضحيات ضرورة لا بد منها ، لكننا نريد الآن أن نستفيد من تضحياتنا

تلك التي كان الإقدام عليها في الغالب ناتجاً عن تقدير عميق لبعض جوانبها ،
فيكون من مجموعها في نفوسنا عقداً تنطوي على مبادئ عامة صحيحة تتناول
نواحي الحياة المغربية بأسرها ، ونستمدّها من هذا الباعث الداخلي الذي دفعنا
لقبول السجن والنفي وحتى الموت في سبيل إرضاء إنسانيتنا التي انتصرت
بسبب تلك التضحية انتصاراً باهراً على حيوانيتنا .

لقد سجننا وعذبنا في سبيل الاستقلال فيجب أن نفكر تفكيراً استقلالياً
يشمل كل جوانب التحرر من السيطرة الأجنبية علينا وعلى أي جزء من
أجزاء بلادنا ، ويجب أن يكون تفكيرنا في استقلال (سيدي إفني) هو
نفس تفكيرنا في (فاس) أو في (بلاد الفحص) ، ويجب أن نشتمع في أعماقنا
بأن المساس بأي شبر من التراب الوطني هو مساس كامل بذلك التراب كله ،
وأن الوطني الذي يسجن في سوس هو كل الوطنيين المغاربة لأنه يسجن
من أجل العقيدة التي ألهمنا بها عن طريق الاستجابة لندائنا الداخلي
والتضحية من أجلها .

ولقد عملنا جميعاً على مقاومة التجزئة الاصطناعية لمناطق المغرب ،
فينبغي أن يكون لهذا العمل أثره في تقوية إحساسنا بهذا التزويق ، يجب أن
نشعر به في كل لحظة وكأنه جراح عميقة في كبد كل واحد منا ، ويجب أن
يشمل النظر الوطني والاهتمام بنفس كل القطع الممزقة على السواء ، لا فرق
بين صغيرها وكبيرها ولا بين ذات الأهمية الاقتصادية أو الاجتماعية منها
وبين غيرها .

إن الجسم الممزق لا يمكن أن يحتفظ بحياته سليماً ، هكذا يجب أن ننظر
للحقيقة ونحس بها .

ولا يكفي أن نعمل على إزالة هذه الحدود الاصطناعية من الناحية
السياسية فحسب ؛ بل يجب أن نحذر إهمال أية قطعة في الأمد الذي يظل فيه

التمزيق قائماً ، فقد تصاب تلك القطعة بمرض يفقدها الحياة ولا نصل إلى إزالة الفوارق حتى يكون الإهمال قد قضى عليها ، فلا يستطيع إلحاقها أن ينيل عنها التلهل التي يتسنى للعزلة أن تكونه في أعماقها .

يجب أن نعمل على أن تتطور المناطق المغربية كلها تطوراً واحداً في وقت واحد ، وأن تتكيف ذهنيته الجديدة تكيفاً واحداً حتى لا تصبح في الأمة عناصر متفاوتة النهوض ، فيها ابن القرن العشرين ، وفيها ابن العصر الحجري القديم ، ولقد شاهدنا اليوم في الشرق العربي ما أحدثته هذه المفارقات في التطور ، فقد كادت تجعل التفاهم بين شخصية تعتبر في عداد العالمين ذهنياً ومعرفة وبين واحد من أبناء الصعيد أو من أبناء نجد أصعب من التفاهم بينه وبين أحد القرويين الأمريكيين أو الأوربيين .

ولقد ناضلنا عن الفقراء المغاربة ، وكتبنا وخطبنا في دعوة الشعب لتكوين الجمعيات الخيرية وإسعاف المسكوبين من إخواننا ، وشاركنا في العمل على تخفيف شقاء الذين أصابهم اليبس في شمال المغرب وجنوبه ، فيجب أن يتكون من شعورنا الجزئي هذا ، حافز للبحث عن العبرة الشاملة التي تربي في أعماقنا مبدعاً صالحاً في كل ما يرجع لإصلاح أساس البناء الاقتصادي في البلاد خاصة فيما يرجع لنظام الري وأساليب التدجين ، وفيما يتعلق بطبيعة الفلاح المغربي وما يجب لحمايته من نفسه ومن عبث الكائدين له ، وفي الوسائل التي يجب أن يتعلمها لئلا يكون عرضة في كل الأوقات لكيد الطبيعة أو مكر أبنائها ، وفي الأساليب التي يجب علينا نحن أن نتخذها لتعليمه الوسائل التي نريد منه معرفتها ، وأن نهتم كذلك بالمقام الذي يجب أن يشغله الفلاح في الهيئة الاجتماعية وما يترتب على ذلك من كل ما يرجع لإصلاح أنظمة الملكية الزراعية وعلاقتها بالمزارعين .

إن اهتمامنا ينبغي أن لا يخص طبقة دون طبقة ، بل يجب أن يعمل على إصلاح شامل وتحسين كامل لحال الطبقات الاجتماعية بأسرها تحقيقاً للتقارب

بينها أو القضاء الكلى على ما بينها من فوارق هي الأخرى اصطناعية « ما أنزل الله بها من سلطان » .

يجب أن نهتم بالقرية وبالمدينة ، بالملاك والمزارع ، برأس المال وبالعامل ، بالرجل وبالمراة ، بالكبير وبالطفل ، وأن يكون هذا الاهتمام منسجم الارتباط ضمن عقيدة لها من نفسها برنامج عام أساسه : الكل للكل والواحد للجميع .

إن التفكير شمولياً هو أن نستحضر أثناء اهتمامنا بعمل ما جميع أجزاء البلاد ، وعناصر الأمة . إنه أن ننظر إلى وطننا ككل لا يقبل التصور إلا كاملاً ، وإلى النفع كخير لا يمكن تحقيقه إلا شاملاً .

إحاطة التفكير

إذا كان اهتمامنا يجب أن يشمل جميع الجهات والأفراد الذين هم محط عنايتنا فيجب أن لا نذهل عن شمول آخر أثناء تفكيرنا فيما يجب أن نقوم به لصالح بلادنا .

يجب أن نتناول بالنظر مجموع المسائل والجوانب التي لها علاقة بقضية النهوض بأممتنا فلا نفعل عن ناحية منها ، ولا نغير التفاتنا الكامل إلى جانب منها دون الآخر حتى لا نقع في عدم التوازن الاجتماعي الذي يؤدي إلى عدم استفادتنا من الجانب الذي أثار اهتمامنا نفسه .

يجب أن يحيط تفكيرنا بكل العناصر الروحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقومية ، وأن ينظر إلى كل واحدة منها مفصلة إلى أجزائها المتعددة ، وإلى غصون تلك الأجزاء المتفرعة ، وأن ينظر إلى مجموعها كتركيب لا بد منه لتحقيق المثل الأعلى الذي نصبو إليه ، ثم إلى علاقة كل واحد منها ببعضها ومكانه في الانسجام الكامل لمجموع تلك العناصر .

إن الطبيعة سلكت نفس التنسيق في تكوين الأشياء وفي ربط بعضها ببعض ، حيث وضعت نوااميس عامة يخضع لها كل الكائنات المتفاعلة ، وإذا أردنا أن نسير وفق طبيعة الأشياء فيجب أن ننظر إليها ككل ضروري للتجمع ، وأن ننظر إلى أبسط مقوماتها كشيء لا يحصى عنه لتكوين العالم وإنجازه . وهكذا نهضة الأمة ، فاما أن تكون مشتملة على كل مقوماتها هي الأخرى ، وأما أن لا تكون . وإهمال أبسط تلك المقومات وأقلها اعتداداً في النظرة العاجلة يكون في النهضة نقصاً يظهر أثره في كل مظاهرها ، ويلزمنا

إن عاجلا وإن آجلا بإعادة النظر في شأن نهضتنا .

لقد رأينا في الشرق الأوسط أثر فقدان هذا التوازن في النهوض ،
فبينما نجد إخواننا المصريين والسوريين مثلا قد حصلوا على أقصى
ما حصلت عليه الدول الديمقراطية في نظام الحكم الدستوري وبينما نراهم
بلغوا في تكوين الإطار الحكومي بجميع أجزائه الفنية : المرتبة التي يحق لهم
أن يفتخروا بها أمام كثير من دول أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية — إذا
بنا نجد انبعاثهم الروحي ما يزال في درجات متأخرة عما كان يجب أن يحصل
في بلاد محمد عبده وجمال الدين ، فما يزال في الأزهر وفيما حواليه فصائل
كثيرة لها نفوذ كبير في أوساط الأمة ، وقد تطورت في لغتها وفي أساليب
خطبها ووعظها ، ولكنها ما تزال تمثل الرجعية الجامدة في تفكيرها ، بل
نرى ما هو أخطر من ذلك ، وهو أن علماء الدين وتلامذتهم كلهم من أبناء
الفلاحين الذين لم تقع العناية بتطويرهم والذين يفقدون من القرية وبينهم
وبين أبناء المدن فرق كبير ، الأمر الذي كون بصفة تلقائية ابتعاد كل
الحضرين عن الدخول للعاهد الدينية ، وهكذا أخذ يتكون بين التفكير
الرسمي للإسلام في الأزهر ، وبين التفكير المدني له ما بين ابن المدينة الذي
أحيط بكامل العناية ، وبين ابن القرية الذي ما يزال في وسطه العتيق ، يعط
في نومه العميق .

وبينما نجد النظام الديمقراطي قائماً بصفة رسمية في العراق إذا بنا نرى
نظام العشائر المسلحة مستمراً ، ونرى فقدان التوازن الدائم بين هذه العشائر
التي حوفظ لها لأغراض خاصة على نظام الاقطاع والتي تمضى على ما ألقته من
الطاعة العمياء لرؤسائها ، وبين النخبة المثقفة والحصرية التي تريد أن تتحرر
من تلك الأنظمة البالية وتطبق ما خوله لها الدستور من تنفيذ إرادة الشعب
وإعلاء صوته . وليست المصيبة في كون هذه العشائر تتبع نظاما خاصا
ولكن في كون الحركة الوطنية في العراق لم تهتم بتنوير الفكر العراقي في

أغلبية الشعب للشعور بأضرار هذا النظام العتيق ، وفي كون التربية الديمقراطية لم تصل إلى الدرجة التي تكون في الرؤساء والقادة وجدائاً يمنعهم من المحافظة على هذه الإقطاعية البغيضة التي يستفيدون منها في تهديد البرلمان كلها وقف حجر عثرة في سبيل إرضاء شهواتهم .

ومثل ذلك يصح أن نقوله فيما يخص البلاد الفرنسية ؛ فقد كانت ثورتها الكبرى أول من أعلن حقوق الإنسان في البلاد الغربية ، ولكن تبين بعد هذه الأجيال أن الشعب الفرنسي لم يستفد كثيراً في الناحية الاجتماعية من هذه الثورة لأن المفانقين الذين قاموا عليها لم يكن يهمهم إلا القضاء على الأرستقراطية الحاكمة وسلطة رجال الدين وإحلال أنفسهم محلها ، فلم يتحرر الفرد الفرنسي من سيطرة القسيس والدوق ، حتى أصبح عبداً للمفانق الذي استطاع أن يستغل لصاحبه مبدأ الحرية الفردية ويكون رأسمالية متضخمة يتغلغل استعبادها في كل الأوساط بكيفية لم يسبق لها في التاريخ نظير . والسر في خيبة الشعب الفرنسي الذي رجا من وراء ثورته سعادة اجتماعية كبرى هو أن هذه الثورة كانت وليدة طبقة خاصة من الشعب عرفت كيف تستغل بصفة تجمهرية الاستياء العميق الذي كان يملأ قلوب أبناء الشعب ضداً على ولاية أمره ، دون أن يهتم هؤلاء الزعماء الثوريون بتكوين الفكرة المحيطة بأنواع العلاج الذي يتطلبه الشعب المستاء ، وإذا كانوا قد نجحوا مؤقتاً في قلب نظام الحكم فإن هذا النجاح نفسه انقلب ضداً عليهم اليوم ، وها هو ذا حالهم الحاضر شبيه بدودة القز التي تختنق ضمن نسيجها ، وها هي ذى الأمة كلها تنشد ديمقراطية جديدة من اليمين أو من اليسار ولكنها جميعاً تشدد اللبنة على البورجوازية التي خدعتها وسخرتها لأغراضها .

ويمكننا أن ندلي بمثال آخر أوضح من كل ما تقدم ، إنه مثال الطوائف اليهودية التي كونت لنفسها نهوضاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً تفوقت به على كثير من الطوائف الأخرى في الشرق والغرب ، ولكنها

أهملت في حساب انبعاشها ضرورة التجدد في فهم الديانة اليهودية والتطور في إدراك أسرارها ، فكانت النتيجة أنها لم ترض بالسعادة التي حصلت عليها في دائرة الدول التي فسحت لها مجال الحرية والمساواة ، بل ظلت تفكر تفكير العصور اليهودية الأولى ، تعتقد بإخلاص أنها شعب الله المختار ، وأن واجبها أن تعيد ملك سليمان عن طريق تحطيم كل مالم يس يهودى . وهكذا تكونت الصهيونية الجديدة التي يعرف الكل عداها المستحکم لكل العناصر غير اليهودية ، بل حتى للعناصر اليهودية المسالمة ، ومن العيث أن نبتدع بمظاهر النجاح الصهيونى في تكوين دولة مزعومة بفلسطين فإن هذا النجاح نفسه ولو بلغ أقصى مداه هو الذى سيضر باليهود كجماعات منبثة في أنحاء الدنيا ، لأنهم بجمودهم الذى شرحناه سيحترون حكومة تل أبيب كما يعتبر الكاثوليك المخلصون حكومة الفاتيكان ، أو كما يعتبر الشيوعيون حكومة موسكو التي ليست غير اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعى ، وحينئذ سيسخر اليهود أنفسهم بدافع الوجدان الدينى غير المتطور لتحقيق كل ما يرغب فيه زعماء تل أبيب ، وحينئذ يشهد العالم مأسى مؤلمة ضد اليهود كرد فعل من سائر الدول التي تساعد اليهودية اليوم .

إن كل هذه الأمثلة ترمى لغاية واحدة هي أن تثبت ضرورة الإحاطة بكل أجزاء القضايا الوطنية أثناء التفكير في صالح الأمة المغربية ، وأنه من خطئ الرأى أن يطغى علينا جانب منها دون الآخر ، لقد ظلت الوطنية المغربية منذ عهد بعيد شيئاً غامضاً إلا فيما يرجع لمقاومة الأجنبي ، ولقد كنا نرى في هذا الغموض سرّاً من أسرار قوتها ، وقد يكون ذلك صحيحاً فيما مضى .

أما اليوم فيجب أن تمتاز الوطنية المغربية ببرناجها المدقق المفصل ، وأن تعلنه للأمة وتجمعها من حوله ، وأن يكون للوطنيين قادتهم الاجتماعيون والاقتصاديون والروحيون إلى جانب قادتهم السياسيين .

إن خدمة القضية السياسية تفرض علينا عدم مجاهدة الشعب في كثير مما

اعتماده ، ولكننى واثق من أن قليلا من الجرأة والثبات إلى جانب الحكمة في أساليب العرض سيعرف أمتنا بالمصالح الحيوية الروحية والمادية التى ينبغى لها أن تمضى فى سبيل إدراكها ، وما دامت أفكارنا الوطنية لا ترمى إلا إلى التجديد الصحيح فلا ينبغى أن نبالغ فى مراعاة الأقلية من هؤلاء الذين يريدون المحافظة على ما عليه الحال لأنهم يستغلونه لأغراضهم الخاصة ، إن محبة الوطن تفرض علينا الاهتمام بكل أحواله وأن ننظر فيما يكون عليه مستقبله القريب والبعيد . وإن الأسس التى نضعها نحن اليوم هى التى ستكون عماد البناء فى المستقبل ، وإن الشعب الذى لا يصارحه زعماءه بما يجب أن يعمل وما الذى يتطلب منه لكي ينهض سيظل دائما بمعزل عن الأسباب الصحيحة للنهوض . إن الاستقلال الذى نكافح من أجله ليس إلا وسيلة للتحرر من العراقيل التى تحول بيننا وبين خدمة أمتنا ، ولقد كان المغرب مستقلا فى الماضى القريب ثم فقد هذا الاستقلال ، فلماذا فقدته ؟

لا شك أن حالتنا الاجتماعية ولمواقف رؤسائنا من الأمة قسراً كبيراً فى المسؤولية ، فيجب أن نعتبر بالماضى عندنا وبالواقع عند الأمم التى سبقتنا وأن نعمل باهتمام وتفكير لمعرفة كل أدوائنا ونعد كل ما يلزم لعلاجها . إن الإحاطة فى التفكير تستلزم منا جهداً جباراً ما دامت تعنى عدم إغفال أى جانب من جوانب الإنهاض ولا عامل من عوامل التطوير ، وإن واجبنا أن نعرف أنفسنا وتعاون على دراسة أحوالنا كي نستطيع القيام بهذه المهمة العظيمة التى لا بد منها لضمان مستقبل الحرية والاستقلال المنشودين فى المغرب .

* * *

ولن يكفيننا فى تكوين التفكير الصحيح ، أن ننال جميع المسائل التى تتوقف عليها نهضتنا ، بل لا بد لإتمام ذلك من أن تكون لنا إحاطة كاملة بجوانب كل مسألة على حدة ، فقد اعتدنا أن نتكلم كثيراً عن بعض المسائل بصفة غامضة أو مجملية ، وإذا اهتممنا بالتدقيق فيها فإنما نهتم بجانب واحد

أو جانبيين منها ، وقد يكون ذلك الجانب هو أضعف ما تشتمل عليه من نقط جديرة بالاعتبار .

إن لكل قضية صورة كاملة ، وإن المفكر بمثابة الرسام الذى يجليها أمام نفسه أو لا ثم أمام الجمهور ثانياً ، وإذا لم ينجح الرسام فى تمثيل الصورة التى يريد تسجيلها تمثلاً كاملاً بما فيها من نور وما يكتنفه من ظلال ، فإنه لن يستطيع أن يبرز للناس إلا رسماً ناقصاً أو أسطورياً لا يمت للذات التى يريد إبرازها بصلة . وهكذا شأن المفكر فإنه إذا لم يستحضر كل أجزاء الموضوع الذى يتناوله بالنظر ولم يحيط بكل جوانبه فإنه لا يتسنى له أن يعرضه للناس إلا مبتوراً مشوهاً ؛ أو لا يعرض إلا جهة منه لا يدرك هو موقعها من بقية الجهات الأخرى .

لقد ألفنا أن نتناول القضايا الرائجة ، وأن نتناولها من حيث ينظر إليها رجل الشارع الذى لا يلقى إلا نظرة عاجلة يختطفها من محيطه الخاص ، وأن نكتب عما يريد الكل أن يسمعه ، وتعود قراؤنا أن لا يعيروا بدورهم التفاتاً إلى أى موضوع طريف أو جديد ، أو إلى أى جهة جديدة من جوانب الموضوعات التى ألفوا القراءة عنها .

لقد أصبحنا مهدين فى تفكيرنا الوليد بنفس الأمراض التى أصبنا بها فى فنوننا وآدابنا ، فقد قضت وحدة النظر والأسلوب على فنوننا الرفيعة بأن تصبح شكلاً من أشكال الصناعات ، فغدا معماريون لا يفتخرون إلا بأنهم قادرون على الإتيان بما خلفه أسلافهم ، وأصبحت بسطنا ومطرزاتنا خاضعة لحسابات ونماذج لا تعرف للتطور ولا للتجديد سيلاً ، أما أدبنا فقد ظل محصوراً فى الشعب التى أورثها لنا عهد الانحطاط من مدح وورثاء وغزل وما إلى ذلك من الأبواب التى لا نحكى فيها إلا صوراً معوجة لما نطق به الشعراء والكتاب الأقدمون ، وظلت ثقافة الأديب محصورة فى الفنون التى ذكرها ابن خلدون . وكذلك أدبنا الشعبى فليس فيه اليوم إلا التقليد

المشوه لأساليب من سلف ؛ لقد ابتكر واحد من شعراء الغزل المغربي (قصة الحراز) فكانت المثل الذي لم يفكر غيره إلا في معارضته دون النسيج على غرار صاحبه في الابتكار ، وكان حظ أدبنا من هذه الوحدة حظ مسييلة من معارضته لبلاغة القرآن ، وانا اليوم لنسير في هذا الاتجاه فلا نسمح لأنفسنا أن نطلق لفكرنا العنان ، وأن نكتشف حتى في الموضوعات الوقية آفاقاً غير التي اكتشفها من عدانا ، فنصلح بذلك ما عنده من نقص وما يتوقف عليه من امتداد .

لقد تناولنا قضايا الفلاح المغربي ولكننا لم نتحدث فيها إلا عن الجهة التي يسهل على الكل أن ينظر إليها ، لم تناول غير جانب الاستعمار الذي انتزع الأراضي من أيدي ملاكها ، وحقيقة إنها لمأساة مؤلمة أن يصاب الفلاح المغربي بنكبة الاستعمار الرسمي ، وإنه لجدير بالوطنيين أن يعيروا هذه المسألة عنايتهم ، ولكن هل اهتم تفكيرنا بغير إحصاء الأراضي المنتزعة والتشكي من أمرها ؟ هل تناولنا بالنظر أو بالكتابة نواحى أخرى تكتنف هذا الموضوع ؟ ما هي الأساليب التي استعملها المستعمر لانتزاع هذه الأراضي ؟ وما الذي أعطاه الوسائل الشكلية التي استطاع أن يحقق بها أغراضه ؟ ومن هم السماسرة الذين تدخلوا في الموضوع ؟ ومن هم أولئك القضاة والعدول الذين تبلغنا عنهم الشكايات بأنهم يستعملون كل أنواع الحقارة لتسهيل الاستعمار الرسمي ؟ .

إن هؤلاء جميعاً مايزالون محترمين ، ومايزال مقامهم في المجتمع كما كان من قبل ، وإن أخلص الناس ليستقبلهم بالبشر وليقابلهم بالإكبار ، فلماذا لانحمل مواطنينا حظهم في المسؤولية ؟ ولماذا نريد أن يكون الأجنبي الذي يخدم مصالحه أكثر إنصافاً منا واحتراماً لحقوقنا ؟ ثم ماذا فعلنا ولو بطريق الفكر والقول لتنوير الرأي العام بهذه الوقائع ؟ وما الذي اتخذناه لمعرفة الأمراض الأساسية التي جعلت كثيراً من القبائل لا تهتم بالدفاع عن أراضيها المنتزعة ؟

وهل فكرنا في الأثر النفسى لبلاد الجماعة والأثر النفسى لبعض المشايخ أو الشرفاء الذين عودوا كثيراً من القبائل على اعتبارهم سماسة مقدسين يسمحون لهم بأن يملكوا ويملكوا الأجني ما يشاؤون بطريق المكر أو طريق الخداع؟

أقولها مرة أخرى : إن الذهنية المغربية يجب أن تدرس ، ويجب أن نفكر في وسائل تبديلها لأنها ما دامت على هذه الصفة فإن كل نهوض شعبي سيظل بطيئاً ومشكوكاً في صموده إزاء هذه الآفات النفسية الكبرى .

ثم أعود فأتساءل : هل فكرنا قليلاً أو كثيراً في البحث عن الآثار التي كونها الاستعمار الرسمى في القرية ؟ هل درسنا الحالة الروحية والاجتماعية التي أصبح عليها القسم الأكبر من فلاحينا الذين يختلطون قليلاً أو كثيراً بحيرانهم الجدد ، ويقتبسون منهم أسهل ما يقتبسه الشعب الضعيف من الشعب الفاتح ؟ وهل فكرنا في أن نجعل لهذه العلاقة توجيهاً يحول ذلك التقليد الأعمى إلى استفادة من تجارب الفلاح الأوربي ونظامه في معيشته وفي تدبير فلاحته على شكل لا يمس بما نريد الاحتفاظ به لإخواننا من قدسيات دينية وقومية ، ولكنه يسمح لهم بأن يتوجهوا نحو تطور عميق يغير قليلاً من ذهنيته التي يؤسفى أن أقول إنها غير فردية وغير اجتماعية ، ولذلك فهي لا تعرف للتعاون ولا للاحتياط سبيلاً ؟ .

ماذا كان مقدار اهتمامنا بالقرية نفسها ؟ وما هو الوقت الذي شغلناه في التفكير في وسائل إنهاضها وتجديدها ؟ إن مداشرنا متفرقة ؟ وإن فلاحينا يأبون أن يتجمعوا في الجهة الواحدة على كتل كبرى ، ويضعوا مواشيم في مكان مجتمع لأنهم ما يزالون يفكرون بالفكر الذي يدفع كل واحد منهم لحماية مكسبه بنفسه ورعايته في ليله ونهاره . وما الحظ الذي أعطاه جهادنا لتغيير ماء الشرب الذي يهلك صحة إخواننا في البادية ؟ إن الدولة لا تعير التفاتاً لتجفيف المستنقعات وتنظيم الآبار وإجراء المياه الكافية وتنظيفها لأبناء القرية ، على غرار ما هو موجود في قرى البلدان المتمدنية ،

ولكننا نحن أيضاً لا نغير حتى بأفكارنا التفاتاً إلى هذه الجوانب التي كان ينبغي أن تقدم على المطالبة بأحواض السباحة ومعارض السباق .

إن الذين يشغلون وقتهم بالمسؤولية السياسية قليل بالنسبة لعدد شباننا المتنورين، ولكنني أقول لهم جميعاً ما قلته لفئة من رجال الفكر العربي بالشرق: لماذا لم يوجد منكم من يهتم بهذه النواحي وينصرف لها ويضحى نفسه ووقته وماله في سبيلها حتى يخلق الجو الصالح لخدمتها، ويحبر الحكومة والزعماء على العناية بها؟ وما دام هؤلاء الأشخاص لم يتقدموا للعمل فيلزمنا نحن الذين نتحمل مسؤولية توجيه الحركة المغربية أن نعمل على إيجادهم، وفي انتظار نجاحنا في ذلك يجب أن نشغل نفوسنا أيضاً بالتفكير في هذه الجوانب وفي غيرها مما سنتحدث عنه في فصول أخرى .

إننا نريد أن ننضج العقل المغربي ونعده لما يصبو إليه من حرية واستقلال، وفي نظري أن ذلك ليس في مجرد تكثير حملة الشهادات الذين يملأون الإطار الحكومي، ولكن في تنوير أذهان الأمة وتعليمها وسائل النهوض الصحيحة والأخذ بيدها لتتجه إلى شاطئ السلامة المنشود .

إن الدعوات الصالحة في كل زمان ومكان لم تقم إلا في ظروف الحاجة إليها، ولم تكن تجد العون من أية سلطة أو قوة، وإنما تعتمد على صلاحها لسد الحاجة المطلوبة منها ثم على يقين الدعاة لها والمكافئين من أجلها، ولقد ضرب أسلافنا في هذا المعنى أمثلة كثيرة يمكن أن نحتذيها حتى نحقق إرادتنا وثباتنا المعجزة المغربية الجديدة التي هي تحرير المغرب وإنهاضه .

ولكن الدعوة لا تقوم إلا إذا كانت مشتملة على عناصر الإحاطة بكل ماتحتاج إليه الأمة، ولا يمكن أن تنجح إلا إذا حملت في ثناياها كل الوسائل التقدمية التي تجعل منها هداية متفقة مع رغبات العصر ومطامح الوجدان . إن توجيه تفكيرنا للإحاطة بكل النقط التي تنطوى عليها مسائلنا القومية هو العنصر الأساسي لتكوين الفكرة الطيبة التي تنطلق دعوة كفيلة بإصلاح المجتمع وتحرير الأفراد .

ارتجال التفكير

لقد قيل عن العرب : إنهم أكثر ذكاء من الغربيين . ولذلك فهم يتركون المسائل دون النظر فيها أو الاهتمام بها إلى آخر ساعة ، فإذا حان الوقت قاموا يعملون ، ثقة منهم بأنفسهم واعتداداً بذكائهم الذى لا يتوقف على كثير من الإعداد والتحضير .

وجميل أن يكون العرب أذكاء وأجمل منه أن يكونوا مؤمنين بأنفسهم واثقين بمقدرتهم ، ولكن الذى لا يحمل هو أن لا يهتموا بالمسائل إلا فى أخريات أوقاتها ، وأن يغتروا بذكائهم فيقعوا فى نوع من البلادة التى تفقدهم منافع الاحتياط وفوائد الحذر .

وأخوف ما أخافه هو أن لا يكون لتعليل الذكاء الذى تلاق به بعض المستشرقين للعرب واقع صحيح ، وأن يكون الداء ناشئاً عن كسل معتاد وتراخ مألوف ، لكن الذى لا شك فيه هو أن العربى معروف فى عهد رقيه بالرغبة فى المغامرة التى تجعله يسافر الأبعاد الطويلة دون أن يكون لسفره برنامج محدود ، وهو فى ذلك شبيه بالانجليزى الذى يفعل أكثر مما يكون قد توقع ، وهذا الخلق لا يدل على أكثر من الشجاعة والجرأة فى الأعمال .

ومهما يكن فإن من أخطر الأدواء التى يشتكى منها العرب اليوم والى كان لها نصيب كبير فى فشل كثير من شئونهم — أنهم لا يعدون للأمر عدته ولا يحتاطون له قبل حينه ، ولكنهم يظلون فى تغافل وفى تردد ثم يرتجلون الأفكار على ضوء الحاضر السريع ويرتجلون بعدها العمل على حسب ما تقتضيه الظروف .

لقد ظلت قضية فلسطين منذ ربع قرن الشغل الشاغل للبلاد العربية ، وكان لها من المدى في أفواه الخطباء وأقلام الصحف العربية ما لم يكن لغيرها ، ولكنها لم تنل في يوم من الأيام العناية الجديرة بها فلم يهتم بشأنها رجال الفكر ولا رجال العمل . وبينما كان الصيونيون يفكرون في وضع البرامج وكيفية تنفيذها ، ويهربون الأسلحة والمهاجرين لداخل البلاد ويحصنون القرى والمستعمرات كان رجال فلسطين يتحسرون على ما أصابهم ويجمعون الآونة بعد الأخرى ليلقوا خطاباً ، أو يبعثوا كتاباً ولم يفكروا قط في ضرورة الاستعداد للوقف الحاسم والكفاح الأخير ، ولم يكن كثير من المسؤولين في البلاد العربية يقدر القضية قدرها ، أو يعتبر خطورتها فضاغت من أيدي العرب فرص كثيرة كان يمكنهم معها أن يعدوا للصهيونية ما يستطيعونه من قوة ومن مرهبات ، ولكنهم ظلوا مترددين فيما يجب أن يعمل حتى إذا صدر قرار التقسيم هبوا تدفعهم الغيرة ويحدوهم الكبرياء فاندفعوا يرتجلون ما في استطاعتهم من عمل ؛ وقد فعلوا المعجزة ولكنها معجزة الارتجال على كل حال .

ولقد جربنا في حركتنا كثيراً من آثار هذا الداء الذي يودى بكثير من مشاريعنا ؛ وكثيراً ما شعرنا بالخطر يهددنا في قضية من القضايا وكثيراً ما نظرنا إليه على أنه يجب الاهتمام به ثم عدنا فرأينا أنه لا يزال بعيداً وأن عندنا الوقت الكافي للعناية بشأنه ، وهكذا نغرق في هذا الوقت الكافي حتى ينحل في أنفسنا ذلك الشعور بالخطر ويتفتت قليلاً أمام سرعة نزول الأمر المنتظر والحيرة إزاء واقعية لا مناص منها فننتهي إلى الاكتفاء بما نستطيع ارتجاله نحن الآخرين .

وكم مرة كنا أقدر على ضبط أنفسنا لجلسنا نتحدث ونفكر ثم قننا بتنفيذ ما فكرنا فيه ، ولكن الوقت الكافي يجعلنا نترث شيئاً فشيئاً حتى لا نأتي في النهاية إلا بفكر مرتجل جديد غير الذي فكرنا فيه من قبل ، وعمل مرتجل هو الآخر غير ما كنا نريد أن نفعل .

والحقيقة أننا لسنا إلا بعضاً من أبناء قومنا ، وإنك لتستدعي البناء أو النجار المغربي مثلاً ليصنع لك شيئاً معيناً فلا يعطيك أكثر من فكر إجمالي عن ذلك الشيء ، ولا تستطيع أن تأخذ منه تصميمياً مدققاً تميز منه ما يحتاجه للعمل من مواد وما يستغرقه إنجازه من وقت ، وما يستلزمه كل ذلك من مصروفات حتى تعلم هل في مقدرتك أن تدفعها فتقدم أو لا فتأخر ، إن شعار قومنا الدائم هو في هذا المثل المغربي : (العمل على ما يصدق) أى العبرة بما سيحدث لا بما يمكن أن توقعه ، ولذلك لا محل للتفكير السابق ولا لوضع برنامج يمضى عليه في التنفيذ .

تلك هى مصيبتنا الاجتماعية الكبرى : ضعف في الشعور ، ونقص في الوعي القومى يدفعان بنا للتكاسل عن النظر في شئوننا ، والتدبر في مصالحنا حتى إذا هاجت نفوسنا أمام الأمر الواقع اندفعنا اندفاع المشدوه ولم نأت من ارتجالنا إلا بما يأتيه الحائر الوهлан .

وإنك لتلس آثار هذا الضعف في كل أعمالنا ، تجده في برامجنا وفي منشآتنا ، كما تجده فيما ننتجه من كتابة وفيما ننظمه من شعر ، فمن هم أولئك الذين يقفون عند القضية الواحدة يقابلونها على جميع وجوها ويتدبرون في كل نواحيها ويعرضون الأمر وضده ويعدون لكل منهما عدته ؟ ومن هم أولئك الذين يعضون في تحقيق الفكرة الأوقات الطويلة والأزمان العديدة كما كان يفعل أسلافنا من قبل ؟

لقد افتتحنا مرحلة من مراحل كفاحنا بعرض قضيتنا على ما يسمونه اليوم بالضمير العالمى ، فقمنا في ذلك بمجهود قوى في فرنسا وفى الشرق ولكن سرعان ما بدأنا نسمع المتسائلين : ماذا كانت نتيجة هذه الأعمال ؟ كأن البدء في مرحلة من مراحل الكفاح هو كل ما سنقدمه من جهاد لقضيتنا . لقد لبثت فرنسا أكثر من خمسة عشرة عاماً لا شغل لها إلا بذل الجهود لإقناع الدول الأجنبية بالحياد في قضية المغرب قبل أن تفكر في الهجوم علينا .

ونحن نريد أن نزيل أثر هذه الدعاية السابقة والتي لم تنقطع بين عشية وضحاها، يجب أن نمضى فى مثل هذا العمل قبل أن نفكر فى غيره، وإلا كان حفظنا عدم الوقوف عند أية خطة من الخطط. ويعجبني أن أستحضر دائماً كلمة كان ابن عربى الحاتى يرددتها كثيراً وهى: «إن الشيطان ليقنع من الإنسان بإخراجه من عمل حسن إلى عمل آخر حسن مثله» أى إن الشيطان ليكتفى فى العمل على تحويل الإنسان من وجهته بإقناعه بضرورة الانصراف عن عمله الطيب، وهو لم يكمل إنجازَه بعد، إلى عمل طيب مثله — لأنه بذلك يجعله دائماً فى المراحل الأولى من أعماله دون أن يظفر بإنجاز كامل لواحد منها.

ثم من هم أولئك الذين يصبرون أنفسهم على البحث والنظر أثناء الكتابة؟ من هم أولئك الذين يقفون فى الموضوعات العارضة قليلاً ليكتبوا عنها كتباً مطولة أو فصولاً ممتدة. إن كتاباتنا تكاد تكون كلها أرتجالاً وفى لغة البرقيات دون أن تضمن ما كانت تحتوى عليه الكلم الجوامع فى العهد الأول للسان العربى. وأما شعراؤنا فهم لا يجدون من الوقت ما يصلحون به العروض والنحو، فضلاً عن الإتيان بما يلد السمع من حكمة وبيان؛ وكأن البحار كلها تفيض عليهم دفعة واحدة فيأتجئون بسرعة إلى قافية يعتصمون بها ولو كانت من قصب الشاطئ أو من هلاهل التيار.

أين نحن من عصر الحضارة العربية يوم كان الجاحظ ينام فى دكاكين الوراقين ليستمد بما عندهم، وكان ابن المقفع يسهر على نقل الحكمة القاصية بينما يقف الباقلانى واضرابه أنفسهم على سهر الليالى ذوات العدد رغبة فى التوفيق بين العقل والدين؟ أم أين نحن من عصور النهضة الغربية التى يقف فيها العلماء أنفسهم إزاء الحشرة الواحدة السنين الطويلة لينحفوا من آلام الإنسانية أو لينيدوا فى شقائها؟

حقيقة إن الداء عندنا وويل، وإننا لم نفكر حتى الآن فى معرفة أسبابه

فضلا عن البحث في أنواع علاجه ، وإننا ما نزال نرفض كل نصيحة تحذرننا
نما نحن فيه ، وإن المريض الذى لا يجب أن يقف قليلا أمام الأطباء ويستمع
لإرشاداتهم هو المريض الذى لا يرجى لدائه علاج .

لنعمل على تغيير عاداتنا ولنأخذ أنفسنا تدريجيا بالتفكير فى الحوادث
قبل حدوثها ، وفى المشاكل قبل عروضها ، ولنتخل عن عادة الارتجال التى
تهددنا بالعقم وبالتبدل ، ولتكن لنا من إرادتنا وصدق عزيمتنا ما نستطيع
التغلب به على شهواتنا ، ولنتيقن أن الوقت الذى نقضيه فى الامتداد على
الفراش فى غير أوقات النوم الطبيعية أو فى الأحاديث الفارغة فى البيت أو
المقهى أو بجانب إحدى المخازن التجارية ليس إلا وقتا ضائعا من حياتنا ،
وأن ما ننشده فيه من راحة ليس إلا وهما يربى فى نفوسنا خلق الكسل
الذى يضيع فينا كل أمل ، وأن الراحة الحقيقية واللذة الكاملة ليستا إلا فى
النشاط المتواصل والسعى المتوالى والعمل المنظم الذى يخضع لتفكير سابق
وتدبير محكم وتنسيق مقدور وقضاء موقوت .

لنثر على عادة الارتجال ، ولنكن أقدر على الإعداد والتحضير حتى
نستطيع أن ندرس فى أناة ، ونعمل فى سعة ، ونسبح فى الإبان ، ولا يكون
حظنا فى الندم على ما فات .

التفكير بالواجب

وكان يمكننى أن أقول: (الشعور بالواجب)، ولكننى آثرت كلمة التفكير لأننى أريد أن يكون الواجب هو شغل الفكر الشاغل الذى يملك على صاحبه كل المنافذ فلا يتركه يهتم بشيء قبل أن يقوم بأدائه ليحصل على رضى فكره وطمأنينة ضميره .

والحق أننا لا نشعر بالواجب ولا نفكر فيه، وأن العادة تغلب علينا فلا نفعل الخير والشر إلا مع التيار الذى يجرفنا ، وكذلك كثيراً ما نرتكب الخير والشر حباً فى إرضاء الناس ، شأن الذين يحبون أن يعجبوا لا يهمهم إذا سروا الناس بفعلهم أن يكونوا فعلوا النفع أو جابوا الضر .

إننا قادرون على التفكير كل التفكير ببعض ما نعتقد أنه مصلحتنا الخاصة فيما يرجع لطعامنا وشرابنا مثلاً ، وفيما يوصلنا لبعض الأرباح التى نريدها، ولكننا إذا وقفنا إزاء الواجب بقينا حائرين لا نبدى أى اهتمام به ولا شعور .

حينما هاجت مدينة فاس ضدنا على قرار الأشغال العمومية المتعلق بمسألة المياه فى أوائل عهدنا بالحركة الوطنية قلت لرفقائى : حينما تحل الواجبات الوطنية محل الماء من شعور أهل فاس وفكرهم يمكنهم أن يهبوا للدفاع عن الحق وأداء ما عليهم نحوه .

ويظهر أنه لحد الآن على الرغم من كل مامر من مظاهر التطور لم يصل الذهن المغربى ليحل الواجب المقدس منه محل الماء والحاجات الأخرى ، ولذلك فهو لا يزال يعتبر الواجب شيئاً ثانوياً يمكنه أن يقوم به متى انتهى

من مآربه الخاصة وشؤونه الأكثر حيوية والأجدر بعنايته حسب نظره من كل ما عداها .

وفقدان هذا الخلق خلق التفكير بالواجب هو الذى يجرفنا لمصيبة أعظم وأخطر ، إنها مصيبة إلغاء الوقت وعدم الاعتماد به فى أعمالنا ، فبينما يشعر تجارنا ورجال المال منا بضرورة الوصول فى الوقت المحدد لأداء ما عليهم نحو بنك معين أو دار تجارية معروفة حتى لا تضيع عليهم معاملة ما إذا ببعض الذين يعملون فى الحقل الوطنى لاهتمون بالوقت فى قليل ولا كثير ، فأعمالهم تسير وفق ما يتيسر وبقدر ما تتيح له الفرصة ، فقد تهب ساعة من ساعات التجلى نشتغل فيها ليل نهار ونقوم فيها بالواجب وأكثر منه ، ثم تهب علينا آونة فتور نترك فيها حتى أداء الحق المفروض غير مبالين بضيايع وقته وفوات إبانته . فلو كنا نحس بالواجب إحساس أغنيائنا بقواعد المعاملات المالية لكنا أكثر مواظبة على العمل وأكبر إنتاجاً ونجاحاً منا الآن . ولو كان أغنيائنا أنفسهم يفكرون فى مصالح الأمة بقدر ما يفكرون فى مصالح معاملاتهم لكان لهم من مالههم ومن فكرهم حق معلوم دائم يؤدونه من تلقاء أنفسهم دون أن يحوجوا أحداً للمطالبة به أو لدعوتهم للاكتساب به .

وظاهرة أخرى من آثار هذا النقص الذريع هى أن فئة من إخواننا تستطيع أن تنتج للحركة كل ما تطلبه منها ، ولكنها دائمة الاعتذار بشغل الوقت وضيايع الزمن ، فإذا كان هناك ميدان تظهر فيه آثار هذا العمل للناس زال عنها ذلك الشغل ، وتجمع لديها الزمن ، أى أنها لا تستطيع أن تؤدى الواجب لنفسه إذالم يكن هناك جو يبدو فيه عملياً ويظهر أثره للناس . ولقد بقيت بعض جهات البلاد بعيدة عن التطور الذى أصاب المغرب كله ، لأن أحداً لا يريد أن يهاجر إليها ليصلحها ويقوم بشؤونها . إن المراكز ذات الظهور وذات الشفوف هى التى نطمح إليها ونريد أن نعمل فيها ، مع أن العمل واحد والتضحية من أجله واحدة ، وإنما هى حاجة فى النفس تطغى عليها حتى لا تهتم بالواجب ولا تحس بالمفروض .

ولقد سمعنا من بعض رجال الحكومة المغربية شكاية عظيمة من الموظفين المغاربة الذين لا يريدون أن يشتغلوا في غير المدن، وهى شكاية قد لا نغيرها التفاتاً لأنها صادرة من جهة متهمة، ولكن واجبنا أن نفكر في أسبابها، إذ الحقيقة أن مصدرها موجود وهو ما نتحدث عنه من إيثار الراحة على الواجب، وهو كما يشتكى المسؤولون في الحكومة المصرية من امتناع الموظفين عن الذهاب للبادية أو للراكنز البعيدة من القاهرة والاسكندرية، مع أن من حق هذه المراكز أن تجد من أبناء الوطن من يهتم بها ويوصل إليها النفع الذى لن يبلغها على يد غير مواطنيها .

إن عدم الاهتمام بالواجب هو الذى يفسد على عائلتنا تربية أبنائها وطمأنينة حياتها، وهو الذى يفسد على ولاتنا مقدرتهم على تحمل المسؤولية والاضطلاع بالمهام، وهو الذى يحول دون صحفنا ومجلاتنا من أن تسير إلى الأمام، لأنها لا تجد أولئك الكتاب الذين يواظبون على أداء مهمة الكتابة المتقنة في الوقت المنشود، وهى التى تحون بيننا وبين المشاركة في كثير من المظاهرات الثقافية أو العربية على الأقل، وهى التى كثيراً ما تمس بصميم حركتنا فتؤخر نجاح عديد من أعمالها .

إن التفكير بالواجب وأدائه في وقته من الأسس الضرورية للقدرة على المواظبة والخلق، وإنه ما دام لم يترب في نفوسنا فنحن لا نستطيع أن نأتى الأعمال إلا مبعثرة وغير خاضعة لترتيب مضبوط .

لقد شرع الإسلام الصلاة في أوقات معينة، والصيام في شهر محدود، والحج في أيام معدودات، كل ذلك ليعلمنا التفكير بالواجب ويدربنا على أدائه في مواقفه التى لا تقبل التأخير، ولكننا أضعنا الصلاة وألفنا الصيام وأهملنا كل ما يبعث في نفوسنا هذه الغاية التى قصد إليها الإسلام .

إن الفكر وحده هو الذى يستطيع أن يصلح منا هذا الفساد، لأنه امتاز به الإنسان عن غيره من الحيوانات التى تخضع للوهم، وعماعداها من الآلات

التي تسير حسب ناموس أصم ، ولكن فكرنا اليوم قد غطته نشوة الراحة الكاذبة كما تغطي عقل السكران أكواب الخمر التي يحتسيها ، والمصيبة أننا لا نستريح بل ربما نكسل حتى عن التفكير في جلب وسائل الراحة وتنظيمها لأنها تتطلب منا مجهوداً عقلياً لسنا نريد أن نبذله .

إننا لانبغ التعب ، بل إننا نخاف منه قبل وقوعه ، فكلما حاولنا التفكير في موضوع ما لم نلبث أن تخبها حاسة الجبن إزاءه فنقلع عنه ونعمل كل ما في استطاعتنا الداخلية لتحويلنا عنه ، فكأن لنا من أنفسنا باعثاً قوياً يصرفنا عن كل ما من شأنه أن يبعث في أعماقنا الشعور بالواجب أو الإهتمام به . إن آلتنا النفسية تشتغل كثيراً ولكن شغلها جميعه في تبرير كسلنا أمام أنفسنا .

لقد لمت يوماً بعض الأدباء عن عدم كتابته في الصحف مع أن في استطاعته أن يعبر عن كثير من الأفكار الطيبة التي يشعر بها ، أتدرى بماذا أجابني ؟ لقد قال لي : لماذا نطلع الاستعمار على أفكارنا من بين ثنايا مقالاتنا فنصبح جواسيس على أنفسنا . أليس في هذا الجواب ما يعبر عن عناء في التفكير لتبرير الامتناع عن أداء الواجب ؟ . إن كثيراً من الناس يخلطون الكسل بالمثل ويررون تقاعسهم عن القيام بالواجب بأتفه ما يتصوره إنسان .

يتحدثون في الغرب كثيراً عن سياسة النعامة لأنها إذا خشيت الصائد سترت رأسها بجناحها فلا تفعل إلا أن تفسح للصائد فرصة قبضها من أمام وهي مغطاة العينين ، وهو ما يصدق على كثير من أبناء قومنا ، إنهم يعتقدون أن في حياتهم الدائبة على نظام خاص وضمن محيط خاص وعدم المبالاة بكل ما هو خارج عنها كل ما يمكن أن يحصل عليه المرء من سعادة وهناءة في هذه الحياة .

لقد أصبحت شجاعة المغاربة في الكفاح مضرب الأمثال ، ولكن كثيراً من شجعانهم يتأخرون عن القيام بما كان ينبغي منهم لا رهباً ولا رغباً ، ولكن لأنهم لا يقدرון الأشياء قدرها ، ولا يعرفون الواجب المفروض

عليهم ، وإذا عرفوه لم يفكروا به إلى حد أن يؤثر في نفوسهم وهم في منازلهم فرادى ما يؤثر فيهم جو الكفاح المسلح ودخان البارود .

لو كان هذا النقص خاصاً بأفراد الشعب لكان لنا سلوى في من يفكرون بالواجب من الطبقة الراقية أو من النخبة المثقفة ، ولكنه داء عام شامل يتفاوت أبناء قومنا في درجة ما عندهم منه ولكنهم جميعاً به مصابون . فإلى متى سنظل في هذه الحال ؟ وما اليوم الذي سنصلح فيه من ذات أنفسنا فنعمرها بحب الواجب والتفكير به وشغل الوقت بأدائه ؟ متى ننساق في القيام بما يتطلب منا الوطن وبنوه ؟ ومتى يعود للوقت في نفوسنا قيمة وللزمان اعتبار ؟ ومتى نعلم أن العمر قصير وأن أمدّه لا يكفي لاداء ما تتطلبه الأجيال المقبلة منا فضلاً عن أن ننقص منه بالتضييع والإهمال ؟

يجب أن نَسْأَل أنفسنا في كل صباح : ماذا سنفعله اليوم لأمتنا ؟ ثم نمضي وكل همنا في أعمالنا الخاصة والعامة أداء الواجب وقضاء المفروض ، ثم متى عدنا في الليل إلى فراشنا يجب أن نلقى نظرة على ماذا فعلناه مستعرضين أعمالنا اليومية محاسبين أنفسنا على كل ما يمكن أن يكون قد صدر منا من تقصير أو تفريط متسائلين ماذا فعلناه اليوم لأمتنا ؟

إن التفكير بالواجب هو المنهج الوحيد لتكوين الشخصية المستقلة التي تعيش للجموع وتحيا لخدمة الأمة .

أرستقراطية التفكير

إن الفكر الصحيح الذى تحتاجه الأمة ويمكنه أن ينقذها من مصائبها ، ليس هو تفكير الشارع الذى يبنى على أصول عادية تتلقاها كل يوم من مختلف الأوساط والهيئات التى لا ندرىها ، ولكنه فكر الطبقة المتنورة التى تستطيع أن تقلب الأشياء على وجوها وتنفذ إلى أعماقها .

إن الديموقراطية حسنة فى كل شيء ، إلا أن الأرستقراطية الفكرية شيء ضرورى لتوجيه الأمة ، فهل عندنا لحد الآن هذه الأرستقراطية الفكرية ؟

لننظر إلى ما يبدو عندنا من أفكار وما ننتجه من آراء نجد أننا لحد الآن فقراء فى هذه الناحية ، وأن منطق الشوارع ما يزال مسيطراً علينا فى كل اتجاهاتنا .

إن الفكر الرفيع هو الذى يستطيع التحرر من القيود التى تحيط به من جميع جهاته ويسمو فى آفاق النظر العالى ليشرف على كل الأشياء من المحل الأرفع كما يعبر ابن سينا ، ثم ينفذ ببصيرته الخارقة إلى بواطن الأشياء فيستجليها ثم يقارنها بالظواهر ويستغرق فى نظرتها الشاملة بمجموع ذلك كله ؛ ليستغرق الفكرة التى يبدئها للناس غضة يانعة غير مهم بالذين لا يلقون لها بالاً أو بالذين يعتبرونها خارقة للألوف أو خارجة عن حدود المحقول .

والمفكرون الذين هم من هذه الطبقة هم رسل الفكر للناس ؛ يمهّدون لهم سبيل النظر ويبعثون فى نفوسهم روح الطموح ، ويستسهلون فى سبيل ذلك كله الصعب والذلول ، وهم الجديرون بالفكر وإن ادعى الناس

مشاركتهم فيه ؛ لأن لكل أحد الحق في أن ينظر ويفكر ويبدى ما شاء من الآراء والنظريات ؛ ولكن النتيجة في النهاية دائماً هي فوز هؤلاء الممتازين الذين يحكم لهم الفكر نفسه باستحقاقهم وحدهم له .

ولكن هؤلاء العباقرة لا يصلون لهذا الفوز إلا بعد عناء شديد ودهر مديد يقضونه في قلة فهم الجمهور لهم وعدم اعتناؤه بشؤونهم ، وفي مقاومة الذين يخيم عليهم جو الشارع فلا يستطيعون إلا التقرز من كل فكر رفيع جديداً كان أو قديماً لأنه يحول بينهم وبين اطمئنانهم على قداسة ما ألفوه وخطورة ما تعودوه .

إن أخطر ما يواجهه هؤلاء المفكرون الممتازون هو منطق الشارع الذي يستولى على أذهان الغالبية المطلقة من الناس ؛ هذا المنطق الذي ليس من السهل إهماله وعدم الاعتبار به مع أنه ليس إلا مجموعة من النظريات التي تكونها أجيال مختلفة ، فيها الصحيح وفيها السقيم ، ولكن الناس يتلقفونها قضايا مسلبة دون نظر ولا إمعان ، لأنهم سمعوها في طفولتهم وسمعوها في شبابهم وسمعوها وهم شبوخ محترمون ، فوقرت في نفوسهم كشيء مقدس لا سبيل إلى المساس به ولا إلى الدعوة لمخالفته .

ويتغلغل منطق الشارع في الدين ، فيمزجه بالخرافة ويملؤه بالطفيليات ، فإذا حاولت النظر للدين بهذا الفكر الممتاز المترفع عن الوسط المختلط ؛ هذا الفكر الذي ليس إلا نموذجاً للفرقان الذي وعد الله ببعثه في نفوس المتقين جبهتك تلك الأخلاط المتسربة ، فأصبحت تكافح أناساً يعتقدون في الدين الذي تريد إصلاحه ، ولكنهم لا يريدون منك ذلك الإصلاح ، لأن الدين لم يعد في أعماقهم إلا ما وجدوا عليه وسطهم وما شب معهم منذ أن كانوا أطفالاً ، فتقلب الحقائق أمام أعينهم ويصبح فكرك الرفيع كفراً وإلحاداً وإن لم يكن إلا صميم الدين الذي باسمه يناضلون .

ويدخل منطق الشارع في الاقتصاد فيحول العمل الفردي الذي تقصد به

الفكرة الصالحة مادة من مواد التعاون الشعبي وجزءاً من المجهود العام الذى يعيش به الفرد ولكن ليمتد به الاستمرار الحق للأمة — إلى امتلاك شخصى يرمى لاستغلال التراث الوطنى لفائدة فرد واحد ولو كان على ظهر المجموع ، وينقلب المال الذى هو وسيلة للحياة لا ينبغى أن يستعمل فى غير ما وضع له غاية تضجى فى سبيلها كل المقدسات وترتكب من أجلها سائر الخيانات . فإذا وقف الفكر الممتاز يدعو الناس للعدل ورد الشيء لنصابه الطبعى عاد شاذاً ينقم على المجتمع من أجل يؤسه أو يحمل أفكاراً هدامة ليس من صالح المجتمع وجودها لأن الشارع لم يتعود غير منطق الأخذ والعطاء طبقاً لتطاحن الأفراد وتنافس الجماعات .

ويدخل المنطق العامى فى مسائل الإصلاح والتجديد ، فيحول الأوضاع عن مواطنها ، ويسمى الأشياء بغير أسمائها ، ويكون فى الجمهور فوضى التبديل الذى لا يستند لمنطق غير ما يوحى به محاكاة الآخرين ، وينقلب ذلك كله إلى ما سماه صديقنا حصار رحمه الله بتجديد التقليد ، أى بالعدول عما ألفناه إلى ما ألفه غيرنا ، لأن منطق الشارع لا يهتم بأكثر من أن يكون الشيء الذى سنتحلله جديداً بالنسبة إلى وسطنا ولو كان رجوعاً إلى القهقري وابتعاداً عما ننشده من تطور مفيد وإصلاح متين ، وهنا يجد الفكر أيضاً مشقة عظيمة فى إقناع الذين يريدون التجديد بأن ما ينتحلونه ليس إلا رجعية بالية أو شراً منها .

وقل مثل هذا فى الأدب وفى الفن ، لأن طفيليات الحياة تدخل فى كل الحقائق التى يغرسها الانسان ، وليس إلا البستانيون المهرة الذين يستطيعون التوقى منها وحماية غروسهم من آفاتها .

يظن كثير من المخلصين أنه ليس من الصالح أن ننبه الأمة إلى مواطن النقص فيها ، لأن ذلك يكون عندها استياء ربما أضربها أو يائسها ، أو ربما أضرب حتى بمحاولة إصلاح النقص الذى عندها . ولكننى أعتقد على العكس

من ذلك أن الأمة يجب أن تخاطب في كل شؤونها بكامل الصراحة وبكل بيان ، وأنا واثق من أن الأمة تستطيع أن تفهم الذين يصارحونها بالحقائق أكثر مما تفهم غيرهم ، وأن منطق الشارع مهما تغلب قليلا فإن الفكر الرفيع في النهاية هو الذى يفوز .

وستتكم فى فصل تال على ضرورة تعميم التفكير ، ثم على الفكر العام وكيف يتكون وكيف يشتغل ، ولكننا الآن نعتقد أن ذلك كله ليس إلا وسائل لتسهيل القبول للأفكار العالية التى لا تلهم عادة إلا للممتازين من الرجال .

وإذا أردنا أن نكون من نفوسنا هذه الطبقة الرفيعة من جهة الفكر وجب علينا أن نتعود التحرر تدريجياً من منطق الشوارع ، والترفع قليلا عن التأثير بواقعية الحياة . يجب أن نخرق السدود التى بنتها أمام عقولنا أجيال غطى عليها الظلام أمداً طويلا ، فتهودت أن لا تحس بالنور إلا عشتيت أبصارها ، وأن نهمل على إنتاج أرفع مما يتطلبه رجل الشارع لأن تكوين النخبة المفكرة فى الأمة ضرورى لتعليم الجمهور عادة التفكير الضرورية للرفع من شأنه .

وإن اهتمامنا الأول يجب أن يكون بتوجيه الشباب المثقف أو الذى يتثقف ، لنربى فى نفسه عادة النظر والبحث وقاعدة الدراسة العميقة والتفكير السليم .

إن شبابنا جائع غرثان ، وإن ما يتغذى به الآن هو ما يكتبه غيرنا من الغربيين ، وإنه ليقف أمامه موقف الحيران التائه الذى يدفعه الجوع ليلتهم ما يجده أمامه دون فحص ولا تدقيق ، وقد لا يكون فى ذلك الغذاء بألوانه المختلفة من بأس ؛ ولكن بشرط أن ينهضم ويصبح جزءاً من ذات الشباب يقويه على الحياة وعلى النمو ، ولا يتسنى ذلك الهضم إلا إذا وجه الشباب نحو الثقة بنفسه ، والإيمان بأن الثقافة ليست شيئاً مسلياً يأخذه المرء دون

أن ينظر فيه أو يعرضه على محك البحث ، بل إن المثقف الحقيقي هو الذى يستطيع أن يفرق بين وسائل العلم الذى يستعملها غيره وبين النتائج التى يصل إليها .

إن حاضرننا العلمى أفقر من أن يسد حاجة شبابنا ، وحاضرننا الفكرى أضعف من أن يواجه الأفكار المتعددة التى تفتح معارضها أمام عين الطالب النشيط ، ولكن لنا مع ذلك الحق فى أن نوجه باسم الفكر الحر الإنسانى هذه النصيحة العربية الغالية : « أنظر وفكر ولا تقلد » ، إن هذا الشعار الذى فتح للعرب فى أيام حضارتهم الأولى آفاقاً عالية هو وحده الجدير بأن يخلق من شبابنا نخبة تخط لنفسها طريق الاختيار وسبيل الامتحان لما يقرأونه أو يشاهدونه .

يجب أن يتكون بيننا التفكير الرفيع الذى ليس بالمرتجل ولا بالعامى ، وأن تتمرن على قبوله متى ظهر ، ونفسح المجال لأصحابه ، ولكن يجب أن نكون قادرين على تميزه حقيقة من بين مختلف النظريات العارضة المرتجلة التى نتلقاها من هراء الشوارع فى المشرق والمغرب ، وننقلها للناس على أنها شىء جديد يصلح من حالهم ويرفع من شأنهم .

إن للأرستقراطية الفكرية طابعها الممتاز وهو اليقين والحرارة والبناء .

تعميم التفكير

كان فولتير يقول : « إذا أردت إنهاض شعب فعلمه كيف يفكر » . وهذه حقيقة ناصعة كان للأخذ بها فضل الحياة التي دخلتها أوربا وأميركا ، إذ إلى تعميم الفكر بين سائر طبقات الأمة يرجع السر في بروز النوابع الأفذاذ الذين لا يفتأون يعبرون عن رغبات الشعب وتوجيهه الوجهة الصحيحة ، كما يرجع إليه السر في مقدرة الأمة على اختيار حكامها ومثلها ، وجرأتها على توجيههم بدورها في الوجهة الحقيقية التي تنشدها . وهكذا حصل تجاوب كبير بين رجال الحكم وبين رجال الشعب أمكن للأخيرين معه أن ينتقدوا الأولين بمختلف الوسائل ، كما أمكن الأولين أن يراعوا عواطف الأخيرين ويعملوا لارضائهم لأن كلا من الفريقين أخذ يشعر بأن القوة التي يملكها الحاكم ليست مستمدة إلا من القوة الكامنة في الشعب ، وبهذه الروح امتازت الديمقراطية الغربية التي تجعل إرادة الشعب الواعية الأساس الأولى لحكومتها .

وحدث بعد ذلك لأسباب عديدة لا نريد أن نستطرد إليها أن تكونت في بعض الجهات ردود فعل ضد هذه الفكرة التي تعمم في أفراد الشعب المقدرة على النظر والاهتمام بشؤونه ومشاركته في حكم نفسه بنفسه ، انتهت ببرز الفكرة النازية التي هي على أتم ما يكون من التناقض مع المبدأ الذي أومأنا إليه . فلقد صرح هتلر في انجيله (كفاحي) بأنه « يجب أن تنسى الشعوب عادة التفكير ويتركوا للزعماء ورجال الحكم أن يفكروا لهم ، وإن خير وسيلة لذلك هي فرض الرقابة على الصحف والمطبوعات » . وهكذا

تكونت الجحيم النازية التي رأينا نتيجتها في استبداد هتلر بقيادة الشعب الألماني نحو مصير بائس ونهاية مؤلمة .

وليست هاتان النظريتان في الواقع إلا انعكاساً لمختلف الصور التي ظهرت بها أحداث التاريخ في كل العالم ، وليست حرية التفكير في أنبائها إلا مسألة الحقيقة التي تظل تسعى في كل عصر للبروز من بين الأستار التي يحاول الانتفاعيون استمرار انسداها ، وكلما خرقت جانباً منها عاد أولئك المغرضون يسعون بكل قواهم لسده ثانياً ، ولكن الحرية تعمل وتقاوم حتى تنتهي بالفوز في سائر معاركها .

ونحن كأمة لها من تاريخها وتقاليدها الموروثة في الجاهلية والإسلام ما يجعلها بطبيعتها في صف الحرية لا يمكننا أن نعتبر المبادئ النازية وما إليها إلا مسخاً كاملاً لروح الانسان الذي أعده الله ليتحمل مسؤولية عمارة هذه الأرض وإصلاحها ، ولذلك أرسله حراً مختاراً يشق طريقه بوسائل الفكر والإرادة والعمل .

ولقد انعكست الفكرتان معاً في تاريخنا القومي والملي ، فانتشر التفكير في أوساطنا وعم سائر طبقاتنا يوم كانت تعاليم القرآن هي التي تهدينا إلى السبيل وتسيرنا فيما نريده من أعمال ، ولكن تكونت فينا أيضاً أنواع من النازية في صور مختلفة ، فوجد بيننا دعاة للجمود وأنصار للتقليد ومحتكرون للفكر والمعرفة ينشرون بين العامة من قومنا أنهم لا يستطيعون أن يتدخلوا فيما لا يعنهم من المسائل التي يجب أن تظل مقصورة على الشيوخ الروحيين أو الرؤساء الماديين الذين يستطيعون فهمها وإدراكها والبت فيها . وهكذا استطاع هؤلاء القوم عن طريق التخدير والتمويه أن ينزعوا من الأغلبية الساحقة من قومنا أحسن مبادئهم وأعلاه وهو الفكر ، فأصبحوا يعتقدون أن واجب المرید أن يكون أمام شيخه كالبيت بين يدي غاسله ، بل أصبحوا يشاهدون ماتنكره قلوبهم ويعلمون معارضة لدينهم ، ومع ذلك يقبلونه بتسليم

وإذعان ، لأنه صادر من شخص يعتقدون فيه الولاية والصلاح ولو كان بحكم مخالفته للعقل والدين منهما براء . ولكي يقدر هؤلاء القوم على الاستمرار في تنويم الأمة واستغلالها أخذوا يخضعون هم الآخرون للطبقة الحاكمة يتملقونها ويضفون عليها أمام الشعب من صنوف القداسة وضروب الإكبار ما يزين كل أعمالها ويجعل الأمة ترضى بها وبأحكامها ، ولو كانت عبارة عن الاستعباد الدنيء والاستبداد الغاشم ، فضاعت بذلك كله حاسة الفرقان القيم من أبناء قومنا ، واختلطت عليهم مقاييس الأحكام ، ولم يعد نظرهم للأشياء إلا باعتبار من تصدر عنهم ، أى أنهم أصبحوا يقيسون الحق بالرجال عوضاً عن أن يقيسوا الرجال بالحق . وتكونت في الوطن فورة من الأجواء الغيبية التي أصبحت إزاءها الحقيقة شيئاً غير مذكور ، ولم يعد للشهادة والحس من اعتبار في نفوس إخواننا ولا في عقولهم ، لأن كل ملبوس ومحبوس يتحول في هذا العالم المنوم مدخلاً لأسرار خفية وأحوال غيبية لا يستطيع إدراكها الشعب ورجاله ، ولو كانوا من أعلم الناس وأذكاهم ، وإنما يعرفها الذين سمح لهم ضميرهم الميت أن يسخروا لصالحهم الشعوب ويخضعوا لأغراضهم الأفراد ، وهكذا نستطيع أن نفهم كيف يقوى رجل مثل « أبي حمارة » — وهو في مقامه الاجتماعي أحقر من أن يعتبر — على قيادة جمهرة كبيرة من الخلق ويشعلها ثورة هائلة تكاد تقضى على الأخضر واليابس وتهلك الحرث والنسل ، لأن شخصه وحمارته لم تكونا أمام الجمهور المغربي عين ما يرون أو ما يسمعون ، ولكنها روحية غيبية لا تتقحمها العيون ولا تحس بها الأجسام .

إن هذه العقلية التي استولت على الشعب باسم الدين ما تزال قائمة في نفسه ، وإن فئة من المعرضين اليوم أو غداً ليستطيعون أن يحولوها إلى مبادئ هدامة أو آراء ليست أرفع من آراء أبي حمارة وشبهه ، لأنه مادام التفكير قد حذف من الحساب فكل شيء يمكن أن يقع ، وكل مبدأ تضفي عليه ألوان القداسة وأصباغ التمجيد يمكن أن يقبل ، وكل قائد يأكل ضميره

كما أكله الآخرون يستطيع أن يحول هذه الأمة إلى شعب يقاتل في سبيل
الطاغوت ويجاهد في سبيل البهتان ، ولذلك فإن أول ما يجب عمله لصالح
أمتنا هو الأخذ بيد أفرادها حتى يتعلموا التفكير أى حتى يكشفوا عن
عقولهم تلك الحجب الكشيفة التى أضفتها عليهم أجيالنا المظلمة ويتحرروا
من كل صنم عبوده أو يمكن أن يعبدوه .

ومن الحق أن نعترف بأن للحركة السلفية التى علمت فجر نهضتنا فضلاً
عظيماً فى إزاحة كثير من هذه الحجب ، وفى توجيه العقول إلى النظر والبحث ،
وفى الثورة على عديد من الخرافات ورجالها ، ولكن ما وصلنا إليه من
حب النظر ليس إلا جزءاً مما يتطلبه الفكر الحر منا ، وما دما قد وجدنا
أثراً نافعاً للدعوة للتحرر فيجب أن نمضى فيها ونعمل لها .

وإن أهم ناحية يجب أن يتجه إليها اهتمامنا هى تعليم الأمة حقائق الأشياء
المقدسة فى نظرها ، إن قومنا يحبون الشجاعة ويعجبون بها ولكن يجب أن
يعرفوا ما هى الشجاعة ؟ إنهم يحسبون أنها بذل النفس فى أى معركة سيقوا
إليها ، مع أنها ليست إلا حب التضحية فى سبيل المثال ومن أجل العقيدة ،
فالاستبسال الذى يقع بمجرد العادة فى أى ظرف كان ليس من الشجاعة فى
شئ . وإنهم كذلك يحبون الكرم ويتمدحون به ، ولكنهم كثيراً
ما يحسبونه فى بذل المال حيثما تيسر فهم يصرفون ثروتهم فى حفلات ضخمة ،
وأعراس فخمة ، ومواسم ليس لها من قيمة ولا فائدة ، وقد يقترنون على
أنفسهم وعلى ذريتهم ليدخروا ما يظهرون به فى هذه المناسبات بمظهر
الكرم الباذل ، فيجب أن يتعلموا التفكير فى حقيقة الكرم ، وأن
يعرفوا أن بذل المال لا يقصد لذاته ، وإنما يقصد لما يحدثه من أثر فى إسعاف
البائسين وإغاثة الملهوفين وتعليم الجاهلين وإنعاش الأعمال القومية النافعة .

وإن قومنا اليوم يتطلبون الحرية ، فيجب أن يتعلموا التفكير فى معانيها ،
فليست الحرية أن يفعل الإنسان كل ما يشاء ويأتى كل ما يريد ، ولكنها فى

أن يعبد نفسه لمبدأ صحيح وعقيدة ثابتة ويعمل لها ويكافح من أجل تحقيقها ويرعاها في سلوكه وأعماله وتفكيره بما تشتمل عليه من تفاصيل وما يحيط بها من جوانب .

إن الأمة التي تعتاد التفكير هي التي تستطيع أن تفرق بين الدعوات الصالحة وغيرها ، وهي التي تقوى على أن تقاوم من أجل نظام خاص وأسلوب في الحياة مختار ، وهي التي تستحق أن تفرض على حُكَّامها وقادتها الاستقامة في القول ، والعدل في الحكم ، والإخلاص في الرأي ، والإتقان في العمل والتنفيذ ، ومن وسطها هذا يتخرج الأفذاذ من النبغاء الذين يصبحون في واقع الأمر المظهر الصادق لقومهم والترجمة الصحيحة لرأيهم .

وإن الأمة التي تفكر وتنتج نبغاء التفكير لدى الأمة التي تستطيع أن تكون التجاوب الديمقراطي بين الحاكم والمحكوم والانسجام الكامن في علاقة كل منهما بالآخر ، لأن الفكر هو الميزان القسط ، وبذلك فهو وحده الذي يقدر على حفظ التوازن بين عناصر الشعب ، ويقضى على كل فارق اصطناعي بين طبقاته .

إن تعميم التفكير في الأمة هو سبيل نهوضها وتحريرها .

حرية التفكير

وإذا كنا نريد أن نعلم عادة التفكير بين سائر أفراد الشعب فيجب قبل كل شيء أن نعود أنفسنا على قبول مبدأ حرية التفكير .

إن الفكر حر لا يستطيع أحد أن يقيد ، ولم يجعل الله لأحد سلطانا على حركة الإنسان الداخلية . هكذا تهود الناس أن يقولوا ، ولكن هذه الحرية التي يحمدهون الله عليها لا قيمة لها إذا لم يكن لها الحق في أن تظهر للناس ، أى في أن نعطي لصاحبها حق التظاهر بما يراه من فكر ، والإعراب عما يخطر بباله من رأى . إن عدم الإعراب عن أفكارنا من أهم أسباب خنق هذه الأفكار ، وإذن فهو من أعظم وسائل الغصب لحرية التفكير ، وإن الخاصة من ذوى الفكر أنفسهم لا يجدون متعة بأفكارهم إذا لم يسمح لهم بالإعراب عنها بل قصارى حالهم أن يتهودوا الكبت الذى يفقدون تدريجيا عادة النظر بما يستصحبها من آلام وأكدار .

إن هناك طبقة من الناس تستطيع أن تضحي بالنفيس والغال لى تهبر عن رأيها ، ولقد روى لنا التاريخ ما أكدته العصر الحاضر من استعداد الكثير لتقديم نفوسهم فى سبيل الآراء التى يؤمنون بها ، ولكن هذه الطبقة مهما تكن قوية فهى قليلة بالنسبة للغالبية الساحقة من العوام الذين يهمهم شأن عملهم اليومى أكثر مما يهمهم التمتع بالقدرة على التعبير عن أفكارهم ، ولكن هذه الطبقة نفسها لا تبخل بفكرها وبالإعراب عنه إذا عرفت أنها فى مأمن من كل أذى يصيبها فى نفسها أو مالها .

إنى لا أريد أن أتحدث فى هذا الفصل عن الاضطهاد الحكومى لحرية

القول وحرية الفكر ، لأن هذه الفصول لا تتناول إلا بصفة عرضية ما تفعله الحكومة ، ولكننى أريد أن أتناول حظنا فى مسؤولية الكبت لحرية التفكير عند الآخرين .

لقد لاحظ « جان بيورى » فى كتابه عن حرية الفكر : أن الكسل العقلى الذى يعم السواد يمنهم من حب المعارضة إلا بمقدار ، ولذلك نجد رجل الشارع يمشى (فى عالم عقلى) خاص به يتكون من معتقدات سبق التسليم بها دون جدال أو نقاش فارتبطت بأعماقه ارتباطاً نفسياً لم يقبل معه أى طعن أو نقد . وقبول فكرة جديدة لذلك الرجل معناه إعادة تنسيق عالمه العقلى من جديد ، وتلك عملية تتطلب مجهوداً ومشقة لأن فيها كثيراً من الهدم ومن البناء ، فإذا أضفنا إلى هذا ما تسوآرثناه من الخوف والحذر من كل جديد عرفنا كيف أن السواد الأعظم يعتبر فى كل فكرة جديدة خطراً عظيماً على وجوده الخاص أو على وجود المجتمع الذى يحياه .

إن هذه الملاحظات التى أبدأها الكاتب الانكليزى تنطبق كامل الانطباق على الطبقة التى يصعب عليها أن ترى كل محاولة لتغيير ما ألفته من عادات وما ارتضته من أفكار ، ولذلك فهى تضطرب إلى حد الثورة أحياناً كلما سمعت انتقاداً لاذعاً أو فكراً جديداً ، ولا سيما إذا كان هذا النقد راجعاً للنظام الاجتماعى أو ما يرتبط به من بعض الأسس التى يظن أن لها أصلاً دينياً مثلاً .

إن ضيق الأفق عند هذه الطبقة يجعلها ترمى كل من يحاول البحث فى هذه المسائل بالظن فى دينه أو بالخروج عن مجتمعه ، وإن فى عداد هذه الطبقة قسماً من المثقفين الذين كان يجب أن يمهّدوا لحاسة النقد عند إخوانهم عوضاً عن أن يتخوفوا منها .

إن حاسة الخوف التى لاحظها « جان بيورى » هى التى تعمل عملها فى طبقة المثقفين أو الذين لهم جاه فى وسطنا ؛ فهذه الفئة تعتقد أن فى كل تطور فكرى

جديد مانها من استمرارها في مركزها أو حائلا بينها وبين ما ترمى إليه من غاية ذاتية أو عامة ، ولذلك فهي لا ترى فائدة في بروز مفكرين جدد وأفكار جديدة من شأنها أن تغير الواقع أو تهدم السابق ، ومع أن هذه التخوفات ليست حتمية فإنها تعمل عملها في حملنا على التقزز من آراء المخالفين ونبذهم .

وإذا أضفنا إلى هذا حاسة المحافظة التي تكيف في نفوس قومنا الرغبة في متابعة ما ورثوه عن أسلافهم واستمرار بعض ما يودون بقاءه محترماً بكل إخلاص — عرفنا كثيراً من الدوافع التي تبعث على مقاومة كل فكرة تدعو للتجديد في شؤون الأسرة ونظام الزواج وفي مسائل الضرائب والملكية الزراعية .

ولكن تبديل الحال يتوقف على تنوير الرأي العام بالنظريات الجديدة ، وهذا بالطبع يستدعي وجود أشخاص يتقدمون للنقد الصريح والحديث الواضح عن كل مسائلنا الداخلية ، فيضعون على محك البحث والنقد كل ما لدينا من نظام في المأكل والمشرب والملبس ، وما عندنا من نظريات في الحياة وتفصيلاتها وشعبها ، وما نريد أن نتخله من غيرنا من أفكار أو من مبادئ . إن هذا العرض الصريح يفسح المجال للبحث والمناقشة والجدل من طرف كل المغاربة ، وهذا ما يستدعي منا قبل كل شيء أن نستعد لتوسيع أفقنا وجعل صدرنا منسرحاً لقبول كل نقد يوجه إلينا ومناقشته بالأساليب المنطقية النزهة وتحريتنا من الطليعة التي أورثتنا إياها أجيال الكبت والاضطهاد للأفكار .

لقد أوضح سقراط في دفاعه قيمة المناقشة وفائدتها الاجتماعية وقال : إن الحياة لا تستحق الاعتبار إذا لم تقوم بأنواع الحوار . كما إن ملتون بين ضرورة الجدل لتقدم المعرفة . وجعل الإسلام النظر شرطاً في المعرفة التي هي أول واجب على المكلف ، ومعنى ذلك أنه لم يجهل في الأرض ولا في السماء منطقة محرماً على الفكر أن يدخلها بكل حرية وإخلاص .

إن الأجيال المظلمة التي مرت علينا نزعنا منا كل الحقوق التي خولنا الله إياها ، وحرمتنا من نعمة الفكر التي هي أساس الحياة السعيدة ، وهكذا فقدنا حاسة النقد والإنكار وأصبحنا نستصعب وجودها عند البعض منا ، إن التقزز الذي نحس به عند ما يوجه إلينا أحد نقداً ما ، أو الامتناع الذي نشعر به عند ما نقرأ أفكاراً مبينة لأفكارنا — إن ذلك كله دليل على الاضطهاد العظيم الذي وجدته الحرية في بلادنا سواء من ذوى الأمر المنتسبين للدين أو من ذوى الثروة والجاه ، لأن الذين يألفون رؤية المناظر البشعة يعتادونها فلا تنكرها أبصارهم بل ربما طلبوها عند فقدانها ، كذلك الذين يتعودون النفاق ينتهون بنسيان نفاقهم ، أى يصبح ما يتظاهرون به جزءاً من أفكارهم ومبادئهم .

فيجب أن نتحرر من آثار الاضطهاد السابق في نفوسنا ومن آثار النفاق التي تسيطر علينا ، ونسمح لغيرنا بإبداء آرائهم حرية طليقة ولو كانت ضدنا ، إنه لا ضرر في أن يصرح الكل بما يعتقد ، إن العصمة لا تتأتى لغير الأنبياء ، ولذلك فالأفكار التي نعرضها يمكن أن تكون مجالا للنظر من الجميع ، وقد يهملون من آرائهم ما يصحح أغلاطنا ، وإنه مهما كانت الأفكار التي أدافع عنها من قيمة فإن مبدأ الحرية يجب أن يعلو عليها ، وقد أجد من نفسى صعوبة لقبول الانتقاد المر من الآخرين ، ولكن يجب أن أعود على ذلك ويجب أن لا يصدمنى حتى يمنعنى من الاستمرار في التفكير .

إن الذين ينشرون المبادئ في الناس يجب أن يكونوا موضع القدوة للجميع ، ولذلك يجب أن يأخذوا أنفسهم تدريجياً بتحمل الانتقادات وقبول الأفكار المختلفة ، ولكن ينبغي أن يروا في هذه الحرية ، التي يهملونها للغير الثمن الوحيد لنجاح الأفكار التي يغرسونها .

إنه لا يكفي أن نطالب الحكومة بالحریات العامة ، بل يجب أن نعطيها نحن قبل ذلك لأنفسنا ، إن اضطهاد الحريات الفكرية لا يظهر في مظهر

الكبت الإدارى بأنواعه فقط ، ولكن له مظاهر من أنفسنا نحن . إن كلمة الاستهزاء التى نلقىها جزافاً ، حينما نقرأ فكرة ما أو مجابهة الفرد الذى يعرض علينا رأيه بها كثيراً ما تكون من أشد أنواع الاضطهاد الفكرى ، خصوصاً فى وسط لا يثق بنفسه مثل وسطنا .

يجب أن نشجع الكتاب والمفكرين فى بلادنا أكثر مما نتقدمهم ، إنهم بمثابة الأطفال الذين يستفيدون من التنويه بينما يكون فى نفوسهم الإنكار الشديد عقد نقص صعبة العلاج . إن الحرية كسائر الأشياء الحبيبة محاطة بكثير من المكارِه ، وهى إما أن تكون كذلك أو لن تكون .

يجب أن نخلق الجو الذى يسمح للكل بإبداء رأيه ، وأن نضع أصبع الأمة على مواطن ضعفها لتلاحظ ما ينقصها ، ثم يجب أن نشجعها بعد ذلك على التصريح بما تفكر به ، ونعمل على أن نعطيها الوسائل التى تساعدنا على التفكير والصدع به ، إن خجل الكثيرين يحول بينهم وبين إبداء آرائهم ، فيجب أن نساعدهم على التحرر من قيودهم ، ويجب أن لا نشترط كثيراً من البلاغة ولا من البيان ، لأن مهمتنا قبل كل شيء أن نكون الفكر الذى يمكن أن يقول ، ومتى تكون فانه سيعبر عن نفسه بأى لسان .

إن الكلام لى الفؤاد وإنما

جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

التحرر الفكرى

إن الذين يطالبون بحرية التفكير لغيرهم يجب أن يكونوا هم متحررين أولاً .

إن المذهب العقلى انتصر فى العالم انتصاراً لا مثيل له ؛ وذلك بفضل الجهود التى بذلها رسل الفكر والتحرير والتضحيات التى قدموها فى سبيل مثلهم ، أما نحن فما نزال نرزح فى شتى القيود التى لا نشعر حتى بضرورة التحرر من الكثير منها . إن نخبتنا ما تزال تحكم بمقتضى المعلومات التى توارثتها أو تناقلت إليها من حيث تعلم ومن حيث لا تدرى ، وهى لم ترد بعد أن تلتفت إلى العقل لتجعله حكماً مطلقاً فى رغباتها .

لقد ألف الناس متى تكلموا عن الحرية أن يتحدثوا عنها كحق طبعى ؛ بذلك أيدها خيرة المفكرين عندنا ؛ وبذلك أيدها خيرة المفكرين فى الغرب ، ولكن الحقيقة أن الاقتصار فى الاستدلال على الحق الطبعى خطر على الحرية من حيث هى ، وهو يجر إلى ما من شأنه أن يمنع من تعميم التفكير .

ولكى أوضح ما أقصد يجب أن أبين ما يراد من الحق الطبعى ، إنه الحق الذى يستمده الانسان من الطبيعة ؛ أى من الغريزة التى ولد عليها ، فهو حق ولد متمتعاً به ؛ وبمقتضى ذلك يجب أن يظل محافظاً عليه ، مثل ذلك حق حماية ذاته من كل أذى يلحقها ، وحق حماية قدرته على أن يتناسل وينمو ، فهذان أمران طبيعيان يعترف بهما كل قانون ولا يتجرأ أحد على إنكارهما ، ولكن طبيعتهم تجعلهما متعلقين بتصرفات الناس وسلوكهم ، فوجب أن يحافظ لكل من الناس على نصيبه منها ، ولذلك قضت

التشريعات المختلفة بتحديدتهما على حسب ما تقتضيه مصلحة المجموع ؛ فلم يبح للحتاج أن يسرق ، ولا للشخص أن يتناسل بغير الزواج الشرعى المقيد فى كل بلد بقوانين تختلف أحيانا ولكنها تجمع على ضرورة المحافظة على خلق العائلة . فلو وضعنا حرية التفكير فى عداد الحقوق الطبيعية لكان من المتيسر أن نقول بإمكانية تحديدها بمختلف القيود التى تحد بها الحقوق الطبيعية ، مع أن هنالك فارفاً كبيراً ؛ لأن حماية الذات أمر يشمل كل أفراد البشر بينما لا تشمل حماية التفكير إلا الذين يخرجون على الآراء السائدة ، أى الذين يأتون بأفكار جديدة بالنسبة للمجتمع الذى يعيشون فيه ، وهؤلاء يكونون أقلية ضئيلة فى العصور والأمكنة بالنسبة للأغلبية التى تطمئن عادة إلى ما ألفته من نظراتها . فمصلحة التجدد والابتكار للدعوات والاهتمام بمصالح الجماعة كل ذلك يقضى بأن تعتبر حرية التفكير حقاً عقلياً ، لا يجوز أن يحد بما تحد به الحقوق المستمدة من الطبيعة وحدها ، وإن مواجهة هذا الحق من الجانب العقلى لمن الصعوبة بمكان ، لذلك ظل موضع اعتراض من طرف كثير من المفكرين الغربيين حتى فى أزهر عصور الانتصار للذهب العقلى .

إنه لمن السهل الاعتراض بأن الذين يتحررون أكثر من الواجب قد يأتون بأفكار يكون من الصالح كتبها لأنها تحدث من الضرر بالمجتمع أكثر مما تحدثه سرقة سارق أو خطيئة زان ، ولكن الحقيقة بعكس هذا ، لأن الأفكار يمكن أن تقاومها الأفكار ، والقول يدفعه القول ؛ فليس من الضرورى أن تستعمل القوة لكم أفواه الناس ، إن كل الأفكار التى تبتكر تظهر غريبة لأول وهلة ، ولكنها إذا استطاعت الصمود لمقاومة خصومها والانتشار فى وسط واع تصبح مألوفة ومعترفاً بها ، وقد تودى لمصالح عظيمة وتطورات جليلة ، والوسط الذى يمنع المفكرين من أن يظهروا بأرائهم يظل دائماً الجمود غير قابل للتطور ولا للارتقاء .

إن اصطلاح المذهب العقلي يشير في الذهن ما كان بأوربا من كفاح بين رجال الدين وبين إصرار العقل على أن يكون له السلطان المطلق في عالم الفكر . وبذلك فهو يقابل المذهب الديني عند الغرب ، ولكننا نحن يجب أن نتثبت دائماً حيننا ندرس المذاهب العقلية الغربية ؛ فلم تكن جلها في الواقع موجهة إلا ضد الذين يتحكمون في العقل باسم الدين ؛ ويمنعون الناس من النظر والاستدلال . إن الاسلام دين العقل كما أنه دين القلب ؛ ولذلك فقد قضى من أول وهلة على كل أنواع السيطرة الكهنوتية ؛ كما أن علماءه اعتبروا حماية الفكر من الأسس التي أجمعت عليها الملل والنحل ، وإن الدين في نظرنا غنى بحججه العقلية وبهدياته القلبية عن أن يحاول الوقوف في صف الذين يضطهدون الفكر أو يحولون دون تنوير العقول ، إن تاريخ الحضارة العربية ملئ بالجهود الجبارة التي بذلها العلماء للتوفيق بين العلم والدين ، وإن السلاح الوحيد الذي استعمله أولئك الأبطال لم يكن إلا العقل وما يهدي إليه من أسرار في الوجود ، ولذلك لا نرى نحن من بأس في أن تؤيد المذهب العقلي في مواطن عديدة ومن بينها حرية التفكير .

إن استعمال العقل في ميدان التفكير هو الذي يفتح أمامنا الآفاق الواسعة لدراسة ما تناقله من أنباء وشائعات وتقاليد وعادات ، فيها الحسن وفيها القبيح ، فيها الغث وفيها السمين ، إن كل هذه الأشياء تكون البضاعة الفكرية التي نملكها ، ولكن أغلب الناس يعرفون أن جزءاً قليلاً جداً من هذه الأفكار التي ينتحلونها والمعلومات التي ينقلونها هي ملكهم الخاص ، لأن أكثر ما يمر بنا يومياً من الأفكار والنظريات نقتبسها من غيرنا جاهزة كاملة ، ومن السهل أن يسأل كل منا نفسه عن كثير من المعلومات التي يعرفها من أين جاءت ؟ ومن الذي ألهمه إياها ؟ إننا نعرف أن هنالك مدينة تسمى باريس وأخرى لندن ؛ ولكن الذين وصلوا لهُذين المدينتين قليل بالنسبة لعدد الذين يعرفونهما ، وليس من حقنا أن نكلف الناس عدم الاعتقاد

فى وجود باريس أو لندن إلا بعد الوقوف عليهما ، بل يكفى أن نعرف أن هذا الوقوف متيسر لمن شاء ، وأن يعلم كل واحد أن فى استطاعته أن يتأكد بنفسه من وجودهما . ولكن الآراء والمرويات ليست كلها من هذا القبيل ، بل إن منها ما ليس فى متناول الحس أن يدركه ؛ ولا فى إمكان العقل أن يحققه ؛ ومع ذلك تتقبله الجماعة وتصدقها لا لشيء إلا لأنها سمعته كذلك وتناقلته من جهات كثيرة لا تدرىها .

إننا كثيراً ما نسمع فى أوساطنا أن هنالك داراً فى الحى المعين مسدودة لأن بها أرواحاً خبيثة تمنع الساكنين من الإقامة فيها ؛ وإنه لمن السهل أن تتأكد من وجود هذه الدار فى المكان المعين ومن وجودها مسدودة ، ولكن ليس فى متناولنا أن نتأكد من وجود هذه الأرواح الخبيثة بها ؛ ومع ذلك فمن الصعب أن نقنع عامة الناس بىطلان ما تناقلته الشائعات وصدقته الجماهير ؛ وهذه هى المشكلة الكبيرة التى تواجه حرية التفكير ؛ لأن الفكر الجامد من هذه الأشياء يتكون وبها يتغذى .

إن أول مهماتنا لخدمة الفكر وتعميمه هو الدرس الشامل لحالة مجتمعتنا وما فيه من خرافات وعادات ، ودعوة الشعب لأن يعيد نظره فيها وتوجيه فكره لأن يقف عندها موقف الدارس المخلص ، مستمداً من بصيص النور الذى لم تغطه الأوهام فى عقله ؛ وبذلك يمكنه أن يقتنع بضرورة هدم كثير من الأفكار التى تسم وسطه والمعلومات التى تجعل جهله مركباً والعادات التى تحول بينه وبين التطور فى اتجاه تقدمى سعيد .

ولكن لا يمكننا أن نقوم بهذا الواجب إلا إذا بذلنا جهداً قوياً فى التحرر من آثار البيئة التى نشأنا فيها فى عقولنا وسلوكنا ، وتدرعنا بالشجاعة الكافية التى تسمح لنا بمصارحة قومنا ولو تعرضنا لغضبهم ؛ لأن الذين ينصبون أنفسهم للإصلاح يجب أن يستعدوا لقبول كل ما صادفهم من أكدار . إن تضحية السمعة يجب أن يكون فى مقدمة ما تتقبله من تضحيات .

لقد كانت الحركة السلفية التي علمت بدأ نهضتنا أول تمهيد لهذا الكفاح العقلي والاجتماعي ، ولكنها ستظل من غير فائدة إذا لم تتوج بحركة إصلاح شاملة ، ومن درجة أقوى وأشد عتوآ . لقد علمت السلفية الشعب أن يستمع لنقد كثير مما كان يحرم على نفسه أن ينظر فيه أو يستمع لاستنكاره ، وهي لم تقم إلا بواجب يفرضه الإسلام نفسه ، إذ هو حركة مستمرة وتقدم دائم . لنثق في العقل ، ولكن انرفع مستواه ، ولنعلم الشعب كيف يفكر ، ولكن لنحذر طفيليات الأفكار ، لتكن حرية التفكير جزءاً من عقيدتنا التي لا تقبل الدفع ، وليكن في حوار الفكر منهجنا الذي لا يبيل . إن ذلك خير وسيلة لتحرير مجتمعنا من ضروب الاستعباد الذي أودى به ، وخير وقاية لنخبتنا من كل دعوة لا تحترم العقل ولا تدين بالتحريم . لنبذل الجهد الجبار والكفاح الشديد ، والصراع العنيف ، إلى أن ينتصر العقل في بلادنا ويصبح المسيطر على جميع ميادين الحياة وتكون له الرقابة على أخلاقنا وسلوكنا .

إن أمامنا دعوات كثيرة وأفكاراً متعددة ستنتشر في أوساطنا بمختلف وسائل العصر الحديث ، وهي الأخرى مثل ما ورثناه في وسطنا . فيها الغث وفيها السمين ، وإذا لم نفتح عقولنا ونرب عادة التفكير الصحيح في نفوسنا فإننا لن نستطيع الاختيار من معارض تلك الأفكار ، ولا الوقاية من كثير من أنواع الهدم التي هي أسرع ما يكون للانتشار .

إن دواء الحرية صعب ، ولكنه وحده الدواء الصحيح .

الفكر العام

شرحنا في الفصول السابقة كيف أن الجمهور يتلقى كثيراً من النظريات التقليدية دون بحث ولا نظر ، ثم يألفها فلا يستطيع أن يقتنع بتغييرها ، بل ربما اختلطت عليه فأصبحت تحل من نفسه محل المقدسات التي يستमित في سبيلها ويضحي من أجل بقائها . وهذه التقاليد أو الوراثة هي التي تكون عادة في الأمم المتأخرة ما يسمى في العرف الاجتماعي بالرأى العام الجامد . ولا شك أن هذا النوع من الفكر العام لا يمكن أن يعتد به في الميدان الديموقراطي لأنه لا يستند إلى وجدان صحيح ولا وعي متين ، وهو بعض ما يقصده علماء الاجتماع حينما يقولون : إن الديموقراطية عدوة الرأى العام . ومن الصعب أن نحكم على شعب ما مهما كان تقدمه ضئيلاً بأن سائر أفكاره أو نظرياته هي من هذا القبيل ، وإنما يجب أن ننظر للفكرة التي يعبر عنها عامة الشعب من جهتها الذاتية وما تستند إليه من جواذب وراثية أو خارجية ، أي نبحث هل نشأ التعبير عن إدراك وتفكير ووعي ، أو هو مجرد تقليد وتفاعل عادي .

أما الفكر العام الصحيح فهو الذي يعتمد على الإقناع والدعوة المنظمة ، ومن طبيعته الاستدلال بالأحداث التاريخية والخارجية التي تعطي قوة الإقناع والتأثير والإشارة للتفكير ، وهو الذي حاول مونتسكيو أن يعبر عنه (بالروح العامة) ، واقترب منه جان جاك روسو حين تحدث عن (الإرادة العامة) ، وسماه علماء الأصول المسلمون (بالاستحسان العام) ، ويسميه رجال الاجتماع اليوم (بالفكر العام المتحرك) .

ولكي يكون الفكر العام صحيحاً في مسألة ما يجب أن يكون مستنداً

إلى رأى الأكثرية الساحقة من الأمة بعد دراسته الدراسة الصادقة المبينة على التفكير والنظر الواعين دون أن يكون هناك توالى فى التفكير ولا تساند فى البحث ولا ارتجال فى النظر ، ومن شروطه أن يكون عاماً حقاً حتى إن الأغلبية لا تكفى ؛ وإن كان الإجماع غير ضرورى ولا متحتم ، ومعنى هذا أن الفكر العام يجب أن يكون قوياً إلى حد أن الأقلية التى لم توافق عليه تضطر لاعتماده ومسايرته دون إجبار ولا ضغط ، بل عن اختيار وحسن إرادة ، لأن الديمقراطية الصحيحة هى التى تخضع فيها الأقلية لرأى الأكثرية من غير تأثر ولا حيق .

والفكر العام المتحرك عامل أساسى فى النظام الديمقراطى الذى يستند على تأييد الشعب الاختيارى ، ومن أجل ذلك فإن فى مقدمة المظاهر الديمقراطية العمل الجدى لتبوير الرأى العام وإصلاح ما فسد من جوانبه وتقويم ما اعوج من جواذبه ومقاومة كل ما يمتعه من التطور والأخذ بوسائل التقدم : من جمود وخرافة وتقاليد وغير ذلك من أسباب الانحطاط الخلقى والتأخر المعنوى فى الأمة . وهو كذلك عامل مهم فى تكوين المذاهب والنظريات التى تبدو لأول مرة فورة تجريبية ثم تصبح متى واطب عليها الرأى العام وأسندها عقيدة أو عادة أو منظمة اجتماعية ، وهكذا نجد الفكر العام فى مقدمة العوامل الاجتماعية فى العصر الحديث ، فالاهتمام به من أوجب الواجبات ، ومراعاته فى أثناء الدرس والتقرير أكد وأوجب .

ويتضح من ذلك كله مقدار القيمة التى لوسائل الاتصال المستمر بالشعب من صحافة ونشر وخطابة ومذيع ، وبالتالى قيمة التعليم الإجبارى للبنين والبنات . إن ذلك وغيره من أسباب التبوير للفكر العام وإخراجه من حيز الجمود إلى حيز الحركة والتقدم .

ويستعمل الديمقراطيون عادة لمعرفة الرأى العام فى مسألة من المسائل أحداً من : الانتخاب بالاقتراع السرى ، أو الاستفتاء . وكلا الأمرين

لا يكون ذا قيمة حقيقية إلا إذا كان القائمون به مستعدين للإعراب عن أفكارهم بكامل الحرية وبكل الصراحة دون خوف ولا وجل ، وإلا إذا لم يكن الجمود مسيطراً عليهم حتى لا يستطيعوا أن يفرقوا بين ما يودون الدفاع عنه من الأفكار وبين ما يعرضه عليهم أكبر الخطباء وأقواهم بلاغة وبياناً .

على أن الفكر العام الحقيقي كثيراً ما يخرج عن التعبيرات الرسمية إذ تكون إرادة الشعب مختلفة كامل الاختلاف عما تقتضيه الانتخابات العامة أو الاستفتاءات الشعبية . وذلك راجع لبعض الخلل في مواجهة المسائل وعرضها على الجمهور من طرف القائمين على الانتخابات أو الاستفتاءات ، أو الشقة في بعض القادة والدعاة الذين لا يقدمون للأمة الفكرة من جميع جهاتها ولا يبدون لها إلا الجانب المقبول المسلم ، خصوصاً والجمهور لا يهتم في أغلب الأحوال بتعمق المسائل ودراسة جوانبها ، ومن السهولة عليه أن يقع في الأخطار التي يعرضه لها دعاة غير مخلصين أو حكام مغرضون ، ثم إن الأمد الذي تظل فيه الحكومات الشعبية في الحكم طويل نسبياً ، فمن السهولة على حكومة الأغلبية ونوابها مثلاً أن تمضى فيما تريده إلى أن لا يبقى لوقت الانتخابات الجديدة إلا بضعة أشهر حينئذ تنجبه لتنفيذ بعض الإصلاحات التي يراها الجمهور فيتأثر بها ويهيد انتخاب الحكومة التي لم تخلص لوعودها في الواقع . ولكن هذه الأشياء وغيرها من العيوب النيابية لا تؤثر في قيمة النظام الديمقراطي ، لأنها راجعة لآخلاق الأشخاص أكثر مما هي راجعة للنظام نفسه .

لذلك فمن الواجب اعتبار بعض الأصول الأخلاقية كشيء ضروري للأمة لا يمكن لها أن تستغنى عنه أو تقول بخلافه .

فليس من المعقول أن يعتبر حكم الأغلبية في تضييع استقلال الأمة مثلاً ، لأن هذه الأغلبية تثبت من نفسها أن حكمها مزيف ، وأن ما تقول به لا يتفق مع الرغبات الطبيعية للأمة التي لا يمكن أن تقبل ضياع استقلالها إلا إذا

كانت في الحالة التي يقبل فيها المرء أن يضع حياته بالانتحار ، وكما أن الشرائع لا تبيح للفرد أن ينتحر فليس من المعقول أن تقبل انتحار الأمة نفسها على فرض أنها الراغبة في ذلك .

وكذلك يمكن أن نقول في مسألة الحريات الضرورية للمجتمع ؛ فإذا سمحت أن مستبداً من أنواع الطغاة الفاشيين يعتمد على محبة الشعب وإرادته فاعرف أن ذلك محض كذب لا قيمة له ، وأن أمة هذا الطاغى مكبوتة القوى مضغوط عليها ، وأنها بمجرد ما تجد وسيلة للانقضاض عليه انقضت .

إن كل فكرة تعبر عنها الأغلبية وتكون ضد الأسس الأخلاقية التي آمنت بها الأمة يجب أن تتهم وأن يعاد النظر فيها ، فإن الشعوب لا تعبد نفسها ولا ترضى بحريتها بديلاً . وهذا ما يبين لنا أنه ليس هنالك نظام كامل بكل معاني الكلمة ما دام ليس هنالك بشر منزهون عن الغرض والعبث والانتفاعية . ولكن الأسلوب الديموقراطي خير وسيلة ممكنة للتعبير عن الفكر العام واستكناه رغبات الشعب الحقيقية ، وإذا كانت الديموقراطية هي سيطرة العقل فمن الواجب أن نتجه في اعتبارنا كله لرفع مستوى العقل والإعلاء من شأنه لأنه وحده الذي يحمينا من أخطائنا ويعقلنا عن شهواتنا .

إن المغرب لحد الآن ما يزال في أنظمتها العتيقة ، وعلى الرغم من رغبة مولانا الملك وطموح أمته لنيل الحياة النيابية التي تيسر لها سبيل الإعراب عن وجهة نظرها والمراقبة على سير شؤونها فإن البلاد ما تزال ترزح تحت ثقل نظام من العصور الوسطى تدعمه إقطاعية جديدة يأبى بعض الناس إلادوامها ، ولكنه سيأتي اليوم الذي تدرك فيه الأمة كل رغباتها ، وتحقق فيه آمال مولانا الملك في تمتيع رعيته بالحرية السياسية والنظام الدستوري . فيجب أن نعد لذلك عدته من الآن ، وأن نعمل بكل ما في استطاعتنا لتنوير الفكر العام المغربي ، ودعوته للتحرر من كثير من الخرافات والتقاليد البالية وتعليمه أساليب التفكير الصحيح والتذرع بالمبادئ السليمة ، حتى يتبياً

لأداء واجبه على الوجه الذى يرضى ، فيكون النظام النبأى نعمة عليه ،
ووسيلة لإنقاذه من أنواع الاستعباد السياسى والاقتصادى والروحى
الذى يحرص كثير من المغرضين على بقاءه وعدم زواله .

يجب أن نبذل كل جهودنا لتطوير المجتمع المغربى فى الحواضر والبادى
ونشر التعليم فى أوساطه ، وتكوين الصحافة الحرة النقية ، وتنظيم الدعايات
السليمة ، والقضاء على كل أسباب الخلاف والمجاملات العقيمة ، حتى يتكون
فى وسطنا فكر عام متحرك يملأه الإيمان بالحرية ، واليقين فى الشعب ،
والطموح للحياة السعيدة ، والتذرع بأسباب التضامن والتكاتف ، والعزم
القوى على تحقيق الآمال وتنجيز عظام الأعمال .

إن خصوم الأمة يريدون أن يضعوها أمام العالم عزمة مشوهة ، وإنهم
يجدون فى ضعفنا الإنسانى الذى أصابنا بسبب انحطاطنا وسيلة لتحقيق
مآربهم . فيجب أن نكون عقلاء ، وندعو الأمة إلى التعقل ، ونستنجد
بأطيب ما بقى فى نفوسنا من وعى قومى وعزة ونخوة لنستمد من ذلك كله
عوامل القوة التى تدفعنا للنهوض السريع ، والتطور النافع ، والتحرر
الفكرى المنشود .

إن علينا مقاومة الجود والرجعية والتقاليد البالية وتبليغ رسالة العقل
الصحيح للأمة إذا أردنا أن يتكون عندنا الفكر العام المتحرك الحقيقى
الذى لا تتم ديموقراطية بدون وجوده .

ألا إنه لا مسؤولية بغير حرية ، ولا حرية بغير تفكير .

يقول فولتير : « لنعترف بأن الأفكار أحدثت فى هذا العالم من الشرور
أكثر مما أحدثته الطواغين أو الزلازل » . وهذه حقيقة لا يمكن لأحد أن
ينكرها كما أنه لا يمكن لأحد أن يستنكر وجودها ؛ لأنه لا بد للعالم من أن
يفكر ، ولا بد أن تختلف آراؤه إلى حد أن يكون منها الطيب واخبيث .

والنافع والضار ، وإن ما سردناه من المثل التي تغذى الفكر العام لأعظم دليل على ما أحدثته بعض الآراء في نفوس الأمم من عبث ، وما كوته حولها من أجواء لا تتفق مع الفكر الحر ، بينما تحدث في طريقه من العقبات ما يضطره للاستمرار في كفاح قوى وصراع عنيف .

وإذا كانت الأفكار عملت عملها العميق في العصور الماضية حيث كانت كل ناحية من نواحي العالم منفصلة عن بعضها ، ولم تكن هنالك وسائل لمعرفة ما يتحدث به الناس وما يفكرون فيه في كل جهة من جهات الأرض — فإن العصر الحديث زاد في قيمة الأخطار التي يجلبها تنوع الآراء والنظريات إلى حد أن أصبح الفكر في أزمة من فوضى التفكير التي يحدثها تعدد الجوانب التي تكتشف العقل وتهاجمه من كل جانب .

لقد أصبح العالم برمته أمام كل واحد منا ؛ يستطيع رجل الشارع أن يعرف من أخبار أقصى نواحيه ما لم يكن كبار العلماء والرحالين يعرفونه بالأمس ، وبما أن لكل ناحية من هذه النواحي مشاكها الخاصة وأحداثها ومدارج تطوراتها وما ينشأ بها عن كل ذلك من آراء ووسائل لتحقيقها — فقد أصبحت أبناء ذلك جميعه تنتقل في كل الأوساط ، ويضطر الكل لقراءتها في الصحف وسماعها من المذيع ، والخوض فيها والتعليق عليها والإصغاء إلى الذين يتحدثون عنها . وهكذا يصبح المرء أمام خليط من المسائل وعديد من المشاكل تشغل باله وتضاعف بلباله ، فلا يكاد ينتهي للحكم على واحدة منها ، ولكنه كثيرأ ما يقتنع ببعض التعليقات التي يتحدث له بها أو ببعض الحلول التي تنقله من الحيرة إلى نقطة ارتكاز لا يدرك عمقها ، ولكنه يرضى بها ريثما يجد ما ينقله عنها إلى فكرة ثانية توجه نظره إلى التأمل في مصير هذا الكون الذي لم يعد يسير في الطريق المستقيمة التي كان عليها الأسلاف ، مع أن الواقع أن المسألة ليست مسألة زينج أو اهتداء ، ولكنها مسألة تراكم القضايا وتعدد المشاكل علينا ؛ إذ أصبحت كل شؤون العالم وأهواله

قضيتنا نستمع إليها وننظر لأطوارها ونستنتج ونقارن ونرفض ونرضى ،
ثم لا يزيدنا ذلك إلا حيرة وارتباكاً .

فإذا أضفنا إلى هذا ما تؤدي إليه الحرية في داخل البلاد من إعطاء كل
مواطن حق إبداء آرائه والحديث عنها في مأمن من كل عقاب — عرفنا مقدار
الاختلاط الذى يقع في معارض الآراء وألوانها ، وذلك شئ ضرورى
لا يمكن أن لا نقبله ، ولكن شرعية وجوده لا تعنى أنه لا يجب الاهتمام به
والعناية بأمره .

إن أغلب ما يرسب في هذه التيارات العالمية ومن هذه الآراء المتعددة
هو ما يغذى به الفكر العام الجامد من خرافات وأوهام ، أو من نظريات
تقوى الاستياء وتؤدي للهدم ؛ ومن نظريات تتنافى مع الأخلاق الفاضلة
والقيم الرفيعة ، خصوصاً بعد أن أصبح نشر أنباء الجرائم وتحليلاتها من
أبرز مواد الصحافة والإذاعة والخيالة ، وخصوصاً بعد أن أصبحت كثير
من النظريات الهدامة في عداد المذاهب السياسية والاجتماعية التى تستند إليها
كثير من الدراسات وكثير من الأنظمة والقوانين في شتى الجهات ، وغنى
عن البيان ما يحدثه ذلك كله من حيرة في الفكر العام الذى لم يتجه بعد والذى
ما يزال يبحث عن الوسائل التى يخرج فيها من جمود الأمس إلى تحرر اليوم .
وقد أدى ما يوقعه ذلك كله فيه من اضطراب وتناقض إلى تمزيق الانسجام
الشعبى وتقطيع عناصر الاتحاد القومى ما دام لم يصهر بالكيفية التى تجعله
قابلاً للهضم .

والتقدم العصرى وضع في يد الحكومات أدوات عديدة ليست في
متناول غيرها ؛ فقد أصبحت تستطيع أن تسير الإذاعات والصحف وتنوع
الإعلانات وتخلق من أساليب التسلية والتلهية ما تشغل به الفكر العام أو
توجهه الوجهة التى تريدها ، وقوة المداخل الحكومية التى لم يتقدم لها مثل
في التاريخ فسحت لها آفاقاً كثيرة للإغراء وللدعاية واستعمال أكبر عدد من ذوى

القدرة على القول والخطابة والتأثير ، بل إن هذه الوسائل وضعت حتى في يد الحكومة غير القومية التي تعيش خارج حدود الوطن ما تستطيع أن تسير به الاتجاه الشعبي في بلد ما ، أو ما يمكنها أن تحدث به على الأقل في داخل ذلك البلد نوعاً من الدعاية تحت ستار بعض المذاهب التي تدافع عن الحرية أو تناضل من أجل كرامة الإنسان .

ولقوة المال ورجالها الدور الفعال في تضليل الناس ونشر ما يساعد على الاحتفاظ بموارد الاستغلال ومنابع الإثراء في يد المحتكرين من الرأسماليين . وهكذا نجد الرأي العام مهتداً بكثير من المضللات التي تحيد به عن طريق الصواب ، علاوة على ما يتوارثه من ضلال منقول ، وزيادة على ما يكتنفه من دسائس المغرضين من أبنائه ومن تفاعل عواطف التنافس والحسد والمزاحمة المالية وغير ذلك من نقائص الإنسانية التي لا يخلو منها زمان ولا مكان .

كل هذا يجعلنا نفهم جيداً مقدار التبعات التي تلقاها ظروف العصر الحديث على عاتق الذين ينصبون أنفسهم لإسداء النصائح وتوجيه الشعوب ، ومقدار المسؤولية التي يتحملها أمثالنا ممن يعملون في بلد له من الضلال الموروث ما لا يقل خطراً عن فن العصر الحديث .

إن واجبنا يقضى علينا بتأييد الحرية ونشر دعوتها ، ولذلك لا يمكننا أن نكتب أي تيار من التيارات أو نمنع الاستماع لدعوة من الدعوات ، وواجبنا نحو التفكير يرغمنا على ترك الناس ينظرون بأنفسهم ويتدبرون في كل ما يعرض لهم من الآراء أو يعن من النظريات . وذلك كله ما يزيد في خطورة المهمة التي نضطلع بها ، وإنها المهمة التزينة الذكية والتوجيه اللبق ، والإرشاد المحسن والإغراء الموحى .

يجب أن نعرف بلادنا ومجتمعنا على الصفة التي سبق أن أوضحناها ، ولكن يجب أن نعرف كذلك العالم كله بجميع نواحيه وسائر أجزائه وكل

ما فيه من تيارات ونظريات حسنة وقيحة ، وأن لانحكم بالجملة على واحدة منها قبل تمحيصها بكل وسائل الدرس العلمى المجرد ؛ ثم نقيسها بعقدة الخير الذى نريده لقومنا ، ونزن مقدار ما يكون لها من أثر القوة أو الضعف على ما نريد الاحتفاظ به من القيم التى ورثناها أو انتحلناها من غيرنا ، ثم نستعمل وسائل العصر الحديث لتبيين نتيجة أعمالنا ودراساتنا لأبناء قومنا ؛ فاسحين لهم مجال النظر الحر والمناقشة الرصينة حتى يكون قبولهم لما وصلنا إليه قبول مدرك فهم ومقتنع راض .

ونحن لا يمكننا ، والحالة هذه ، إلا أن نؤيد حرية القول والإذاعة ؛ وأن نرفض مبدأ احتكارهما فى يد الدولة وأخرى فى يد الشركات ؛ لأن احتكارهما مغناه الضغط على الفكر العام ، وجعله لا يتغذى رغم أنه إلا بالمواد التى تعدها له السلطات الحاكمة أو الشركات الظالمة ، وإذا كانت الحرية ستحرقنا فلتفعل فانها على كل حال خير من الضغط ومن التغذى بأفكار تنظمها عبادة القوة أو عبادة المال .

ولكى نستطيع أن نقف من الحرية هذا الموقف يجب على نخبتنا أن تتحرر من كل سلطة حسية أو معنوية لذوى المال أو ذوى الجاه ، وأن لا تصدر فى تفكيرها إلا عن تجرد مطلق من كل المنافع الموقوتة ، غير مراعية إلا مصلحة الأمة ومصلحة الحرية . وإن ذلك التحرر لصعب إذا نظرنا للجمتمع الذى نعيش فيه والنظام الذى يسيره ؛ فإن الانتفاعية والانتهازية عمادان فى وسطنا ، وكل من يرفض الاستناد اليهما يحرم من متعة العيش وملذات الحياة .

إن من درس أحوال العالم العربى والإسلامى يستطيع أن يعرف جيداً مقدار الأضرار التى لحقت الفكر العام العربى والإسلامى من جراء تأمر الذين باعوا أنفسهم وهم لا يشعرون لقوة المال ، فان هنا لك أفراداً ركزهم الاستعمار من قبل ، وقوتهم رؤوس الأموال الأجنبية ، فأصبحوا يضللون

الجمهور بأفكار مغرية وآراء جذابة باسم تعاون القوى القومية والأجنبية على العمران والازدهار ، بينما كانوا فى الواقع أدوات مسخرة لاستعمار الأفراد ؛ لأن القوات الأجنبية حينما يؤست من الاستمرار فى استعمار البلاد العربية عمدت الى استعمار الأشخاص العرب أنفسهم ؛ بواسطة المسائل المادية التى يتركز مجهود كل الأفراد فى يدها ؛ لقد فكر هتلر فى اشتراكية الناس عوضاً عن اشتراكية الدولة ، أى أن يدع رؤوس الأموال فى يد أصحابها ولكن يفرض عليهم قبول أنظمة ينفذونها بأنفسهم عن اقتناع ورضى ، وليست تلك الأنظمة فى أعماقها إلا ما تقوم به الاشتراكية الدولية فى توجيهها ، كذلك فكر المستعمرون فى الشرق فى استغلال الأفراد مباشرة ، وذلك بتركيز مالىين من أنفسهم فى المراكز التى يدافعون بها عن مصالحهم المادية التى تتحالف مع مصالح الأجانب الذين يغذونها ويقوونها . ومما لا شك فيه أن هذه الحالة فى مقدمة الأسباب التى أدت للاضطراب الواقع فى بلاد العرب اليوم ولحمة الحرية التى تحتازها العروبة ، فن واجبنا أن ننصح النخبة المغربية بالاحتياط من سيطرة المادة ورجالها ؛ اذا كانوا يريدون أن يبذلوا جهدهم المحمود فى خدمة الجمهور المغربى وتوجيهه الوجهة الصحيحة فى تفكيره وفى اعتقاده .

إن المغرب فى مفترق الطرق ، وإنه لمفترق مخفوف بالتعاريج والبنيات تتجاذب القائم به شتى النوازع ومختلف الهوامل ، وليس غير الهداية الصالحة من العقل المنتبه والقلب الواعى بقادر أن يسلك بالوطن مسالك الخير والهناء والحرية . إنه ليس من حقنا أن لا نكون عقلاء فلا نتعظ بما وقع لأمثالنا فى الشرق والغرب ، بل يجب أن نتحرر من القدوة السيئة ، ونشق لنا فى أوساط الظلام طريق الهداية والنور .

علينا أن نتحرر من كل سيطرة غير سيطرة الفكر المؤمن بالحرية حتى نستطيع أن نحرر الفكر العام من خرافات الماضى ومضلالات العصر الحديث .

توجيه الفكر العام

«الرأى يحكم العالم ، لكن العقلاء هم الذين يوجهون من بعيد هذا الرأى » ، تلك فقرة من فقرات (فولتير) الذى نطق بكثير من الحق وإن ضل السبيل ، وهى كلمة لا نجد أصدق منها فى التعبير عما نريد . فالرأى لا بد منه لتوجيه الشؤون كلها ، وقد جعله المتنبي فى المقام الأول قبل شجاعة الشجعان ، ولكن الرأى لا قيمة له إلا باعتبار النخبة التى توجهه الوجهة الصحيحة التى ترمى لخدمتها . ولو ترك الناس من غير توجيه أو لفت نظر لما استطاعوا أن يكونوا فكراً عاماً بالمعنى الذى نريده ، بل لنشأ فى أوساطهم من الاختلاق والارتباك ما لا تتوفر معه أغلبية فى جهة ما ، بل لأهملوا كثيراً من النواحي دون أن ينظروا فى أمرها أو يهتموا بشأنها .

وقد انتقد خصوم الديموقراطية عليها بكون الفكر العام يضل كثيراً بسبب الدعايات والإغراءات الخطائية ، لا سيما فى عصر القول والفصاحة التى لم يتقدم لها مثيل ، ولكن هذا النقد يرجع إلى أخلاق الذين ينصبون أنفسهم لتوجيه الأفكار ، فهم الذين يستطيعون أن يحموها من أغراضهم أنفسهم ومن أهواء الآخرين . إن الحق لا ينتصر وحده ، على عكس ما يظنه الذين يتبجحون بأن للحق قوته الخارقة ، إذ لو كان كذلك لما بحث الله الرسل ولما أنزل عليهم الكتب المقدسة ولما جعل معجزة محمد عليه السلام فى بلاغته التى بزت الفصحاء وأعجزت البلغاء ، وإذن فلا بد من التدرع بالوسائل المجدية لتحريف الفكر العام بالحقائق وتحذيره من الوقوع فى المزالق .

والتوجيه هو كالتربية ، أداة أكثر منه موضوعاً ، بل إنهما أداتان

لا أقل ولا أكثر ، فالمرءى يستطيع أن يكون من أبنائه الشكل الذى يريد
إذا استعمل قواعد التربية المعروفة عند علمائها ؛ يستطيع أن يخلق منهم
الجامد الذى لا يتحرك ، والطائش الذى لا يقف عند حد ، وأن يصنع
منهم المؤمن التقي ، والفاجر المستهتر ، والوطنى العامل ، والخائن المارق .
كذلك القائد يستطيع أن يكون من الجمهور الفئة التى يريد لها إذا أخذ الأمر
طريقته واستعمل وسائل التوجيه الذى يعتمد على منطق الجماعة ونفسية
الأفراد ، ويمكنه أن يكون حول فكرته التى ينشرها وعقيدته التى يدعو
لها نفس التعصب الذى يكونه أى داعية أو أى رسول ، ولقد مات أتباع
حمزة الحزاقيرى فى عصر المأمون من أجل فكرته التى تستنكف منها
الشياطين ، وتآلب الألمان مع هتلر من أجل عقيدة تتنافى مع وجدان
الإنسانية ، لأنه عرف كيف يستغل كبرياءهم القومى . وهانحن أولاء نرى
أمامنا أشد الأفكار تناقضاً تجد لها أعواناً وأتباعاً فى بلادنا وفى البلاد
العربية كلها ، وإذا تركت تبذل وحدها الجهود المنسقة وتستغل أنواع
الإحساسات البشرية لمصلحتها فأنها تستطيع أن تنال مكائدها فى نفوس
الأغلبية من دون كبير عناء .

إن الواجب يقضى بعدم ترك الفكر العام يتغذى بما تسمح له به
المصادفات من قديم وحديث ولا بما يريد غيرنا أن يغذيه به من العقائد الهدامة
والأفكار المفسدة ، ولذلك يجب أن نقوم بمهمتنا فى توجيه الفكر العام
توجيهاً يستمد عناصره من رغبات الشعب الحقيقية التى نستخرجها نحن
من معرفتنا بقرارة نفسه وأعماق ضميره ، والتى لا نزيد عليها شيئاً أكثر
من تصنيعها وتكييفها بالشكل الذى لم يستطع جمهورنا أن يكتفها به ، ثم
نرضها عليه مرة أخرى بأقرب ما يكون من الوسائل النفاذة ، والأساليب
الصائبة التى تخالط بشاشتها قلبه ، وتمازج شعوره الحقيقى ووجدانه
الصحيح . وقد لا تكون الفكرة مما يحس بها فى أعماقه ، ولكن يجب أن
تكون على الأقل استجابة لما يبحث عنه فى حركته الداخلية ، وعلاجاً

لإحدى مصائبه أو حلاً لبعض مشاكه . وهذا بالطبع يتوقف قبل كل شيء على معرفتنا بأنفسنا وبحقيقة أمتنا وبسائر خواصها العقلية والذهنية ، لا أن نعالج قومنا بأدوية مهيأة لأمراض غير أمراضنا ، وقد تكون إفساداً لجوانب ما تزال صالحة فينا .

والمفكرون عادة يستصعبون التطبيق ، ولذلك كثيراً ما يفرون من التجارب الاجتماعية والحياة العملية إلى الأبراج العاجية التي ينزفون فيها للبحث عن مثلهم العليا في عالم مجرد بعيد عن المجتمع وأحاسيسه ، فلا يخرجون إلا ومعهم دنيا (ابن طفيل) أو جنة (روسو) ، وذلك هو السر في عدم نجاح كثير من الفكر وعديد من المذاهب ، وذلك هو السر أيضاً في كون البشرية تتألم دائماً من عالم كل ما فيه يبعث على الخيبة ، ويدعو لليأس . إنهم يبنون عالماً وهمياً من فرايس السماء ، بينما هم يعيشون في دنيا السمع والبصر وأحاسيس الإنسانية وما فيها من تركيب أمشاج . فواجبنا أن لا نفعل مثلهم ، بل علينا أن نعرف قبل كل شيء أن أمتنا تتركب من مجموعة بشرية تخضع لما تخضع إليه سائر الكائنات الحية من حاجة وشهوة ، وأنهم لم تخلق ملائكة ولا شياطين ، ولذلك لا نريد منها أكثر من تطبيق ما هو ممكن في هذا العالم لكل مجموعة بشرية لم يفسد عقلها ولا أظلم قلبها ، يجب أن نقدم لها مثلها الأعلى على الصورة التي ترضى روحها ولا تحرمها من رغبات أجسامها .

وروح العصر تقوى الكثير من ذوى الفكر ؛ فيظنون أن ما لم ينشأ في هذا العصر أو يبتكر من رجاله كله فراغ ، وهم في ذلك لا يفرقون بين العصري والمعاصر ، مع أن الفكر يقضى بالأخذ بما يناسب حاجة العصر ولو كان من منتجات الماضي ، وإهمال كل ما يضر بالمجتمع ولو كان من عمل المعاصرين ، وهذه ناحية سنقف عندها بعد في فصل خاص ، ولكن الذى نريد أن نقوله الآن هو أنه يجب الاستفادة من كل ما أنتجه العهد الحديث ، والاستفادة كذلك من تراث الإنسانية في العهود

القديمة . إن إهمال المتابعة لبعض ما قام به المصلحون الأولون هو الذى جعل الإنسانية دائماً فى استئفاف للكفاح ؛ ذلك الكفاح الذى لاتمضى عليه بضعة أجيال حتى يمل منه ، ويضطر المجتمع لاستئفاف جهاد آخر من شكل ثان . وإن من الضعف الإنسانى الذى يقع فيه أنبغ المفكرين عدم ثقتهم بتجارب أمثالهم ولو كانوا نبغاء مثلم ؛ نجد هذا فى الأفراد كما نجده فى الجماعات ، وحتى فى الأجيال أيضاً ، فكلما فشلت التجربة أثناء التطبيق ادعى الناس أنه يجب العمل على خلق فكرة جديدة وبرنامج غير الأول دون أن يتنبهوا إلى أن هذه التجارب الماضية لم تفشل لأنها لم تتم ولأنها لم تطبق بكامل أجزائها . وهذه هى النقطة التى لم يتنبه لها (ماركس) فزعم أنه يجب إهمال الماضى برمته ، ولكن (تروتسكى) يريد أن يهمل حتى ماضى التجربة الستالينية . إذن يجب أن نبقى كحمار الرحى يدور ، والمحل الذى انتقل منه هو المحل الذى انتقل إليه .

كلا يجب أن نختار العقيدة التى نريدها والمنهج الذى ننتجله ، ثم لاعلينا بعد فى المصادر التى نستقى عناصرنا منها ؛ نأخذ من القديم أحسنه ومن الحاضر أفضله ، ومحاول المتابعة فى التقدم بما نستجده نحن من تجاربنا مما ليس فى القديم ولا فى الحديث . ولم لا ؟ إنهم رجال ونحن رجال ، يجب أن ننزع عنا عقدة النقص التى تمنعنا من الوقوف أمام أمثالنا موقف الند للند حتى فى عالم التفكير . يجب أن نتطور فى كل شىء ، ولكن يجب أن نحافظ على طابع واحد امتازت به حضارتنا العربية والإسلامية ، وهو طابع إنسانى لاتتحقق آدمية الإنسان بدونه : إنه طابع الفكر الحر ، وعدم قبول أى شىء بغير بحث وتجربة ونظر ، تلك هى نقطة البداية فى بعثنا الحديث .

وهناك نقطة يخطئ فيها الجمهور كثيراً ، إنه لايفرق بين الوسيلة وبين الغاية . إن كثيراً من الدعاة اليوم يغطون غاياتهم التى لو عرفها الناس لم يقبلوا عليها بوسائل الدعاية التى تكون فى الغالب متفقة مع مايريده الناس ، وبتمهيد أوضح إن الجمهور العصرى يوضع فى جو منوم يتناسى فيه رغباته

الحقيقية إزاء النقد الذى يوجه لخصومها أو للرغبات المعاكسة لها ، وهذه أخطر أساليب الإغواء فى العصر الحديث ، حيث نجد الشيوعيين والفاشيين مثلاً يضربون فى دعايتهم على وتر واحد ، كل واحد منهم ينتقد الرأسمالية ، وكل منهم يطالب بتحسين حالة العملة ، بينما يطوون معا غايتهم الحقيقية فى سلب حرية الفكر لكل من العامل والممول .

إن المنكوبين تستهويهم أساليب الذين يتحدثون لهم عن نكباتهم ، والمظلومين يجدون العطف الكامل على من شتم ظالمهم ، وجو الرضى يمنهم من البحث عن حقيقة المتحدث أو الشاتم من هو ، ولماذا يشغل وقته بترضية المنكوب ومشاركة المظلوم فى النيل من الظالم ، ولو بحث المنكوب والمظلوم قليلاً لعرفا أن كثيراً من هؤلاء القوم إنما يضاهون التماسيح فى بكائها ، وأنهم إنما يلبنون الظاهر ليتمكنوا من سلب أعز شئ على ذلك المنكوب أو المظلوم ، وهو قلبه وإيمانه . ولذلك يجب أن لا تترك شعبنا المتألم محروماً من وسائل العون والدفاع ، يجب أن نهى له لا أسباب البكاء على حاله أو اكتراء الباكين من دعاة الأجانب ، بل يجب أن نهد له أسباب المعرفة الحقيقية لنكبته ومصادرها ، ووسائل العمل لإيقاظ نفسه منها دون أن يضيع شيئاً من ثروته الروحية العزيزة عليه ، ودون أن يخرج من البؤس الذى هو فيه إلى بؤس أشد منه وأعظم .

إن الحرية وحدها هى السلوى الصادقة لكل نكبة ، والغذاء اللذيذ لكل بلوى ، فيجب أن نشبع روح الشعب بالتطلع لهذه الغادة الجميلة ، والعمل على نيل وصالها حتى يستمتع بلذتها هو وإخوانه ، ويصبح له من عالمها مثل سليم ينير له السبل ويفتح أمامه الآفاق .

إن الكفاح من أجل الحرية هو الذى يجب أن يشغل الفكر العام المغربى ، وإن المغرب الحر الذى يتمتع به مغاربة أحرار هو الغاية الأولى

التي يجب أن يعمل لها الجمهور ، وإن على العقلاء أن يوجهوا من بعيد الفكر العام المغربي هذا الاتجاه الصحيح .

وليست الأغلاط التي تعتري الفكر العام مقصورة على ما ينشأ له من وراثة أو من تضليل الدعاة أو روح العصر ، بل إن هنالك أغلاطاً مركبة هي أخطر عليه من بساطة الأخطاء الأولى ، وهي أنه لا يفرق بين المثل فتختلط عليه أثناء التفكير وأثناء التطبيق ، ويكون مثله كمثل كثير من ذوى الأمراض العصبية الذين تلتبس عليهم الحروف إلى أن يخطوا الطاء وهم يعتقدون أنهم يكتبون الباء ، وخطورة هذه الحالة أشد من كل ما عداها ، لأنها لا تخص رجل الشارع أو بسطاء الفكر فقط ، بل تناول حتى النخبة ذات العدد القليل في المجتمع ، فهي أغلاط عامة تسمم الفكر العام .

كثيراً ما يختلط على الناس الطيب والجميل مثلاً ، فينظرون للأشياء نظرة استصواب واستحسان لمجرد كونها حسنة العرض أو جميلة المنظر أو مفرحة للنفس وما إلى ذلك من المظاهر الخلابية الكثيرة في هذا العصر ، ولكنهم لا يتعمقون ليدركوا هل هذا الحسن الجميل طيب أو لا ؟ هل وراء جماله الظاهري حسن معنوي يستحق الرغبة ويستوجب الاهتمام ، أو مجرد رواء لا قيمة لمخبره ، ظاهره الحسن وباطنه الشين ؟

إن غالبية البشرية اليوم تستحسن بعض مظاهر اللهو التي كان يحكم عليها منذ عهد غير بعيد بالقبح وبالاستهجان ، ولماذا ؟ إنهم لا ينظرون منها إلا إلى جانب اللذة التي يكتسبونها من حضور مشاهدها والاستمتاع بمناظرها ، وهذا خطأ في الحاسة الفكرية عظيم ، لأن الجمال يجب أن يكون عاماً في ظاهر الشيء وباطنه ليستحق هذا الاسم ؛ إن القطعة المسمومة من الحلواء هي سم زعاف وليست بجلاء ، ولو كانت أحلى من السكر وأشهى من العسل .

وانضرب مثلاً بالصور العارية التي يشتهي كثير من الناس النظر إليها معتبرين أن أعينهم لا تتجه فيها إلا إلى الجمال الفني الذي يكسوها ، وأنهم يتجردون من كل حاسة جنسية أو غيرها ، ومع الاعتراف بأن من البشر من يقوى على قطع النظر عن الطبيعة الجسمية فإن اعتبار المشهد الفاضح جمالاً هو نقص في الحاسة الفكرية عند مفتحي هذا العصر ، وأقول الحاسة الفكرية لأنني أعتبر أن الحواس ليست إلا منافذ للفكر الذي يستطيع وحده الحكم على الشيء بالحسن أو القبح ، والطيبة أو الخبث ، ومن هذا الخطأ تأتي جو الإباحة المحض الذي يميز كثيراً من مظاهر المدنية المعاصرة ، خصوصاً في المسارح والملاهي والمراقص ومعارض الأزياء .

على أن هذا المثال ليس إلا الصورة البسيطة لخطر هذا التخليط ، ذكرناه لندلل به على ما وراءه من صور شاملة في المذاهب والنظريات ، فقد ألف الناس أن يروا الأشياء من جوانب النفع الذي يصيبهم أو اللذة التي يكتسبونها دون أن يلتفتوا لما فيها من قبائح مطوية وخبائث خفية ، إن الحاسة التجارية اليوم لا تهتم بأكثر من الحكم على أن وضع قدر ما في معاملة ما يجلب من الربح نسبة مئوية حسنة ، ومعنى ذلك أنهم متى تحقق الربح لا ينظرون للوسائل التي تستعمل في سبيله ، ولا لقيمة التجارة التي سيتعاطونها من الوجهة الأخلاقية أو لما كان يسميه فضلاء العهد الماضي بالمروءة وحسن السلوك ، إن المال حسن ، وسواء كان مصدره طيباً أو خبيثاً فهو جميل على كل حال . وهكذا يصل أغلب أفراد المجتمع البشري اليوم إلى اعتبار كل وسائل إدراك الثروة والغنى مباحة ، ولو كانت في واقع الأمر سرقة أو اعتداء صارخاً على الآخرين ، إن الذين يجعلون المال دولة بينهم لا يفكرون إلا في الوسائل التي يجمعون بها أكبر قسط ممكن من المال الذي بأيدي الناس ، ولذلك فكل أساليب الاستغلال والاستنزاف حسنة وجميلة . إن الممولين في الغرب يبذلون جهوداً كثيرة لاستمرار الحروب وأجوائها

كى يصنعوا أعظم ما يمكنهم من السلاح ، وإنهم يفضلون فى الغالب أن يبيعوا السلاح لأعداء وطنهم إذا كانوا يدفعون أكثر مما تدفعه حكومة وطنهم القومية ، لماذا ؟ لأنهم يستحسنون الربح ، ولا ينظرون لطيبته أو خبيثه ، فالحسن جميل ولو كان خبيثاً ، ولذلك فالربح حسن ولو كان عن طريق خيانة الوطن أو مساعدة الأعداء على التسلط عليه ، وهؤلاء الممولون أنفسهم هم الذين يبدلون كل ما يستطيعونه من جهد فى تقوية الحاسة الاستعمارية كى يحتفظوا لأنفسهم بمناطق الاستغلال التى تدر عليهم بعض الأرباح ولو كانت عن طريق استعباد الشعوب المستضعفة وإبادتها ، وذلك ما يجعل الرأسمالية الغربية ملعونة فى نظامها وفى صوفيتها التى هى عبادة المال وجعله الحكم فى كل الشؤون . ولقد بدأت مظاهر هذا النوع من الرأسمالية تنفذ إلى نفوس بعض أبناء وطننا جرياً منهم مع التيار الغربى الذى يؤثر الحسن ولو كان خبيثاً ، ولذا ذكر على جهة المثال « مشروع مدينة البغاء » التى أرادت شركة فرنسية مغربية بناءها فى مدينة مراكش ، ومنعها من ذلك احتجاج « الكتلة الوطنية » ومقاومة مجلة « مغرب » لها . لقد كان فى نية هذه الشركة أن تبنى قرية تحتوى على نيف وعشرين ألفاً من العاهرات ، وكان من أهم المساهمين فيها بعض كبار الشخصيات المغربية بالجنوب ، وهانحن أولاء نرى اليوم بمدينة طنجة شركة تكونت من بعض الأسبانيين وبعض المغاربة ، وفى مقدمتهم قائد كبير من قواد المنطقة الخليفية ، لبناء حى فى طنجة المغربية للفقراء الاسبانيين يشتمل على كنيسة وعلى ملعب لمصارعة الثيران لم ير فيه المساهم المغربى أكثر من طلب الربح ولو كان بتنشيط الهجرة الأجنبية للبلاد .

إننى لا أريد أن أعدد الأمثلة التى ألفناها من خيانات بعض المواطنين لأن أولئك لم يكونوا يخطون بين المثل ويحاولون تبرير أعمالهم ، لقد كان لهم مقياس يعرفون به الحسن والقبح ، وقد يفعلون الثانى عن وعى

وإصرار ، ولكنهم لا يحاولون إنكار قبحه أو الدفاع عن فاعليه ، وكل ما هناك أنهم يؤثرون المصالح الشخصية على غيرها ، أو أنهم يضعفون أمام مباحج المصلحة التي تعترض طريقهم ، وهذه صفة مهما كانت سيئة فإنها لا تخرج عن إطار الضعف البشرى . أما الحالة الأخرى فهي أعظم وأخطر ، لأنها تستند إلى نظرية يعتقدونها أصحابها ويدافعون عنها ، إنها نظرية الرأسمالية المجردة عن كل اعتبار غير الأرقام ونتائجها . إن أنصارها يفرضون عليك أصولاً معينة يجب أن تمضى عليها ، وإذا ذكرت لهم مصالح الجمهور أو فوائد الأمة لم يزدوا على أن يتسموا في وجهك الابتسامات الصفراء المعهودة من أرباب القضايا . ومن الممكن أن نقول مثل هذا عن الفلاحين الذين يحتكرون زروعهم لبيعها بأعظم الأثمان في السوق السوداء أو بيعها في أسواق أجنبية ولو كانت بطريق التهريب ، وعن العملة الذين يؤثرون الخدمة في المعامل الأكثر أجراً ، ولو كانت لهدم المجتمع أو لاستغلال المستضعفين .

إن العقدة الأساسية لهذا الخطأ العام الذى ذكرناه ناشئة هي وكثير من أمثالها عن فقدان المبادئ الأصلية التي يمضى عليها الفكر العصرى في حكمه على الأشياء ، فقد قضت روح العصر بأن يترك للناس الحق في الاستقلال بأفكارهم ، وهذا حق لا نحاول أن نمارى فيه ، ولكن الخطأ هو من إهمال تربية هذه الأفكار وتوجيهها ، فإن الشهوات شيء تزدوج به شخصيات المرء ويطغى على حاسة الفكر حتى يكون هو الحكم في توجيهها ، وإن للبلاغة القولية الأثر الفعال في تقوية هذه العقدة وتعميمها ، إن كثيراً من المغازى التي توجد في أمثال (لافونطين) مثلاً تتنافى مع الأخلاق الفاضلة ولا تزيد على أن تعلم القارىء بعض أساليب الاحتيال الخبيثة ، ومع ذلك فإن كل أساطير (لافونطين) تعلم للأطفال في المدارس الغربية من أجل بلاغتها وخفة أسلوبها ، ومن ذا الذى يستطيع أن ينكر ما أحدثته (فولتير) من

الإضرار بالحاسة الدينية والخلقية في المجتمع الحديث؟ وعلى الرغم من ذلك فإن الكل يحترمه لأنه ذو عقل جبار وأسلوب كتابي لذيذ. إن الطيبة لادخل لها في الجمال حسب منطق هؤلاء المتمدينين.

لكن هل من الضروري أن نبحدع كما انخدعوا؟ هل من المحتم علينا أن نبحارى مدينة العصر في هذا الخطأ العقلي الشنيع؟ أعتقد أن واجبنا يقضى علينا بالتنبه وحسن الإدراك، وأن تكون أحكامنا على المسائل مبنية على أصول مستمدة من المثل الأعلى الذى نختاره لأنفسنا، وأن يكون ظاهر الأشياء وماديا خاضعين لباطنها ومعنويها، لأنه ما دامت الأشياء نسبية في هذا الوجود فمن الممكن لنا أن نصنع نحن تلك النسبة لأنفسنا، وأن لا نترك المصادفة وحدها هي التي تتحكم في تكوين خلقنا واجتماعنا.

إن هناك شروطاً يجب أن تتوفر في الغاية التي نعمل لها سنتحدث عنها بعد، ومتى توفرت تلك الشروط فإنها ستعرفنا بالأسس التي يتكون منها منطقنا المبني على النسب التي اخترناها. لقد جعل (اناقول فرانس) من الشك مقياساً تجريبياً يمتحن به الحسن والقبح، كما ألفت الناس أن يعرفوهما، وهي فكرة نبيلة يجب أن لا ننساها عند تكوين منهجنا الخلقى؛ يجب أن لا نتق كثيراً بكل ما يعن لنا أو ينقل، فإن في كثير من ألوان الجمال من الخبث ما يجب أن يجعله قبحاً، وإن في ذلك ما يتطلب منا اليقظة الحذرة عند توجيه الفكر العام في المدرسة وفي المصنع وفي البيت وفي معاهد الفن وأحرى في ميدان النشاط المادى الذى يترك عادة للكثيرين من الأغنياء.

إن من هذه الميادين ما يمكن توجيهه عن طريق القانون والتشريع، ومنها ما لا يمكن إلا عن طريق الدعوة والعناية والمبالاة، والكل لا يتم إلا إذا كان جزءاً من عقيدة يقتنع بها الجمهور ويخضع لتعاليمها عن وجدان واطمئنان. إن القانون لا قيمة له إذا لم يدعمه يقين عام في الأصول التي بنى عليها، وإن الشرطة عديمة الفائدة إذا لم يكن للأمة من خلقها وضميرها الحارس الأمين.

تداعي الأفكار

يلاحظ القارئ مما تقدم اهتمامنا بالتنبيه الأسس التي تنشأ عنها عدة أخلاق أو عادات سيئة في المجتمع ، ولعله يرى أن في اهتمامنا بلفت النظر لقضية مثل قضية الصور العارية في الوقت الذي نعمل للفت الفكر إلى قضية تعتبر في مصير المجتمع الحاضر ذات خطورة منقطعة النظير ، وهي قضية التضخم الرأسى ، - نوعاً من الإغراب أو التطرف ، لأن الفكر المعاصر لا يهتم بأثر هذه المسائل التي يظنها عادية ، بقدر ما يهتم بالمظاهر الكبرى التي تمسه في الصميم ، أى أنه تعود أن لا يبحث عن أصول الأدواء ليجثها من أساسها ، ولكنه يهتم بظواهرها الكبرى التي يقضى في علاجها كل وقته وفكره عبثاً ، إن الطبيب الماهر لا ينبغي له أن يشغل نفسه بأعراض الحمى العادية من صداع وقيء وما أشبهه ، بل عليه أن يبحث عن جرثومة الحمى ونوعها حتى يقضى عليها فينهى بذلك المرض وأعراضه كلها ، وهذه هى الحكمة فى مهمتنا التي تحاول البحث عما نسميه بعقدة المسائل لنبحث لها عن (وصفة) شاملة تنناول مظاهرها جميعاً ، لأن هذه المظاهر ، وحتى العقد المتنوعة ، تتداعى فيما بينها ويجر البعض منها الآخر ، وكذلك الأفكار الضخيرة حسنة أو قبيحة تجر الأفكار الكبيرة بجاذبية باطنية لا ينتبه لها الفرد ولا يحس بها المجموع ، وعدم المبالاة بناحية صغيرة يؤدى إلى إهمال النواحي الكبيرة فيفسدها ، إن عدم التفريق بين الجميل والطيب فى أبسط المظاهر التي تزينا مغريات الإباحية الحديثة يجعل ذلك المظهر البسيط عادياً للنفس ، ويبحث على اعتبار كل ما يمكن أن يمثله أو يدخل فى إطاره عادياً كذلك . وبما أن ذلك المظهر وأشباهه متوقف على منتجين

ومحترفين وعملاء فإن المجتمع لا يلبث أن يبيع لكثير من أبنائه المدفوعين
بغريزة الكسب أو الانتفاع معالجته والدعاية له وتنويع أشكاله والإكثار
من مغرياته حتى يصبح للجمهور بمثابة المخدر لا ينفك يتعاطاه بحثاً عن اللذة،
وكما ألفه احتاج للزيادة منه فينغمر في عالم كله لهو وبحث عن أسبابه،
ويحتاج العملاء بدورهم لكفاية حاجتهم من اللذة التي صيرها المجتمع عادة
إلى بذل أقصى ما يمكنهم من الوسائل للكسب واقتناء الأرباح بمختلف
الأسباب المشروعة أو غير المشروعة. وهكذا تتكون في نفوسهم طبيعة
الطمع الشره إلى المغريات وأدواتها وهي المال، ويتطور الطمع فيصبح
عبادة للمادة في مختلف أشكالها.

لا أريد من هذا التصوير إلا أن أبين حالة من الحالات الممكنة في سير
الآلة النفسية للأفراد والجماعات، وإلا أن أشخص كيف نجد في عمل
صغير عقدة العمل الكبير، وهذا شيء نلاحظه في الأخلاق السيئة والفاصلة
على السواء، فهي تتجاذب مع بعضها كما تتجاذب في الانتساب لرحمها،
وقديما تنبه المتنبي إلى أن البخل هو الذي يحمل الجبان على الجبن والتأخر،
وقال الشاعر: (والجود بالنفس أقصى غاية الجود).

ولو ذهبنا نحلل سائر الأخلاق الإنسانية لوجدناها تجتمع كلها لعقدة
أصلية واحدة، ونحن نرى — على خلاف مذهب الاجتماعيين
المعاصرين — أن عقد الأخلاق لا تتطور، وإنما الذي يتطور بواعث
الأخلاق، وربما بعض مظاهرها بالتبع لها. وهذا ما يتضح جلياً في مسألة
الرأسمالية التي نشأت من باعث إهمال الاعتبار للطبيعة في السلوك وفي
البواعث حتى أصبحت على هذه الصورة التي تحتقر كل القيم الإنسانية في
سبيل الربح المادى المستعجل.

كثيراً ما عرض لي في حياتي أن وجدت أفراداً يغرقون في
العبادة وفي التزهد، ثم بعد ذلك ينقلبون إلى حالة من الانحطاط الخلقى

لا يتصور حدوثها لأمثالهم ، ووجدت بعضهم تطور إلى حد الإلحاد والاعتقاد في بعض النظريات الهدامة التي أخذت تنفث سموها في أوساطنا ، وكنت أعلل ذلك بما يسميه علماء النفس بتحول العواطف وانتقالها من حال إلى حال ، ولكن التجربة تثبت أن إهمال هؤلاء القوم لعقدة الطبيعة أولاً فيما أقبلوا عليه ثم غفلتهم عما ينشأ من تداع في الأفكار هو الذي أوصلهم لذلك ، فاستحسنهم للزهد والعبادة في بادئ الأمر لم يكن ناشئاً عن اقتناع باطنى أو على الأقل لم يكن متمزجاً بذهنيتهم وإنما كان مغامرة في البحث عن إحدى الحالات الوجدانية التي تحدث لهم بها بعض المشايخ فأعجبته صورتها دون أن يتثبتوا من حقيقتها ، ثم سرعان ما وجدوا من سلوك هؤلاء الذين يدعون تربيتهم أشياء تتنافى في أعماقها مع أخلاق الدين أو طبيعته ، ولكنهم قبلوها إيماناً منهم بغيبيتها أو سريتها ، فتكونت في عقولهم الباطن صوفية الاعتقاد فيما يمكن أن نسميه بما وراء الحقيقة أو ما وراء الصورة ، ثم انتبه جانب من فكرهم إلى أسباب عدم الثقة في أولئك المربين فكفروا بهم ووقفوا زمناً موقف الحياد دون أن تزول منهم عقيدة ما وراء الصورة ، أى انزاحت عنهم الصورة ، وبقيت صوفيتها ، فانقلبوا يبحثون عنها في شتى المظاهر ، وجاءتهم أخلاق أولئك المربين منفكة منفصلة عن صوفيتها فدعتهم إلى التقليد والاتباع ، ثم حينما ألفوها عاودتهم طبيعة ما وراء الصورة فدخلوا في مذاهب أو نظريات تتنافى مع الدين ومع الأخلاق من حيث هي .

لقد رأيت بنفسى صوراً غير قليلة من هذا النوع ، ورآها مثلى كثير من الذين عاشوا في الجيل الذى عشته ، ووقع شبهها أو قريب منها في تطور الحضارة الأوروبية ، فقد تحدث الكتاب الفرنسيون عن الحالة النفسية التي أصبح فيها كثير من الأدباء والمثقفين في فرنسا ، وصوروها بحالة البحث عن الصوفية المفقودة من الثورة على الكنيسة ، عن طريق التصويف للمثل

الشوواء التي ينتحلونها . إن الخيبة في القدوة هي كالخنة في الرفقاء ، كلاهما يؤدي إلى إفساد السلوك .

إن الذين يتساحون في الصفات أو الأخلاق أو النظريات السيئة لا يلبثون أن يتأثروا بها ولو أنكروها ، وطفيليات المذاهب والسلوكيات هي كطفيليات الأمراض والأوبئة ؛ إما أن تحارب وإما أن تلحق حتى الأطباء أنفسهم ، والذين يدعون للاتفاق أو التسامح مع ذوى الأفكار الضارة بالامة (ولا أعنى بالتسامح حرية الإعراب عن الأفكار فهذا حق مضمون للجميع) ما مثلهم إلا كمثل الطبيب الذي ينصح المصاب بالسرطان بعدم مقاومة جرثومة الداء بداعي الإشفاق عليها ككائن حي يستحق الرحمة ويستوجب أن يترك له حظه من الحياة وأسبابها التي في مقدمتها نخر جسم ذلك المريض .

ولكن ماذا تفعل النخبة في وسطنا الذي لا يكاد ينتظم في مظاهر نشاطه لعقدة معينة ؟ إن الوسط المدرسي بعيد عن كل وسائل التوجيه لأن المدرسة المغربية ليست سائرة وفق الخطة الحرة أو الموجهة توجيهاً قومياً ، وإنما هي خاضعة للون من ألوان السياسة أقل ما يقال عنه أنه في واد ، وهذه الواجبات القومية في واد . إن أبناءنا ما يزالون يعيشون في الثقافة على خبز الصدقة كما عبر جبران ، ونزيد أن هذا الخبز هو من صدقة أولئك الذين يجعلون لله ما يكرهون ، وواجبنا القومي يقضى علينا بأن ننشط التعليم كيفما كان الحال ، لأن للمعرفة نورها الذي نؤمل أن يكون في بلادنا ثلة تعمل على إصلاح الفاسد منا ، وفي انتظار ذلك ستظل أسباب توجيه الشباب منعدمة ، لأن المدرسة والمطالعة في مقدمة حاجتها الأولى . وأما خارج المدارس فالמידان فسيح ولكن أسباب العمل فيه غير متوفرة ، والتوجيه الذي يدعيه كل من ابتليت بهم هذه البلاد من مغرضين مغاربة أو أجانب ينشر كثيراً من الدعايات المتنوعة ، ويذيع عديداً من

النشرات غير المخلصة ، بل يتاح له أكثر مما يتاح لنا من القول والخطابة والكتابة ، لأن بعض الذين يتولون الحكم في بلادنا لا يرون في وسائل الإفساد من الخطر ما يرونه في وسائل الإصلاح .

إنه ليكفى أن يقتنع الإنسان بقبول أبسط أسباب الفساد الخلق أو الاجتماعى لكى يكون قد خطا الخطوة الأولى فى سبيل ضياعه الكلى ، لقد أصبح من مظاهر التحذلق فى هذا العصر أن يسكت الإنسان عن كثير من الآراء التى تتنافى وعقيدته ، ولكن هذا السكوت يجر به طبعاً إلى التعود على رؤيتها دون أن يحس بأى إنكار لها ، وحينئذ ينعدم منه الشعور بأضرارها لأن الاستنكار القلبى هو أضعف الإيمان ، ولكن الخطر لا يقف عند قبوله لهذه الآراء ، بل يجره إلى التعود على قبول ما يضاهاها وعدم استنكاره ، وهكذا دواليك حتى تنحل من نفسه عقدة اليقين فى المبادئ التى يؤمن بها ، والعقائد التى يقدها . وهذه آفة من آفات الحياة الاجتماعية فى العصر الحديث ، لا يقتصر ضررها على ما أسلفناه فقط بل يجر إلى كثير من النقائص الأخرى ، وفى مقدمتها إهمال النخبة فى البلاد الديمقراطية لكل أنواع الاهتمام بالحياة السياسية وتطوراتها ، كما نرى ذلك فى تغيب قسم كبير من الناخبين عن إعطاء أصواتهم لمجرد أنهم لا يبالون بأى الهيات انتصرت أو أى لون من ألوان السياسة اصطبغ به الحكم . وهكذا أيضاً تنحل عقيدة الاهتمام بشؤون الشعب ، وتصبح النتيجة هى السلب المطلق فى كل شىء ، فيما يرجع للفرد وفيما يرجع للجموع .

وفى مظاهر التنافس الإنسانى جانب يؤدى بدوره لكثير من هذه النقائص أيضاً ، فكم يذهب السياسيون وغيرهم فى التطرف أو الاعتدال مذاهب لا يحملهم عليها إلا حب التغلب على خصومهم ومعاكستهم ، وإن كثيراً من النصائح أو الأفكار الطيبة تقاوم لا شىء إلا لأنها لو نجحت لرفعت من شأن الخصوم الذين ينشرونها ، ومتى وجدت مثل هذه العوامل

في جماعة فإنها تخرج عن المبادئ الصحيحة والعقائد التي تؤمن هي بطبيعتها ،
عناداً للخصوم وبحثاً عن أسباب مقارعتهم ، إنها لا تريد الارتداد أولاً ،
ولكنها تتوول إليه عن طريق تداعي الأفكار في المعارضة والإمعان فيها ،
وقل مثل هذا في الحسد الشخصي الذي يؤدي بالحاسد إلى ارتكاب أخطر
ما يمكن من الإجرام في سبيل القضاء على المحسود .

إن هذه الأمثلة كلها تدل على خطورة تداعي الأفكار على المجتمع ،
ولذلك فمن واجب الذين ينصبون أنفسهم للتوجيه أن يكونوا على بينة من
أمرهم ، وأن يقفوا موقف الحذر من كل المظاهر التي تستهدف لها الجماعات
أو الأفراد دون أن يستنكروها أو يتنبهوا لمباينتها للفكرة التي يخدمونها .
لقد تعرضت الديانات والمذاهب إلى طفيليات الأفكار التي تفسدها
وتقضي على قيمتها ، ولكن الذين نصبوا أنفسهم لخدمة تلك المعتقدات لم
يألوا جهداً في التنقية والاحتياط ، فكذلك ينبغي لنا أن لا نغفل عن
الجرائم الفتاكة التي تنسرب إلينا لتقضي على نبل الغاية التي نعمل لها ،
ويجب أن لا نقصر في تعريف جمهورنا وشبابنا بالجرائم المخوفة وأضرارها .
وإن في توسيع الأفق العام وتكوين الفكر الناضج وتحبيب الحرية للنفوس
وتقوية الاحترام للشخصية الإنسانية وتشجيع الاستقلال الفردي — خير
وسيلة — إلى جانب التعريف والتوضيح — لحماية مثلنا الغالية من أن تعبت
بها أيدي الأهواء أو تصد الناس عنها أساليب الإغراء .

الفكر بين العصرية والمعاصرة

وهذه ناحية من نواحي الضعف العقلي الذي غمر غالبية الناس في هذا الوقت ، فلقد انقسم المجتمع فريقين : واحد يرى أن كل ما فعله القدماء أو فكروا فيه هو الصحيح الذي يجب أن يشايخ ، ولذلك فهو يفقد ثقته في كل ما لم تأت به الأوائل أو لم يجده في تقاليد الوسط الذي نشأ فيه ، وآخرون طغت عليهم رغبتهم في الجدة والابتكار ، فأصبحوا يؤمنون بأن كل ما نقل من الماضي يجب أن ينقرض ، وأن المثل الأعلى في الحياة هو فيما تستجده من أنواع الاختراع أو ما يخيّل اليهم أنه اختراع من مناهج العيش ومباهج الاستمتاع ، وهكذا تكونت في الوسط فكرة المحافظة التي يتسم بها كثير من الأفراد أو يحبون أن ينسبوا إليها ، وفكرة العصرية كغاية يريد الآخرون أن يعلوها أو يعرفوا .

والحقيقة أن عند الفريقين خطأ شنيعاً في نقطة البداية للتفكير ، ذلك أن المحافظة لا تعنى أبداً أن لا يفعل الإنسان إلا ما كان عتيقاً بالياً ، كما أن العصرية لا تعنى دائماً أن ينبذ المرء كل ما لم يكن جديد الوضع أو حديث الابتكار .

إن الحياة حركة ، والحركة تقتضى أمرين أساسيين : المتابعة في السير ، والانتقال من نقطة إلى أخرى . وكذلك هي الحقيقة فإن الإنسانية سائرة دائماً لاتعرف الوقوف ، ثم هي تنتقل من حالة إلى غيرها دون مبالاة بما يريده الناس أو يعتبرونه ، ومتابعتها السير لا تعنى دائماً أنها تتقدم ، ولذلك فليس هناك تقدم حتم على خلاف ما كان سائداً عند مفكرى القرن التاسع

عشر ، وانتقالها يعنى التطور ، ولكن التطور يكون إلى أعلى وإلى أسفل ، وإذن فقد تصل في العصر الحاضر أثناء سيرها وتطورها إلى أقصى ما يمكن من التقهقر الذى لا تغطى عليه معاصرتة لهذا الجيل أو ذاك ، كما أن حركتها التاريخية تستطيع أن تهى لنا مختلف المظاهر التى نجد فيها أقوى انطباقاً على العصرية التى نريدها من أحدث أنواع التفكير والتنظيم .

إن أساس الغلط عند الناس هو أنهم يخلطون بين العصرية وبين المعاصرة ، أو بين ماهو عصرى وبين ماهو معاصر ، مع أن الثانى قد يكون مثلاً حياً لما مر في الأزمنة الوسطى أو البدائية للتاريخ ، كما أن الأول يمكن أن لا يجد له وجوداً في العهد الذى نعيش فيه ، بينما نعيش عليه في زوايا الفكر البشرى العتيق . ولعلنا إذا تجولنا قليلاً في بلادنا نجد أمثلة حية لهذا الادعاء ، فبعض أنظمة الحياة عندنا ما تزال من طراز عهد ألف ليلة وليلة ، بينما نجد في بعض عصورنا الماضية أمثلة من النظام ومن الحضارة لا تجد إلا بالعهد الحديث في أرق مظاهر تقدمه . إن البنك الخيرى الذى كان معروفاً عندنا بنفاس مثلاً هو ما لم تصل إليه أحدث تنظيمات الإسعاف أو التعاون العصرى على اختلاف أنواعها ، وهى طريقة لو أخذ بها اليوم لقصت على كل أنواع العبث الذى ينشأ عن بنوك القروض التى أدت لتكديس المال واحتكاره أو خراب الذمم والعائلات ، وإن مظاهر السوق السوداء التى نشأت عن بعض مظاهر الاقتصاد المعاصر لا تجد إلا بأقدم العصور وأشدّها ظلمة وتأخراً ، وإن بينها وبين روح التعاون الأولى ما بين النور والظلام . ومتى رجعنا إلى التاريخ الإسلامى عثرنا على نماذج راقية مضى عليها اثنا عشر قرناً ونيف ، بينما هى في هذا الوقت لا توجد إلا في دائرة المثل العليا التى يكافح من أجلها الناس دون أن يدركوها . من ذا الذى يستطيع أن يجعل من بساطة الدولة الإسلامية ما فعله عمر بن الخطاب الذى سوى بين الطبقات ، وطبق مبادئ الحرية الفردية والاجتماعية بكل معانيها

دون أن يلتجئ إلى أساليب الطغيان ، أو ينكر المثل الروحية للإنسان ؟
ومن ذا الذى يقدر أن ينكر التحرير الاجتماعى الذى كان فى ذلك العهد ؟
أو أين هو الفكر الحديث الذى لا يستطيع أن يعجب به ويستمد من
روحانيته ؟ فإذا عدنا إلى الأجيال التى عشناها وجدنا من ضروب الأنظمة
التي لا تفتأ تتحول وتتجدد ما لا ينطبق بحال مع المدى الذى وصل إليه تقدم
الفكر الإنسانى . لقد رأينا النازية وكيف انبعثت من صميم العنصرية التى
تفرق بين البشر وتبعد طائفة منهم لأخرى عن شعور واعتقاد ، ورأينا
الفاشية التى تجعل اليوم من أسبانيا ضحية الأنانية ، وتغلب الجيش على
الشعب لخدمة فرد وقتل أمة ، ورأينا الطغيان الروسى يجمع إليه عدداً
من الشعوب الصغيرة المسلمة ليواصل تسخير القياصرة لها فى تحقيق السياسة
السلافية تحت شعار جديد ، ورأينا الرأسمالية الغربية تتكثل لتواصل الاستغلال
المحرم والاستعباد الذمى للشعوب السائدة والمسودة على السواء . كل ذلك
عاصرناه ، وكل ذلك يعد فى نظر الكثيرين من نماذج العصرية فى أسمى
مظاهرها ، مع أن الحقيقة هى أن العصرية انتهت عند اندلاع الحرب
الكبرى ، أى منذ اكتشاف أبناء القرن العشرين أن فكرة الثوريين
الديمقراطيين التى آمنت بالعلم أكثر مما يلزم وآمنت معه بأن العالم دائماً فى تقدم
كنتيجة للتقدم العلى الذى لا شك فيه — قد أغرقت فى التفاؤل أكثر مما
يساغ ، منذ ذلك الوقت دخل العالم فى تجربة ليست من العصرية ولا من
الجدّة فى شيء ، وهكذا انقسم المعسكر الغربى إلى ثلاث فئات : فئة رجعت
للمسيحية تنشد عندها متعة الروح وتستمد من قوتها تأييد ما ألفته من تفرقة
بين البشرية ، على أساس أن للبعض من الدنيا ما يستغنى عنه الآخر بالمتعة
الروحية فى الدار الأخرى . وهذه هى الفئة التى تنسم اليوم بالمحافظة ،
وما هى فى الحقيقة إلا طبقة ترمى لاستمرار ما ييدها ، فهى تخشى عليه
وتتطلب النجدة فى كل ما من شأنه أن يسهفها بشيء من الرجاء فى بقائه ،
وخطوها فى أنها تريد المسيحية على أساس من الطغيان الرأسمالى ، وتجد من

الإكليروس ما يؤيدها في الغالب ظناً من رجاله أن في تحالف القوى المادية والروحية ما يمنع من سيطرة السلب المادى ، وكلاهما تناسى أن المسيح أرحم من أن يقبل تحكم المالين أو التعاون مع المحتكرين ، فهذا النوع من المحافظة ليس إلا كاريكاتوراً للتمسك بالدين أو بحقوق الإنسان . أما الفئة الثانية فهي التي يئست من أساليب الديمقراطية في الفكر وفي العمل فشددت الأصلية في ناحية غير ناحية الكنيسة التي كفرت بها مع الثورة الفرنسية ، وانضمت إلى المذهب الشيوعى تقديسه وتأييده لأنها وجدت فيه هذا المنهج الذى مازالت الكنيسة تدعو إليه ، وما زال رجال الدين ينيهجونه ، فهي لم تفكر في نتائج ذلك المذهب ولا أوضاعه ، وإنما فكرت في تجربة جديدة تخرجها من القلق إلى التسليم الذى لم تعد قادرة عليه في إطار الرهبانية الروحية فشددته في الرهبانية المملوكة ، عوضت المسيح بلينين ، والبابا بستالين ، ورضت حاسة الخضوع التي ربته الكنيسة عليها في العصور الماضية ، فبذت عصرية الثورة الفرنسية للإكليروس اللاديني المعاصر . وإذن فليس في هذا النوع من الاختيار جديد ، لأن المذهب الشيوعى كان قبل ماركس وقبل لينين ، وقد رفض عهد العموم في فرنسا بالأمس من هذا الطبقة التي تدعى أنها ابتكرته اليوم ، وليس في مناهج التربية الشيوعية ما لم يكن موجوداً في الأنظمة الكهنوتية في العصور الوسطى ، حتى تحريم النظر في غير المذهب وحتى عقوبة الذين يتجرؤون على انتقاد الرئيس الذى هو عندهم معصوم . وهناك الفئة الثالثة ، وهي التي لم تقتنع لا بالمسيحية ولا بالشيوعية ، وتتركب من الذين يشندون الجواب عما أهملته الكنيسة ولم يجب عنه الكومينفورم ، هؤلاء يبحثون اليوم في الغرب عن واحد من السحرة ، عساهم يجدون عنده ما حاول هتلر أو موسوليني أن يحققه في نظريهم ، وهم الذين يجتمعون حول المواطن العالمى الأول ، أو ينتحلون مذهب الوجودية مع بول سارتر . إن هؤلاء لا يبحثون عن النجاة في السماء ولا عن الهناءة في الأرض ، ولكنهم يطلبون فقط حلاً للمشاكل التي أحدثتها المذاهب

العقلية والمادية في أفكار المعاصرين ، ولكن الوجودية ليست حلا لأنها هي الأخرى تفسد الخلق أكثر مما تصلحه ، إن سارتر يقول : « لا أستطيع شيئاً . الإنسان هكذا » وعلى حسب المنهج الوجودى فإن سارتر قد اختار للعالم هذه الحال ؛ فليس له إذن من العصرية ما نطلب ، إنه جبرية كسائر الحتميات الأخرى .

لا أريد من هذا إلا أن أفرق بين العصرية والمعاصرة ، وأثبت للذين يريدون الاقتباس من منتجات العهد الحديث أنه يجب أن ينظروا قبل كل شيء في الإنتاج الغربى الذى تكون من ظروف الثورة الفرنسية إلى ما قبل الحرب الكبرى وأن يعلموا تماما أن كل ما يحرم على الإنسان النظر والفكر أو يمنع من الثورة على ما لا يطمئن إليه فهو جمود وليس من العصرية فى شيء ولو كان مستمداً من آراء الفلاسفة والزعماء المعاصرين ، إنه يجب أن ننفذ إلى أعماق الأشياء عوضاً عن أن نغتر بشكلياتها ، ويجب أن لا ننقل من جمود إلى آخر ولا من تقليد لمثله ، إن المنهج العصرى الصحيح هو الذى يفتح أمامنا آفاق التقدم بجميع أنواعه الفكرى والاجتماعى والاقتصادى والروحى ، لأن نتيجة المجهود كله هو الوصول لأن نتحكم فى حركتنا ككائن حى ، أى أن نوجه سيرنا إلى الأمام دائماً ، وتطورنا إلى أعلى ، وإنه لمن العجز والكسل أن نقصر فى واجبنا وأن نحاول اختصار الطريق بانتحال مذهب من المذاهب القائمة لا لشيء إلا لأنها تغنينا عن الفكر وعن البحث ، إن ذلك أعظم مساس بكرامتنا كأمة ذات تاريخ عقلى وحضارة روحية .

سنددهش بعض القارئى لهذا التصوير الذى ينكر فى الواقع قسماً كبيراً مما هو معاصر فى الغرب ، ولكن حسبي بذلك أن أكون قد تجرأت على أن أوجه قارئى إلى دراسة هذه المذاهب القائمة اليوم والتبصر فى أنواعها ، وبما لاشك فيه أن فى الغرب قوة عقلية وروحية كبرى ، ولكنى أتحدى من

يزعم أن هذه القوة لم تكن من عصرية ما قبل الحرب الكبرى ، كما أنني أتحدى الذين ينكرون أن في الغرب اليوم محاولة للرجوع إلى أصلية تحول بينهم وبين فوضى الفكر والعقيدة التي هم فيها . وإذن فمن الواجب أن لا نذهل نحن عن أصلنا الأساسي الذي هو الإيمان بالحرية ، والاعتزاز بالعقل ومقياسه الذي لا يبيل .

إن الفكر والنظر هما المصباح الذي يجب أن يكون معنا في سيرنا وتوجيهنا ، فيجب أن نمضي قدما مستنيرين بعقولنا التي لم تقيدتها أسباب القلق المعاصرة لندرس كل ما في الغرب ، مقتبسين ما هو صالح لانبعاثنا ونافع للعصر الذي نعيش فيه ، وليس من شأنه أن يقف حجر عثرة في سبيل تقدمنا الدائب المستمر ، وفي كل الأحوال يجب أن لا نبذل عقولنا وحققها في التفكير كشمس لأية سعادة مصطنعة أو روحية منتحلة .

إن حياة بغير حرية هي الموت المحض ، وإن وجوداً من غير فكر حر هو العدم ، وإن مدنية لا تقوم على التحرر والتبصر هي الوحشية الأولى ولو كانت في أحدث طراز .

اختيار الأفكار

الآن وقد عرفنا بعض مواقع الزلق التي يمكن للفكر العام وموجبه أن يقعوا فيها ينبغي أن نحاول توضيح بعض وسائل الاختيار للفكر الصحيحة التي يمكن قبولها لأن المجتمع ورجاله يظنون في حيرة إزاء ما يهن لهم من آراء تدوى بها أقلام الدعاة في هذا العصر ، إذا لم يعرفوا الخصائص التي تميز صحيح الآراء من سقيمها ؛ فمن الحق أن نجعلهم على بينة من شرائط الاستجابة ومقاييس الأفكار .

والواجب قبل كل شيء أن نضع نصب أعيننا الغاية التي نعمل لها ونكافح من أجلها ، وهي طبعاً خدمة المجتمع والإعلاء من شأنه ، وتعريفه بنفسه ، وإشباعه بروح الدفاع عن حقوقه والأداء لواجباته . ومدار ذلك كله هو متابعة وجود الأمة المغربية وخلود القيم الفكرية والروحية التي كوتها ، وجعلت من حياتها نوعاً من النجاح للحضارة الإنسانية في أسمى مغانها . وإذا لم يكن من الضروري في تحقيق هذه المتابعة أن تظل الأمة على نفس صورة الماضي فإن تحولها يجب أن يكون في دائرة وجودها السابق وعلى أساس منهجية تقدمية تفتح لها آفاق السمو دون أن تحول وجهتها أو تشوه كنهها . إن المغرب لاقيمة له في نظرنا إلا إذا كان وطن الأمة التي جمعت كلمتها حضارة العرب وثقافة الإسلام ، وإن مغرباً يمتلئ بالمهاجرين والأغراب وينطبع بالصورة الغريبة عنا هو مغرب آخر غير وطننا الذي نموت في سبيله ونهيم في حبه ، ولكن هذا الوطن المغربي لا يمكن أن يكون حياً وغالداً إلا إذا سار وفقاً لطبيعة الأشياء ، أي إذا لم يبق في جمود وانحطاط وإذا واصل السير في الطريق التي وضعه فيها أبطاله الأولون وعرف كيف

يكيف ذهنيته بمقتضى حاجات التقدم العصري ، وكيف يصهر المواد الخام التي يقتبسها من الشرق ومن الغرب ليصنع بها أبداع الصور لمستقبله البهي .

وإذن فأول شروط الفكر الصحيح أن يكون مساعداً على بقاء هذه الأمة ومتابعة سيرها إلى الأمام ، وكل فكرة تعمل على حل رابطتها وتمزيق وحدتها والقضاء على كيائها كأمة مغربية لها مقوماتها الخاصة ويميزاتها عن غيرها فهي فكرة لا يمكن ولا يجوز أن تجد لها محلاً من قبولنا واعتبارنا .

وبما أن الأفكار لا تظهر دفعة واحدة بل تتغلغل في المجتمع بواسطة المظاهر الجزئية فواجبنا أن نبحث عن هذا الشرط في كل تلك المظاهر ؛ فإن وجدنا أثراً منه فذاك ، وإلا فيجب أن لا نتهاود في مقاومتها والقضاء عليها ؛ ولو كانت متسترة بأبهي صور العصر وأزهي مفاتن الزمان .

أما الشرط الثاني : فهو الاستجابة لحاجات الأمة ورغباتها ؛ لأن الغاية من كل حركة وطنية هي تحقيق الآمال التي تختلج بأفكار الشعب والتي يعبر أحيانا عنها ويتزجها في الغالب رجال الإصلاح ودعاة العمل ؛ فكل مجهود لا يتضمن هذه الغاية وإنجازها فهو بالنسبة للأمة مجهود لا قيمة له ؛ وأخرى إذا كان من شأنه أن يخلط عليها آمالها بغايات بعض الذين لا تربطهم معها روابط الاعتقاد والشعور . وإذن فالمنهجية الصحيحة هي التي تتقدم لتستخرج من ثنايا أعمال الشعب ومظاهر نظامه الفكرة الباطنية التي يضمها ويعمل لها ويود أن يدافع عن وجودها ، وهذه النقطة على أشد ما يكون من الصعوبة ؛ لأن الشعب لا يعمل دائماً في دائرة مصالحه ؛ إنه معرض للكثير من الأغلاط التلقائية أو التي يوقعه فيها مغرضون وانتفاعيون ، ولذلك فهو في حاجة لمن يهتم بدراسة أمانيه الحقيقية كما يفكرها وكما يودها في أعمائه لا كما تظهر بها أعماله أو غلظاته . إن التيارات تجرف الجمهور حتى يعمل ما لا يود ، أو يتابع الفساد المنتشر رغبة في تحقيق بعض الشهوات السريعة التي تنسيه موقتاً أمانيه الحقيقية . إن الفلاحين المغاربة يبيعون أراضيهم ويصرفون ثمنها في تعداد الزوجات أو إقامة الأفراح غير مراعين ما يؤولون

إليه ، بعد نفاد ما حصلوه ، من فقر وشقاء ، وإذن فهم في حاجة لمن يحميهم من أنفسهم ويعمل لفائدة فكرتهم الأصلية التي هي العيش في هناء ومأمن من البؤس ، لا لفائدة شهوتهم العارضة ، وهي بذل كل ما يملكون في حاجيات يمكن الاستغناء عنها . وإن عامة الشعوب في أوربا قد انغمرت مع النظام الجديد الذي دعا إليه هتلر في الحرب الأخيرة لأنها اندهشت للانتصارات الجرمانية المتوالية ، وهكذا ضحت بحريتها واستقلالها طمعاً في الرجوع للحياة المعتادة ، وقبولا للتجربة الجديدة التي أوهمها شبح الحرب أنها قد تكون أحسن من الأنظمة التي أدت بها للكارثة العظمى ، لكن قيام بعض القادة والهيئات التي صمدت للفاجعة ولم تتأثر لأهوالها أثبت أن الشعوب الأوربية كانت تناست رغباتها الصحيحة التي سرعان ما عادت إليها حينما وجدت من أقوال أولئك الأبطال وأعمالهم ما يوافق صميم اعتقادها وعميق رغباتها التي غطت عليها المحنة وأخفتها ظروف الاندهاش .

وهكذا فإن ما نقصد إليه من موافقة الدعاة لما تحتاجه الأمة هو الاهتمام بمصالحها الصحيحة ولو كانت ظروفها الظاهرة لا تعبر عنها ، وهو ما لا يعنى طبعاً أن تتمالق الجمهور ونجاريه فيما يريد ولو كان عكس المصلحة العامة كما ينبغي أن يدركها ، خصوصاً إذا كان الجمهور قد أحاطت به عوامل الشر وبواعت الفساد حتى أصبح من الصعب عليه التعبير عما يريد أو يتمنى . إن جماعة صغيرة من الشعب تستطيع أن تهتدى في مثل هذه الحال إلى ما لا يهتدى إليه الفكر العام الجامد الذي غطت عليه ظروفه أسباب النظر ووسائل الإدراك ، وحينئذ يصبح من واجب هذه الجماعة أن تميز الأشياء وتضع للشعب المنهج الصحيح الذي يسير عليه مراعية اشتغال منهجها على هذه الاستجابة لمطالب الشعب الحقيقية التي لا لبس فيها ولا غموض .

والشرط الثالث للفكر الصحيح هو التقدمية ؛ فكل فكرة لا تعمل على توجيه الأمة صوب التطور والتقدم إلى الأمام هي فكرة عقيمة يجب

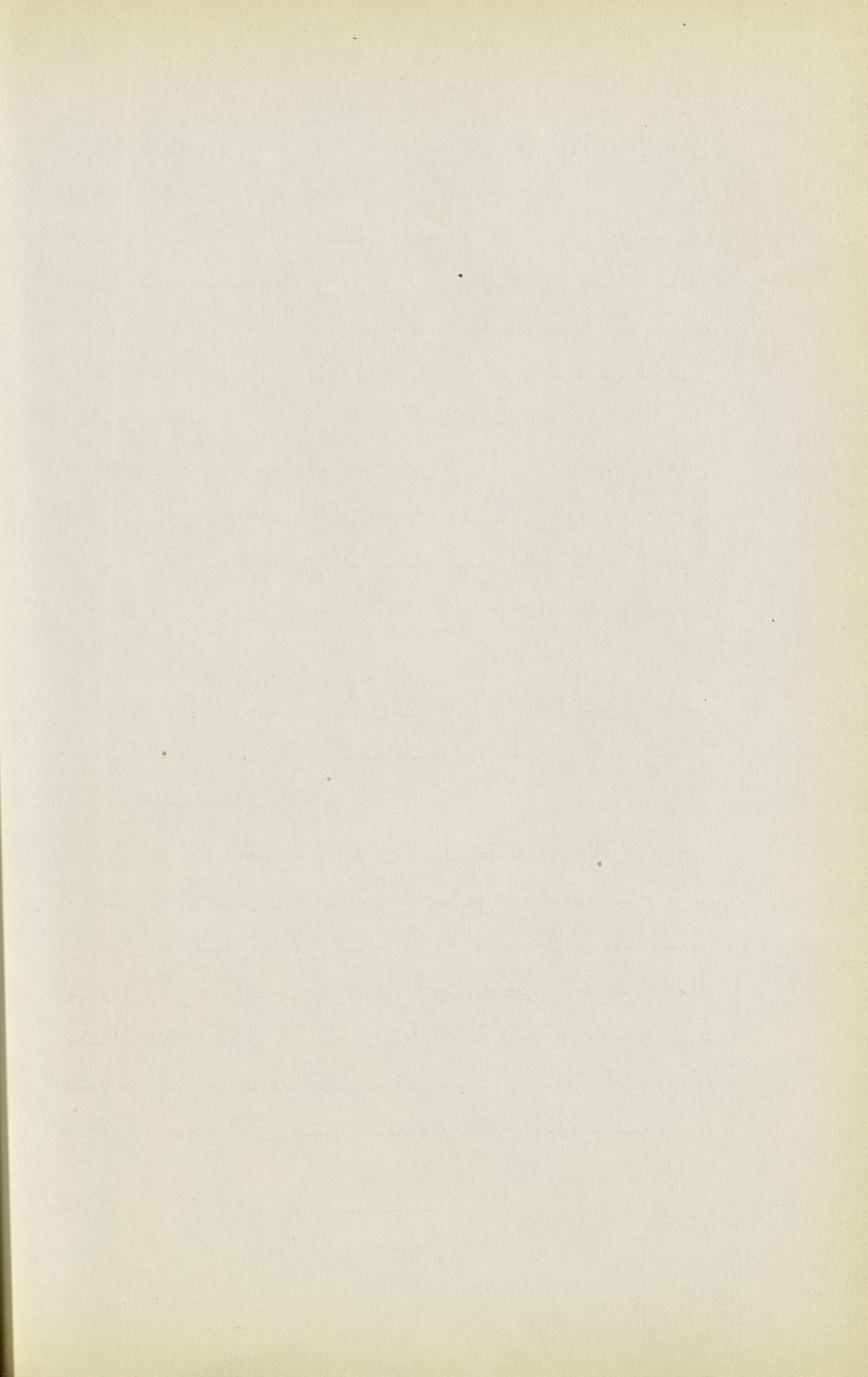
رفضها ومحاربتها . إن حياة الشعب لا تتم إلا بمواصلته السير إلى الأمام ، والمتابعة التي قلناها أولاً لا تتحقق إلا إذا كان غايتها قطع مراحل جديدة نحو المثل العليا ، وإذن فيجب أن نقيس أفكارنا وأعمالنا بمقاييس (التقدم) الحقيقي ، وإلا وقعنا في كثير من الأخطاء التي تتدهور بنا وترجع القهقري . إن التحول من طبائع الشعوب وأخلاق الكتل كلها حتى كتل الجمادات ، ولكن هذا التحول يقع أحياناً في شكل حركة جيولوجية لا تشمل على شيء لا من المتابعة ولا من التقدم . إنه يعرض لبعض الكتل الأرضية أن تتحول من حالة تراب إلى حجارة ، وقد تكون هذه الحجارة رخاماً أو مرمرأ ، ولكن تحولها يفقدها وجودها الأصلي كتراب ، دون أن تصبح في حالتها الثانية جزءاً مما كانت عليه . إنها هي ، ولكنها غيرها على كل حال . فكذاك يقع لبعض الكتل البشرية التي تختلط بغيرها دون أن تعرف كيف تستفيد منهم ، إنها تصاب بمسح كلي على الشكل الجيولوجي الذي قلناه ، وقد تتحول إلى أمة أكثر حضارة ومدنية مما كانت عليه ، ولكنها تفقد وجودها السابق . وقد تصير أمة كبرى ، ولكنها أمة أخرى غير الأولى أيضاً ، ومعنى هذا أنها تنعدم وتصبح أنقاضاً لكيان جديد ، مثلها مثل القصر الفاخر الذي ينقض بناؤه ويصبح ركاماً وقد يشاد في موضعه قصر آخر ، ولكنه لن يكون هو القصر المنهدم ، إن التحول الذي يقع من غير موافقة لرغبة صاحبه ولا متابعة لسيره لن يكون بالنسبة إليه إلا طامة كبرى بل فناء محضاً ، وليس من وسيلة لتفاديه إلا أن يكون سير الأمة موجهاً نحو التقدم الذي يجعل من ماضى الأمة ومستقبلها وحاضرها أنغاماً متناسقة تربطها رابطته المثل العالي الذي اختارته دائماً لنفسها ، وهي ما تنفك تقطع مراحل الوجود الحى إلى الأمام ، إلى حظيرته .

أما الشرط الرابع فهو الشمول ، أى أن تكون الفكرة مراعية ما يصلح كل جوانب الحياة في البلاد ويساعدها على التقدم ، ولا أريد أن أكرر هنا

ما أجملته فى فصول سابقة ، وكل ما هنالك أنه ينبغى أن لا نغتر ببعض مظاهر الدعايات التى تشفى جانباً من أمراضنا ولكنها لا تغير أدنى انتباه للنواحى الأخرى ، إن القيمة التى اقتربها الإسلام هى صلاحه لكل زمان ومكان ، ولذلك فلا أقل من أن تكون الفكرة التى نعمل لها صالحة لزماننا ومكاننا نحن ، وقابلة لأن تتطور نحو الأمام حتى تنهيا لتكون صالحة فى زمان ومكان آخرين ، إن سعة الأفق هى الأساس الضرورى للحصول على المرونة العقلية التى تجعل من نظراتنا للحياة وسيلة إيجابية للاشتغال على معانيها ، ثم التعبير عنها بأساليب العصر الذى نحن فيه ، وإنه لمن خطل الرأى أن نغمز مع بعض المثاليين المعاصرين الذين يذهلون عن حاجات مجتمعهم الحاضرة ، ويخلقون نحو الفضاء البعيد ، للحديث عن المستقبل السعيد فى عالم كله تهاويل ، ولكنه لا ينبغى على أساس من الماضى ولا من الحاضر .

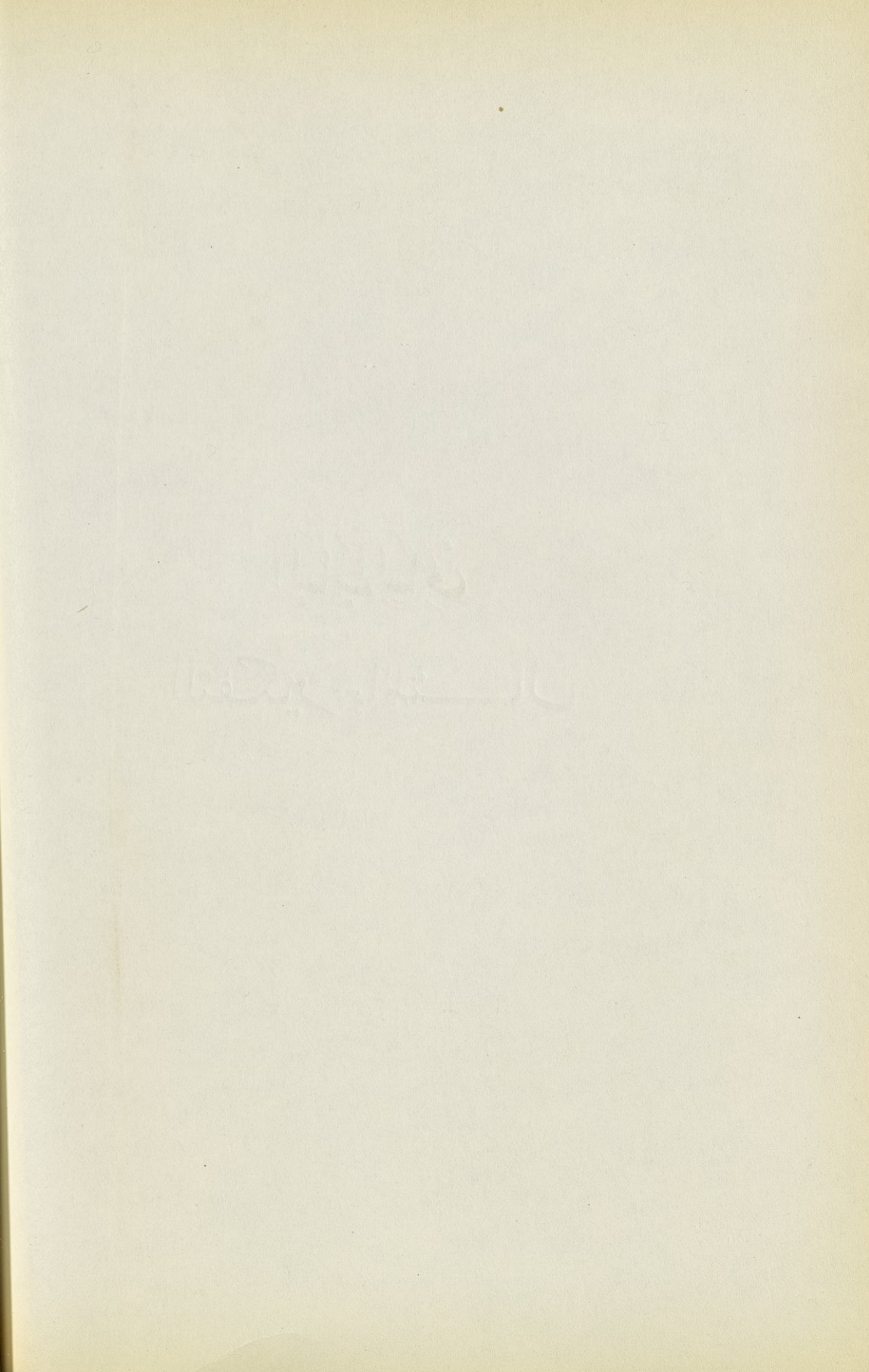
إن تجربة الماضى يجب أن تكون فى أذهاننا كلما أردنا النظر فى الحاضر والعمل للمستقبل ، وإن المتابعة المتعلقة لنتشمل من تلقائها على التطور التقدمى الشامل والمجيب لحاجات الأمة وأمانها .

وإن الحرية لا تتحقق إلا إذا عرف الشعب حقيقة نفسه وإدرك مراميها ثم اختار من بين التجارب الإنسانية ما يساعده على الاحتفاظ بنجاح تجربته هو ككائن حى مستقل ، وليس صورة مكررة لغيره ، وكما أن تعدد أشكال الصور فى الأفراد لا يخرجهم عن كونهم أعضاء لعنصر واحد هو الإنسان فكذلك تعدد الأشكال الحية للتجارب الإنسانية لا يخرج الأمة عن كونها عضواً من عالم واحد هو دنيا الإنسانية ومراميها . إن استقلال الفرد والأمة هو الفكر الصحيح الذى يضمن الاستجابة والمتابعة والتقدم والشمول .



البَابُ الْإِثْنِي

التفكير بالمثال



التفكير بالمثال

إن البراج التي ندعو إليها ونحاول استعمال المقاييس لاختيارها ليست شيئاً مقصوداً لذاته ، ولكنها ترمى إلى اتخاذ الوسائل لاجتياز مراحل الحياة للوصول إلى ما هو أسمى وأعلى ، أى لإدراك الغاية التي يكافح المرء من أجلها ويضحي في سبيلها . والبراج هي الوسائل ، وبذلك فهي طرق لاقيمة لها إلا باعتبار ما ستؤدي إليه ، وليس من العقل أن لا يعرف الإنسان الطريق قبل البدء في المسير ، كما أنه ليس من الذكاء أن يعبد المرء السبل ويحاول اجتيازها وهو غير عارف إلى أين يصل وماذا يريد من سفره الطويل ، وقيمة العمل الإنساني هي بقدر قيمة الغاية التي يبذل من أجلها ، ولذلك كلما كان المثل عالياً كانت الجهود التي تبذل عالية مثله وعظيمة الاعتبار ، والخطأ في الاتجاه كله لا يمكن للمصادفة أن تصلح من إفساداته شيئاً .

والمثالية تعنى اعتبار كل شيء في واقعه الأساسي ، والرجل المثالي لا يبحث إلا عن العمل هل يؤدي للغاية التي يريدها ، لا هل من شأنه أن يؤدي إلى غاية أخرى ، ولذلك فإن مداره على عقد الأخلاقيات والاجتماعيات المسلمة ، ومن الخطأ مسابقة بعض المعاصرين الذين يريدون أن يحل محل المثل نظام اجتماعي منسق يحمل طابع النفعية أو يعلل بها ، لأن هذه النفعية تقتضي أن نجد في آلة واحدة كل شيء ماعداً مصيرها . وهكذا حينما نتعقد المسائل يطالب النفعيون بالرجل الواقعي ، والواجب يقتضي أن نبحث عن الإنسان غير الواقعي لأن الأول هو الذي يتعود على الحركة الآلية اليومية أو (الروتين العادي لسير الأشياء) ، فإذا لم تسر الأمور فإننا نحتاج عملياً للمفكر أي للرجل الذي يحمل عقيدة تبين لك الغاية التي يجب أن تسير لها

الأمور . وإذن فيجب نبذ هذا النوع من الواقعية والاعتداد بالمثالية في أسمى مظاهرها ، لأن النفعية تقضى بعدم الحكم على الشيء إلا بعد وقوعه ومشاهدة ما نستخرجه منه من فوائد ، وبذلك فهي ترفض كل تفكير أو تفلسف فيما لم يقع بعد ، وإذن فليس لها القدرة على الاختيار ، ولا يمكن الكفاح معها إلا في جانب الغالب ، وليس من شأنها أن تكافح مع أحد ليكون هو الغالب ، وبما أن أصحابها لا يحبون إلا النصر فهم دائماً يبدون متأخرين في المعركة ، أما رجل الفكر فلا شيء يجذبه إلا المثال ، ومتى بحث الإنسان عن شيء في عالم الفكر فانه لابد من أن يظفر بشيء في عالم الحس .

ومن الخطأ أيضاً متابعة الذين ينكرون (الأصوليات) التي لابد منها كنقطة أولى للتفكير ، إنه لا يمكن إلا أن نأخذ المسائل بعد دراستها واعتمادها على قواعد نسلها وندين بها ، أو أن نكون من المقلدين الوهميين الذين ينتقلون من فكرة إلى أخرى دون تدبر ولا اعتبار ، وإن قبول كل شيء يؤدي إلى قبول الشيء وضده ، وذلك بالطبع ما يجر إلى فوضى في التفكير وفي الأعمال . إن المثالية رابطة توحد بين المؤمنين بها ، بل إنها توحد حتى بين ذوى العقائد المختلفة التي يقرب بينهم الإيمان بمبدأ والعمل لغاية معينة . ومن السهل أن يصل المرء إلى توفيق بينه وبين المختلفين عنه في العقيدة ، ولكنه ليس من السهل أن يتفق مع الذين يعارضونه دون أن يؤمنوا بفكرة ما .

نقطة البداية في الفكر هي هذه الأصلية التي تعنى المثالية ، وهي نفسها نقطة البداية في العمل ، والذين لا يؤمنون بها لا يرتكزون في طريق ولا يصلون إلى غاية . يمكننا أن نشك في كل شيء ولكن يجب أن نصل في النهاية إلى نقطة لا نشك فيها ، وهذه النقطة المتيقنة هي مفتاح الغاية التي سرحل إليها ، وهي المراحل التي نقطعها في السير بما فيها من سهل وجبل ، وهي المقدمات التي ترتقي بنا للنتيجة المطلوبة ، فيجب أن تكون مراحل متيقنة أيضاً . والذين

لا يضعون أمامهم كعبة السير ولا ينظرون أثناء ذلك في خريطة الطريق هم الذين يقفون في نقطة ما ، ثم يعودون القهقري إلى المكان الذي ابتدأوا منه . إن حضارات إنسانية توقفت عن المتابعة وعن التقدم لهذه الأسباب ، وفي تاريخ الصين والهند ما يشهد لما قلناه ، فقد أنتج هذان البلدان من أنواع المدنية والحكمة الإنسانية ما سجل لهما صفحات ذهبية ، ولكن شأنهما وقف منذ عصور عديدة دون أن يستطيع التقدم والمتابعة في السير لأن نقطة البداية في الفلسفة الهندية لم تكن مثالا متفوقا على ما يمكن أن يصل إليه فرد أو جيل من الناس ، إنه لم يكن عقيدة بل كان نظاماً أو مجموعة أنظمة تفرق الناس إلى طبقات وتجعل منهم المقبول والمنبوذ ، فهي لا توحدهم ضمن فكرة عامة أو مثال سام ، إنها تعبد روحانية البعض لجسمانية الآخرين ، وإذا كان من الممكن أن ينجح مثل هذا العمل في مجموعة بشرية كبرى فإن ذلك النجاح هو عنوان الوقوف وعدم التقدم ، لأنه دليل استسلام المجموعة البشرية عقلياً وروحياً وجسمانياً لمن يعبدها .

لقد وقفت الحضارة المعاصرة في نوع قريب مما وقفت فيه الحضارة الشرقية القديمة ؛ ذلك أن النهضة الأوروبية جعلت برنامجها التحضيري محصوراً في هذه الكلمة : (الأنانية) ، ومعنى هذا أن كل شيء يجب ألا يتجاوز الاعتبار الإنسانية المحض ، وأن يتناسى كل ما يرجع للمبادئ التي هي أسمى وأعلى ، أو كما عبر بعض كتاب الغرب أن تتجاهل كل ما هو أرضي ، وهذا ما لم يقع لليونانيين حتى في وقت تضعضهم الفكري لأنهم لم يضعوا أبداً المسائل المصاحية في المراتب الأولى من فلسفتهم ، إن المدنية الغربية المعاصرة حينما أرادت أن تركز كل شيء في مقياس الإنسان من حيث هو غاية انحدرت شيئاً فشيئاً إلى أحط مستوى عند الإنسان ، ولم تعد تبحث إلا عما يرضى حاجته المادية ، وفي كل يوم تخلق له حاجات جديدة وتبحث عما يرضيها .

إن مجهودات الحياة يجب أن توجه لتحسين حالة الإنسان ، ولكن لا ينبغي أن يقتصر على جانب المادة من طبيعته ، بل ينبغي أن يكون العمل أكثر لإرضاء حاجاته العقلية والروحية ، ولذلك يجب أن لا يكون المثال هو الآدمي بنفسه ، بل هو ما يصل إليه هذا الآدمي من غاية عليا ، ولذلك لا يمكننا أن نقف عند المدى الذي تحصرنا فيه المساواة بل يجب أن نرتفع عنها إلى عالم الامتداد الروحي والاطمئنان العقلي .

إن المثل الأعلى الذي يجب أن يكون غايتنا في الحياة ومنتهى ما نعمل له هو إرضاء الذي بيده مصيرنا والوصول إلى حظيرة القدس في الممالك الأعلى . إن كل أعمالنا واتجاهاتنا وبرامجنا ومبادئنا يجب أن تكون موجهة إلى تحقيق الإرادة الإلهية في عمارة الأرض وإصلاحها والتآخي بين أفرادها والانتفاع بما سخره لنا القدر من عوالم لنصل بها إلى سعادتنا في الحياة وإلى طمأنينتنا حينما نعرض أمام الله لنجازي على ما قدمناه من أعمال .

وإذن فالإيمان بالله في مقدمة الأسس التي يجب أن نستحضرها عند العزم على الهجرة إلى الغاية البعيدة ، وإن الاعتقاد في الخالق والاعتداد به كمثال أعلى ضروري لنا إذا كنا نريد السير في الطريق التي نرمي قطع مراحلها في طمأنينة وفي أمان ، وإن كل ما نبذله من جهد أو ما نحاوله من عمل لن يكون إذا ذاك إلا جزءاً من برنامج إنساني يرمي لتفهم السعادة الحقيقية بتسخير كل واحد من البشر نفسه لخدمة إخوانه الأقربين والأباعد في سبيل رب واحد وملكوت مشترك ، إن هذه العقيدة هي الإنسانية الصحيحة التي لا تجعل الناس متضامنين من أجل عبادة واحد منهم أو خدمته بصفة أو بأخرى ، وهي التي يمكنها أن توحد بين ذوى النظريات المتعددة والبرامج المختلفة لأنها سترفعهم من مستوى الغايات الدنيئة إلى مأهوا أعز وأعلى .

أما التجرد عن هذه المثالية الصحيحة فعناه انحطاط بالإنسان وبالشعوب

إلى أسفل الدركات ، وإنه لمن خطئ الرأي أن نعتقد بأن الغرب قد تقدم بسبب هذا التجرد ، فإن الذين بذلوا الجهود الجبارة ليقظة أوروبا وأمريكا لم يكونوا بعباء عن الله ولا متجردين من مثاليته ، وإذا كان قد وجد من كبار الكتاب أو الفلاسفة من لم يستطع الإيمان فإن تأثير هؤلاء في مئات الذين عملوا لرقى الغرب معدوم . أما ما يبدو في الغرب من إباحية ومن انحلال فهما من نتائج تفشى عدم المبالاة بالدين ، وذلك ناشئ عن موقف الإكليروس ورجاله وعن النتائج الطبيعية لانتشار الحضارة الرأسمالية ، ولقد انتبه المفكرون اليوم في الغرب لضرورة البحث عن المثالية الضائعة وأصبح من مشا كل القوم أن يجددوا في الناس الاعتماد على (الأصوليات) وتحريرهم من الفلسفة النفعية التي يغريهم بها بعض الاجتماعيين .

إن المثالية الإلهية وحدها هي التي يمكن أن تسيطر على سلوكنا وتراقب ضميرنا وتقلل من أغراضنا وأهوائنا ، وتقوية حاستها في النفس هو الذي يجعلنا محاسبة أنفسنا على كل ما نريده من عمل ، والتفكير بها هو الذي يجعلنا نعشق التقدم دائماً والعمل باستمرار ، لأننا نشعر في كل وقت أن وراءنا مراحل يجب قطعها وأن بجانبنا إخواناً ينبغي أن لا تقصر بهم حالتهم عن المسير معنا .

التفكير بالمثال الإلهي هو الذي يربط مستقبلنا بحاضرنا وبماضي القوم والإنساني لأن البرية دائماً نشدت السعادة والهناءة من الاعتقاد في الله .

الفكر الدينى

قضية الدين هى مسألة المسائل فى العالم ، أو هى لا شىء بالنسبة إليه ، أى إما أن تكون هى الفكرة المألوفة لكل الشؤون ، وإما ألا تكون بالمرّة ، ومن خطئ الرأى محاولة أخذ الدين كشىء خاص بجانب من جوانب الحياة دون غيرها ، وليس هناك أمر يماثل الطبيعة فى شمولها وسريانها مثل الدين : ولذلك فلا يمكن للأمة إلا أن تختار فى حياتها الخاصة والعامة أحد أمرين ، إما الإلحاد وعدم الاعتداد بتعاليم الدين ، وإما التدين . وإن فى التاريخ لأمثلة عامة لكل من الفريقين ، ولكننا لا نستطيع متى تعمقنا التاريخ وأطوار الحياة الاجتماعية للشعوب فيه إلا الاعتراف بهذه الحقيقة وهى : أنه ما سرى الإلحاد وعدم الاعتداد بالدين فى أمة إلا رجعت القهقرى وآلت بعد عزتها ومجدها إلى الانحلال ، وما حافظت فى شؤونها على مراعاة المثل الأعلى الإلهى إلا احتفظت بحياتها وغرّها ومكانتها . نستطيع أن نستخرج ذلك من حياة اليونانيين الأولين فإن سموهم الروحى هو الذى جعل منهم هذه الأمة الخالدة التى استطاعت أن تبني حضارة لا مثيل لها فى التاريخ ، ونستطيع أن نجد ذلك فى تاريخ الرومانيين والقرطاجيين ، كما تتأكد حقيقته بأجلى مظاهرها فى تاريخ الحضارة الإسلامية وما كانت عليه من مقام عال ومجد سام يوم كان الإسلام هو الفكرة السارية فى شرايين الدولة ، ثم ما آل إليه أمرها منذ عم الإهمال للدين وتسربت المبادئ الهدامة بواسطة المتآمرين من الأعاجم إلى النفوس . وقد تنبه لهذه الحقيقة مصلح عظيم هو السيد جمال الدين الأفغانى ، فخلل على ضوء التجارب التاريخية تأثير الإيمان فى الحضارات المختلفة فى رسالته الثمينة (الرد على النيسريين) .

وإننا لنقدر أن ندعى أنه ليس في العالم أمة استطاعت أن تتجرد عن الدين بما يقتضيه من اعتقاد وما يستدعيه من تنظيم للحياة ، وحتى الذين يزعمون اليوم في روسيا أو غيرها أنهم تحرروا من المسيحية فإنهم لم يزدوا على أن كونوا ديناً مادياً لم يستطع إلى الآن أن يتجرد في غير النظريات الرسمية عن معاني الروح المسيحية أو عن أخلاقها المثلى ، وإن أقصى ما وصل إليه ماديو العصر الحديث هو تعليم الجمهور عدم المبالاة بالفضائل وإن كانوا هم أنفسهم لم يتجردوا عنها .

على أننا إذا بحثنا في الثورات العظيمة التي قامت في مختلف العالم والتي هدمت الكنائس واعتقلت رجال الدين وقضت على أملاك الطوائف وخرجت بفكرة التحرر اللايكي لم نجد أصولها ولا بواعثها إلا في الثورة على الاكايروس ، أى على الأنظمة الكهنوتية التي كونتها ظروف المسيحية في تجاربها التاريخية ، وهذه الثورة على الرهبانية بما آلت إليه في العصور الوسطى ليست منافية للدين الخالص بقدر ما هي موافقة له . والإسلام بصفة خاصة لا يمكنه إلا أن يجذب كل ثورة تنقضى على التحكم في العقول والأشخاص باسم الدين أو تمنح طائفة من البشر مكان التشريع الديني والقداسة الروحية التي تجعلهم آلهة أو أنصاف آلهة ، لأن أول ما منعه الإسلام هو تعبيد النفوس والأرواح لأى طغيان من طغيانات الإنس والجن ، ولذلك فلا يمكننا إلا أن نكون في مقدمة الثائرين على كل نظام كهنوتي من شأنه أن يتدخل بين الأفراد وبين الله . وفكرنا الديني يجب أن يكون مبنياً على هذا الأساس الذى يجعل الناس أمام الله وأمام الدين سواء .

وقد رفع الإسلام قيمة العقل وحث القرآن على النظر والتبصر والاحتكام إلى الفكر الصحيح والعقل الرجيح في عشرات الآيات ، وجعله رسول الإسلام معجزته الكبرى ومناطق دعوته ، وهذا ما يجعلنا نؤمن بالعقل من غير تحفظ ، ونعتمد به في تفكيرنا الديني الذى يجب أن يسير

معه جنباً لجنب في كامل الاتفاق وغاية الانسجام ، وإذا كان إتصالنا بآداب الغرب وثقافته سيكشف لنا هذا الصراع العظيم الذي قام منذ القرن الثامن عشر بين العلم وبين الدين فيجب أن لا نذهل عن الحقائق وأن لا ندخل في كفاح من أجل قضية غير قضيتنا ، فالدين في نظر الإسلام لا يمكن إلا أن يكون عوناً للعلم ، وكيف يمكن أن يعتبر منافياً للعقيدة أو معاكساً لها ورسوله يقول : « فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم » ؟ !

إن الصراع الذي وقع بين العلم وبين الدين في أوربا لم يكن في الحقيقة إلا كفاحاً من العلم رغبة في التحرر من الارتباط الكلي بالأفكار الرسمية للكنيسة ، وقد نجح العلم في معركته ، وكون له ميذاته الخاص به الذي لا يمكن أن ينازعه فيه الدين ولا العقل ؛ لأن مكانهما فيما هو داخل الإنسان ، بينما ميدان العلم في مواطن التجربة من مظاهر الحياة ، ولذلك ففكرنا الديني لا يمكن أن يكون إلا مؤيداً لاستقلال منطقة العلم ، بشرط أن لا تحاول النفاذ إلى ما ليس لها من الميادين التي لا تخضع للتجربة ولا تقبل التحليل الكيميائي . وهناك كثير من النظريات التي ظلت موطن المناقشة والصراع باعتبار التكيف الديني في الغرب ، بينما هي منتهية أو غير موجودة من أصلها فيما يرجع إلينا ، ولذلك ينبغي أن لا نشغل بها وقتنا أو نعتد بما يقوله أحد الجانبيين من متخاصمها . ولنضرب لذلك مثلاً بالخطيئة الأصلية التي ارتكبها آدم وورثها عنه البشر ، هذه الخطيئة التي قررتها المسيحية وقامت من أجلها معارك فظيعة في الحياة الفكرية منذ عصر النهضة الأوروبية إلى اليوم كان لها تأثير كبير في ذهنية الأوروبيين وعقليتهم سلباً وإيجاباً ، لأنها منشأ كثير من المدارس الملحدة . وإنك لتجد الصراع حولها متغلغلا في الأدب الغربي برمته وفي الفلسفة الغربية وحتى في كثير من النظريات السياسية الأوروبية . ولكننا حينما نعرضها على الإسلام نجدها مفقودة بالمرة ، فالقرآن يثبت أن (آدم عصا ربه فغوى) ولكنه يثبت بعد ذلك أن الله

تقبل توبته (ثم اجتباؤه ربه فتاب عليه وهدى) ، ويقرر الإسلام بمقتضى ذلك عدم وراثته الخطيئة لأن كل امرئ بما كسب رهين ؛ ففكرنا الدينى يجب أن يتنبه إلى عدم التأثر بما هو خارج عن عقيدته حتى لا يخلق من المشاكل ما هو فى غنية عنها ، وحتى يعرف كيف يواجه كثيراً من النظريات الناشئة عن مثل هذه النحل البعيدة عن أصول الإسلام ، وبذلك فهى بعيدة عن أن تكون عنصراً من عناصر الذهنية المسلمة أو العقلية المغربية .

ويجب أن تنبه أيضاً إلى أن حصر الدين فى ميدان بعيد عن الحياة الاجتماعية إنما نشأ من عجز الكثير من الأوربيين عن التوفيق بين العلم وبين الدين . ومادام العلم قد استقل بمنطقته فمن العبث محاولة إقصاء الدين عن منطقته اللازمة له أو اللازم لها ، وهى نقطة العمل اليومى والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات ، وهذه العلاقات لا تقوم دائماً على قواعد عليية مسلمة وغير قابلة للنقد ، بل تقوم فى الغالب على عواطف الناس وتبادل مصالحهم وحاجتهم إلى كثير مما يسميه الأوربيون بالتجارة أى أسلوب التعاشر والتعامل ، وهذا مالا يمكن أن يقوم إلا بتنظيم مبنى على حكمة العقل وعاطفة الحب ، ولن يوجد هذان الاثنان إلا ضمن عقيدة شاملة تتأخى فيها الأرواح قبل تأخى الأجسام . وإنه لمن خطئ الرأى الاعتقاد فى أن الدين خاص ببعض الصلوات أو بعض أنواع السلوك الشخصى . فالرسل لم يبعثوا ، حسب تعبير (جورج برنانو) ، لمجرد منع الناس من مغازلة الحسان ومعاقرة الدنان ، ولكنهم بعثوا لهذا ولما هو أعظم منه ، وهو تبليغ الهداية التى تفتح للإنسانية طريق العمل لصالح الدنيا والآخرة ، وإن التجرد من الاعتبار الدينى معناه التجرد من كل الفضائل التى عرفها الإنسان بفضل الوحي وتربى عليها منذ عشرات الآلاف من الأجيال بفضل الاعتقاد فى الله .

وإذا نحن تعمقنا الفكرة التى تقول بفصل الدين عن الدولة نجد أنها إنما تسمى لخلق دولة داخل الدولة ، وقد بين «طارديو» فى كتابه (العاهل المأسور) :

أن منشأها التاريخي لم يكن إلا رد فعل من بعض الرهبان الألمان لمقاومة الاضطهاد الحكومي للمسيحية في ألمانيا ، ونزيد نحن بأن مصدرها الأساسي هو هذه الفكرة الأساسية التي قالها الإنجيل : (يجب أن يبقى ما لله لله وما لقيصر لقيصر) ، وإذن فالذين يدعون أنها ثورة على المسيحية إنما يزعمون باطلاً ، لأنها أصل من أصول المسيحية . وأعتقد أن المسيح لم يقبلها أولاً إلا للتحرر من تدخل القياصرة الرومانيين الذين لم يكونوا تمسحوا بعد ، وأن قبوله لها كان تدرجاً في الاستيلاء على السلطة ليصبح لمثله من بعد الحق في تنويع من يشاء من القياصرة . وإذا كان الإسلام في التاريخ لم يضطر قط لتكوين مثل هذه النظرية فلأن السلطة الكنسية غير موجودة بالمرّة في الإسلام ، والسلطة في كل الأمور إنما هي للشعب ، وما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن . ولو أن الإسلام اضطهد في تاريخه كما اضطهدت المسيحية لاحتاج أبنائه إلى انتحال مثل هذه النظرية الغربية عنهم ، ولكنهم لم يفهموا الإسلام إلا وهو الحكم على غيره والمسيطر على كل الأحكام ، وحتى الطغاة منهم يحاولون العمل باسمه والمحافظة على شكله . وهانحن أولاء اليوم نشاهد فكرة لا يكتفي الدولة تنتحل في القطر الشقيق (الجزائر) لأن العلماء المسلمين يرون فيها تخلص الشؤون الدينية من سلطة الأجانب الذين استولوا عليها ، بينما لا نجد لهذه الفكرة أثراً في أي بلد إسلامي احتفظ بالسيطرة على مرافقه الدينية ، بالرغم من كل التطورات . وأعظم دليل على ذلك أن تركيا التي تزعم لا دينية الدولة تقرر كل مسائل الإسلام في مجلسها الوطني ، ويضطر أفرادها ورجالها للإصغاء للناقدين باسم الدين داخل ذلك المجلس . ومعنى هذا كله أن الظروف الأشياء وطبائع الاعتقادات أثّرها في الاتجاه الديني الصحيح الذي يمكن أن يسير فيه الفكر الديني ، ولذلك فمن البلادة أن ننغمر في نظرية من النظريات السياسية والاجتماعية الغربية دون تعمقها ودراسة العوامل الأساسية في تكوينها وعرض ذلك كله على تجاربنا القومية وذهنيتنا التي للإسلام الأثر الكبير في تكوينها أحببنا أم كرهنّا .

إن الفكر الديني في الإسلام معناه الحرية الكاملة ، والتفكير المطلق في اعتداد بالمثال الأعلى ومراقبته في كل الشؤون ، وعدم الخضوع لأحد أو لجماعة تريد أن تعطي لنفسها مكان التمثيل الإلهي في الأرض ، وتعبيد الخلق باسم الدين لأهوائها .

والفكر الديني بهذا الاعتبار حاسة نستطيع أن نميز بها بين الخير والشر ونوافق بها بين الطيبة والجمال ، ولذلك فهي من أهم المقاييس التي يجب أن تصحبنا في اختيارنا للأفكار واعتمادنا للنظريات .

الفكر الاسلامي

إذا نحن درسنا الظروف التي نشأت فيها الديانات الكبرى والعوامل المختلفة التي كيفت طبيعتها الأولى خرجنا منها بحقيقة مذهشة تعنى على كثير من الخرافات التي يدعيها الغربيون في وسائل انتشار الإسلام وفي الروح التي يمكن أن يملها الفكر الإسلامى في علاقة المسلمين بالأجانب عنهم ، فالواقع التاريخي يشهد بأن الإسلام وحده هو الدين الذي لم يكن في نشأته موجهاً لمعاداة أية دولة أجنبية أو محاربتها ، وأنه قبل كل شيء ثورة عقلية وروحية واجتماعية على الوثنية العربية ونظام الأرستوقراطية التجارية التي كانت قريش تعبد به المستضعفين من العرب لصالح أقطابها وتمويل أسرها الكبرى ، ودعوة إلى تحسين المجتمع العربي وما شابهه من المجتمعات الإنسانية الأخرى عن طريق التحرر من الطغيان والإيمان بوحدة الإله والاستماع لصوت العقل والاهتداء بهدى السماء . ومع أن الإسلام يقاوم كل سيطرة من شأنها أن تعبد الأجسام أو الأرواح فإنه لم يوجه كفاحه الأولى لدولة من الدول الأجنبية عن العرب ، لأنه لم تكن لأية دولة سيطرة محسوسة على الأمة العربية ، بل إن مقاييس العلاقة بين الدولة الإسلامية وبين غيرها لم تكن إلا مسألة الدين والوحى السماوى ، فأهل الكتاب أصدقاء للمسلمين الأولين بينما الوثنيون في كل أمة أعداؤهم ، والروميون الشرقيون حلفاء الإسلام يبشر القرآن بقرب انتصارهم على أهل فارس الذين لم يدينوا بعد بالوحى ولم ينبذوا عبادة النار .

ولكننا حينما ندرس الظروف التي نشأت فيها اليهودية مثلاً نجدها ظروفًا معاكسة كل المعاكسة لما سبق ، فهي ظروف الاستعباد الفرعونى

للشعب الإسرائيلي ، ولذلك نجد الدعوة موجهة قبل كل شيء لهذا المسيطر الأجنبي الذي يذبح أبناء الإسرائيليين ويستحي نساءهم ، فهى ثورة على عرش الملك الذى يزاحم الرب فى ألوهيته ويحاول قهر شعبه المختار واحتقار أنبيائه وحكائه ، ونجد الموعدة التى ما فتئ موسى عليه السلام يوجهها لقومه تقوم دائماً على أساس التذكير بمجدهم العظيم ، وإلهاب العواطف القوية ضد الأجانب الذين يعبدونهم ويسومونهم سوء العذاب ، وإنذارهم بالاستمرار فى حالة البؤس والشقاء إذا لم يستجيبوا لدعوة السماء التى أوحى بها الرب لواحد من الإسرائيليين للقيام بمهمة التحرير لقومه من نير أعدائهم وجمعهم حوله لمقاومة هؤلاء الأعداء ، وتنقلب هذه الموعدة أحياناً ثورة عنيفة ضد الطغيان الأجنبي والانحلال الخلقى فى الشعب المستعبد ، ثم تلتهب إلى أن تدفع بموسى النبي إلى الانتقام من مستعبدى أبناء جنسه ورميهم على الأرض ، وأخيراً إلى الاستنجاد بالمعجزة الإلهية لإغراق الطاغية ونصر المستضعفين .

أما المسيحية فلم تكن ظروف نشأتها بالمغايرة لظروف اليهودية ، فقد بعث الله المسيح إلى قومه بإصلاح روحى أعمق من الإصلاح الموسوى ، وهو بذلك أعمق فى مقاومة المادية التى كانت طابع الدولة المستعمرة لفلسطين إذ ذاك ، وهى دولة روما الكافرة التى كانت تلزم الإسرائيليين بوضع صور الامبراطور الأجنبي فى بيعهم وعبادته كمظهر أعلى للرب ، ولم يكن فى أهالى المستعمرة من يتجرأ على إنكار الألوهية على هذا الطاغى ، وبذلك فقد احتضنت الدولة المستعمرة كل السلطات الدينية والدنيوية ، وزعمت أن عندها من وسائل الترضية لروح الأهالى وأجسامهم ما لا يحتاجون معه إلى التفات عن الوطن الوالد إلى الأرض أو إلى السماء ، وأرسلت روما أبناءها يمتلكون الأراضى الخصبة فى فلسطين فأصبح الفلاح مستعبداً كل الاستعباد من المالك الرومى الذى يتحكم فيه كيف يشاء ويسخره لأهوائه كيف يريد

فقام عيسى بنشر الدين الجديد ، وكان أول ما اتجه إليه هو مقاومة عبادة
الأمبراطور ، والدعوة إلى عبادة الله ثم تكوين سلطة روحية تسلي الشعب
الإسرائيلي عما فقدته من سيطرة مادية ولا يكون للدولة الفاتحة عليها سلطان ،
ثم رفع قدر المستضعفين بإدخالهم للملكوت السماء ومنع أغنياء العهد الرومي
من الدخول لحظيرة القدس حتى يلج الجمل في سم الخياط . ومن المعلوم أن
الأغنياء لم يكونوا في ذلك العهد إلا من المهاجرين الروميين الذين انتزعوا
الأرض من أيدي الأهالي بالقوة والجبروت ، أو من أذئابهم الذين انتصبوا
لتسخير شعبهم للرضا بالأجنبي . وحمل عيسى عليه السلام على الثورة على الفاتح
الغشوم دون هوادة ولا تسامح وفي عزم لا يقبل الدفع وتضحية لا تعتبر
الموت شيئاً . وإذا كانت الطائفة المسيحية الأولى لم تحارب أعداءها كما حارب
المسلمون الأولون أعداءهم فلأن المقاومة المسلحة لم تكن لتجديهم شيئاً ، وهم
قليل مستضعفون ، إجداء المقاومة السابية التي دعا إليها المسيح وهو يخاطب
قومه لطرده (أبناء الشعايبين الذين لا يدخلون ملكوت الله) .

وإذن فالإسلام من بين الديانات الثلاث الكبرى هو الذي لم يكن موجهاً
في بدايته للمقاومة أي عنصر أو جنس أو دولة على وجه الأرض ، وحروبه
التي أعلنها لم تكن إلا دفاعاً عن حرية العقيدة التي نادى بها ، وبذلك فلم تكن
مقاومة الأجنبي من مبررات وجوده ، بل كان وجوده أو حرية وجوده
المبرر لبعض المقاومات التي قام بها في ظروفه التاريخية . وهذه نقطة عميقة
لم أر من تنبه لها من قبل سواء ممن كتبوا عن الإسلام من الغربيين أو ممن
دافعوا عنه من المسلمين ، وأنا لا أقصد منها إلا انتزاع نقطة البداية في الفكر
الإسلامي ، وهي الثورة على المجتمع الفاسد وتحرير العقل من سيطرة أي
طغيان ينومه ويلقي بأصحابه في أحضان المستغلين ، واعتبار هذه النقطة كبداً
أساسي تلتقي عنده سائر الغايات وتتركز فيه كل الاتجاهات . ولذلك ففكرنا
الإسلامي يجب أن يتجه اليوم قبل كل شيء إلى إصلاح حالتنا وتحرير أمتنا

من عبث الذين يعبدونها للخرافات والأوهام ، وإنقاذها من كثير من التقاليد البالية التي تمنعها من التقدم والرقى ، وتحول بين عقلها وبين التفتح لأسرار الكون ومعالم الإيمان ، وتمنعها من تغيير ذهنيته التي تكونت تدريجياً في عهد الانحطاط الأخير وتكييفها على الصفة التي تقتضيها روح العصر ومقومات العهد الجديد ، ثم مقاومة كل أرستقراطية قائمة على سيطرة المال وعبادة المادة ؛ لأن هذه الأرستقراطية هي التي تكون أصنام الأحياء على صورة عجل الذهب الموسوى ، وهؤلاء لا يقبلون متى تحكموا في المجتمع إلا أن تسخر لهم الشعوب وتخضع لهم الرقاب. ونحن إذ نقاوم هذه الروح المادية وأصحابها لا نراعى في ذلك كونهم ينتسبون لعنصر دون عنصر أو جنس دون آخر ، وإنما نراعى أن المال خلقه الله وسيلة فيجب أن يبقى في الوضع الطبيعي الذي خلق له ، وأن مقاييس الامتياز إذا كان من الضروري وجودها في المجتمع يجب أن تؤخذ من الفكر الصحيح والسلوك الطيب والتضحية لصالح الأمة وخير البلاد. وهذه الثورة على الطغيان المادى والروحي قد زلزلت أركان الاستعباد في بلاد العرب وفي غيرها من أنحاء العالم الذي لم يكن أحسن حالا من الوطن العربى نفسه بما استولى عليه من سيطرة رجال اللاهوت وذوى الجاه والمال الذين تأمروا على الشعوب وعبدوها واستغلوا خيراتها حتى كان العديد من خيارها يلجئ إلى الجزيرة العربية وكأنها في نظرهم البلد الوحيد الذى لم يتحكم فيه الكهنوت المنسق القوى بعد ، وبذلك فهو المنبع الوحيد الذى يمكن أن يشج منه ماء الحياة وإشعاع التحرر الإنسانى . وإذن فيمكننا أن ندرك بسهولة أن الفكر الإسلامى عمل لخدمة الإنسانية جمعاء بالدعوة إلى التحرر الشامل وعدم الاعتراف لأحد بوساطة غير طبيعیه بين الخالق والمخلوقين . فمهمتنا إذن أن نواصل الكفاح لينتصر هذا التحرير المقدس ولتعم الإنسانية جمعاء روحانية الاطمئنان للعقل والإيمان بالاستقلال فى النظر والسلوك . وعامنا ذلك لا يمكن أن يكون إلا جزءاً من الكفاح البشرى المتواصل لنصر الحرية

ومقاومة الاستعباد . وذلك ما يستدعى اتصالاً دائماً بالفكر الإنسانى فى شتى أشكاله ، وتعاوناً صادقاً مع ذوى النية الحسنة فى كل الدنيا من غير مراعاة لأصولهم ولا اتجاهاتهم ، ما داموا يحملون هذه العقيدة التى هى عقيدة الفطرة الصحيحة وعقيدة الفكر الحر والنظر المستقل والتأخى البشرى ونصر العدل والكفاح ضد الظلم ، ولو لم يدخلوا فى الإسلام ولم يعترفوا به كدين سماوى منزل . وليس فى هذا إلا امتداد للتعاون الإنسانى الذى بدأه الإسلام بين الشعوب التى انضمت إلى عقلية وتأثرت بتوجيهاته التحريرية العظمى .

هذه النظرة إلى الفكر الإسلامى فى دعوته العامة تجعلنا نتجه بوضوح كامل إلى إنسانية صادقة تلتمس الخير من الجميع لفائدة الكل ، ولا تتخوف من الاتصال بمختلف الأوساط وشتى البيئات والبحث معها عما يساعد على التقدم والعمران وتحسين حالة المجتمع البشرى والارتقاء به للمستوى العالى الذى خلق من أجله ، وكل مجهود نبذله فى هذا الصدد من أجل بلادنا ووطننا يعتبر فى الفكر الإسلامى جزءاً من المجهود العام الذى تبذله الإنسانية جمعاء لتحقيق عالم أفضل .

وأعظم طابع يميز الديانة الإسلامية هو بناؤها على أصول متينة تجعلها قابلة للتطور والسير دائماً إلى الأمام ، وتعدّها لأن تكون صالحة لكل الطبقات ولكل العصور ومختلف البقاع ، فهى دعوة عامة أولاً ، وهى بذلك شعبية الروح لأنها توجه الخطاب إلى الشعوب قبل أن توجهها إلى الرؤساء الذين هم خدامها . وقد بنت هداية الخلق وإرشادهم لا على السيطرة عليهم وإرغامهم ، وتركت للمسلمين حق النظر فى كل ما هو من شؤون الحياة وما يسمى عند علماء الإسلام (بالمصالحات) أى المسائل الراجعة للمصلحة العامة والتى تتطور بحسب تقلباتها وجوداً وعمداً كما يقولون ، وفى مقدمة هذه المصالحات

ما يتعلق بشؤون الدولة وأنظمتها وشكل الحكم الذى تختاره الأمة لنفسها ، ومعنى هذا أن الإسلام وجه المسلمين نحو الحياة الاستشارية التى تجعلهم يفكرون فى مصيرهم ومآل أساليبهم على ضوء التجارب الإنسانية المختلفة وفى تجرد عن الأهواء وتمسك بالحق والعدل والمعروف من الدين « واثمروا بينكم بمعروف » وهذا ما جعل الدعوة الإسلامية تلقى إلى الناس فى شكل وعظ وإرشاد ، وما جعل القرآن كتاباً مرناً يتناول الموضوع الواحد على شتى الأساليب وعلى ضوء كثير من الظروف أو القصص التاريخية التى تهى النفس لقبول الموعدة التى يلقىها فى مكانها فيقرع بها السمع ويتسرب بها للعقل وتخالط بشاشتها القلوب . ولم يكن من الممكن للتشريع الإسلامى ، وطبيعته الفكرية ما قلناه ، أن يلقى إلى الناس فى شكل مواد قانونية جافة على حسب ما يوضع اليوم فى مجلات التشريع وكتبه ، لأن ذلك لو وقع لأصبحنا مقيدين بمقتضاه ولم يتح لنا قط أن نتشبع بهذه الروح التقدمية التى غمرنا الإسلام بها ، وذلك ما يتنافى بالطبع مع معنى الحكم الذى يعنى تغييراً بحسب المسائل المعروضة وظروفها . ومن هنا يمكننا أن ندرك خطأ الذين أرادوا أن يجعلوا فى بلادنا من بعض الأعراف المصطنعة قوانين دائمة ، فقد ناقضوا الذهنية المغربية التى جعلها الفكر الإسلامى دائماً الرغبة فى التحول والتجديد ، وناقضوا الحاسة القضائية حيث ربطوها بالعرف ، والعرف معناه العادة التى لا تتبدل أى ما يسميه الاجتماعيون بالطبيعة الثانية ، بينما الواجب يقضى ألا يرتبط إلا بالقانون الذى يتبع الاستنباط ويقبل التطور ولا ينكر الاعتبارات العرفية وغيرها من حيث اعتماده على ظروف الأحداث وأجوائها .

لقد أراد الإسلام أن تكون دعوته حركة دائمة ، وجعل هذه الإرادة جزءاً من فكره الذى ما سرى فى مجتمع إلا كان باعثاً له على النظر والتفكير والعمل التقدمى الدائب . لقد كان الإسلام رسالة أى مهمة

إنسانية تستمد قوتها من الوحي ، وتستجيب في مطامحها لحاجة الفكر والروح استجابتها لحاجة الجسم الإنساني في حدود الفطرة التي فطر عليها الإنسان ، وإذا كان الوحي خاصاً بصاحب الرسالة الأول فإن مهمة المواصلة لتحقيق الغاية التي بعث لها الرسول ، وهي هداية الخلق إلى طريق السعادة في الدارين ، لم تنته ولن تنتهي أبداً ، بل قد أصبحت ملقاة على عاتق الذين يشعرون بالمسؤولية وينشدون الحرية من ذوى المعرفة والفكر من المسلمين ، وأصبح تجديدنها وتغيير أساليبها منوطين بكل رجال الإصلاح الذين يجب أن لا يخلو منهم جيل كي يصلحوا التحريف ويحقوا الحق ويزيلوا الزيف حتى يعود الفكر الإسلامى غضاً طرياً كما كان . وهل أدل على هذا من الحديث الشريف الذى يقول : « إن الله يبعث على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها » ، وإذا كان هذا الحديث خرج مخرج وعد إلهي فإن له من سنن الدين وطبيعته ما يهيئ المسلمين لتحقيقه ، لأن الفكر الإسلامى يوجب على معتنقيه النظر والتبصر والاعتبار بتقلبات الزمن والبحث المستمر عن اتجاهات الحياة ومحاولة التحكم في سير الأشياء وفقاً لما تستدعيه مصلحة الإنسان الذى أنزل لهذه الأرض كي يخلف الإله فيها بالعارة والإصلاح ، وإذا كان الكثير من المسلمين يذهلون عن هذه الروح التقدمية الهائلة التي يدينون بها فانه لا يمكن ألا يوجد من بينهم في كل جيل من يستمع لدعوتها في أعماقه ويحس بقيمتها ثم يدفعه الإحساس لتذكير الآخرين بها والعمل على إحيائها والاستجابة لصوتها . ووجود هؤلاء الأشخاص هو مناط الوعد الإلهي في الحديث .

على أن الذى يهمننا هو ما يشتمل عليه الحديث من روح صريحة وضمنية تؤذن بأن الأمة الإسلامية تخضع للتطور كثيرها من الأمم الأخرى ، وتندر بأنه لا تمر مائة عام إلا وتكون في حاجة لبعث جديد وبقضة ثانية ، وأن ما قرره عصر سابق من أساليب لا يمكن أن يتحكم فيما يريده العصر الموالى ،

لأن التجديد لا يعنى دائماً الترميم ، بل يعنى حتى الاستبدال وإن كان لا يقصد أبداً عدم المتابعة للأساس . والامتلاء بهذه الروح هو الذى جعل علياً يقول : (علموا أولادكم فقد خلقوا لجيل غير جيلكم) أى إن التغير يقع بين جيل الأب وجيل الابن ، ولذلك فينبغى أن تكون تربية الأبناء وتعليمهم على حسب ما يتطلبه الجيل الذى يستعدون للحياة فيه ، لا على حسب أجيال آبائهم التى تستعد للدخول فى التاريخ ، أى فى تجارب الإنسانية التى يمكن الاتعاظ بها والاستفادة منها واعتبارها مادة من مواد إلهامتنا ، لا أن نكون نسخة كاملة منها .

بهذه الروح التقدمية العظيمة استطاع أسلافنا أن يبنوا الحضارة الإسلامية التى كان من أخص مميزاتها الإنسانية اتصالها بمختلف الحضارات وشتى المدينيات الشرقية والغربية فى وقت غفوتها ، ثم بعثها من مرقدها والاستفادة منها والتأثر بها والتأثير فيها وفى أصحابها ، كل ذلك فى شكل ملئ بالاحترام لسائر القيم البشرية امتلاءه بالاعتداد بالدين وروحه العظيمة التى هى الإنسانية نفسها . وهكذا نجد الفكر الإسلامى يمنع المسلمين من الانكماش على أنفسهم والاستسلام لما فعلته عوامل الانحطاط فى مجتمعهم ، بل يدفعهم للاتصال بكل العقول والتنقيب على كل المعارف والتقاط الحكمة من كل الجهات والتطلع دائماً إلى كل جديد من شأنه أن يحسن حال الوسط الإسلامى أو يرفع من شأن أفرادهِ أو يساعد على تثبيت رسالته الخالدة .

وإذن فواجبنا اليوم أن نهتدى بهدى الإسلام الصحيح ، ونعمل على تجديد أحوالنا ، مستمدين من تراثنا ومن تراث غيرنا ومن حاضر الأمم الراقية وتجاربها ما يكون لنا عصر انبعاث حقيق ويقظة نشيطة واستئناف لمواصلة السير نحو المثل الأعلى الذى يملأ قلوبنا والذى هو سلوتنا فيما نعانيه اليوم من بؤس وشقاء .

إن الزمان قد استدار دورته ، وإن القوافل الإنسانية في طريقها ، وهي لا تعرف الانتظار ولا التريث بمن يتأخرون عن إدراكها . وإن كل لحظة نقضيها في غفلة عن الأحوال وعدم اهتمام بالمآل لا تزيد إلا في إرجاعنا القهقري حيث نزداد بعداً عن الركب الإنساني الذي يوجب الفكر الإسلامي أن نكون في مقدمة هدايته الأولين .

وإن الذين يترشون في نهوضهم خوفاً على الدين أو تردداً فيما يأمرهم به الإسلام ليمثلون أكبر عامل ضد الفكر الإسلامي الذي يأبى الجحود وينكر التردد أو الجحود . أما أولئك الذين يفكرون في السير دون هذا الزاد فسيعمون في الطريق ويضلون الاتجاه ولن يكون لهم في إدراك الركب من نصيب .

إن الإسلام حركة ، ولذلك يجب أن نواصل السير دائماً إلى الأمام ، لا أن نقطع الصلة بالماضي ونحاول استئناف سير جديد ، مع أن آلاف الأعوام لا تكفي للمجتمع الإنساني كي يواصل هجرته إلى ما يصبو إليه من تقدم حقيقي رفيع . لقد وقع لنا أثناء سيرنا أن أصبنا بأفة أضللتنا الطريق وصدتنا زمناً عن السير ، فواجبنا أن نعمل أولاً وقبل كل شيء على إزالة هذه الآفة وتنقية طريقنا من أشواكها كي نبدأ السير والانطلاق . ومن الضلال الكامل أن نقف عندما أوقفنا فيه هذه الآفة الطارئة فنترك الاتجاه الذي كنا نقصد ، ونسير مع الذين يريدون إضلالنا إلى اتجاه آخر وسبيل غير سبيلنا .

وبما أن الإسلام حركة فيجب أن تتطور في فهم معانيه والاهتداء لمغازيه ، وأن لا نعيد عن الطريق التي وضعنا فيها ، ولكن علينا أن نجدد آلة السير ونتخذ من وسائل العصر ما يقينا من الوقوع في تلك الآفات الاجتماعية مرة أخرى .

إن الفكر الإسلامى يعنى الانتباه والحذر والحركة الدائبة والتجديد المستمر فى الأسلوب ، وخصوصاً فى الآلة النفسية التى تبعث على انتحاله ، وفى الحركة وخصوصاً فى فهم العوامل الداخلية والخارجية التى تدعو إليها ، وهو أكثر من ذلك وازع الثورة على الخمود والاستنكار للجمود والامتلاء بروحانية العمل والكفاح للتمتع بالحق والشعور بالعدل وتذوق معانى الحرية .

الفكر الوطنى

حينما قرر الإسلام مبدأ الحركة الدائمة المتجددة لم يكن إلا مطابقاً لقانون من قوانين التطور التى نلّس أثرها فى الحياة الكونية العامة كلها شاهدنا الحياة الروحية العالمية تسير وفقاً لروح تتابع منسق ، فنحن إذا تعمقنا بفكرنا فى مجرى التاريخ الإنسانى تأكدنا من أن بعض الأوقات ذات الصفات البارزة تحدد الجو الروحى للطوائف والأفراد ، ثم يأتى بعد ذلك دور النموذج النفسى الذى يكون قد تشخص فى ذلك الجو ليحاول أن يحل فى كل الأجيال المتعاقبة على الأرض . وازدهار نموذج نفسى والكفاح الذى يقوم به أولاً ضد سابقه ليحتل مكانه وضد من يعقبه بعد ذلك احتياطاً من أن يغلب — هو الذى يمنح التناسق للتاريخ الثقافى . وعمل النموذج النفسى يتعدى حدود الأمة وحدود العنصر لأنه يمكن أن ينشر نفوذه على قارة بأسرها أو قارات ، ولكن من المستحيل أن تحدد معالم نفوذه ، وإنما يمكنه فى دائرة سلطته أن يبسط تأثيره على أقل الأفراد بكيفية غير محدودة أيضاً ولكن دون أن ينزع عنه حريته المعنوية ، وإنما تنحصر هذه الحرية حسب توضيح الكاتب الروسى (وواتر شوبرت) فى مقدرة الفرد على أن يتحد مع النموذج النفسى أو أن يكافئه ، أى أنه لا بد من أن يعترف بوجوده ولا يمكنه إنكاره ، لأن المعارضة — حسب تعبير (دستوفيسكى) — تكون من نفسها شكلاً من أشكال الاعتراف والإقرار بالوجود . ومن هذا التفاعل الذى ينشأ بين النموذج وبين الفرد الناشئ على الأرض تتكون روح العصر التى لها الأثر الفعال فى توجيه الأجيال الناشئة ، لأن الظلام وحده هو الذى بعث على البحث عن النور . وضعف ازدهار النموذج النفسى يجعله يستمد

من الجو الروحي مادته التي يستعين بها على التأثير في الفرد وفي الجيل ، كما أن روح العصر تعمل كل مجهودها لتستمد قوتها من الأرض ومشاهدها . ومعنى هذا أن التطور يقع لا محالة بواسطة عاملين يشغلان بصفة موازية في حياة الجماعات : الأول روح الأرض ، والثاني عمل النموذج النفسى . إن الأرض وما تشتمل عليه من مشاهد وما تحسه من أجواء تعمل باتحاد مع النموذج النفسى لتكيف الشخص . وهما اللذان يرسمان على وجوهنا الصفات التي تميز الأجناس والشعوب ، وروح المشاهد هي التي تصوغ نفوس الأمم وتعطيها مقوماتها الوطنية المحسوسة . ولقد حاولنا أن نثبت مقدار تأثير هذه الأجواء الأرضية في التكيف الأولى للديانات الكبرى ، أى إننا حاولنا أن نوضح مقدار الأثر الذي أحدثه تفاعل النموذج النفسى الملمس من الدين ، والمناظر المختلفة في الصحراء العربية وجبل سيناء وغيرهما من مهابط الوحي في توجيه الإنسانية كلها . ويمكننا أن نؤكد الآن أن نجاح الاتحاد بين طبيعة الأرض وطبيعة النموذج النفسى هو في صالح الدين وفي صالح الأرض معاً ، وبما أن طبيعة الأرض تتفق مع روح العصر غالباً فإن تجدد النموذج وتكيفه حسب روح العصر يتم للأمة تناسق عناصرها التكوينية ، ويحميها من قطع صلاتها بوجودها التاريخي والمقبل ، كما أن روح الأرض إذا تنسقت مع روح العصر قوت كل واحدة منهما الأخرى ، أما إذا تعارضا فإن ما ينشأ عنهما من تناقض يؤدي بأبناء الأرض إلى أصعب المشاكل ، مثلما وقع في روسيا في العصر الماضى حيث تعارضت روح الأرض عندها مع روح العصر ، وتعارض الاثنان مع نموذجها النفسى فبقيت في تضارب مستمر أدى بها للثورة الأخيرة التي لم تنته بعد ولا يدري أحد مصيرها .

ومن حسن حظ الإسلام أن كانت له المرونة الكافية التي جعلته يتمشى مع سير الآلة النفسية للشعوب التي اعتنقته . وهكذا نجد في العالم الإسلامى تغايراً في طبائع الجماعات المسلمة وفقاً لطبيعة الأرض التي تسكن بها ، وإن ما يترأى من هذا التغاير الملهوس ينتهى في باطنه كله لهذا النموذج النفسى

الإسلامى حتى فى بعض الأوقات التى تبدو فيه تلك المغايرة تناقضاً مع الروح الإسلامية لمن لم يتسرب إلى أعماق الأشياء . وقد حاول بعض الإسلامولوجيين أن يدعى وجود فرق بين الإسلام فى شمال أفريقيا وبينه فى المشرق أو فى الهند . وأعرب آخرون فادعوا أن المسلمين السود لم يخرجوا عن وثبيتهم الأولى وبالتالى فهم ليسوا بمسلمين . ولكن هذا الحكم الصادر من بعض علماء الغربيين ناشئ عن تجاهل هذه الملاحظة التى شرحناها . إنه ليس هنالك فى الإسلام فرق إذ هو واحد غير متعدد ، ولكن هنالك صهر محلى للفكر الإسلامى وتكييفه شكلياً بالأسلوب الخاص ، أو بعبارة أوضح إن الإسلام نجح فى انتزاع النموذج المظلم وإحلال النموذج الإسلامى محله فى نفوس شعوبه دون أن يهتم بتغيير ما تحافظ عليه من مظاهر وجودها ، تاركا للاتحاد بين نموذجيه وبين الأرض وأجواء العصر التى يتجدد معها ذلك النموذج تميم التصوير والتكييف لعالمه الجديد .

إن قوة الأرض أعظم القوات تأثيراً وأقدمها تاريخاً ، كما أنها أقوى صموداً من قوة الدم ؛ لأن تغيير القوة الأرضية يحتاج لآلاف السنين بينما تغيير قوة الدم يتم فى أقرب الأوقات ؛ إذ هى تبلى ككل شئ حتى وتمتزج بغيرها فلا تكاد تدرى مميزاتها . والفكرة التى تتكون من التمسك بالأرض واعتبارها فى مظاهر اتحادها مع النموذج النفسى هى التى نريد من الفكر الوطنى الذى جعلائه عنوان هذا الفصل . ومن الطبعى أن استمرار الفكر الوطنى قائماً لا يتم فى نظرنا إلا بذلك الاتحاد بين العاملين الأساسيين للتطور من جهة ، وبين اتحادهما مع روح العصر من جهة أخرى ، وذلك ما يستدعى تجديداً مستمراً فى نوع من المتابعة لكل من روح الأرض وروح النموذج النفسى .

يعارضون عادة ، الفكر الوطنى بالعقيدة التى تعتمد على العنصر أو على الجنس . ومعنى هذا أن الأجناس مثل الشعوب هى التى تحدد مصير العالم ، بينما الأوطان والمناظر والأجواء لا تملك إلا تأثيراً ثانوياً . أما قوة النموذج

النفسي فانهم يحاولون بقدر المستطاع وضعها في الحياذ . إن عقيدة العنصرية تشبه أن تكون نوعاً من الشرح الجيولوجي للتاريخ لأنها تعتبر المثال الثقافي للإنسان في أفق حيواني خالص ، وفوق ذلك فهي مادية محض لا يوازئها في ماديتها إلا تعليل التاريخ بالاقتصاد في المذهب الماركسي . وعلى العكس منهما معاً فالفكر الوطني ينال مركزه في جانب روح الوجود الإنساني حيث يرد للمرء قيمته وكرامته ويشعره بالاحترام الذي يجب عليه نحو نفسه ، الأمر الذي ترفضه كل العقائد المادية .

X توحيد الأرض بالنموذج النفسي وتوحيدهما معاً بروح العصر ، ذلك هو التفاعل الإنساني الذي تتمزج فيه مادية الأرض بروحانية الإنسان فيصبح الكل عبارة عن فكرة مجردة هي فكرة الوطنية الصحيحة التي لا تعتبر الناس بناء على ما بينهم من فوارق الجنس واللغة والدين ، وإنما تعتبرهم بحسب ما يمكن من الاتحاد بين نموذجهم الشخصي والوطن الذي يعيشون فيه ، وما تتكيف به مظاهرهم كانعكاس لأشعة المشاهد الكونية وطبائعها في الأرض التي هم عليها ، فالذين يولدون في وطن ما يمكن أن يصبحوا من أبناء ذلك الوطن ولو كانوا من عنصر غير العنصر الذي يعيش فيه ، ولكن بشرط أن يكون في نفوسهم استعداد لقبول انعكاسات الأشعة الأرضية المتحدة مع نموذج أبنائها النفسي ، بل إن الإنسان الطاريء على وطن ما يمكن أن يصبح من أبنائه إذا استطاع التحرر لا من دمه ودينه الأجنبي ، ولكن من ذهنيته التي سبق أن تأثرت بانعكاسات الأرض والوسط الذين نشأ فيهما . وأمريكا خير مثال حي للوطن الذي استطاع المهاجرون الأجانب أن يتركوا لأنفسهم حرية السباح في أشعته حتى أصبح الأمريكي الأبيض المنحدر من العنصر السكسوني ينم عن طبيعة غير سكسونية ، وإنما هي طبيعة الهندي الأحمر أو المواطن الأصلي ، وأصبح الفرق الذي يوجد بين جنوب أمريكا وشمالها هو الفرق الذي يوجد بين طبيعة هذين الجانبين من القارة الجديدة . وهكذا نجد التعليل الصحيح للابتلاع الذي استطاعته كثير من البلدان مثل مصر

والمغرب لفتحها وتكليفهم بالصبغة الأهلية عوضاً عن أن يتكيف أبناؤها
بصبغة فاتحيهم .

حينما تهاجم أمة فاتحة أمة مفتوحة لا يقع الصراع بين كسنتين بشريتين
فقط ، ولكن يقع الصراع بين نموذجين إنسانيين ، وبين شعاعين أرضيين ؛
كل واحد منهما يريد التغلب على الآخر ، ولن يكون الفاتح القوى في هذا
الصراع أقوى بعداً عن الخطر من الضعيف المفتوح ؛ لأن النماذج لا تعرف
الحدود الأرضية كما قلنا ، ولكنها تدافع عن كيائها المتحد بكيان الأرض .
وهكذا في الواقع يقع صراع بين وطنين بما فيهما من أنهر وبحار وجبال
وما تشرق عليهما من شمس وأقمار وتهب من أهوية وأجواء . أما القوة
الباعثة فهي قوة الحياة المتكوثة من الفكر الوطني الذي هو (مركب العوامل
النموزجية والأرضية وروح العصر) ، وبقدر ما يظل هذا المركب سالماً من
طوارئ الآفات يستطيع أن يدفع كل هجوم يوجه ضده ، ويجعل منه
مورداً ثقافياً جديداً يضم للتراث العقلي والروحي للمواطنين .

ومع ما لهذا التركيب من طابع التمييز الخاص للبلد فإن اتحاده مع
النموذج النفسى في تاريخه يسهل عليه الاتصال بغير المواطنين وبالشعوب التي
تعيش في أرض أخرى إذا كانت متحدة أيضاً في النموذج ، وحتى مع غيرها
من الأمم ذات نموذج آخر في دائرة الاحترام الإنسانى المتبادل .
ولما سبق أن قلناه من أن للأفكار حدوداً مثل حدود البلدان يمكن أن يقع
بينها حسن الجوار وطيب الاتصال .

بهذا الفهم الصحيح للوطنية نستطيع أن نوفق بين كل رغباتنا المتمسكة
والتائرة ، وبين كل عواطفنا المتأججة والهادئة ، كما نقدر أن نوفق بين حاجتنا
للمحافظة على شعور خاص بكيان وطنى ممتاز وبين واجبتنا نحو الذين يتحدثون
معنا في نموذجنا وطموحنا المشالى ونحو كل الذين يسهون للتخفيف من
أسباب التضارب الإنسانى لضمان مصير العالم .

الفكر المغربي

إذا نحن نظرنا للبلاد المغربية نجد أنها لا تتصل إلا عن طريق الصحراء الواسعة التي تربطها بالشرق الأوسط وبمهابط الوحي الإلهي في الأراضي المقدسة ، ونجد سلسلة الجبال الأطلسية تحيط بها في شكل منطقة محكمة فتقويها على الثبات في كيائها المنعزل عما وراء البحار ، ولكنها في الوقت نفسه تمنحها المناعة المتينة التي تجب إلى روحها الحرية والكفاح ضد كل معتد عليها ، بينما تعطيها البحار المحدقة بها عمق المحيط وسداجة المتوسط ، وتصل بها الأرض إلى الصحارى الكبرى التي تعكس عن باطنها أشعة الوحي وسعة القلب وقوة الإيمان .

هذه الطبيعة الأرضية المغربية لم تستطع أن تجد النموذج النفسى الذى يمكن أن تتحد معه إلا فى المثل العليا التى وردت عليها عن طريق البر ، تستطيع أن تتأكد ذلك بنفسك كلما رجعت للتاريخ القديم وما بعده فى هذه البلاد ، فإن القرطاجيين وحدهم هم الذين استطاعوا أولاً أن يتحدوا مع المغاربة زمناً طويلاً ، وأن يغرسوا فى وسط المغرب لغتهم وعاداتهم ودياناتهم الفينيقية التى ما تزال نجد الآثار العديدة منها فى تقاليدنا وأساطيرنا إلى اليوم . وعلى العكس منهم فإن كل الذين وردوا للمغرب من وراء البحار لم يقدرُوا على أن يتعمقوا النفس المغربية أو يغرسوا فى دواخلها حضاراتهم ومدنيتهم . ولقد وصلت المسيحية للمغاربة عن طريق المشرق ، ولكن ما أصبحت هذه الديانة رسمية فى روما حتى أنكراها أهالى أفريقيا الشمالية قاطبة . وأنا لا أريد أن أتوسع فى ذكر الأمثلة التاريخية الدالة على هذه الحقيقة ، لأنها معروفة فى كتب التاريخ ، ولأنه سبق لى أن شرحتها قليلاً

في مقدمة كتابي « الحركات الاستقلالية في المغرب العربي » ، وإنما يكفي أن نذكر بأن الرومانيين والقوط وأبناء روما الشرقية كلهم لم ينجحوا في غرس أفكارهم ولا مدينتهم في بلاد المغرب العربي . والعلة في ذلك على ما نرى هو أن نموذجهم النفسي وطبيعة الأرض التي جاءوا منها لم تكن متفقة مع ما اختاره المغاربة من نموذج مشرقى ، ومع الطبيعة التي لأرض المغرب . وهذه العلة نفسها هي السبب في نجاح الإسلام في بلادنا ، وهي السبب في التآخي الذي حصل بيننا وبين العرب لأننا كنا متأخين في الطبيعة وفي النموذج النفسي قبل أن نلتقي .

ونحن اليوم بأرضنا ونموذجنا النفسي إزاء الأزمة التي تعرض عادة أثناء هجوم نماذج نفسية أجنبية . والحقيقة أننا لم نجد لحد الآن في أعماقنا عزماً قوياً على نبذ مثلنا الأعلى وكياننا القومى ؛ نستطيع أن نلبس هذا من أنفسنا ونستطيع أن نكشفه عند كل مواطنينا المتعلمين منهم وغيرهم . وهذه الأزمة العارضة هي في الحقيقة ضرورية لتطورنا ، لأننا بعد أن خمدنا زمناً ليس بالقليل وأعرضنا عن كل ما كان يجب أن نقوم به في سبيل أنفسنا بدأنا نهض وبدأت نهضتنا تنمو ، فأحسنا بالحاجة إلى التطور ؛ أى تبديل كثير من أوضاعنا وتقاليدينا . ومن الطبعي أن نقف مادمنا نريد التبديل لنمتحن كل أمورنا ونبحث عما يجب أن يزول وما يمكن أن يبقى ، وهذا البحث هو الذى أوقفنا إزاء معارض الأفكار ومصادر الأنظمة ، فنحن ما نزال نرى وندرس ، وسنختار على كل حال ، وإن كنا في الحقيقة لن نفعل إلا ما يتفق مع فكرنا المغربى المتأثر بطبيعة الأرض ونموذجنا النفسى والحاجة للتطور .

فلننظر الآن ما هي أعمال الفكر المغربى في سائر أطواره ؟ إن المغربى منذ كان يحب الحرية ويعشقها ، وهو لذلك يدافع عنها ويبذل كل مجهوداته للتمتع بها ، وقد وصل حبه للحرية إلى أن نبذ كثيراً من الأنظمة

ورفض الاتصال بالعالم الخارجى وانزوى على نفسه . وهذا الحب للحرية لا يزول من روح المغاربة أبداً حتى ولو طالت عليهم الآماد وأخفى مقاومتهم الاضطهاد . لقد لبثوا مئات السنين مع المحتلين قبل الإسلام ، ولكن ذلك لم يقتل فى نفوسهم حب المقاومة ولا منعهم من أن يتطلبوا الحرية بمجرد ما برق لهم النموذج النفسى الذى يعشقونه على أسنة رماح العرب وأبطالهم .

والمغربى منذ كان ، وفى كل أطواره التاريخية ، لم يقبل أن يكون تابعاً لسلطة روحية خارجة عن الوطن ؛ فقد اعتنق المسيحية ولكنه رفض أن يخضع للكنيسة الرسمية ، واعتنق الإسلام ولكنه رفض أن يتبع الخلافة العباسية ، بل حتى الأموية التى كانت بجانبه فى الأندلس . وليس أدل على هذه العقلية من دراسة الطرق والزوايا الموجودة فى المغرب ؛ فإننا لا نجد واحدة منها تخضع لمشيخة رسمية خارج الوطن ، إن ذلك لم يقع بيد الحاكمين ولا بتدبير الملوك ، ولكنه وقع بطبيعة الوطن المعتر بكيانه الخاص وبطبيعة المغربى الذى يقبل المبدأ ولكنه لا يقبل أن يعبد أحد من أجله . وأظن أننا الآن فى تجاربنا الحاضرة سنصل لا محالة إلى الاقتناع بضرورة استمرار هذا الخلق المغربى الكريم ، فلا نقبل أى تسلط روحى يتركز خارج بلادنا . لنا الحق فى أن نختار من المبادئ ما نشاء ، ولكن لا بد من أن نصرها ونكيفها بالطبيعة المغربية التى تحب الاستقلال فى كل شئ .

والمغربى وطنى منذ نشأ ، وهو يحب الأرض التى وجد فيها ، ووطنيته تضيق وتتسع بحسب المصالح التى يدعو إليها النموذج النفسى الذى اعتنقه . وهكذا نجده مدافعاً عن تراب بلاده (المغرب الكبير) ضد الفاتحين الأجانب فى عهد اتفاقية مع نموذج القرطاجيين ، كما نجده يدافع عن المغرب كله مع الموحدين والمرابطين وغيرهم من دول الإسلام ، ولكنه يدافع كذلك عن قبيلته ووطنه الصغير كلما أحس أن واحداً من أعداء البلاد أو حتى من إخوانه أراد أن ينال من كرامته أو كرامة المثل الأعلى الذى يؤمن به ،

فالوطنية عنده ليست في الفكرة وحدها ولا في الأرض وحدها ولكن في مجموع الأرض والمثل الأعلى الذي اختارته واتحدت معه .

لقد ملك الفاطميون البلاد ووحدها ضمن نظام لا يتفق مع رغبات الأهالي ، فلم يكن هذا النظام ولا المذهب الديني الذي يعتمد عليه إلا عابر سبيل ، حاله كحال المسيحية في عهد الرومان ، لأن القائمين به لم يكونوا من أبناء البلاد ، ولأن الفكرة التي يدافعون عنها لا تتفق مع روح الحرية التي تقتضيها طبيعة الأرض ولا مع روح الذاتية التي يحس بها أبناء البلاد ولا حتى مع النموذج الإسلامي المتأخى مع المواطنين الذي لا يعترف بالسمو العنصري لعائلة ولا لفرد .

وهذه الأخلاق نجدها في أقطار المغرب العربي كله ، كما نجدها في سائر البلاد العربية المتصلة به ، لكن لطبيعة أرض المغرب الأقصى ميزة خاصة ناتجة عن العمق الذي يمتاز به المحيط عن المتوسط ، فمن المعلوم أن أغلبية الأرض في المغرب الأقصى تتصل بالمحيط ، وأن قسماً قليلاً منه هو الذي يتصل بالمتوسط ، ولذلك فالمغرب الأقصى مع رغبته الدائمة في الاتحاد مع المغرب كله يمتاز بخاصة الحب لشخصيته والعمل على أن لا يكون تابعاً حتى لإخوانه وأصدقائه . وهذا ما يعلل بقاءه بمنزل عن كثير من الفاتحين في العصر القديم ، وما يعلل سلامته من الفتح التركي في العصر المتوسط ، وهو ما يعلل بقاءه مستقلاً إلى عهد غير بعيد ودفاعه المستميت عن كل جزء من بلاده إلى الرmq الأخير . وهذا العمق نفسه هو السر في بحث المغاربة دائماً عن صوفية تأخذ بنفوسهم ، فهم لا يقتنعون بالفكرة المجردة إذا لم يصحبها تأثير روحي وقوة معنوية تجذبهم إليها وتحافظ لهم عليها .

كل هذه الاعتبارات توجب علينا أن نراعي حاجة الفكر المغربي في بحثه عن التطور الحديث ، فلا نكتفي بمجرد إعطائه صوراً مشوهة أو أفكاراً منتحلة ، فإنه حتى ولو قبل ما تقدمه له لن يثبت عليه ، ولذلك

يجب أن نقدم له عقيدة وطنية سليمة محبوبة الأطراف محروسة الجوانب ،
يجد فيها العمق الذي يريد والغذاء الذي يتطلب .

وإن هذه الوطنية الصحيحة لا يمكن أن تتم إلا إذا نجحنا في الاستمداد
من الماضي والحفاظة على نموذجنا النفسى والاعتزاز بوجودنا الأرضى
والاقتباس من كل ما هو صالح من الإنتاج الإنسانى والمجهود البشرى لرفع
مستوى هذه الأمة والعروج بها إلى ساحة العزة والكرامة والاستمتاع
بخيرات الأرض وطبع أعمالها كلها بطابع الحب والإخاء ونشدان المثل العليا .

الفكر الإدارى

كثيراً ما تغفل النخبة المثقفة فى بدء النهضة الشعبية عن القيمة الحقيقية للتنظيم الإدارى فى الدولة ، إذ تحسب أن المطالبة بالمسؤولية الوزارية وتأسيس المجالس النيابية كافية وحدها فى تسيير الأداة الحاكمة . مع أن الحياة النيابية ليست إلا جزءاً مهماً كانت أهميته عظيمة فإنه لا يكفى لتحقيق الحكم الشعبى أو المعانى الديمقراطية فى البلاد ، بل لابد معه من إدارة منتظمة حسنة التنسيق ثابتة البناء . ولقد قال العلامة الفرنسى (هنرى شاردون) : « إن البرلمان ليس إلا نصف الديمقراطية بل قد لا يكون نصفها الأهم لأن الحكم الشعبى يقوم على دعامين أساسيتين : أولاهما سياسة قائمة على الأكثرية العددية تشرف على كل أمور الدولة العليا وتميز بمقتضى نتائج الانتخابات . وثانيتهما إدارية تقوم على حسن الاختيار وتدوم فى ضبط النظام وتسيير الحياة اليومية ومساعدة الأمة على التقدم » .

هذه الدعوة التى وجهها العلامة الفرنسى لأبناء شعبه لم تقع إلا عقب ما قام به الوزير (بوانكاريه) من توجيهات صائبة فى ميدان الإصلاح الحكومى للإدارة الفرنسية ، وإلا فإن فرنسا كغيرها من الدول الديمقراطية لم تسلم فى أول عهدها بالنهوض من خطأ الوقوع فى إهمال الإصلاح الإدارى .

ومن المعلوم أن المبادئ النيابية اشتهرت أولاً فى انكلترا حتى استحقت أن تسمى من المشرعين بأسماء المجالس النيابية . وقد كانت فرنسا أول من اقتبس هذه الأنظمة فى العهد الحديث ، ولكنها وضعتها على أسس إدارية عتيقة من خلفات العصر الفرنسى المظلم ، أى عهد الاستبداد والحكم المطلق ،

فأنتج ذلك لها أن اختل نظامها البرلمانى ، واضطربت حياتها النيابية ، وأصبحت الثورات تتوالى عليها والدساتير المختلفة تتعاقب ، وعدم الاستقرار الحكومى يستمر ، حتى إن عدد الدساتير التى وضعتها فرنسا منذ ثورتها الكبرى بلغت ثلاثة عشر دستوراً . وبذلك أصبح الشعب يتساءل عن الديمقراطية وهل هى كافية لإعطائه الاستقرار المنشود أو لا . ومثل ما وقع لفرنسا وقع لكثير من الشعوب اللاتينية فى أوروبا وفى أمريكا الجنوبية ، وبدأ يقع لبعض الشعوب العربية التى اقتبست نظامها النيابى من النظام الفرنسى .

وقد لبث العلماء زمناً طويلاً يتساءلون عن أسباب هذا الأثر الظاهر ، حتى علل بعضهم ذلك بعدم استعداد الشعوب اللاتينية للأنظمة الديمقراطية ، وذهب يبحث عن وسائل أخرى للاستقرار . وذلك ما أدى بإيطاليا وأسبانيا إلى انتحال الحكم الفاشى . ولكن الحقيقة قد ظهرت للباحثين المخلصين فى فساد الأنظمة الإدارية التى أقيمت عليها الحياة النيابية فى فرنسا والشعوب التى اقتبست منها . وقد رجع العلماء فى الدرس إلى إنكلترا نفسها فاعترفوا بأنه لا يمكن أن يفهم نظامها الديمقراطى قبل أن تفهم الحياة الإدارية فيها .

ومنذ ذلك العهد انتبه الناس فى أوروبا وغيرها إلى ضرورة العناية بأداة الحكم فى الدولة ، وانهقدت المؤتمرات المتعاقبة للنظر فى أسباب الإصلاح واهتمت جمعية الأمم بالموضوع . وهكذا أصبح البحث فى هذه المسألة منسقاً ضمن أسلوب علمى يسمى « بعلم الإدارة » التى وضعت لجنة دولية حدوده واختصاصاته والمواد التى يستمد منها ؛ الأمر الذى يمكن مراجعته فى الكتب المؤلفة لهذا الشأن .

والذى يهمنا فى هذا الفصل هو التنبيه إلى أن سائر الدول التى سبق لها أن أغفلت أهمية الإدارة فى تطبيق النظام الديمقراطى عادت فاعتبرت

ذلك وعملت على تلافي ما قصرت فيه . وبذلك لم يعد من العذر لنا أن نقتصر في تفكيرنا ومطالباتنا على الجانب الدستوري من جوانب القضية السياسية التي نعمل لها ، بل يجب أن نغير اهتمامنا كذلك لناحية الإدارة القائمة ، وندرس عيوبها ونطالب بإصلاحها ؛ لأنه إذا لم تكن لنا إدارة صالحة فلن نستطيع أن نقوم بحكم بلادنا ولا بتحميل حكومتنا المسؤولية التي نطالب بأن تتحملها .

على أنه قد سبق لنا أن أعرنا انتباهاً غير بسيط لهذه القضية في « دفتر مطالب الشعب المغربي » في قسم المطالب السياسية منه ، ولكن ذلك الانتباه المؤقت يجب أن لا ينقطع .

وقضية الإدارة في المغرب في دورها الحالي قضية كثيرة التعقيد لأنها مبنية على أسس غير معقولة ولا مقبولة ، وهي جزء من النظام القائم لا يمكن أن تزول إلا بزواله ، ومهما أصلح من جزئياته فإنه لا يمكن أن يؤدي إلى النتيجة المطلوبة . ولكن هذا لا ينبغي أن يمنعنا من دراسته وتجلية جوانب الضعف فيه ومحاولة إصلاح ما يمكن إصلاحه من الجانب الخاص بالحكومة المغربية أو الراجع إليها .

ومن المعلوم أولاً أن أساس الفساد في هذا النظام هو بناؤه على حكومتين قائمتين بذاتيهما ، ومتى وجدت في أمة أداتان للحكم فلا يمكن أن تقوموا معاً بواجبهما ، بل لابد من أن تستولي إحداها على السلطة دون الأخرى ، وحينئذ لابد أن تصبح الثانية أداة للأولى تفعل بها ما تشاء . وبما أن المسؤولية نظرياً ما تزال في يد الأداة المنقادة فمن الضروري أن يتحرر المنسلط من كل مسؤولية أمام ضميره ويعمل بمقتضى ما يشاء وما توحى به الظروف .

ثم إن النظام الجاري بالمغرب مبني على الاعتبارات السياسية التي لها المقام الأول في نظر القائمين عليه وذوى التقنية فيه . وبذلك فليس من شأنه

أن يهتم بما هو من أسس « علم الإدارة » كفن معاملة المواطنين والمستوطنين ومساعدة الكل على ممارسة حقوقه وتأدية واجباته ، وهكذا يتناقض تماماً مع أساس العلم الذى هو اعتبار الظواهر والمبادئ الاجتماعية التى تجعل الغاية من الإدارة هو تحقيق المصلحة العامة وحدها . وهذا هو السر فى تكوين نظام « القواد الكبار » وإطلاق أيديهم فيمن إلى نظرهم من القبائل رغبة فى إخضاعها والتسلط عليها ، لا فى القدرة على حكمها وتدير شؤونها والعمل على إعدادها لتكون عضواً صالحاً فى جسم الوطن لخير الدولة وصالح الأفراد .

وبما أن السياسة هى الحكم المطلق فى توجيه مقررات الإدارة فمن الطبعى أن نجد عدد الموظفين فى المغرب وتونس مثلاً يفوق كل معقول ، وأن أكبر أقساط الميزانية العامة تصرف للموظفين لأن الغاية السياسية هى تكثير عدد الأجانب المهاجرين إلى البلاد عن طريق التوظيف على أمل أن البعض يبقى بعد التقاعد ، وذلك هو السر فى تكثير العلاوات وتعدد أساليب الإغراءات ، وإذا لم يكن للموظفين المغاربة دور فى هذه الأداة الحاكمة إلا على سبيل الترضية أو ما توحيه مصطلحات السياسة الأهلية فليس من الضرورى أن تكون هنالك مقاييس معقولة لاختيار الموظفين الأهالى أو سلب طبعى لترقياتهم ، بل لا يكون من الضرورى أحياناً حتى حضورهم فى دواوينهم وقيامهم بشؤونهم لأن فى « المراقب الفرنسى » الكفاية والرجاء .

كل هذه الاعتبارات تجعل الإدارة الأهلية شلاء إن لم تكن معدومة ، وكلها توجب علينا أن نجعل نصب أعيننا مسألة الحكومة المغربية وجهازها الإدارى فى القديم والحديث ، وما هى المراحل التى يمكن أن تقطعها لتصل إلى الطور الذى تستطيع معه أن تتحمل مسؤوليتها كاملة غير منقوصة .

إن هذه الفصول لم تكتب لنقد أعمال « الحماية » ، ولكن لتجلية الأمراض التى هى واقعة فى بلادنا بقطع النظر عن الأسباب التى أدت إليها ،

ولذلك فإن الواجب أن نعترف بحظنا في المسؤولية ، لأننا لا نقاوم الروح التي تسيطر على الإدارة في توجيه التكوين العضلي لإدارة الحكم في المغرب . إنه يجب أن نعمل على زوال الاعتبارات السياسية في كل الشؤون الإدارية حتى لا تكون هنالك إلا الاعتبارات التي يقررها « علم الإدارة » ويديحها .

إنه ما يزال في يد الحكومة المغربية وإداراتها من الوجهة النظرية على الأقل كل الاختصاصات التي لمثلها في الأمم الأخرى ؛ فمن الواجب قبل كل شيء أن يعتقد الموظفون المغاربة في مسؤوليتهم ويتشبثوا بها وأن لا يراعوا الواقع بل الدستور الأساسي للنظام القائم على الأقل . إن خور العزيمة وفقدان الذاتية من الأسباب التي تساعد غيرنا على الاستيلاء على كل ما هو تحت أيدينا .

يجب أن يعم في سائر رجال الإدارات المغربية الشعور بالواجب الإداري الملق على عاتقهم وأن لا يكونوا أداة سهلة في يد من يريد استعاضهم أو السيطرة على حقوقهم . عليهم أن يخلصوا قبل كل شيء لجلالة ملكهم ويسعوا في مرضاته ، ويعملوا بقدر المستطاع على إصلاح البقية الباقية من الحكم الذي هم حفيظون عليه . إنهم بذلك يشاطرون في إصلاح الحال والعمل على تحقيق حسن المآل .

أما نحن الذين نتحمل مسؤولية التوجيه العام للحركة فيجب أن نعمل على تربية الحاسة الإدارية في إخواننا ، ونبتث الشعور بالفساد الحاصل في أداة الحكم الحاضر بين أوساطنا ، وأن نكتب عنه ونجليه ، ويجب قبل ذلك كله أن نعمل على تدريب أنفسنا وأصدقائنا على إتقان ما هو إلى نظرنا من الأعمال الخاصة أو العامة ، ونزيل عنا جميعاً خلق الكسل والتواني وحب تحمل المسؤوليات كلها دون أن نؤدى الواجب في واحدة منها ، يجب أن تشغل الإدارة أنفسنا بقدر ما تشغلها الحياة النيابية ، ويجب أن يكون عملنا في سبيل تلك بقدر عملنا من أجل هذه سواء بسواء .

وإذا كان الاعتبار الصحيح في الإدارة هو التفكير بالمصلحة العامة ،
كما قلنا ، فمن المؤسف أن نجد الوظائف الإدارية لا تعتبر في نظر عموم
المغاربة إلا مورداً للارتزاق وأحياناً مصدراً للإثراء ، وكزناً تستنزف من
خبايئه أموال الأمة وخيراتنا ، وليس ذلك عن طريق التضخم المعتاد للتراتبات
وما يتبعها من مختلف العلاوات فحسب ، ولكن عن سبيل الاستغلال للجاه
الذي يحصل عليه الموظف من منصبه أو المكانة الاجتماعية التي تفسح له
مجال الوصول لكثير من الظلامات ، فالمنصب في نظر هؤلاء ليس إلا بمثابة
المكافآت الاجتماعية الأخرى من مشيخة وشرف وغير ذلك من أنواع
الجاه الذي يقضى به نظام الأعيان وطبقاتهم في المغرب ؛ فهو سلم لإدراك
كل ما يمكن للرجل العادي أن يدركه بالوسائل الشرعية . وهكذا فإن التفكير
المغربي ليس جديداً في الحقيقة ، بل هو قديم بقدم هذه الاعتبارات
الاجتماعية في وطننا . ولقد ذكر ابن خلدون في مقدمته أن الجاه من أسس
الاقتصاد في المجتمع الذي درسه ، وعمل بذلك كون كثير من الأشراف
وأهل الفضل لا يتحركون لعمل ولا يبذلون جهداً في وسيلة من وسائل
التعيش المعروفة من تجارة أو فلاحية أو صناعة أو خدمة عامة ؛ ومع ذلك
يثرون ويكتسبون الغنى الواسع ؛ لأن الناس تعطيهم من حيث لا يحتسبون ،
تقديرًا لمكانتهم ، وخوفاً من إيذائهم ، أو سعيًا وراء وساطتهم في حماية
بعض الحقوق الخاصة أو إدراك ما لا يمكن إدراكه من غير الاعتماد على
جاههم . وهكذا نجد هذه الروح العامة مؤثرة في نفوس الكثيرين من
الأشخاص ، حتى اضطر ابن عرفة وغيره من فقهاء المالكية إلى القول بجواز
استعمال الجاه في بعض الحالات وأخذ المكافآت اللائقة من أجله . وهذا
من باب خضوع التفكير الفقهي (خضوعاً سيئاً) للسوسيولوجية المعاصرة
عكس ما تقتضيه طبيعة الأصول العامة للأخلاق الإسلامية .

وطبعي أن تزداد هذه الفكرة العريضة ببلادنا تفاحشا مع الانحطاط

الشامل الذى أصاب أمتنا فى العهد الأخير ، وخصوصاً بعد الفوضى العامة التى أصابت نظام الدولة وعقلية رجالها حتى أدى الأمر إلى أن أصبحت الوظائف تباع وتشترى ، وأصبح المغاربة كلهم على حسب تعبير الباحث الفرنسى « أ . دوشاتولي » تجاراً من كبار الدولة إلى أصغر عون فى القبيلة أو القرية .

ولقد كان من المنتظر أن تتحسن الحال بعد أن دخلت عناصر جديدة على الإدارة المغربية على الأقل من جهة القضاء على هذا الداء الفتاك الذى يذنيه ؛ لأن للعنصر الجديد فضل تطور الأجيال التى سبقت بها أوروبا المغرب فى طريق الأخذ بأسباب العصر وما تشترطه من روح مخصصة وعقل جبار . ولكن عشرات السنين التى مرت على هذا التلقيح لم تزد إلا أن وطدت أركان هذه الحالة التى لا يحتاج المرء معها لكثير من المعرفة والذكاء لى يحس بما فيها من فوضى وما تشتمل عليه من انحلال . ولست أدري إذا كان العنصر الجديد قد أثر تأثيراً عكسياً فى جهازنا الإدارى القديم أم أن للمجموعة العتيقة التى يتكون منها جهازنا قوة أكثر استطاعت بها أن تعكس من أمراضها على العنصر الجديد ، حتى أصبحنا لا نفرق بين الموظف الأسمى وبين الحامل لأرقى الشهادات فى اتباع الفكر العام الذى خلفته لنا أجيال الانحطاط وعصور الظلام .

والحق أن المرض الإدارى المغربى أصبح اليوم معقداً ، وليس من الممكن علاجه إلا إذا روعيت عناصر العدوى التى عملت فيه . وهى فى نظرى تشتمل على ثلاثة أقسام : الأول راجع إلى ما ورثناه من الأجيال السابقة من كل ما يجعل الإدارة وسيلة للاستغلال وسبباً للارتزاق ليس إلا . أما الثانى فهو راجع إلى الأمراض التى ورثتها فرنسا وأسبانيا من أجيال الظلام ، وهى الأمراض التى ما فتئ رجال الإصلاح الغربيون يشتكون فيها كثيراً من ويحاولون إصلاحها ، ولقد أهرق المفكرون الفرنسيون فيها كثيراً من المداد كى يشرحوها لمواطنيهم ولمن ابتلى بها من غيرهم . أما القسم الثالث

فهو راجع لهذه السياسة الأهلية التي تفرض على الإدارة المغربية كثيراً من الأشخاص والوظائف والاعتبارات لا شيء عدا أن مصطلحي الشؤون السياسية أقتوا بأن ذلك في صالح النظام الحاضر ودعايته في الأوساط .

إن الإنسان حينما يلاحظ انتشار الرشوة في كثير من الأوساط المغربية ليستغرب كيف تتحول النفوس جميعها إلى الاطمئنان لعمل غير أخلاقي ؛ لأنه لا فرق في الدين وفي الخلق بين من يأخذ الرشوة وبين من يعطيها . ولكن الحقيقة أن ذلك ناشئ عن طبيعة النظام السائد في البلاد ؛ هذا النظام الذي يجب أن لا ننسى دائماً أمراضه المتأصلة العريقة ، فهو الذي يجعل الرؤساء وأتباعهم يتطعمون إلى حياة ريفية لا يمكنهم أن يقوموا بمظاهرها المفروضة عليهم بما ينالونه من مرتبات رسمية ، وهو الذي يفرض على الناس أن يبحثوا عن وسائل الهرب من طريقه المعقدة والاختصار في حل ما يعرض لهم من المشاكل عن طريق شراء الذمم واستغلالها . والجو الناشئ عن هذه الحالة هو الذي يرغم الكثير من الموظفين على اتباع القدوة السيئة ويرغم المظلومين أيضاً على أن يرضوا بالواقع ويتعلموا وسائل الإغراء والتزيين للرشوة حتى ينالوا قليلاً من العدل أو نصيباً من الحق . وهكذا تنقلب الأوضاع وتنعكس الاعتبارات ويصبح من المسلم به ضرورة حصول ذى الجاه على الثروة بمختلف الوسائل ، وضرورة استعمال ذى الحق طريقة الإغواء المحرم لقضاء مآربه . وكثيراً ما يعتبر في هذا الوسط الحاكم النزيه في تصرفاته رئيساً ثقيلاً يفسد على رؤوسيه وعلى الناس معهم وسائل العيش وينقص عليهم أسباب الحياة ، وتتألب قوى هؤلاء الرؤوسين مع قوى ذوى المصالح والانتهازيين لمخادعته وإغوائه بشتى الطرق الشيطانية حتى يستسلم هو لما يقتضيه العرف العام أو يقع بينه وبين من إلى نظره خلاف لا ينتهى في الغالب إلا إلى إقصائه عن مركزه لأنه يريد أن يجعل من النظام الحالى مصدراً للعدل وفى أحضانه مركزاً للنزاهة .

وهذا العرف العام هو الذى ترحلق بالأمة كلها حتى أصبحت لا تبالى بأنواع الظلم التى تنزل بها ولا بشتى المصائب التى تعترى أفرادها وجماعاتها ، وهو الذى جعلها تقبل أن تقوم بأنواع الضيافات كلها نزل حاكم أو زار قائد ، تفعل ذلك وهى تتبرم منه ولكنها فى الوقت نفسه تحس بقليل من التبرير له لأن قسما من أعيانها يرجو من ورائه زلفى للولادة وتطلبا للجاء الذى يهين له - بدخول الحاكم عنده أو محادثته الطويلة معه - وسيلة للابتزاز والاستغلال ، وهو الذى يجعل القبائل تتحمل فى الغالب عادات « التوزيع » للقائد أو من إلى نظره من الرجال لأن ذلك يحميها من غضب أعظم وتعد أكبر ، ولأنه يخول لأغنيائها المنزلة التى تسمح لهم بظلم عمالهم والإساءة إلى إخوانهم من الخناسين وغيرهم .

وتنعكس هذه الأوضاع المادية وهذه العادات السائدة على روحانية الناس فتجدهم ينظرون إلى عالم الغيب نظرتهم إلى عالم الشهادة ، ويسيئون ما عند الله على ما عند الناس فتصبح (الزيارة) جزءاً من الأداءات التى يحصن بها الفلاح زراعته وإنتاجه ، وينفسح المجال لبعض أذعياء المشيخة والدين كي يستغلوا جاههم فى انتزاع الأموال من أيدي هؤلاء المساكين الذين جعلهم جو الأنظمة الاجتماعية والإدارية القائمة منومين عن كل تفكير أو نظر ومبعدة عن كل وسائل التحرر من هذا الطغيان المعنوى الجاثم على أرواحهم وعقولهم .

إن مشكلة الإدارة فى مقدمة المشاكل السياسية والاجتماعية التى يجب أن تأخذ حظاً كبيراً من تفكيرنا وتوجيهنا . وإذا كنا لا نستطيع لحد الآن أن نعمل فى إصلاحها عملاً سريعاً فإننا نقدر على كل حال أن نخفف من آثارها المعنوية فى نفوس الناس . إننا نستطيع بطريق الدعاية والإقناع والتوجيه الصالح والنزيهة السلوكية أن نخلق الجو الأخلاقى الذى يعتبر استغلال الجاه وانتهاز المناصب لاستعباد الأمة وإشاعة الفوضى فى الدولة

الرجوع
من
الوضع

سقوطاً ينقص من قيمة صاحبه في الاعتبار العام ، وبذلك نكون الروح الشعبية التي تستنكر كل عمل ليس في صالح المجموع . إنني ما أزال أكرر القول مدوياً : إننا في حاجة إلى ثورة شاملة في الأفكار وفي الذهنيات ؛ لأنه بدون هذا التحول الداخلي لا نستطيع أن نحسن أحوالنا ونغير ما نقومنا . يجب أن نجعل من سلوكنا الشخصي في كل عمل نعالجه القدوة الصالحة التي تعلم الأمة التجرد والإخلاص والبعد عن الشبهات . إن هذا القول ثقيل ، ولكنه الحق الذي يجب أن نصدع به ، وحسبنا أن نوجهه لأنفسنا قبل غيرنا ، وإنا — علم الله — في توجيهه لمخلصون .

وهذه التوضيحات التي أعطيناها لأنواع الشر المتداعية بسبب الفوضى القائمة ترمي إلى نقطة بعيدة المرمى ؛ وهي أن كل كفاح نبذله لتحسين جانب من جوانب حياتنا ليس هو في نظرنا صراعاً بين طبقتين أو جماعتين مختلفتين كما يريد الماركسيون أن يوضحوه ، ولكنه صراع بين فكرة الخير وفكرة الشر ؛ فإما أن تتغلب على الثانية وعلى نزعتها السائدة في أوساطنا فنحقق لأمتنا أسباب الخير العام والسعادة الكاملة ، وإما أن تتغلب قوتها علينا ؛ وحينئذ ستتداعى الشرور كلها علينا ، وتبديل الأرض غير الأرض ، ويمسخ أبنائها أو يذهبون إلى غير رجعة ؛ لأنه إذا انعدم النظام العادل في الأمة حلت محله الفوضى ولو حملت اسم النظام ، والفوضى خرق كامل الاتساع لا تحد من جوانبه القوة ولا تحصره السدود ، وهي إذا تركزت في بلد ما لا تنتهي إلا بالقضاء عليه وعلى من يعمره من الناس .

إلا أن كل نظام لا يقوم على العدل والحرية فهو فتنة ، وكل إدارة لا تنبني على اعتبار المصلحة العامة فهي فوضى ، وكل شعب لا يناضل من أجل العدل والحرية ولا يكافح لتعلو سيطرة الصالح العام فهو إلى فناء .

الفكر السياسى

إن مختلف النظريات المتعلقة بالسلطة التى تتعارض اليوم أمام عديد من العقول والضمائر تحمل كل واحدة منها جزءاً من الحقيقة ، ولذلك لا يمكن لواحدة منها أن تزدهر كامل الازدهار دون أن تقرض من الأخرى أو تحفظ لها بعض الأدوار ، وما ذلك إلا لأنها تعتمد قبل كل شئ على نصيب من الواقع النفسى والاجتماعى ، ولذلك فإن للوقت عمله فى التوفيق والتقريب حتى تستطيع كل أشكال الحكم التقارب بينها أو الامتزاج الكلى مع بعضها .

على أنه من الممكن أن نلاحظ منذ الساعة أنه إذا كان المنطق والاعتبار النفسى يجعلاننا نميز بين هذه الأنواع المختلفة للسلطة ومنابعها فمن المؤكد أن التاريخ لا يعرضها أمامنا إلا مختلطة غير متباينة ؛ لأن أسباب السيطرة والهجرة والتخالف السياسى وانتقال الحكم من يد إلى يد كل ذلك يتشابه فى العرض التاريخى ؛ حتى إنه ليكمننا أن نرد كثيراً من الحوادث الداخلية التى تقع فى أمة ما إلى عواملها الخارجية من احتلال وهجرة أجنبية وتطاحن بين السكان واختلاف بين الطبقات ، أى إن التاريخ الخارجى للدولة يساعد على تفسير تاريخها الداخلى ولو تباعدت الأجيال .

وإذا نحن اعتمدنا أولاً وبالذات على أن الأساس الأخلاقى للسلطة هو أنها تعمل لصالح الجميع فليس من الممكن أن نتعقل نوعاً من أنواع السلطة إلا مع هذا الشرط الذى هو غايتها إذ لا يمكن أن تقبل إلا إذا أثبتت قدرتها على الوصول إليه وتحقيقه وعدم عجزها عن الوفاء به . وهكذا

يتجلى أن في كل عضو من الجماعة سلطة معنوية أى حقاً لحراسة سير السلطة ومراقبتها والتأكد من العادات التي تجعلها من الحكم . وهذا الحق يستدعي واجباً معنوياً على كل من يملكه ، ولذلك لا يصح أبداً أن يتخلى فرد من أفراد الأمة عن العمل السياسي ؛ أى عن مراقبة السلطة وأعمالها . والذين يغيبون عن الانتخابات مثلاً لأنها مظهر من مظاهر أداء هذا الحق والواجب يعتبرون أخلاقياً مقصرين في أداء ما فرض عليهم ، وبالتالي مسؤولين عما يترتب على تقصيرهم من عبث أو استغلال أو خيانة كبرى .

فالفكر الأساسي في السياسة - اعتبار المصلحة العامة - لا يمكن أن يتم عملياً إلا إذا أصبح خلق الاهتمام بسير الشؤون العامة والاستعلام عنها والتعليق عليها والتفكير فيها والنقد لها متيقظاً حارساً في أغلب طبقات الأمة ؛ لأن بذلك يتحقق وجود رأى عام كقوة يحسب لها حسابها . وهذا معنى سيادة الأمم التي لم تزل تنادى بها مختلف الدساتير العصرية ، وذلك معنى ما اعتمدناه في مشروع « الميثاق العربي » من أن الأمة هي صاحبة السلطة والحفيظة عليها ؛ لأن السلطة كامنة في الأمة ، ومنها تصعد إلى أيدي الرؤساء وأولى الأمر ، ومن حق الأمة وواجبها أن تظل حارسة على مواطن الاستعمال لما هو منها وإليها . إن وجود دولة ما يستدعي اعتبار ظروفها التاريخية التي تكونت فيها والأسس التي انبنت عليها والحاجات الشعبية التي كان وجودها هي استجابة لها . وهذا يعني اعتبار كثير من الوقائع والأعمال والأشكال التي لم يكن لنا مثلاً يد في وضعها ؛ لأن لهذا الاعتبار أثراً أساسياً في استمرار هذا الوجود ، ولكن ذلك لا يعنى أبداً عدم الإصلاح والتنقيح لأن من الواقع ما لا يمكن بقاءه ، إذ لم يكن من المطاوب وجوده لأن هذا الوجود المصادف ربما كان ضد الوجود الأساسي وأخرى الاستمرار للدولة . ومعنى هذا أن العاملين الكبيرين الذين طالما نوهنا بهما من قبل - التقدم والمتابعة - لا بد من ملاحظتهما جيداً في الفكر السياسي أيضاً ،

ومن هذين العاملين يمكننا التوفيق بين مختلف النظريات السياسية في إصلاح نظامنا العتيق وجعله أكثر قدرة على مسابقة هذا العصر وحاجاته .

ومن الطبعي أن مسألة النظام بالمعنى الخاص للكلمة لا تعرض في بلادنا ما دمنا ندين بهذين العاملين ؛ لأن وجود العرش الكريم كاف لتكوين المحور الذي قام ويقوم عليه نظامنا القومي ، لكن لا بد من إعطاء العرش وصاحبه القيمة الحقيقية التي يقتضيها العهد الجديد ، وإبعاد كل العوامل التي تزيل عنه صفة الاستقرار وحفظ التوازن الصحيح بين أفراد الأمة وطبقاتها وهيئاتها ؛ وذلك يستوجب قبل كل شيء النظر إلى صاحب العرش — جلالة الملك — كشخصية فوق كل الأحزاب وسائر الاعتبارات السياسية التي يمكن أن يتناقش فيها الرأي العام ، بصفته الحارس الأمين لسير السلطة وأعمالها . ويجب أن تتكون من حوله صوفية الاستقرار الحكومي والوعي الوطني والاستمرار الوجودي للدولة .

وبما أن تاريخنا مليء بالعبر فمن الواجب أن لا نهمل الاستفادة منها ، وقد علمتنا أوقات الفوضى أن من أسباب التقهقر الذي أصابنا وجود أسس عتيقة لفهم النظام القومي وتوزيع المسؤوليات فيه ، فيجب أن نصلح ما أدركنا وجود الخلل فيه ، وأن ندعم كياننا بكل ما يمكن من القوات اللازمة .

ولعل من الخير أن نقول إن أسباب كل ما جرى في وطننا من اضطرابات راجع إلى كون جلالة الملك مسؤولاً مباشرة أمام الشعب ؛ وذلك ما أحدث في بلادنا كثيراً من الثورات التي كان يمكن الاحتراز عنها لو أن الوزارة المغربية أخذت صبغتها الديمقراطية فبدأت تتحمل هي مسؤولية أعمالها . وإن في التجديد الحكومي الذي وضعه مولانا الحسن (١٨٧٣ — ١٨٩٤ م) خير دليل على أن الحكومة الشريفة كانت سائرة في هذا الاتجاه المتفق تماماً مع الروح الإسلامية ؛ لأن جلالة الملك هو ولي

الأمر في القضاء وفي الحكم . وكما أن القاضي منفذ للقانون بالنيابة عن الملك ، ولكنه هو الذى يتحمل مسؤولية الأحكام التى يمضيها ، كذلك يجب أن يكون الوزراء منفذين لشؤون الدولة باسم جلالته ولكن على شرط أن يتحملوا مسؤولية ما يمضونه من أعمال أمام جلالته بصفته ولى الأمر ، وأمام المجالس النيابية يوم يتم تحقيق ما نصبوا إليه من نظام دستورى متين ، بعد الاستقلال طبعاً .

ونحن نعتقد أن المسؤولية الوزارية خير حل للمشاكل التى تعرض لأنظمة الحكم ، وهى ضرورية لكل الحكومات سواء كانت ملكية كما هى بلادنا أو جمهورية مثل فرنسا وغيرها .

إن الحكم يجب أن يكون مبنياً على أساس الاشتراك المقبول بين الأمة ورؤسائها . وبهذا وحده يتم تحقيق الحق ومعارضته للقوة لأن الحق معناه إجماع القوة عن طريق العقل ، فهو بذلك سلطة أخلاقية تعارض السطة الجسمية . ومن هنا يتبين أن تأسيس دولة أو تصميم نظامها السياسى يظهر فى كل وقت بمظهر التوازن بين قوتين : قوة ماضيها المجيد وما يشتمل عليه من عرف وتاريخ وعلاقات بينها وبين الحكومات المجاورة لها والأسباب التى أعطتها قوة الاستمرار والصمود أمام العواصف الزمنية المتعاقبة عليها ، والقوة التى تترجم بها عن المجهود الذى تبذله لبعث الوجدان وإعطاء الضمان لأسس المشاركة التى تبنيها للوصول للغاية الموحدة وللحقوق المشتركة أى الإرادة العامة التى تؤيدها .

ومن المعلوم أن القوة الأولى هى التى ينظر لها وحدها التقليديون فى الغرب ، بينما الديمقراطيون يكتفون بالنظر للقوة الثانية . ولكن الواقع أننا متى ما نظرنا إلى التنسيق الاجتماعى ولاحظنا أنه ليس شديداً غير مركب المسائل الآلية اضطررنا إلى الاعتراف بضرورة التوفيق بين القوتين ودعم الواحدة منهما بالأخرى . ولا يتم هذا التوفيق إلا بتوازن محكم يقوم به رئيس الدولة الأعلى .

حق الأمة في أن تحكم نفسها بنفسها يتفق تماماً مع حقها في أن تختار من تنسبها عنها في تسيير شؤونها ، ومع حقها كذلك في الاستقرار الحكومي والتمتع بالنخوة القومية والشعور بالرضى عن الأشخاص الذين يمثلونها . وكل هذه الحثيات — إلى جانب ما قدمناه — تصل بنا لنقطة واحدة هي ضرورة المراقبة الشعبية لأعمال القائمين بالحكم ، وهذه المراقبة حق لكل مواطن ذكراً كان أو أنثى ، مهما كانت قيمته الثقافية ضعيفة أو عالية ، ومستواه الاجتماعي رفيعاً أو ضعيفاً ؛ لأن التمتع بحق المواطنة كاف في الحصول على كل ما يمكن أن يدركه المواطن من غير نظر للفوارق المذهبية أو العنصرية أو الاجتماعية .

وإذا كنا قد تحدثنا في الباب الأول عن الأرستقراطية الفكرية فلا ينبغي أن يفهم عنا خلاف ما نقصد ؛ فنحن غير متفقين أبداً مع (رينان) في تخير نخبة من المسيرين الحكماء للمدينة على طريقة جمهورية أفلاطون ، لأن عدم المساواة العقلية لا تحرم المواطنين من الواقع المحسوس وهو أن عامي التفكير أعضاء أيضاً في الجماعة ولبنة في البناء العام لكيان الأمة ، كما أنهم قادرون على اختيار من ينوب عنهم قدرتهم على التعبير عن آرائهم في الشؤون المعروضة عليهم . والمسألة ليست مسألة علم واختصاص ، وإنما هي مسألة الذوق السليم والنية الحسنة والوجدان الأخلاقي .

وإذا كانت الأجيال السالفة قد علمت جمهورنا — وحتى مفكرينا — عدم المبالاة بكثير من أمور الأمة فإن من واجبنا أن ننبه الشعب إلى ضرورة العدول عن هذه العادة المفسدة ، ونعمل على بعث الوجدان السياسي حتى تعود الأمة إلى الاهتمام بشؤونها ومراقبة أعمال حاكميها والمطالبة بإعطاء هذا الاهتمام والمراقبة الوسائل الدستورية العصرية التي تمنع من العبث بحقوق البلاد وحرمان أبنائها من المشاركة في تدبير شؤونهم والإشراف عليها . وإن تقصيرنا في هذا الجانب ليقعنا في تحمل أعظم مسؤولية في التاريخ ، وهي قتل

روح الحرية في نفوس إخواننا . وتلك أعظم جريمة قومية يمكن أن نرتكبها .

والرغبة في إعطاء الشعب حقه في الرقابة والاقتراح تستدعي تنظيمًا عامًا للشعب وتنظيمًا للهيئة أو للهيئات النيابية التي تمثله ، مثلما تقتضي تنظيمًا حكوميًا قائمًا على الأسس الديمقراطية الصحيحة . ونحن لانريد هنا أن نتعرض لمختلف أنواع الأنظمة السياسية التي يمكن معرفتها من كل كتاب ، ولا أن نحاول فرض نوع من أشكال الدساتير على الأمة المغربية ، لأن ذلك لا يمكن أن يقوم به فرد خاص ، بل لابد أن يقع بعد الاستقلال من مجمع شعبي منتخب . لكن يمكننا أن نعتبر أنفسنا منذ الآن في الاتجاه الملكي الدستوري ، وذلك ما يفرض علينا الالتفات إلى الذين سبقونا في هذا المضمار وهم الانجليز . غير أنه ليس من الضروري أن نعتبر كل ما عندهم لأن أنظمتهم سارت بكيفية تدريجية ، فاحتفظت بكثير من المظاهر الفردية لا في الحياة السياسية فقط بل حتى في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . ولقد كررنا القول بأن بقاءنا في المؤخرة يفرض علينا أن نستفيد من تجارب الآخرين ، وفي هذه الجهة لابد أن نغير التفاتاً مهماً إلى بلاد الديمقراطيات الشعبية وما قامت به من أعمال . إنه لا ينبغي أن تتأثر بالخصومات القائمة في الغرب ولا بالمصالح المتناقضة التي تؤدي إلى تكوين فوارق اصطناعية في المناهج وفي الأفكار ، بل يجب أن نستفيد من كل التجارب الإنسانية إذ ليس في الدنيا نظام باطل كله ولا حق كله ، وإنما هي مجموعات من النظريات أحدثتها عوامل الاجتماع والنفسيات ودفاع الناس بعضهم بعضاً ، فينبغي أن نستفيد منها كلها وأن نعمل على الخضوع لعواملنا نحن وما تقتضيه مصالحنا ومطامحننا .

إن النظام الانجليزي لم يكن ابن الساعة ، بل تولد في بريطانيا تدريجياً طبقاً لعوامل التنازع الذي قام بين الطبقتين الوسطى والراقية . وقد أعرب

عن كثير من مرونة الارستقراطية الانكليزية حيث قبلت دائماً أن تتنازل عن بعض الحقوق لمن هم دونها . ولكن هذه العوامل في أوروبا الوسطى كانت عوامل الطبقات الشعبية المضطهدة لا من حكوماتها ورؤسائها فقط بل حتى من الجرمانين والسلافيين المتهاقين عليها . وليس في المغرب أرستقراطية بالمعنى الصحيح للكلمة ، وإنما هنالك شعب بما فيه من راع ورعية يزرع تحت أعباء العادات التي نجمت عن عهود الفوضى والتي يستغلها أولئك الذين يريدون الاستمرار في سلب سيادة الأمة واستغلال خيراتها .

فالمسألة إذن مسألة التضامن التام بين الملك وبين الحكومة والأمة لحماية التراث الروحي والمادى لهذا الشعب المجيد . والأزمة إذن هي أزمة تنظيم وتعبئة وتوجيه صالح ، لأن الكل متفق على أن الخير في تحقيق إرادة الأمة على أساس (العرش بالشعب والشعب بالعرش) وعلى قاعدة (الفرد للجماعة والجماعة للفرد) ، و (ليس في الأمة فرد لا يمكن أن تستفيد منه البلاد ، كما أنه ليس فيها شخص لا يتوقف على عون الآخرين ومساعدتهم) .

إن الديمقراطية المغربية يجب أن تقوم على أساس النظام البرلماني . ومن المعلوم أنه ليس كل بلاد ذات مجالس نيابية تهد من ذوات البرلمان . وهذه نقطة تفصلنا عن النظام الروسي مثلاً من الوجهة السياسية ، لكن كيف ينبغي أن يشكل البرلمان ؟ هل من المصلحة أن تؤيد منهج الثورة الفرنسية الكبرى فنكتفي بمجلس واحد ؟ أو من اللائق أن ننزع التعدد الذي وقع في النظام النابليوني ؟ أو نسلك الأسلوب المتبع اليوم في أغلبية البلدان الديمقراطية ، وهو تكوين مجلسين مجلس النواب ومجلس الشيوخ أو الأعيان أو ما أشبهه ؟ إن لكل واحد من هذه الأشكال محاسنه وعيوبه ، فمن واجبنا أن ندرسها كلها ونختار الأوفق الصالح لبلادنا . إنما لا ينبغي أبداً أن نعتمد على ما سارت عليه مجالس الشيوخ في الغرب من الاعتبار للتمثيل الرأسمالي ، لأن معنى ذلك إعطاء الأعيان السلطة المطلقة في تسيير شؤون

الامة ولو على ظهر الطبقة المستضعفة في البلاد . وهذه إحدى النقط التي يجب أن تفصلنا عن النظامين الانكليزي والفرنسي ، وبالأحرى عن أنظمة البلاد الفاشية التي تكتفي بتمثيل المصالح عن تمثيل الأفراد . وقد أوضحنا في الفصل السابق أن الانتخاب يجب أن يكون عاماً شاملاً لكل الأفراد ذكوراً وإناثاً لأن الانتخاب العام لا يمكن أن ينفصل عن الروح الديموقراطية الحقيقية . ولئن ظلت المرأة محرومة من مشاركتها في المجهود العام للامة في الدنيا كلها منذ عهد بعيد فإن الاتجاه التقدمي يقضي اليوم بإعطائها كامل حقوقها وفي مقدمتها حق الانتخاب والتصويت . ونحن لا نعتقد أن في الدين الإسلامي ما يسمح بعدم إعطائها ذلك الحق ؛ فقد كان النساء يبدن آراءهن في عهد الرسول عليه السلام ، وشاركت عائشة وفاطمة في اختيار الخلفاء من بعد الرسول ؛ ورجع عمر عن رأيه في مسألة تحديد الصداق لرأى عجز حضرت مشاورات المسلمين في المسجد الذي كان هو المنتدى العام إذ ذاك . وأول من فكر في العهد الحديث في تسوية المرأة بالرجل في هذه الأمور هي الجمهوريات الإسلامية الديموقراطية التي تكونت في أواخر العهد القيصري في الامبراطورية الروسية ، وعنها اقتبس الروس والغرب إعطاء هذا الحق للنساء . وإذا كانت هذه القضية تجد اليوم بعض الصعوبات من طرف قليل من الأوساط العربية في مصر والشام فما ذلك إلا لأن الرجعية هناك ما تزال مؤيدة بكثير من القوى المادية والانتفاعية . وما يدلون به من الخوف من اختلاط النساء بالرجال إنما هو عوارض لا تؤثر في ذاتية الأحكام ، خصوصاً وأنه من الممكن الاحتياط لها في شكل من أشكال التدبير ؛ إذ ليس هنالك حتميات لا يمكن التوقي منها .

والديموقراطية تستدعي بطبعها تقسيم العمل على القائمين بالحكم ، لأن تكديس الأمر في يد واحدة أو جهة معينة يعطيها مقدرة هائلة بالنسبة للحكومين . وهذه المسألة تدرس عادة منذ القرن الثامن عشر في فرنسا على الشكل التقليدي الذي وضعه (مونتسكيو) وهو تقسيم السلطة

المرأة

إلى ثلاثة أنواع : التشريعية والتنفيذية والقضائية . وهو ما يسمونه بفصل السلطات الذى سنبدى رأينا فيه فى فصل مقبل . إنما يمكن أن نقول من الآن إن هذا التقسيم الذى وضعه مونتسكيو لم يعد مطابقاً للواقع العصرى ، وإذا كان مونتسكيو قد راعى فى ذهنه أثناء التقسيم إضعاف الحكم المطلق فإن فكرته قد أدت الدور الواجب لها ، وأصبحت حاجة اليوم تستدعى النظر من جديد فى شكل آخر للتقسيم . ولعل من أطيب أنواعه ما اختاره (موريس ديفرجى) من بناء التوزيع على نسبة النفوذ الحزبى فى البلاد ، لأن ازدهار الأحزاب السياسية غير تغييراً عميقاً شكل العلاقات التى كانت بين المنظمات الحكومية وما لها من وسائل العمل المتبادل . فقد أصبح حزب الأغلبية الرابطة الأقوى بين السلطة التنفيذية وبين البرلمان ، وأصبح للمنظمات السياسية بصفة عامة نفوذ عميق على اختيار أهل الحل والعقد كما يظهر من تحليل الأنظمة الديمقراطية ، وقد أصبحت الحزبية فى سائر الأنظمة الديمقراطية والأوتوقراطية عاملاً أساسياً يعتمد عليه القائم بالحكم ، وكأنها العصبية التى كانت من قبل فى الاستناد للقبيلة أو للجماعة حسب تعبير ابن خلدون .

والنظام الاستبدادى يقوم على فكرة الحزب الواحد الذى هو أعظم مظهر من مظاهر التطور السياسى فى القرن العشرين ، فالحزب فى هذا النظام يلعب الدور الرسمى فى الدولة ، حيث يكون عصبية الحكم من المواطنين الأكثر إخلاصاً للحزب والنظام . ومن الطبيعى أن لا تقبل هذا النظام الذى يؤدى إلى تكديس السلطة فى يد فئة واحدة . وتقوم ديمقراطية بعض الدول الكبرى على وجود حزبين اثنين : واحد للحكم والثانى للمعارضة ، ولكن هذا الأسلوب أيضاً يعنى على نظام الفصل الموجود فى الدساتير القائمة . على أن هذا النوع الثانى نجح نجاحاً كبيراً فى إنجلترا حيث نجد للفكرة الدستورية نضوجاً لا نجده فى غيرها من بلدان أوروبا وأمريكا .

وإذا كان لتعدد الأحزاب فضل الحرية الفكرية والتنافس في العمل فإنه كثيراً ما يؤدي إلى إضعاف السلطة النيابية وإفقاد الأغلبية التي تسمح بالاستقرار في الحكم وعدم الاضطراب في الشعب ؛ فالانتخاب في انكلترا أو أمريكا مثلاً يؤدي دائماً إلى الأغلبية الحاكمة ، بينما هو في فرنسا وفي بلجيكا يؤدي مراراً إلى وجود أحزاب متساوية في عدد الممثلين في البرلمان لا يمكن معها تكوين حكومة دائمة إلا بنوع من التوافق والتقريب ، ولكن الواقع أن ذلك ليس ناشئاً عن تعدد الأحزاب وإنما هو من اختلاف التقنية ونظام الانتخاب وتوزيع الدوائر ، لأن ضمان الأغلبية في جهة من الجهات متيسر إذا اتبع نظام التصويت بالأغلبية في دور واحد ، بينما يؤدي نظام التمثيل النسبي أو التصويت في دورين إلى نجاح عدة أحزاب في البرلمان . وهكذا يمكن التوقى مما هو واقع في بلجيكا وفرنسا عن طريق إبعاد التمثيل النسبي واتخاذ خطة التصويت بالأغلبية دفعة واحدة .

وبما أن المنتخبين ليسوا إلا مجموعة من الرجال يمكن أن يتغلب عليهم من الشهوات ما يتغلب على رجال الحكم الذين ليسوا أقل عدداً منهم فمن الضروري أن نقتبس من النظام السوفييتي فكرة رقابة الناخبين على ممثلهم بكيفية أو بأخرى ؛ لأن الغرض الأساسي هو امتلاك الأمة لزمام قادتها ومسيرى أمورها ، ولأن ذلك يتفق مع القاعدة الإسلامية التي تعتبر الوكيل معزولاً عن غير المصلحة ، فيمكن أن يقع بطريق عريضة بمضادة من ناخبي فرد ما أن يطلبوا مناقشته في فكرة يبديها أو عمل قام به أو عرضه على لجنة تأديبية برلمانية يمكنها أن تحكم بإقصائه عن كرسي النيابة ، وتطلب من الناخبين إعادة اختيار من يمثلهم ، إن ذلك (في رأي الخاص) خير وسيلة لمنع النواب من الخضوع لسيطرة الشركات وتفضيل مصالح الأفراد أو الهيئات على مصالح الأمة كلها .

إن هذه الفصول ذات البرنامج المحدود لا تسمح لنا بأن نتوسع في ذكر

كثير من الجزئيات التي يجر إليها الحديث عن الديمقراطية والمسائل السياسية ، ولكن الذي يهمننا هو أن ننبه إلى ضرورة المرونة الشديدة في التفكير السياسي ، لأن مسائله كلها قابلة للتطور والتبدل ، وليست إلا تجارب إنسانية يقصد منها قبل كل شيء إسعاد الجماعة بتحسين حالها والمحافظة لها على تراثها والسير بها نحو مناهج التقدم ومنع بعضها من استغلال البعض وتجنيدھا كلها لخدمة صالح أفرادھا ومجموعھا .

الفكر الحزبي

إن انتصار الديمقراطية في أنظمة الحكم السائدة في عهد المدينة الحاضرة فرض تنظيم الأمة ضمن هيئات من شأنها أن تسهل توجيه الشعب وتصنيع رغباته الحقيقية التي قد تضيق في عماء الجمهور لو تركت للناس يعبر كل واحد عنها بما يشاء . وقد كان من أثر ذلك أن خفف من حدة الفوضى التي تعترى الجمهور عند فساد الإدارة أو عدم استقرار الحكم ، يظهر ذلك جلياً فيما جرى بفرنسا بعد نهاية الحرب الأخيرة ؛ فلولاً وجود الأنظمة الحزبية في البلاد لما سلبت فرنسا من إراقة الدماء واضطراب العامة الاضطراب المخيف ، ولكن الطاعة الحزبية سهلت على مختلف الهيئات أن تتفاوض فيما بينها ، وتعمل على تقريب وجهات النظر لتسيير دفة الحكم في جو لم يتضح بعد . وهكذا حفظت الدولة كيانها ، ولم تصل للطور الذي كان يقع في عهد الأنظمة البائدة يوم كان كل فرد يعبر عن فكرته بنفسه دون مراعاة لمبدأ عام أو تعاون حزبي على التقنية للمسائل القائمة .

وطبعي أن هذا الأمر لم يكن ليتأتى لولا وجود الحريات السياسية والاجتماعية التي تسهل على الأحزاب بناءها ، وعلى قادتها القيام بكل ما يلزم من حركة لتنظيم الأمة وتربيتها وتوجيهها الوجهة التي تتفق مع برامجها ونظرياتها . والحرية في النظام الديموقراطي هي الأساس الأول الذي لا يمكن بدونه وجود أية سلطة للشعب ، ولا يتسنى إلا به تحقيق أى تنظيم للجمهور أو للحكومة ، كما لا يمكن مع عدمه تنفيذ أى انتخاب حقيقى جدير بهذا الاسم . ولذلك فإن الأحزاب الحقيقية ذات النظام الديموقراطى لا تعيش

في هناة إلا في بلاد تتمتع بالحريات العامة ، ويمكن للقائمين عليها أن يحققوا أغراضهم بالوسائل المشروعة في حماية القانون ورعاية الديموقراطية .

وفقدان الحرية في بلد ما لا يمنع من وجود الأحزاب ، ولكنها في الغالب تصطبغ قبل كل شيء بصبغة الكتل العامة للمقاومة والمطالبة بالحقوق المغصوبة ، وربما تكون الأمة المحرومة من الحريات أكثر احتياجا للحزب أو الأحزاب التي تفرض نفسها ويتقدم أبطالها ليكونوا قنطرة الحياة السعيدة وجيل التضحية للآخرين ، على أن هذه الكتل التحريرية تنقلب هي نفسها تدريجيا إلى الهيئات الديموقراطية المنظمة بقدر ما تصل إليه من نتائج وما يسعى إليه أنصارها من غايات ويبلغونه من نضج .

ولم تزدهر الحزبية السياسية في بلد بقدر ما ازدهرت في إنجلترا ، فإن الأحزاب في هذا البلد تقاليد متينة وخطا واضحة وتاريخا مسيرا للتطورات الديموقراطية فيها .

أما في فرنسا فإن أحزابها ليست المثل الأعلى للتنظيم والمتابعة ، ولعل ذلك ناشئ عن كثرتها وعن الفردية التي يتصف بها الفرنسيون ، أو ربما كان ناشئا عن عدم الاستقرار الحكومي الذي ابتليت به فرنسا منذ سقوط الملكية إلى الآن .

وأما في أوروبا الوسطى وفي بلاد البلقان فقد ظلت الحزبية عبارة عن منظمات عشائرية أو شخصية لا تربط بين أفرادها مناهج منتظمة أو علاقات غير العاطفة وحسن التعاشر ، حتى بدأت أخيراً تخرج الواحدة بعد الأخرى إلى الاستمداد من المنهج السوفياتي الجديد . وليس في تركيا حزبية ديمقراطية حتى نتحدث عنها لأن الجمهورية التركية اعتمدت عند نشأتها نظام الحزب الواحد المسيطر على الحكم ، ولكن ليس له برنامج حقيقي يتناول كل مرافق الحياة الشعبية ، وقد فرض نفسه في عهد المقاومة المسلحة دون أن يخرج من جو الحكم المطلق ، وسلب الحريات السياسية والاجتماعية والدينية

للشعب المكبوت ، فليس في تركيا هيئة إسلامية حرة ، ولا جمعيات سياسية معارضة للحكومة ، ولا نقابات حقيقية بالمعنى الصحيح . ولذلك فإن نظام الثورة التركية لم يزد على أن يكون نسخة مشوهة من بعض المناهج الفرنسية ، وهو نظام هدم اجتماعي أكثر منه نظام بناء . ونحن لا نعتقد أن في الأسلوب التركي شيئاً خاصاً يستحق أن يقتبس أو يستمد منه ؛ لأن أحسن ما فيه منقول نقلاً كلياً من بلاد الغرب ، وكذلك أسوأ ما فيه .

أما في المشرق العربي فالأحزاب السياسية تكونت أولاً في شكل وفود أو هيئات للمطالبة أو للمفاوضة دون أن يكون لها هم غير مسألة التحرير القومي ، وأحياناً بعض الإصلاحات السياسية غير المضبوطة ، وقد كانت كلها تتبع نظام البيعة العامة لرؤسائها الذين يصبحون مسيطرين فيها . وقد أدت هذه الأحزاب مهمتها السابقة ولكنها لم تستطع حتى الآن التطور نحو المنهج الذي يجب أن تسير عليه في عهد الحياة النيابية والنظام الدستوري . ومن المؤسف أن هذه الروح التي تملك المسيرين للأحزاب الشرقية تسم نفس الجمهور قاطبة ، فهم لا يعتقدون بالمبادئ والهيئات بقدر ما يعتقدون بالذين يترأسونها ، ولقد رأيت بنفسى عدة منظمات يؤسسها الشباب بمجهوده ثم يذهب يبحث لها عن باشا يحمل رئاستها حتى تستطيع أن تشق طريقها في وسط الجمهور .

واعتقد أن حظ أقطار المغرب العربي في التنظيم الحزبي أحسن بكثير من حظ المشرق العربي ؛ فإن الأحزاب القائمة في تونس والجزائر والمغرب كلها تبذل مختلف الجهود لتجعل من نفسها هيئات شعبية منظمة أصدق تنظيم ، وهي في منشأها صادرة عن بيئة متعاونة يلتف من حولها جمهور يتزايد تدريجياً ، ويقوم عليها مسيرون إذا لم تكن الظروف قد أتاحت انتخابهم انتخاباً قانونياً فإن الجمهور اختارهم باحترامه وتقديره ، وهم قابلون

دائماً أن يتركوا الميدان لكل من يختاره أنصار الحركة ورجالها حين تتاح لهم الوسائل المشروعة لذلك .

وتمتاز الحركة المغربية بكونها اتجهت من أول يوم لوضع برنامج مفصل لمطالبها ؛ فمنذ الحركة المتعلقة بالسياسة البربرية حدد وفد مدينة فاس مطالب الأمة فيما يتعلق بكثير من الجوانب التي تكتنف تلك السياسة ، ثم سارت الحركة سيرها ونظمت « كتلة العمل الوطني » ووضعت (برنامج الإصلاحات المغربية) الذي يعتبر مثالا للتقدمية في ذلك العهد ، وحينما اعترض عليه بالسعة والشمول وضعت الحركة المطالب المستعجلة التي تتناول كثيراً من الحريات الديمقراطية والاجتماعية .

وقد غيرت الحركة اليوم خطتها السياسية مقتنعة بضرورة العمل للترشيد والتحرير القوميين قبل كل شيء ؛ لأنه لا يتسنى للأمة تحقيق مطامحها إلا بعد أن تكون مالكة أمر نفسها وليس للاستعمار على توجيه شؤونها من سلطان . وهما هي ذى الآن تتجه نحو وضع نظريات سياسية واجتماعية واقتصادية لتصميم برنامج مفصل لما سيكون عليه الحال في المغرب المستقل . وأعتقد أن حركتنا ستعرب بتطورها الدائم عن تقدمية واسعة ونضج سياسى كبير .

وهناك عدة خصائص تميز طبيعة حزب ما عن غيره ؛ من أهمها التفرقة بين الحزب الشديد والحزب المرن ، ويعنون بالاول الهيئة التي تفرض الطاعة الكاملة على أعضائها وخصوصاً على نوابها في البرلمان ووزائها في الدولة ، حيث تعتبرهم مجرد ممثلين للحزب يجب عليهم اتباع الحزبية خصوصاً في التصويت ، وأحزاب الجمهورية الرابعة في فرنسا وكذلك الأحزاب الإنجليزية الحالية مثال لهذا النوع . ويعنون بالحزب المرن الهيئة التي تسمح لأفرادها بأن يحتفظوا بقسط كبير من استقلالهم في البرلمان أو في الوزارة معتمدين على ما يفرضه عليهم وجدانهم دون الإلزام باتباع التوجيه الحزبي ، وتمثل أحزاب الجمهورية الثالثة الفرنسية وخصوصاً الحزب الراديكالى هذا

النوع . وهذا التقسيم لا يعنى عقيدة الحزب ، وإنما يعنى نظامه الداخلى ؛ فالحزب الديمقراطى يمكن أن يكون شديداً دون أن يؤثر فى عقيدته نظام الطاعة المفروضة مثل الحزب الاشتراكى الفرنسى والأحزاب البريطانية ، كما يمكن أن يكون مرناً مثل الحزب الراديكالى . أما الأحزاب الأوتوقراطية فلا يمكن أن تكون إلا شديدة .

وقد سارت أحزابنا المغربية إلى الآن على شكل وسط بين الشدة والسهولة . ونعتقد أن فى ذلك عنواناً على الاتجاه الديمقراطى الذى تسير فيه حركتنا حيث إن أعضاء الحزب مسموح لهم فى تكوين نظرياتهم بنوع من الاستقلال فى دائرة المبادئ العامة للحزب . وأظن أن طبيعة التحرير التى تصطبغ بها الحركة المغربية تفرض علينا هذا النوع من المرونة فى النظام الداخلى لمؤسساتنا .

ومهما تكن الظروف أو الاعتبارات فيجب أن نعمل دائماً على تنظيم الأمة وتعبئتها حول عقيدة واضحة ومنهج محدود . ويجب أن نعمل بقدر ما تسمح به ظروفنا على إعطاء أنصارنا وإخواننا كل ما يمكن من الحرية فى دائرة الأصول العامة التى هى صلة الوصل بيننا والجامعة العامة لأرواحنا . وإذا كانت الأحزاب الأوربية أخذت تتجه اليوم نحو نظام أوتوقراطى داخلى فيجب علينا نحن أن لا نشايعها فى ذلك الاتجاه ؛ لأن فى ذلك خنقاً للروح التى نعمل لها وقضاء على الحرية التى نريد أن تزدهر بمعناها الصحيح فى بلادنا .

إن شعبنا شعب روحى ، وإنه لا يحى بغير صوفية المبدأ ، وهذه لا تتم إلا إذا ترك للشخصية كامل الحرية فى أن تجاهد من أجل إعدادها وتكوينها . لنردع الفرد يطلب الامحاء بنفسه فى المثال عن طريق الخدمة للجماعة ونشدان التضحية من أجل البقاء .

الفكر القضائي

من أسباب النقص في اتجاهاتنا أننا اعتدنا التقاف بعض المسائل التي ألف الغربيون ترديدتها منذ القرن الثامن عشر على أنها قضايا مسلية كل ما يمكننا هو أن نقتبسها ونعمل بها دون تدبر أو تفكير، لأن ذلك في نظرنا هو عنوان الحضارة العصرية ومفتاح الرقي الذي يحسبنا في عداد الشعوب الحية. وكثيراً ما نبقى وراء القافلة الغربية لأننا لا نريد أن نفكر إلا مع الكتب التقليدية التي ندرسها في الكلية أو نطالعها دون تعمق أو محاولة للبحث عما هو خارج عن ورقاتها. مع أنه إذا كان للغرب من فضل فهو في كونه دائم الحركة مستمر السير؛ لا يقنع بمجهود ولا يرضى بما نال. إن روحه التي تنقصنا هي في الإيمان بالتطور الفكري الدائب واعتبار ما كان في عهد سابق ليس من الضروري أن يستمر في العهود الأخرى. وإن من حقوق الإنسان أن لا يفرض جيل اليوم نظامه وأعماله على جيل الغد. ومن الأمثلة الحية على هذا أننا كلنا طالبنا بإصلاح المحاكم لم نفكر إلا في قضية واحدة وهي فصل السلطة القضائية عن التنفيذية والتشريعية؛ نطلب هذا على أنه أمر مفروغ من قداسته لأن (مونتسكيو) قرره في وقت رأى من الضروري أن يطالب به للحد من قوة السلطة التنفيذية والحكم المطلق الذي كان في فرنسا. بينما نجد أن كثيراً من رجال القانون اليوم يعتقدون أن (مونتسكيو) لو عاش لفكر في هذا الموضوع تفكيراً آخر يتفق مع حاجيات الوقت؛ فإن التوزيع عن طريق الفصل بين القضاء وبين التنفيذ والتشريع لا يتفق مع الواقع الممكن أبداً. وقد كان من السهل أن يطبق هذا عندما كانت التكاليف الحكومية بسيطة ومحدودة، ومع ذلك فقد كانوا يجدون الصعوبة الكلية في اعتناق

ذلك التقسيم للسلطة الدبلوماسية ، وبالأحرى للمسائل العسكرية . أما اليوم فإن الإطار المبني على هذا التقسيم يضطرب من كل جانب ؛ لأن التطور العالمى نحو الاشتراكية وضع السلطة الاقتصادية فى يد الحكومة ، وهذه السلطة لا تنطبق بسهولة مع مقتضيات التوزيع التقليدى . وقد اضطرت فرنسا إلى وضع تصميم مونى (Plan Monet) دون عرض على البرلمان ، بينما أصبحت العقوبات الاقتصادية تطبق من الإدارة دون رجوع للمحاكم . وإذن فقد أصبح هذا التوزيع عمليا غير ممكن التنفيذ . وأصبح من المسائل المهمة فى الوقت الحاضر النظر فى توزيع جديد يتفق مع الاتجاه التقدمى العصرى . ومن هنا يظهر غلط كثير من الاستعماريين وفى مقدمتهم المقيم العام الأسبق الميسو (بيو) فى تبجحهم بتوجيه الإصلاح القضائى نحو هذه النظرية المنتقدة والتي هى بزعمهم من مبتكرات الغرب ، فإن ذلك التوجيه محتاج للكثير من التقييح فى النظر أولا ، ثم هو ليس العمل الأساسى فى الإصلاح الذى يتطلبه النظام القضائى المغربى . على أن فصل السلطات ليس ابتكارا غربيا كما يزعمون ؛ فقد عرفه الإسلام منذ عهد أبى بكر حين كلف عمر بالقضاء ، ووسعه الفاروق يوم عين فى الآفاق قضاة مختصين وأسند اليهم كل ما يتعلق بالحكم بين الناس بناء على رسالته لأبى موسى الأشعرى التى تعتبر الميثاق الأول القضائى فى الإسلام . ولكن فضل التشريع الإسلامى هو أنه لم يتخذ هذا التوزيع كقضية مقدسة دائمة ؛ فقد اعترف أولا بتمثيل السلطة القضائية فى يد الإمام ، وأعطى له الحق فى أن ينيب عنه من شاء نيابة عامة أو خاصة . وبذلك فقد أصبح التوزيع قابلا للتطور بحسب ما يراه الإمام صالحا بمقتضى الزمان والمكان ، وأصبح القاضى مستقلا عمليا عن السلطة التنفيذية باعتبار أن الإمام هو الذى يتولى تعيينه مباشرة ؛ فقيمته ليست أقل من قيمة الوزراء ورجال الدولة الكبار . فالاستقلال هو الفكرة الأساسية التى يجب أن تعتبر فى احترام القضاء ، ثم لا يضر أن يكون هذا الأمر منفصلا عن التنفيذ أو

متصلا به أحيانا . ومعنى استقلال القضاء هو أن لا يكون لغير القانون عليه سلطان ؛ بحيث لا يستمد اعتباراته الإجرائية من غرض القائم به أو من الذين يولونه ، وأن لا يكون منصب القاضى فى مهب الرياح يمكن أن يعزل صاحبه بمجرد شهوة بعض المراقبين أو رغبة بعض الحاكمين ، وأن يكون أمر الترقية فيه والزيادة فى الأجور خاضعا لاعتبارات أو توماتيكية كعدد السنين مثلا ، وبذلك لا يطمع القاضى فى ترضية أحد ولا يخاف من إساءته . وقبل هذا وذاك يجب أن يكون للقاضى من ميزانية الدولة ما يصلح أحواله دون إحجاف ولا مبالغة ، مع مراقبته حتى لا يمتلىء بالطمع والتطلع لما فى أيدي الناس .

لقد كان القضاء المغربى كله خاضعا للأحكام الشرعية طبقا لمذهب الإمام مالك ، ولما تقتضيه اعتبارات الفقهاء وترجيحاتهم الجارى بها العمل . وهكذا كان القاضى طبقا لما تقتضيه الشريعة مستقلا فى أحكامه لا يخضع لسلطة مهما كانت عالية ، بينما يخضع لحكمه المبني على الحيثيات الشرعية كل المواطنين : الملك فمن دونه . وإن تاريخ القضاء فى المغرب والأندلس لى ممتلىء بنماذج حية تدل على مقدار ما تمتع به القضاة المسلمون من استقلال وسلطة لم يتجرأ أحد حتى أكبر الحكام استبدادا على انتزاعها منهم . ولقد انحط المغرب فى عهوده الأخيرة وأصبحت المناصب كلها تباع وتشترى ، ولكن منصب القضاء بقى مستقلا عن كل نفوذ ، حتى إننا نقدر أن نؤكد أن أول منصب قاض فى المغرب أعطى صاحبه الرشوة من أجل تعيينه فيه هو (قضاء السباط) بفاس ، حيث عين فيه المرحوم السيد م. ر. ع. فى وقت كان الوطن فيه على أشد ما يكون من الاضطراب السياسى والأزمة الإدارية . ولذلك فإن ما آل إليه أمر القضاء اليوم لم يكن الا وليد تلك الأزمة التى مازلنا نرزع تحت عواقبها إلى الآن . ومع هذا فإن المحاكم الشرعية وحدها اليوم هى التى تستطيع أن تقبل الدعاوى فيما يتعلق باختصاصاتها على كل الرعايا المغاربة من جلالة الملك نصره الله إلى أبسط عامل فى رعيته . بينما المحاكم

الخزنية أو المحاكم التي حلت محل المحاكم القنصلية لا تستطيع أن تقبل الدعاوى في كثير من الأشياء وخاصة في المسائل الإدارية ، بل لا يمكن للموظفين أن يقيموا الدعاوى فيها على غيرهم في قضية إدارية إلا بإذن من المراجع العليا .

وهذا من التقهقر الذي وقع فيه القضاء المغربي ، مع أن الخلافة الملكية في الأقاليم كانت تتلقى الشكايات ضد الموظفين وأغلاطهم . وكان مكتب الشكايات في الحكومة المغربية يدرس كل ما يعرض عليه من أعمال القضاة والولاة وغيرهم ، حتى أصبح بذلك يضاهي وزارة العدل من جهة ، ومجلس الدولة في النظام الفرنسي من جهة أخرى . وقد ألغت الحماية هذه الأسس القومية للقضاء الإداري المستقل ، بينما كان الواجب عليها أن تقويه وتعطيه الوسائل التي يصبح بها ملائماً للتطور الحاصل في الميادين الأخرى .

وكل إصلاح في ناحية القضاء لا يكون مجدياً مادام تعدد المحاكم في البلاد يفسح المجال لذوى الأغراض في التلاعب بالقوانين وإبقاء ذوى الحقوق يتزحلقون بين مناطق العرف ومناطق الشرع من جهة وبين المحاكم المختلطة من جهة أخرى . وإنه لمن أكبر العار على بلادنا المغربية أن تظل هذه المحاكم العرفية مفروضة على القسم الكبير منها ، مع أنها لم تكن في عهد من عهود تاريخنا ولا حتى في عهد الاضطراب تتمتع بقوة القانون أو بحق المحاكم المعترف بها من طرف الدولة . إن تطور المغرب وسيره نحو التقدم الدائب ليفرض عليه أن يقاوم بكل المستطاع روح الرجعية المصطنعة التي تعمل على إبقاء الأعراف الجاهلية متحكمة في أمتنا . وإنه لمن الشتم الفاحش للمغاربة أن يلزموا بالتحاكم لأعراف تعتبر المرأة متاعاً يباع ويشترى ويورث ولا يرث ، بينما المرأة المغربية تطمح اليوم للتحرر من كثير من التقاليد التي هي دون هذه الأعراف إساءة لها ولسمعتها . ففكرنا القضائي يجب أن يتجه في أول الأمر إلى توحيد القضاء في البلاد وتكوين الوعي القومي في نفس الأمة

حتى تمتلئ بالرغبة في إقرار هذا الحق والعمل على محو العقبات التي تقف في طريق إنجازه . إن من أغلاطنا أننا ذهبنا في مناقشة السياسة البربرية مذهب الذي لا يهتم إلا بالدفاع عن كرامته ؛ فأحب بعض كتابنا أن يثبت لأنصار هذه السياسة أن وجود الأعراف ليس من شأنه أن يقلل من قيمة الوحدة في البلاد ؛ فلقد ظلت الأعراف المحلية في فرنسا محكمة زمنا طويلا قبل أن يوضع القانون العام الذي يطبق على كل المواطنين ، ولكن ماذا يعنيها أن تكون في فرنسا أو غيرها من العيوب مثل ما عندنا . إن تعدد الأعراف في الأقاليم المغربية لا يقلل من قيمة وحدتها القومية قطعا لأنها إذا اختلفت في هذه الأعراف فهي تتفق فيما هو أعمق منها ، وهو شعورها المتحد ورباط السيادة الذي يجعلها كلها خاضعة لجلالة الملك . غير أن اعتبار الأعراف قانونا هو أعظم خطر اجتماعي أصاب أمتنا ؛ لأن العرف يقتضي التطور باعتبار تعارف الناس عليه ، بينما القانون هو شريعة لا تتطور إلا بنسخ تشريعي ليس للسيولوجية فيه إلا أثر بعيد . إن اشتراكنا مع غيرنا في بعض العيوب لا يجعل هذه العيوب أمرا حسنا ، وتبريرنا ذلك ليس إلا دليلا على أننا نريد الرضى بما هو واقع ، مع أن مصالحة بلادنا تفرض علينا أن نعمل لإزالته بكل ما في استطاعتنا من وسائل مشروعة .

إن الغاية الأساسية للقضاء هي إقامة العدل بين الناس على قدر ما يمكن للإنسان أن يفعل ، ولكن ذلك لا يتأتى إلا بإصلاح الإدارة التي تقوم به . ومادامت هذه الإدارة جزءا من النظام القائم في بلادنا فهي لا يرتجى أن يكون منها خير كبير ، لأنها لن تستطيع أن تحصل إلا على تغيير شكلي لا يكون له إلا قليل الأثر في تغيير الذهنيات وإصلاح العقليات . إن تحقيق العدل عن طريق القضاء متوقف على إصلاح أدواته قطعا ، ولكنه متوقف كذلك على إصلاح الجهاز الإداري الذي هو العرق الحساس في كيان الدولة . وإذا كنا لا نستطيع أن نفعل شيئا إيجابيا اليوم في هذا التغيير لأنه المشكلة الأصلية

في وضعيتنا الحاضرة فلا أقل من أن نبذل جهدنا لإنارة الأفكار وتوجيه العقول نحو مواطن الضعف الموجودة في أنواع المحاكم ، والقيام بحملة فكرية وصحافية لتنبية النفوس لضرورة الكفاح من أجل العدل وأسبابه في البلاد .

لقد ألقى المسيو (ماسينيون) في الحفل الذي أقامته لى دار الفكر الفرنسى بباريس أثناء زيارتي الأخيرة لفرنسا كلمة قال فيها ما معناه : « إنه يجب علينا معشر الفرنسيين أن نقتبس من آثار الإسلام في نفوس المغاربة جهم العميق للعدل ؛ هذا الحب الذى يظهر جلياً كلما أحس المغربى بحدوث ضرر أو إلحاق ظلم بأحد الناس » . وهذه الصفة القومية التى لمسها علم فرنسى كبير الاطلاع على أخلاق المغاربة يجب أن نعز بها كجزء عظيم من تراثنا القومى ، ولكن يجب أن نعرف أن الأوضاع والعادات لا تقضى فقط على الأفكار والممتلكات ، بل تضيق كذلك الأخلاق الطيبة والصفات الحسنى . يجب أن يملأ حب العدل قلوبنا بقدر ما تمتلئ بحبنا للحرية ؛ لأن القانون والحرية هما عماد العدل وأسباب المساواة بين الناس ، ولنكن جديرين بتراث الأسلاف الذين عاشوا وماتوا من أجل العدل والحرية .

ليست المحاكم والقوانين إلا وسيلة لتطبيق العدل المجرد بقدر المستطاع ، وذلك ما يعنى أن العدل ليس شيئاً جامداً غير قابل للتوسع في مداولاته أو متمتعاً عن النمو إلى الغاية التى تقصد إليها روح الشرائع والأخلاق . وإذا كانت القوانين الوضعية فى العصور القديمة اعتبرت ضرورة الطاعة للقانون باعتبار أنه صنع الأقوى أو إرادته فإن من فضل الديانات السماوية — وبالأخص الإسلام — أنها أفهمت الإنسانية أن الشريعة ليست إلا وسيلة لتحقيق الإرادة الإلهية فى عمارة الأرض وإقامة العدل بين أفرادها . وإذن فكل ما من شأنه أن يوصل لهذه الحقيقة هو من قبيل ما لا يتم العدل إلا به فيعطى ما للعدل من حكم ومن قيمة . وهكذا نرى الإسلام يفرض طاعة

الشريعة لأن ذلك فى مصلحة المطيع نفسه وفى مصلحة المجتمع ؛ إذ الغاية من عمل الفرد هى إكمال سموه النفسى ، والغاية من آثار عمله فى المجتمع هى المساعدة على تحقيق المثل الإنسانى الأعلى . ولهذا السر نفسه أشرك الإسلام أبنائه فى الاجتهاد فى الدين والاستنباط من أصوله العامة ؛ فوضع الأسس الأولى لمشاركة الفرد فى إنتاج القانون الذى يجب عليه أن يطيعه .

ونستنتج من هذا أن القانون — من حيث هو — يستمد فى تطوراتهِ من الأوضاع الأدبية التى ليست ناشئة عنه ؛ بمعنى أنه يحاول التكيف الدائم بما تريده الرغبات المتجددة للجماعة الأدبية ؛ لأن الأخلاق يمتد نفوذها إلى دوائرها يغزها القانون بعد كالوفاء بالوعد مثلاً . وإذن فطاعة القوانين — وإن وقعت عن طريق إلزام السلطة — فهى لا تقوم أو لا ينبغي أن تقوم على السلطة فقط ؛ بل يجب أن تكون مسيطرة لركب الآداب العامة رغبة الوصول إلى ما هو أسى من القوة الإدارية وما إليها .

وإن يحفظ للقانون قيمته إلا مسيرته جنباً لجنب مع الحرية ومعانيها ؛ تراقبه حتى لا يطغى ، ويحد هو من غلوها حتى لا تنقلب إلى معانى الإباحة المحض . والصراع الذى ينشأ فى أمة ما بين المخرقين فى الحرية والعاملين على طغيان القانون هو مما يكون حيوية التاريخ القومى وقيمه . والأصول العامة التى يدين بها النموذج النفسى للأمة هى المقياس العام الذى يجب أن يستعمل فى إرجاع كل من القانون والحرية إلى نصابهما .

والذين يدرسون القانون اليوم يبتدئون بدراسة المصادر التى استمد منها أو استعان بها ؛ لأن فى تلك المصادر ما يدل على فهم الجو الذى وضع فيه أو انتحل قانون أو عرف ما . ثم يتطورون بعد ذلك لدراسة التاريخ الفقهى للأمة ؛ لأن فى ذلك ما يشرح مقدار الحيوية أو التقدمية التى يملكها قانونها ، حيث استطاع أن يسير فى تطور ومتابعة كل الانقلابات والتحويلات الأدبية والاجتماعية فى عصوره المختلفة . وبقدر النجاح التاريخى لهذا القانون

يكون أهلا للاعتبار والنظر في حاضر الأمة ومستقبلها .

ومن الطبعي أن المغرب لم يعد له بعد قبوله الإسلام دينا قانون غير الشريعة الإسلامية التي تقلب في كثير من مذاهبها قبل اختياره لمذهب الإمام مالك بن أنس . ولكن تاريخه الفقهي يعطينا مجموعة من القوة التشريعية التي يقل مثلها في غير المغرب من بلاد الإسلام . ومن المعلوم أن الشريعة الإسلامية مصدرها الأول من الوحي الإلهي ، ولكنها لم تغفل الاستفادة في تفاصيلها من أي قاعدة أو مادة فقهية أجنبية أو حتى من أعراف البلاد التي دخلها الإسلام إذا كانت تدرج تحت أصل شرعي عام . وهذا ما يفسر كثيرا من التغيرات الواقعة في تطبيق الشريعة بحسب العصور والأزمنة ؛ الأمر الذي يدل على أن أسلافنا اعتمدوا قبل كل شيء على أصول الفقه العامة التي أجمعت الملل والنحل عليها ، ثم لم ينظروا إلى أقوال الفقهاء والأئمة إلا كإداة يستقي منها إلى جانب غيرها من المواد للاحتفاظ بالتقدمية الشرعية في البلاد . ولقد كان لهم في مادتي « الاستحسان » و « المصالح المرسلة » ما فسح لهم المجال الواسع في ميدان التطور الفقهي إلى حد يفوق كل الطاقات التي يملكها رجال القوانين في الأمم الأخرى .

ظلت المحاكم الشرعية وحدها ذات السلطان المطلق في بلادنا إلى أن استفحل أمر الامتيازات الأجنبية في العصر الماضي ، فاتجهت رغبات مولاي الحسن لدرء هذه المفسدة القومية الكبرى ، فأخذ يرد كثيرا من الجنايات لاختصاصات الباشوات وبعض اللجان التي يعينها جلالتة لتنظر في المسائل نظرة مدنية . وهكذا أخذت تتكون المحاكم المخزنية التي وضعت كضرورة تقتضيها مصلحة الدولة لدفع ما يتعلل به الأجانب من كونهم لا يمكن أن يخضعوا لسلطة المحاكم الشرعية التي هي إسلامية محض . وقد استمرت هذه المحاكم ونظمت تنظما بدأ يأمند فرض الحماية على المغرب ، ولكنها لم تزل الآن ظلت أقرب إلى المحاكم العرفية منها إلى المحاكم القانونية . وبذلك لم تؤد النتيجة التي قصدتها مولاي الحسن منها ، بل لم تزل الامتيازات الأجنبية قائمة حتى وقع تأسيس المحاكم

الفرنسية المغربية والإسبانية المغربية والمختلطة بدعوى أنها ستحل محل المحاكم القنصلية ريثما يتم وضع القانون المغربي وتنظيم المحاكم الأهلية ، فلم تبق غير الولايات المتحدة الأمريكية محافظة على امتيازاتها .

إذن فالمشكلة الأولى التي تعترض تطور القضاء في المغرب هي مشكلة القوانين الجنائية والمدنية وموقفهما من الفقه الإسلامي ومن المحاكم الشرعية . ومن الحق أن نعترف بأن الجمود وحده هو الذي ترك القضية تتكيف على هذا الشكل ، وإذا قلت الجمود فإني أعني به جمود كل من فقهاء الإسلام المعاصرين وجمود رجال القانون الأجانب الذين أبوا إلا تركيز فكرهم ضد الشريعة التي لم يضعوها هم أو لم يدرسوها . وإذا كان طبعياً أن يحمّد رجال القانون ولو جموداً اصطفاً من أجل المصالح السياسية والدبلوماسية التي يريدون إنجاحها لأئمهم فليس من المعقول أن لا يكون لرجال الفقه الإسلامي من المرونة ما يسهل عليهم مجابهة الحقائق العصرية بكل أشكالها .

ومن غير أن نحاول التعجيل بنتائج هذه المقدمات يجب أن نصرح بأن مصلحة الوطن تقضي بوضع قانون مغربي عام يطبق في سائر المحاكم المغربية وعلى جميع الساكنين في البلاد ، وتكون مصادره الأساسية الشريعة الإسلامية والأعمال المغربية مع الاستعانة بالقانون الفرنسي والأجنبي ، ويحمل بعد مصادقة الجلالة الشريفة عليه بعد إفتاء العلماء بأن مافيهم من مواد كلها قابلة للاندراج تحت الأصول العامة للفقه الإسلامي — اسم « القانون الإسلامي المغربي » .

سيظن كثير من المتحذلقين أن في قانون مثل هذا رجعية محضاً ؛ لأن الأمم المتمدينة كلها لم تعد تعتمد إلا على التشريع المدني ليس إلا . وسيقول بعض الجامدين إن في هذا العمل ما يهدم الفقه الإسلامي من أصله ، ولكنني أقول لكلا الفريقين إن الفقه الإسلامي أسمى من أن ينهدم ، وإن اتخذه كدأة أساسية لقوانيننا لا يمكن أن يؤثر إلا بقاءه حياً ، وإننا بذلك سنضع في بلادنا القانون الذي ينطبق على مصالحنا الوقتية ولا يتنافى لا مع ديننا ولا مع

مقتضيات منتهى حدود التقدمية العصرية لأرقى الشعوب .

إن الجهل والتعصب هما اللذان يجعلان كثيراً من رجال القانون الأجانب يتجاهلون قيمة الشريعة الإسلامية وأثرها حتى في قوانين البلاد المسيحية أو اللاتينية . والأمثلة على هذا التجاهل كثيرة ، ولننظر مثلاً منها في القانون الفرنسى ؛ فؤرخو هذا القانون لا يذكرون أبداً أثر الفقه الإسلامى فى أوضاعه الأولى ، مع أن التاريخ يدل على أن مذهب الإمام مالك بصفة خاصة كان من أهم المصادر التى استقى منها القانون الفرنسى فى عصره الأول وحتى فى عصره الأخير . ولقد بين (غوستاف لوبون) كيف أن الشخصية غير الشاعرة هى التى تتكلم عند الغربيين وتملى عليهم تعصباتهم فى الحكم ضد الأثر العربى فى فرنسا . وقد سجل (م . بارتلى هيلر) و (رينان) و (لوبون) وغيرهم من أحرار الفرنسيين تأثير العرب ليس فى العلم والمعرفة الفرنسيين فقط ، بل فى الذهنية والعادات والأعراف التى أدت إلى عهد الفروسية المجيد أيضاً .

لقد دون قانون العوائد الفرنسى منذ ٧١١ سنة ، ودخل الإسلام أسبانيا وجنوب فرنسا فى القرن الثامن ووصل إلى بلاد ليون وتور وبواتيه وإثينيون ، واستمر حكم الإسلام فى أوروبا حتى بعد هزيمة بواتيه إلى أواخر القرن الخامس عشر . ومعنى ذلك أن التشريع الإسلامى ظل محكوماً به ومؤثراً فى عوائد أسبانيا وفرنسا وإيطاليا وصقلية نحو سبعة قرون ونصف قرن . ثم أخذ التأثير العثمانى يمتد فى شرق أوروبا ويصل بطريقة غير مباشرة إلى غربها . ولا يعقل أن يحكم المسلمون طرفاً من أوروبا زمناً طويلاً ولا يطبقون الشريعة الإسلامية فى محاكمهم ، ولا تجرى المعاملات بينهم وبين الذين لم يكن لهم قانون مدون بمقتضى شرائعهم وعاداتهم التى رأينا اعتراف الأحرار الفرنسيين بتأثيرها حتى فى ذهنية الرؤساء الإقطاعيين وتقاليدهم .

الحقيقة أن الذى يدرس القانون الفرنسى ومذهب الإمام مالك

دراسة مقارنة يجد أن الفقهاء يتفقان في تسعين في المائة من الأحكام . وقد وضع الأستاذ (سيد عبد الله حسين) من علماء الأزهر وخريجي الحقوق الفرنسية كتاباً تحت عنوان « المقارنات التشريعية » في ثلاثة أسفار أثبت فيه عن طريق المقابلة الفعلية بين الفقهاء التوافق الغالب فيهما ؛ بل استمداد القانون الفرنسي من المذهب المالكي في تسعة أعشاره ؛ لأن مذهب مالك هو الذي كان معمولاً به وقت الاحتلال العربي في أسبانيا وفرنسا ، ولأنه المذهب الذي كان مدوناً معروفاً في وقت لم يكن في فرنسا غير أعراف مختلفة لا تستمد من القانون الروماني إلا القليل في بعض أقاليمها .

وكذلك أثبت الدكتور محمد صادق فهمي بك المستشار السابق بمحكمة النقض والإبرام بمصر في كتابه « نموذج من كتاب العقد » : أن فقهاء المسلمين المالكية قد سبقوا إلى كثير من أحدث النظريات القانونية التي تعتبر اكتشافاً جديداً في أوروبا اليوم . ووضع الأستاذ الكبير عبد القادر عودة كتاباً عن « القانون الجنائي في الإسلام » أوضح فيه بطريق المقابلة تفوق الشريعة الإسلامية وأسبقيتها لأسمى النظريات الجنائية .

وما أجدر هذه الكتب بأن تقرر في « القسم الديني » بجامعة القرويين وفي « قسم الحقوق » بمعهد الدروس العليا المغربية لتكون خير مساعد على إزالة الحذر الحاصل في نفسية كل من فقهاءنا ورجال القانون المخاربة والأجانب في بلادنا . وبذلك يتسنى تكوين الفكر الواسع في كل من الفريقين ليتأتى تعاونهم القانوني المنشود .

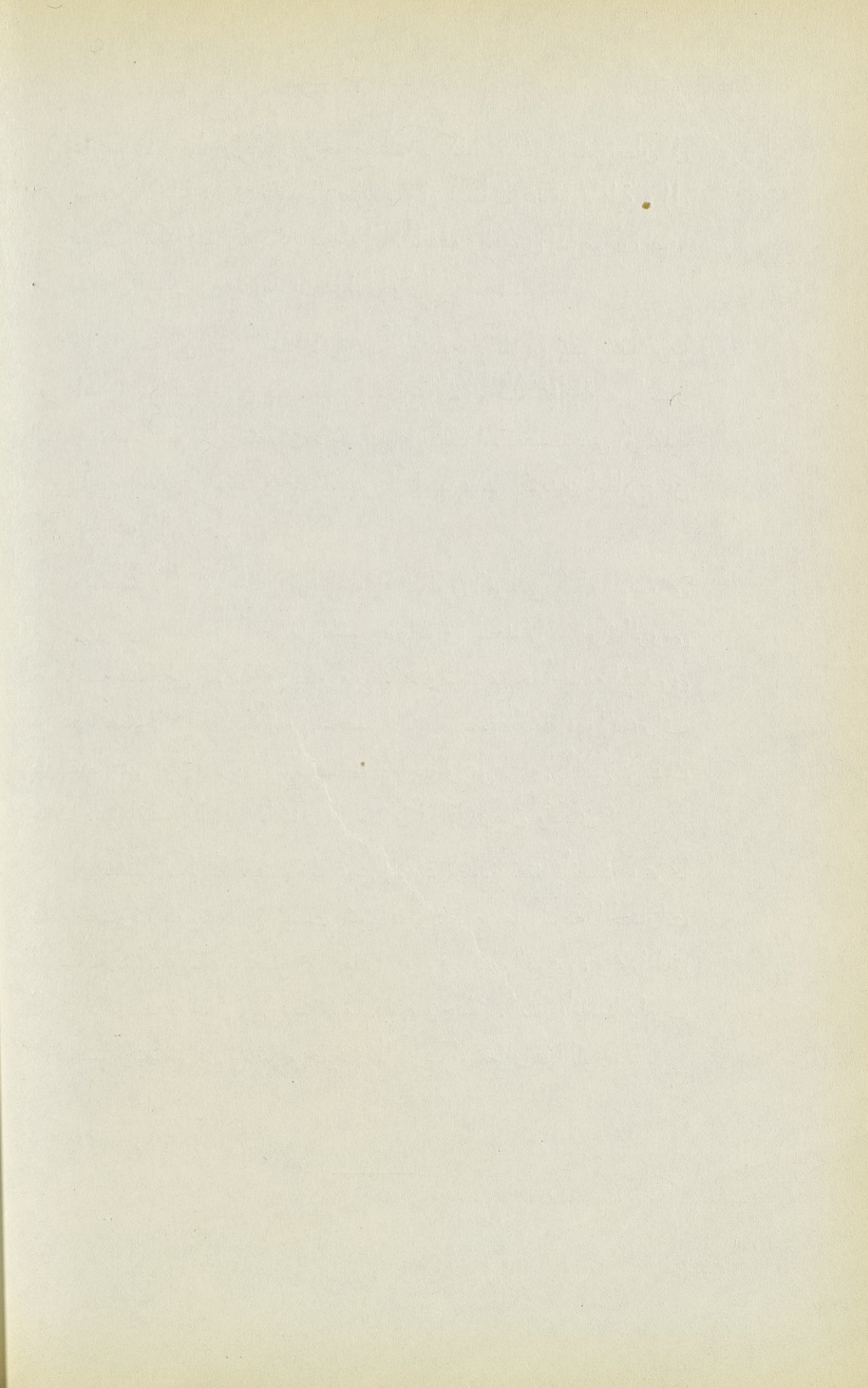
ومن أمثلة التوافق بين الفقهاء أن البيع ينعقد ويلزم بمجرد الإيجاب والقبول ، وأن الملكية تنتقل للموكل بمجرد تعاقد الوكيل ، وأن البلوغ الشرعي هو ١٨ عاماً ، وأن موت أحد المتعاقدين لا يبطل العقد إلا إذا كان أحد الطرفين ملحوظاً فيه كالشركة والوكالة وإيجار العمل ، وأن من نتائج حكم إلغاء العقد أن عديم الأهلية ليس ملزماً برد ما قبضه من الطرف الآخر

إلا إذا صون به ماله وإلا فلا رجوع عليه . كذلك يتفق التشريعيان في حماية عديم الأهلية ، وفي نظام الوصاية ، وفي أسباب عدم الأهلية ، إلى غير ذلك مما يمكن إدراكه لكل من له إلمام بالفقه والقانون إذا صرف نصيباً من وقته في المقارنة والمقابلة بين الفقهاء وآراء رجالهم .

والخلاصة التي نصل إليها الآن هي أن الفقه الإسلامي ليس شيئاً غريباً X عن المدارس الفقهية الأوروبية ، وأن الذين يحاولون صد المغاربة عن اعتبار الشرع كمصدر للقانون العصري لا يحملهم على ذلك إلا تعصب ديني أو تقليد أعمى أو مداواة للأجانب وحب الظهور أمامهم بمظهر المتمدين الخارج عن كل ما خلفه الأسلاف .

والمدهش هو أن بعض ما خالف فيه القانون الفرنسي الفقه الإسلامي لم يعد موطن الثقة من كثير من المشرعين اليوم ؛ فنجد في القانون الروسي ما يخالف المدارس الغربية في كثير من النقط ويتفق مع ما أخذ به المسلمون من عهد بعيد كالمحافظة للمرأة على شخصيتها المدنية بصفة كاملة ، والاعتراف لها ببقاء اسمها دون الإلزام بالانتساب لزوجها وحمل اسمه . أليس في ذلك ما يدل على انتصار الفكر القضائي الإسلامي في كل زمان ومكان ؟

إن تطبيق فكرتنا القضائية لا يمكن إلا إذا جددنا ثقتنا بأنفسنا وعرفنا قيمة حضارتنا العريقة التي ليست شيئاً غير مجموع ما أنتجته الحضارات الإنسانية كلها . والثقة بالنفس هي العمد الأول في البناء القومي ، وهي الخلق الذي لا يتم بدونه كيان ولا يستقيم مع فقده وجدان . لنثق بأنفسنا ولنرب شخصيتنا ولنعتمد على إيماننا بوجودنا إذا أردنا استمرار هذا الوجود .



البَابُ الْإِثْنَانُ

الفكر الاقتصادي

الفكر الاقتصادي

بعد أن كانت الاتجاهات العلمية تقضى بتأكيد استقلال العلوم الاجتماعية عن بعضها عادت أخيراً إلى الاعتراف بأن بين العلوم ترابطاً متيناً يوجب مراعاتها كلها عند الدراسة والحكم ، فالاقتصاد والمالية والسياسة والأخلاق والاجتماع ليست في الحقيقة إلا جوانب مختلفة لعلم واحد هو الذي سماه (ابن خلدون) بعلم العمران البشرى . وإذن فليس من الممكن لنا أن نعرب عن فكرنا الاقتصادي دون مراعاة^② هذه الجوانب المتعددة واستحضارها أثناء العرض وأثناء الاستنتاج .

ولعل من أهم هذه الظواهر والجوانب التي يجب اعتبارها الآن ما سبق^① أن بيناه من أن الحياة حركة ، ومعنى ذلك أن الكون يخضع لتعاقب الظواهر لا لتزاحمها . وهذا بدوره يعنى أن تبدل العصور والأزمان يؤدي لا محالة لتبدل الأحوال في الأمم والشعوب . وهذا التبدل لا يقع عن طريق المصادفة ، ولكنه خاضع لنواميس التفاعل الاجتماعي الخاضع هو أيضاً لأحوال الأفراد والأجواء وما يتعاقب عليها من تغيير . فالتاريخ هو في الحقيقة نظام ، وهذا النظام ليس إلا الحياة الاجتماعية بما فيها من متابعة وتقدم وتطور ونزول ونشوء وارتقاء وغير ذلك من مظاهر المد والجزر الطبيعي والإنساني والعقلي . لكن كيف يمكننا أن نعالل أسباب هذا التفاعل أو التغير وبواعثهما النفسية ؟ هل إن ذلك مصدره من العقل وحده ؟ أو إنه ناشئ عن الأجواء الكونية ؟ أو إن الاقتصاد والمال وحدهما المفسران لظواهر التاريخ ؟ أو إن ذلك ليس إلا محض مصادفة أو قضاء مقدور لا نستطيع له تعليلاً ؟ تلك هي الأسئلة التي ظلت الإنسانية تختلف في الأجوبة عنها بحسب الظروف

والاعتبارات . وقد أصبحت نظرية (ماركس) التي تقول بتفسير التاريخ بالاقتصاد والاقتصاد وحده أكثر النظريات شيوعاً في العصر الحاضر ، خصوصاً بعد أن انتشرت المبادئ الاشتراكية والشيوعية في كثير من البلدان الأوروبية . ومن المعلوم أن خلاصة الأفكار السائدة في المدرسة الاقتصادية لتفسير التاريخ تقوم على أسس ثلاثة : الأول الاعتراف بقوانين التاريخ كشئ موجود . والثاني اعتبار الباعث الاقتصادي متفوقاً على غيره من عوامل الوسط التي توجه المجتمع . والثالث استسلام الجمعية لناموس التشبه بالوسط . ومعنى هذا أن هناك علاقة سببية بين كثير من أحداث التاريخ ، وأن التاريخ ليس إلا نتيجة للوسط الذي يحيط به ، وأن الكفاح أو التدافع الذي يقع بين الطبقات أو الدول أو الأجناس أو الأشخاص مرجعه الأخير إلى ضغط رغبات العيش على الوسائل المعاشية . والحقيقة أن (ابن خلدون) سبق (كارل ماركس) و(فيكو) فكان أول مؤسس للمدرسة الاقتصادية في تفسير التاريخ ، إذ أوضح الفيلسوف المغربي مساق الأحداث التاريخية وتطور المجتمع من البداوة إلى الحضارة ، ومنها إلى التقهقر فالهرم ، وجعل الترف من عوامل الانحلال الرئيسية في الدولة ، بل إنه ما انفك في مقدمته يقرر أهمية العوامل الاقتصادية في تسيير الحالة الاجتماعية التي هي نظام الجماعة أو التاريخ . لكن الفرق بين (ابن خلدون) وبين (ماركس) ومن على شاكلته هو أن الأول لا يقصر التفسير التاريخي على الاقتصاد وحده كما يفعل (ماركس) ؛ بل يعتبره فقط من أهم العوامل وأبرزها وضوحاً ؛ لأنه لا ينسى وجود عوامل وبواعث أخرى كالباعث السياسي والعامل الديني والوازع الطبيعي . ونحن لا نجد مندوحة عن الاعتراف بأن قصر التفسير التاريخي على الاعتبارات المادية هو تناسي كلي لكثير من العوامل النفسية ؛ فكثيراً ما رأينا وازع النسلط وحب الاستئثار بالنفوذ مثلاً يتسبب في كثير من الأحداث والمعارك الدولية ، دون أن يكون هناك صالح عام اقتصادي أبداً . وكذلك الديانات ودعوات النبوة والنظريات الإصلاحية

الروحية التي نشأت في التاريخ ليس من السهل أن تفسر كلها بالباعث الاقتصادي ، زيادة على أن الدين مثلاً والدعوات ذات الطابع الصوفي ولو كانت لادينية تمنع من الترف وتقوى روح الحزبية أو العصبية . وإذن يمكننا أن نلاحظ من طبيعة النظام الشيوعي الناجح في روسيا مثلاً كون الطابع الصوفي الشبيه بطابع الديانات هو من أهم العوامل في نجاحه لا الباعث الاقتصادي . وروح التحرر الموجودة في العامل وصوفية الشعور بكونه يعمل للجميع لا لرأس مال خاص كافية في الدلالة على ما نقول ؛ فالتحرر يرمى إلى الخروج من السيطرة الفردية ولو باختيار نوع آخر من العبودية الجماعية أو الدولية أو الغيبية . ومهما يكن فالذي لا شك فيه هو أن للاقتصاد أثراً كبيراً في سير الجماعة وتطوراتها إلى جانب العوامل السياسية والدينية وما شاكها . وإذن فلا بد من مراعاة كل هذه العوامل عند محاولة الدراسة العميقة للحالة الاجتماعية أى التاريخ أو الحاضر لأمة ما . إن خضوع الجماعة للتطور الدائب وفقاً لقانون السببية الذي يبنء يستدعى بطبيعة الأمر ضرورة الانتقال من حال إلى حال ، وذلك يعنى أن لا نعتبر حالة اجتماعية أى نظاماً ما كشيء دائم ومؤبد ؛ بل إن المجتمع خاضع للتحول الكلى الشامل . وهكذا يمكن أن يعتبر كل نظام في العالم صالحاً لمرحلة من مراحل التاريخ القومى أو الإنسانى إذا تهيأت له أسبابه سابقاً ، وكذلك تجدد أى نظام آخر بكر لم يسبق له أن كان في العالم . وهنا ننفصل أيضاً عن فكرة (ماركس) الذى يعتبر حلقات التاريخ دائمة الإفراغ لتهيئ العالم للنظرية الاشتراكية . إن (ماركس) يحترم الرأسمالية والبورجوازية لأنهما مرحلتا انتقال كان من الضروري أن تمر بهما الإنسانية لكي تصل للاشتراكية . لكننا نقول إن الاشتراكية والشيوعية وحتى الفوضوية ليست كلها إلا مراحل من تجارب الإنسانية تؤثر فيها عوامل التطور لا التفسير المادى الجبرى ؛ فالرأسمالية والبورجوازية والشيوعية وغيرها مما وجد أو يمكن أن يوجد كله حالة اجتماعية لأسباب روحية وعقلية ومادية . وإذا كان هنالك من عقدة

تفاعل دائم فهي كفاح الخير والشر على هذه الأرض وصراع أنصارهما وتطور الذهن الإنسانى فى تفسيرهما .

وإذا كانت روح العصر الحاضر تقضى بتقريب الفوارق الموجودة بين الطبقات ، وذلك بمحاولة التوفيق بين حالات الجماعة العددية والتقنية وبين الأنظمة القانونية والاجتماعية ، فليس ذلك لأن الجميع بالجميع كما يقول (ماركس) ، ولكن لأن التطور المطلق أدى إلى ذلك كنتيجة لتطور العلم واختراع الآلة وأثرهما فى الحالة الاجتماعية ؛ فلقد ظلت الإنسانية زمناً طويلاً تدور فى حلقة مفرغة بين الأنظمة القبلية والإقطاعية ونظام الحرف والبرجوازية والعموم والملكية الصغيرة ، ثم تعود إلى النظام الإقطاعى والملكية الكبيرة حتى اخترعت الآلة الضخمة وتطورت الصناعة فسبق الاقتصاد وتقنيات الخمية غيرهما من بقايا الأنظمة السياسية والاجتماعية العتيقة ؛ فأصبحت الماركسية نفسها مسبوقة بمراحل لأنها تقرب أن تكون حتمية التفكير تابعة لقضاء الواقع غير مرنة للحد الذى يمكنها من مساهرة ركب التطور الإنسانى والعلمى ؛ بل هى بنضال الطبقات اللازم فيها تصل لا محالة إلى تأميم الثروة كلها استهلاكاً وإنتاجاً ، ثم إلى زوال الدولة كلها من الوجود دون أن تستطيع أى توجيه للتطور أو إيقاف للتيار ، فاعتبار العامل العقلى فى جانب العوامل الأخرى ينقصها ، وهو الذى نريد أن نتلافاه فى فكرنا الاقتصادى ؛ لأن الخطر على الدولة ليس من الاضطراب الاقتصادى الذى يمكن علاجه ؛ بل من ضياع الفكر الحر فى الوسط وما يعقل به المجتمع من وجدان صحيح وشعور عام بالخطر يؤدى إلى التضامن فى البحث عن وسائل جديدة للإصلاح من الدولة أو من النخبة المفكرة فيها .

على أن الماركسية لم تكن أكثر من طريق لتطبيق العدالة والأخوة الإنسانية على أساس المرحلتين : (١) كل امرئ وما يستحق (٢) وكل امرئ وما يحتاج . ولكن خطأها فى الجمود على أسلوب معين ناشئ عن اعتبارات

إنسانية لا يمكن نكرانها؛ لذلك فمن الحق الاعتراف بقيمة الكفاح الذى قام به الاشتراكيون من أجل تنوير الطبقات الضعيفة بحاجتها للتكامل من أجل العدالة الاجتماعية، وتنوير العقلاء بضرورة التفكير بالغير والعمل على إزالة الفوارق بين الإنسان وأخيه الإنسان. وهذه الأصول الأخلاقية ليست بالشئ الجديد بالنسبة للإنسانية؛ فطالما كاحت من أجلها فى ألوان متعددة من الكفاح، غير أن نوازع الشر دائماً تطغى فتعود الإنسانية للوقوع فى أزمة الروح وانتصار الأنانية الشريرة على الأفراد، فكان من حسن الحظ فى هذا العصر أن تنبه المستضعفون للاتحاد فى سائر الأرض لتنبيه الضمير الإنسانى وبعث روح المطالبة بحق الجميع فى حياة حرة محترمة. إننا نتفق مع الاشتراكيين فى الغاية التى يرمون إليها، وهى إيجاد عالم أحسن قائم على إلغاء الفوارق الاجتماعية، وتكوين نوع من المساواة الحق بين مختلف أفراد الطوائف الإنسانية. وإذا كنا نختلف معهم فى كثير من الوسائل فإنه لا محيد لنا من الاعتراف بضرورة المصادقة على أن أنصاف الحلول التى يقترحها عادة كثير من المصلحين ليس من شأنها أن تؤدى لإصلاح ما أفسده التاريخ؛ بل لابد من حل شامل لقضية العدالة الاجتماعية يضمن لكل حقه فى الحياة ويفسح له مجال أداء الواجب عليه فى أمن من كل العراقيل والمثبطات التى يضعها عادة مغرضون انتفاعيون وأذكىاء. وهذا ما يستدعى بالطبع الاعتماد على نظام صالح للعصر الذى نحن فيه فى جهاز محكم الحلقات من شأنه أن يمنع بصفة أوتوماتيكية كل وسائل البعث بالحقوق وتسخير شؤون الدولة ومنظمات الشعب لصالح الأفراد؛ لأنه مما لا شك فيه أن الوهم سريع التنبه فى الإنسان كلما أحس بالإمكانيات التى تسهل عليه إرضاء شهواته. ولذلك كان من الضرورى تقوية ما يمكن أن نسميه بالوازع الجهازى الذى يعين على تحرر الفرد من آثار العزلة الإنية والانغمار فى صوفية الحياة الاجتماعية ليكون من أهم العوامل فى تسيير الكون وصنع التاريخ.

قلنا إن التطور الآلى أعطى المسائل الاقتصادية المركز الأول فى الحياة الاجتماعية المعاصرة ، وبذلك فقد أصبحت قضايا الحياة ووسائلها فى مقدمة ما يشغل بال المفكرين قاطبة ، بل ربما كانت هى المسألة الأولى فى نظر المهتمين بشؤون الدول والشعوب . وخلاصة المشاكل التى يحاول المختصون حلها هى البحث عن نظام يكفل لكل إنسان ما يحتاجه فى معاشه اليومى دون أن يمس بتطور المدنية وتقدمها ، والبحث كذلك عن وسائل تقدم الأفراد حسبما تعدهم له فطرتهم وتهيئهم لإدراكه سيجبتهم . ومن العلوم أن هذه المشاكل لم تكن لتعرض لو استمرت الإنسانية على الحالة التى كانت عليها فى عهدها البدائى حيث كانت الغابة ملكا للجميع وميداناً فسيحاً ينشد فيه كل شخص قوته متى أحس بالجوع ، ويأوى إلى مغاراتها وكهوفها كلما طلب النوم أو أحس بالحاجة إلى الفرار من العواصف أو الأمطار . لكن الإنسان المدنى بطبعه لم يكن ليبقى على هذه الحالة ، بل خرج منها إلى حالة التكتل العائلى ثم القبلى فالأئمة ، وأصبحت كل مرحلة من هذه المراحل تخلق له حاجات جديدة تدعو إلى استغلال الأرض واستخراج كنوزها حتى لا يبقى مقتصرأ على ما تقدمه له أشجار الغابة وأنهاؤها ، ثم إلى تكوين الصنائع التى تجعله يستفيد من منتجات الطبيعة وأعمالها . وذلك ما يستدعى بطبيعته تجدد الحاجات وتكوين أنواع المبادلات بين أفراد الجماعة ، ثم التدرج فى العمل الذى من طبيعته تفاوت الأفراد فيما يقومون به ، الأمر الذى يؤدى حتماً إلى تكوين نظام يسوده التفاوت حسبما أوضحه كل من (سير) و (مالوك) و (جنزبرج) الذى لاحظ أن المجتمع يسوده مبدأان : مبدأ السيادة ومظهره التسخير ، ومبدأ الاجتماع ومظهره التعاون . وقد اعترف ابن خلدون بوجود التسخير فى الجماعة كنتيجة للتفاوت فى العمل ، وهذا لا يعنى أن يكون بين البرية ظلم أو اعتداء ، وإنما يعنى ضرورة احتياج كل واحد من البشر لأخيه وعدم استغناء جماعة عن غيرها ، لأن هذا التسخير متبادل فى الواقع بين الأفراد وبين الجماعات كما قال الشاعر العربى :

الناس للناس من بدو ومن حضر بعض لبعض وإن لم يشعروا خدعهم وقد بين (ابن مسكويه) في كتاب «الأخلاق» و(ابن خلدون) وغيرهما من فلاسفة المسلمين: التضامن الموجود بين أفراد النوع البشرى، وعبر ابن مسكويه عما يقتضيه ذلك بقوله: «فمن العدل إذن أن نعين الناس بأنفسنا كما أعانونا بأنفسهم، ونبدل لهم عوض ما بذلوه لنا». ومتى تكلمنا عن تطور المدنية فليس معناه إلا تطور التضامن الإنساني بين الأفراد وبين الدول من أجل تنسيق مشترك وابتعاد عن الفوارق غير الطبيعية.

لكن الواقع أن التطور الإنساني لم يقف عند هذا الحد؛ بل تجاوزه إلى تكوين رأسمالية ضخمة وملكيات ضخمة مصدرها أثره بعض الأفراد الذين ساعدتهم الحظ وواتاهم الذكاء فأخذوا يبدلون كل الجهود في تكوين الثروات الكبيرة ويبحثون عن أسبابها، مستحلين في ذلك كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، ومستعملين حتى أساليب المكر والخداع والسرقة والغش والتدليس، ومستغلين الضعف الإنساني بتزيين أنواع الشهوات الجسمية والأغراض البهيمية بفتح الحانات وتنويع الماخورات والاتجار بالرقيق الأبيض وغير ذلك من أنواع الفجائع الإنسانية التي تطبع هذا العصر بطابع مادي محض، وأصبح المال في نظر هؤلاء غاية تستحل من أجلها كل الوسائل، ومتى حصلوا عليه بالغوا في التفتن في مصارفه، فأخذوا يبنون بكل ربح آية يعشون ويتخذون مصانع لعلهم يخلدون، ويقتنون من الذخائر وأنواع الحلى ما لم يكن يحلم به ملوك العصور السالفة ولا قياصرتهم، فإذا فضل لهم بما اكتسبوا شيء احتكروه في الأبنك وحالوا بين الأمة وبين استعماله للاستفادة منه، وتكون في نفوسهم شره الطمع الأشعبي، وخوف الجشع المتشكك، وقست قلوبهم فلم تعد لهم رافة على ضعيف ولا رحمة لمسكين ولا اهتمام بصالح عام، ونشأت بين هذه الفئة في المشرق والمغرب والشمال والجنوب رابطة مادية محض لا تهتم بغير المال ولا تعتمد على غير الأرقام؛ يستوى فيها المؤمن والكافر والبر والفاجر،

ويحان من أجلها الدين والوطن ، ويباع في سبيلها الضمير والروح والعقل وكل شيء غال ؛ أساسها العمل على تنمية ما باليد ومضاعفة الأعداد ولو كان ذلك بارتكاب كل نقيصة ؛ لا تحول بينها الحدود ولا تحجز عنها الاعتبارات التي ألفها الإنسان ، فانقلبت الأوضاع الفطرية وضاعت القيم البشرية وأصبح المال وحده المثل الأعلى والقيمة الفضلى التي بها يقاس كل شيء ويوزن كل قول أو فعل . ولم تكن هذه الرابطة المادية لتصل إلى نتيجة غير واحدة من اثنتين : إما استعمال الربا أضعافاً مضاعفة ليستريح الملاك ويعوض العمل الشريف بالكسل وانتظار تضاعف الرصيد في المصرف ، وإما التقدم إلى ميادين التجارة والصناعة واستخدام أكبر عدد ممكن من الناس من أجل مضاعفة الأرباح على عاتقهم . وهكذا يزدون في الطين بلة ويعملون على توسيع دائرة الانفصال بين عوامل الإنتاج التي هي الأرض والعمل ورأس المال ؛ الأمر الذي لم يكن له من نتيجة إلا تكوين طبقتي الأجراء والأسمالين ؛ لأن الانفصال بين عوامل الإنتاج قطعاً هو الذي كونهما ، لا تقسيم العمل كما يزعم بعض المفكرين . ووجود هاتين الطبقتين على الصفة التي هما عليها من ضعف الأولى ورفاهية الثانية يؤدي لا محالة إلى تطاحنهما ، وذلك هو السر في التنازع الاجتماعي الدائم ؛ لأن الرابطة قائمة بين عناصر الأمة على شقاء فئة من أجل سعادة الأخرى . ومن الطبيعي أن هذا التطاحن ينتهي دائماً بتكاثر الطبقة الأخيرة وحصر الطبقة المستأجرة في الرقم الذي يزداد قلة تدريجياً . وكلما ضعف عدد الأغنياء وأصبح المال دولة بينهم لا يتبادلونه إلا مع بعضهم ولا يصل ليد الشعب — ازداد حنق هذا الأخير وعظم التضارب بينه وبين الأقلية المستغلة ، ثم لا يقتصر هذا التطاحن على أفراد الأمة الواحدة نفسها ، بل يتجاوزه بحكم الطبيعة إلى التطاحن بين الأمة وبين غيرها ، إذ أن الأغنياء يبحثون دائماً عن يشتري منهم خارج وطنهم إذا لم تكفيهم الأسواق المحلية ، وهي لن تكفيهم ماداموا يعملون على

مضاعفة إنتاجهم وإضعاف قوة المستهلكين له . وهكذا تكون فكرة القتال من أجل الأسواق التي هي مصدر الفكرة الاستعمارية الغربية ؛ فإذا تمكنوا من سوق جديدة لم يقتنعوا بها ، بل بحشوا عن غيرها ، وذلك يتطاحن آخر ؛ وحينئذ يجردون أنفسهم وجهاً لوجه مع دولة قوية أخرى بما فيها من رؤوس أموال وأغنياء يبحثون بدورهم عن سوق أخرى لمنتجاتهم ؛ فيقع تطاحن آخر بين هؤلاء المنتجين بعضهم مع بعض ، زيادة على تضاربهم مع الفقراء من مواطنيهم ومع الشعوب الأجنبية التي يتخذونها موضوع استغلالهم ؛ وذلك ما أدى بالفعل إلى هاتين الحريين الطاحنتين اللتين لم نفق من آثارهما بعد .

وقد وصلت الإنسانية اليوم إلى حد تكتل فيه الأغنياء كلهم والأجراء كلهم ، وأصبح التطاحن الذي كان داخلياً بين أمة وبين أخرى إنسانياً بين قوة المال وبين قوة العمل . وإذا استمر هذا التضارب بين هاتين الطبقتين وبين أنصارهما فلن ينتهى إلا بحرب ذرية يخرب معها العالم دون أن يصل إلى حل معقول ؛ لأن الاتجاهات التي تدعو إليها أمم الشرق والغرب اليوم ليس من شأنها أن تحل المعضلة أو تفك المشكلة ؛ إذ هي تذهل عن نقطة أساسية هي مقاومة الضعف الإنساني الذي أدت إليه الحضارة وما معها من ترف هو أساس كل ما بليت به الإنسانية من شرور .

إن المشكلة الاجتماعية العصرية كلها تلخص في هذا الاحتكار المشؤوم للثروة في يد أقلية ضئيلة لم تكتسب متاعها بالطرق التي شرعها الله وقبلها العقل ، ولم تقتصر فيما اكتسبته على إنفاق ما يسد حاجاتها ويرفها الرفاهية التي لا تضر بالغير ؛ بل إنها تجاوزت في تصرفاتها كل حد معقول ، وتعدت كل جانب مقبول ، وتحكمت في رقاب الناس وأعراضهم منذ سلطت قوتها المادية على المحتاجين ؛ تشتري ضمائهم وتسخر بهم من عداهم حتى أصبح المال صاحب السطان القوى في النفوس يخضع له الملوك والأمراء والمفكرون والقادة وغيرهم من الطبقات المتنوعة . وهكذا أصبحت الرأسمالية المتضخمة

آفة هذا العصر؛ فقصت على كثير من الكفاءات التي كانت تنمو في عهد أسلافنا بالقدر اليسير من المال ووفق المهنة المختارة لأى أحد؛ لأن الكل أصبح آلة صماء في يد الممولين، ولم يعد لأحد قدرة على استخدام مواهبه ما لم يقبل تسخيرها لأحد الأغنياء الجشعين. ولقد رأينا من آثار هذا في أمنا العربية ما يجعلنا نضطرب رعباً كلما تصورنا مصير وطننا إليه لا محالة إذالم ننتبه لخطر الرأسمالية العصرية وأعمالها؛ فإن الحرية التي ننشدها لا تبقى لها قيمة إذا كنا عبيداً للصالح التي يشركنا هؤلاء المليونون في بعض فوائدها إغراء لنا ودساً علينا حتى نصبح حلفاءهم فيما يقصدون إليه من تعبيد اقتصادى لأمتنا واستغلال خالد لثرائنا.

وخطر الرأسمالية العصرية فوق هذا وذاك هو أنها قضت على كل الأنظمة والديانات والمبادئ السامية التي كان يدين بها الناس فتحملهم على القناعة والرضا بالرج الحلال والاعتماد على النفس والسرور بالعمل والعيش في كامل الحناءة. ولقد أصبح العالم كله يتساءل عن النظام الصالح الذي يجب أن يحسن حالة المجتمع ويصلح ما أفسده عباد المال وطغاة السيطرة الاقتصادية، مع أن المسألة ليست من الصعوبة إلى الحد الذي يقف فيه المفكرون حائرين، وإنما تكونت صعوبتها من الرغبة في حلها من الناحية المادية وحدها؛ إذ القضية قبل كل شيء قضية بعث للضمير وإحياء للنفس الكريمة والخلق المستقيم وتجديد للفكر وإيمان بالعقل وتشبث بالتضامن الإنساني والأخوة البشرية القائمة على العدل في تعميم الحريات الديمقراطية بين الجميع.

وقبل أن نحاول الإدلاء بالجواب عن المشكل الذي شرحناه يجب أن نلم قليلاً ببعض الحلول التي أصبحت اليوم عقيدة قسم كبير من البشر لئلا كيف أن جو المادة هو الذي تملكها فلم تصل إلا إلى تعقيد المشكل وتقوية ما فيه من إبهام، ولنخلص إلى النتيجة الصحيحة؛ وهى أن حل المشكلة الاقتصادية يجب أن يكون شاملاً لكل النواحي الأخلاقية والروحية والاجتماعية والمادية.

الحلول العصرية

لمشكلة الاقتصاد

نحن من أبعد الناس عن ادعاء كوننا نستطيع أن نبين في هذا الفصل المحدود خلاصة المذاهب الاشتراكية وغيرها من المذاهب السائدة في العصر الحاضر ؛ فإن ذلك يحتاج لمؤلفات عديدة وفصول واسعة . وإنما نريد أن نذكر بأهم المذاهب المشهورة حتى يتسنى لنا أن نقابلها مع غيرها ونستخرج رأيينا الخاص الذي سندلى به في الفصل الأخير من الفكر الاقتصادي . ويمكن لمن شاء التوسع أن يرجع لكتب الاقتصاد السياسي وتاريخ العقائد والنظريات الاقتصادية والمالية .

للاشتراكية الحديثة أصول انتشرت منذ القرن السادس عشر على أثر تدفق الذهب على أمم الغرب وانتشار روح عامة في دولها تقدر الذهب وتعبده وتحترمه وتحفظه بالحيولة دون إصداره وفرض المكوس الذهبية على كل المواد الواردة عليها من الخارج . فكان من نتائج ذلك أن قيد نشاط الفرد وحيل بينه وبين العمل ، وأصبحت الحكومات الأوروبية تشتغل بالتجارة وتكون مذهب التجاريين . ثم وقع رد الفعل بتأسيس المدرسة الحرة التي تدعو لحرية التجارة على أساس (دعه يعمل) وتحطيم قيود الجمارك بين الدول على أساس (الباب المفتوح) . ولكن ما انتصر هذا المذهب حتى تكون الاحتكار الخاص عن طريق تضخم الرأسمالية وجشع أصحابها وحيولتهم دون الحرية المنشودة ، فتأثر لذلك العمال وتبرموا من حالتهم واشتد نزاعهم مع الممولين الذين لم يعبأوا بالاستياء العام ، وزاد الطين بلة ظهور المعامل والصناعات الكبيرة ؛ فاستفحل غنى الأغنياء وفقير

الفقراء . حينئذ بدأت الأفكار تعمل عملها ، واهتمت الحرية التجارية بأنها أساس هذا البلاء الذى عم الطبقة المستضعفة وقضى على إمكانياتها فى الحياة ، وراجت المذاهب التى تنكر على رأس المال اختصاصه بالإنتاج للعمل وتقرر مشاركة العامل له فى ذلك ؛ إذ لولا العامل لما حصل صاحب المال على الأرباح الطائلة التى أخذ ينفرد بها ظلماً دون العامل . ومن ثم بدأ التطاحن بين العامل وبين الممول .

وخلاصة المبادئ التى تقوم عليها المذاهب الاشتراكية على اختلاف ألوانها وجوب هدم الأنظمة الحاضرة وإحلال نظام جديد محلها يقوم على توزيع الثروة توزيعاً عادلاً بين كل الطبقات ، وذلك بمحو الملكية الخاصة بما فيها من أرض ورأس مال ومعامل ؛ ودفع ذلك ليد الدولة التى تفرض على المواطنين كلهم العمل لحسابها بأجور متساوية لقيمة العمل الذى يستطيعه كل واحد منهم ، وبتفويض التوزيع لأمثلة الحياة ومرافقها للدولة نفسها .

وإذا نحن نظرنا للملكية فى الاتحاد السوفييتى الذى طبق آخر مظاهر الاشتراكية الدولية نجدها تنقسم إلى ثلاثة أقسام : ملكية وسائل الإنتاج الكبرى كالمصانع والمناجم وخطوط الحديد والغابات والكيماويات ومراكز توليد الكهرباء وغيرها ، وكل هذه الوسائل ملك للأمة تديرها الدولة نفسها وتجنبد من تشاء من الجمهور للخدمة فيها بأجور معينة لكل واحد منهم . ثم ملكية الأرض ، وهذه تعتبر ملكاً للدولة أيضاً إلا أنها تسلم للفلاحين الذين يديرونها فى شكل جماعات تعاونية تحت إشراف الدولة التى تقدم للجماعة ما تراه من مساعدة وتوجيه ، ويسمى هذا النظام فى روسيا (بالكوخوز) ، ومن هذه الأراضى قسم تستغله الدولة بنفسها فى شكل مزارع حكومية خاصة ، ويسمون هذه (بالسفخوز) . وثم نوع آخر للملكية هو الملكية الفردية الصغيرة بقى فى يد بعض الفلاحين الذين يستغلونه لحسابهم . ولكن مع كل هذا التقسيم فالأرض من الوجهة النظرية ملك للدولة ، وتقع إدارة الحكم

وإدارة الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفيتى على عاتق الحكومة ؛ أى على عاتق مجلس مفوضى الشعب للاتحاد وأجهزته المختلفة طبقاً للبادة ٢٤ من الدستور .

ويجرى العمل فى بلاد الديمقراطيات الشعبية على أسس شبيهة بالنظام الجارى فى روسيا إلا أنه يسمح بالسير تدريجياً فى تطبيق المنهج الاشتراكى . ومع ما فى ذلك من التناقض مع المبدأ الشيوعى الثورى فإن الشيوعيين يعتذرون عن ذلك بأن نجاح الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى وقيام هذه الدولة الاشتراكية الكبرى كاف لإزالة المخاوف التى كانت تحمل الماركسيين الأرثوذكس على القول بضرورة الثورة الشاملة العاجلة .

ومن أهم النظريات التى لعبت وما تزال تلعب دوراً كبيراً فى التأثير على العقلية الغربية وحياتها الاجتماعية والفكرية والأدبية نظرية الفوضويين الذين يشبهون فى كثير من أصولهم نظرية الخوارج اللاكوميين فى أول الإسلام . وتقوم نظرية هؤلاء على محاولة التوفيق الغريب بين آراء المناصرين للحرية التجارية وبين آراء الاشتراكيين ؛ إذ يأخذون من الأولين نقدهم الشديد وأساليبه للتدخل الاقتصادى للدولة وحشهم على حرية الابتكار الشخصى ورأيهم فى قيام نظام اقتصادى تلقائى . كما يقتبسون من الاشتراكيين نقدهم الشديد على الملكية وآرائهم الراجعة لاستقلال العمال . ولكنهم بهذا المزج الغريب تجاوزوا كلا من المبدأ الحر ومن المذهب الاشتراكى ؛ لأن الأحرار يحتفظون للدولة بدورها فى تكوين الأمن العام ، بينما ينكر الفوضويون وجود الدولة من أساسها . أما الاشتراكيون فإنهم ينكرون الملكية الخاصة ولكنهم يحتفظون للدولة دوراً مهماً فى تدبير مرافق الحياة وتوزيعها ؛ فالدولة موجودة على كل حال . لكن الفوضويين يعتبرون فى وجود حكومة معينة استعباداً للفرد وحيلولة دون نمو شخصيته ومنعاً للحرية . وقد حاولوا بذلك المزج أن يمنعوا من الظلم ويمتنعوا بالحرية وإن أخطأوا السبيل . يقول أحد أقطابهم (باكونين) : « الحرية من غير

اشتراكية هي الامتيازات والظلم . والاشتراكية من غير حرية هي الاستعباد والقسوة » .

لكن كيف يمكن التوفيق بين الاشتراكية والحرية من غير حكومة ؟ يجب الفوضويون على ذلك بتأسيس جمعية من الرجال الأحرار المستقلين نوعياً لا يطيع كل واحد منهم إلا نفسه ، لكنهم جميعاً يخضعون لسيطرة العلوم حسب رأى (باكونين) ، أو للعقل حسب رأى (فرود هون) . وهكذا لا يطيع كل واحد منهم إلا إرادته وحده ؛ ليس هنالك لا إله ولا مالك حسب تعبير (جان كراف) . أما كيف يتحقق هذا فهم يجيبون عن طريق الثورة والقسوة الكاملة التي تطلق للشخصية عنايتها . وليس من دورنا أن نبين هنا خطورة هذه الأفكار الهدامة على المجتمع ، ولكن من المهم أن نشير إلى أن تداعي الأفكار جعل هذه النظريات تؤثر في كثير من الاتجاهات الأخلاقية والاجتماعية في أوروبا ، وبالأخص في هذا التحرر المطلق الذي يعتبره الأدباء الغربيون اليوم رمزاً للشخصية الأدبية حتى لم يعد بين كتاب فرنسا مثلاً أية رابطة فكرية أو معنوية . فإذا لم تنجح الفوضوية السياسية في تطبيق نظرياتها في العالم الغربي فقد نجحت في تسميم أفكار الكتاب والفلاسفة الغربيين .

وهناك شبه كبير بين الفوضويين وبين أئمة النقايبين الثوريين على رغم احتجاج هؤلاء ضد كل ادعاء للقرب بين المذهبين ؛ لأن المثل الأعلى للفريقين واحد ؛ فالنقايبون الثوريون يقولون أيضاً بهدم الملكية وهدم الحكومة لأن الدولة في نظرهم من الطفيليات التي تمتص دم العامل ؛ إذ هي الأداة العقيمة التي لا تنتج شيئاً ، بينما تقوم على أكتاف العمال المنتجين . ويرى هؤلاء النقايبون أن الشدة والثورة هما الوسيلتان الوحيدتان لتحقيق أحلامهم ، وذلك كما يقول أحد أقطابهم المسمو (سوريل) : « بتهيئة جمهور العمال للقضاء على الملكية والحكومة ؛ وذلك بإيجاد منتجين أحرار يعملون في مصانع ليس عليها لأحد سلطان » . ولكن مع هذا وذاك فإن فكرة النقايبية الثورية

تختلف عن النظرية الفوضوية من جهة أخرى ؛ فإن للثانية ثقة كبيرة في عمل الحرية العامة التلقائي لتنظيم الجماعة وتسييرها ، أما الأولون فيعتمدون على أداة معينة معروفة ، هي نقابة العمال التي تعد خير وسيلة لتطاحن الطبقات ، وعلى أساسها يبنون مثلهم الأعلى في تأسيس جماعة للمنتجين قائمة على الشغل ولا مدخل للثقافة أو المثقفين فيها .

منذ ابتدأت هذه النظريات التي تستمد قوتها من الماركسية ، وإن اختلفت ألوانها ، أخذ الاجتماعيون في البلاد غير الاشتراكية يبذلون جهوداً جبارة لتكوين نظريات مختلفة تعارض الماركسية وتقوم بثورة النخبة ضد البروليترارية أو ما يسمونه بضد الثورة . وقد كان من أخطر هذه المذاهب رأى (كوينو) الذي صرح بأن ثورة النخبة لا يمكن أن تتم إلا عن طريق جنس متفوق . فقد نشأت عنه مذاهب العنصرية ثم نظرية الاشتراكية الوطنية وما إليها من وسائل فاشية وشبهها . ومع ما في هذين المذهبين من كبرياء وادعاء فإنهما لا يختلفان لا في النتائج ولا في العواقب عن النظرية الاشتراكية والشيوعية .

يرى النازيون والفاشيون أن يتركوا الملكية الشخصية مباحة من أجل وسائل التعيش ؛ إلا أن تلك الملكية يجب أن تقع تحت رقابة دقيقة من الحكومة التي توجهها للصالح العام ، وبتعبير أصح يجب امتلاك الدولة للأفراد وتركهم هم يملكون المال . وعن ذلك عبر (هتلر) بقوله : « يجب تشريك الأشخاص عوضاً عن تشريك ما بيدهم » . وهكذا نرى أن هذه الآراء لا تقل خطراً على الحرية الشخصية عن خطرات الحركات الهدامة الأخرى ، زيادة على ما تحتوى عليه من سموم المبادئ المبنية على تفوق الأجناس على بعضها وحق استغلال الممتاز لغيره من الناس . وذلك ما وحد الدول كلها حتى أعداء الشيوعية في حرب طاحنة ضد نظرية الشعب المختار الخطيرة .

وتقوم اليوم في أمريكا وغيرها من البلاد الديمقراطية فئات من (السوسيولوجيين) بأبحاث عامة تلقائية عن وسائل حل مشكلة الاقتصاد

العالمية . ومن أخطر النظريات التي ظهرت أخيراً وحصلت على دعاية كبيرة في الأوساط الجامعية الأمريكية نظرية الاجتماعى الأمريكى (جيمس برنهام) التي أعرب عنها في كتابه «عهد المنظمين» ؛ فقد طبع هذا الكتاب في عدة لغات وحصل على نجاح في كل طبقات القراء .

يرى (برنهام) : أن السبب الرئيسى في الأزمات الحالية هو في كون الشكل الحالى للرأسمالية قد فات وقته ؛ لأن مشاريع الأعمال عرفت تكديساً ذا أهمية فصارت تزداد كل يوم ، وهى بذلك تصير ملكاً لعدد يصغر كل يوم أيضاً ، ولكن هؤلاء الملاكين لم تعد لهم إلا علاقة ضعيفة بالإنتاج ، والمديرون الحقيقيون لأشغال الإنتاج هم في الواقع المديرون الفنيون والتجارىون للعمل أى (قبطانات الصناعة) . وعليه فيمكن لهؤلاء الفنيين أن ينظموا الإنتاج والتوزيع بصفة معقولة ، وأن يحلوا الأزمة الاقتصادية لولا أن الملاكين يمنعونهم من ذلك نظراً لمصالحهم المالية . وإذن فما هو الحل ؟ يجب على ذلك (برنهام) بأن المنظمين يجب أن يتحدوا أو يشوروا ضد أعلى ملاكى العمل ليأخذوا بيدهم الآلة الاقتصادية كلها ؛ فإذا انتصروا أمكنهم أن يثبتوا سلطتهم فينظموا الأعمال بكيفية تسمح لهم بتكوين اقتصاد رأسمالى مصمم ، وذلك في دائرة النظام الاقتصادى والاجتماعى الحاضر ، ومن غير اضطراب ولا انقلاب محسوس .

من مجمل هذه الآراء نرى أن الاتجاه المادى هو وحده الذى يملك فكر القائلين بها ، وأنها كلها تتفق في خطأ أساسى هو اعتبار المال العامل الأول والأخير في حل المشكل وتغيير العهود .

فلننظر إذن ردود الفعل عند المتدينين في الموضوع .

المحاولات النصرانية

حل مشكلة الاقتصاد

على الرغم مما تتحدث عنه الأناجيل من كون الأغنياء لا يدخلون ملكوت الله ، وعلى عكس ما عرف عن المسيح وحوارييه من الزهد في الدنيا والاكتفاء بالقليل من أسباب الحياة — ظلت الكنيسة طيلة تاريخها مؤيدة للفوارق الاصطناعية بين الطبقات ، وجعلت من سلطتها ورجالها أرستقراطية أشد من سيطرة القرشيين في عهد الجاهلية العربية ، وأبى أصدق رجالها وأخلصهم للدين أن يتطوروا — على مر الأجيال — في فهم العهد والصدقة المسيحيين . وبذلك ظلت الممالك النصرانية بمعزل عن كل حركة اجتماعية خطيرة من هذه الحركات التي ظهرت في أفق العالم الإسلامي بعد أن بزغت من الإسلام فكرة الصدقة الإجبارية وروح العدل الاجتماعية .

ومع أن الرجة التي كونها ميلاد محمد عليه السلام لم تكن قاصرة على سقوط شرفات الإيوان القيصري أو انطفاء نيران الأكاسرة الفرس ؛ بل سرى أثرها في شعوب الأرض كلها حتى دخلت إلى بطون الأديرة فزلزلت من تماثيلها — فإن أثر الإسلام الاجتماعي في استجلاب نفوس قدماء المسيحيين في الشرق الأوسط لم يحمل الكنيسة الكاثوليكية على تعديل موقفها إزاء النظرية المادية التي سارت عليها طيلة أمد حكمها ، إلى أن اهتزت الأرض الأوربية من جراء المبادئ الهدامة الجديدة .

لم تعرف النظريات المعروفة بالنظريات المسيحية الاجتماعية إلا في القرن التاسع عشر المسيحي ، حيث أصبحت ذات منهج خاص وتصميم

محدد يحاول التوفيق بين حاجات الجماعة وبين المبادئ النصرانية . ولم يكن ذلك في الواقع إلا رد فعل لازدهار المدارس الاشتراكية الملحدة التي أخذت تضم لخطيرتها جمهور المستضعفين مشيرة لهم ضد الكنيسة التي أيدت بسلطتها الزمانية والمكانية رأس المال وطمغيان أصحابه . وهكذا حاولت طائفة من النصارى أن تجد من أصول المسيحية ما يحدد نظام الجماعة ، وما يقنع الكل بأن الكنيسة — حسب تعبير بعض رجال هذه المدرسة المسيحية — لم تقم على أساس تأييد الأقوياء من الأغنياء فقط ، ولكنها قامت أيضاً على مبدأ الدفاع عن الضعيف والمسكين . والحقيقة أن هذه الحركة لم تكن أكثر من انبعاث في وجدان بعض النصارى الذين أخذوا يتساءلون : ألم تكن الكنيسة المسيح ؟ ألم تغرق في مهمتها الأخروية إلى الحد الذي نسيت فيه مهمتها الدنيوية ؟

تعددت المدارس الاجتماعية النصرانية تعدداً كبيراً يتراوح بين أعظم المحافظين وبين المسيحيين الفوضويين أيضاً ، ولكنها جميعاً تتفق في مقاومة المدرسة التجارية الحرة التقليدية . إنما ذلك لم يجعلها متفقة في فكرة التمويل الاقتصادي ، أى وضع المسائل كلها بين أحضان الدولة ، بل إن فريقاً منها يقاوم الحرية التجارية كما يقاوم التأمين والتوجيه الحكومي . وهى لا تنكر وجود النظام الطبعى بل تعترف به وتسميه عمل العناية الإلهية ، لكنها ترى أن الإنسان الذى خلق حراً ضد هذا النظام الفكرى ، وتلك هى سقطته أو جريمته ، وبذلك فقد أصبح غير قادر على العودة من تلقاء نفسه إلى النظام الفطرى . وعليه فيجب أن يموت في الناس اليوم أثر الإنسان الطبعى (آدم) ليحل محله الإنسان الجديد الذى يجب أن يستنجد بجميع القوات المعنوية لخروجه من الإثم الذى وقع فيه . وهكذا نجد فكرة الخطيئة الموروثة تحول بين المسيحيين وبين اكتشاف الفكرة التي بنينا عليها رأينا الاقتصادي ، وهى فكرة التطور ، مع أنها كافية لتقوية نظريتهم في ضرورة تغير الحالة الفردية للإنسان ؛ لأن مما يفصلهم عن النظريات

الاشتراكية أنهم لا يعتقدون أن مجرد تغيير الحالة المادية كاف لتغيير ما بالإنسان من آلام ، بل لابد من تغيير ذهنية الفرد نفسه . وهذه حقيقة لا يمكن نكرانها من الوجهة العملية ، لكن إذا لم نعترف بنظرية التطور المطلق لم نستطع أن نحل المشكلة إلا على المذهب المادى المحض . ونحن لا نستطيع أن نعتقد فى التطور المطلق إذا اقتصرنا على أصول المسيحية التى تقرر عقيدة الخطيئة الأصلية . وقد سبق أن بينا فى فصل ماض أن الإسلام يخالف النصرانية فى هذا الأصل ، وأن على من يدرس الكتب الأجنبية من المسلمين أن يتنبه لهذا الفارق العظيم الذى يفصل بين فكرة المسيحيين وبين فكرة المحمديين .

أين يمكن وضع المدرسة الاجتماعية المسيحية ؟ يجب الملاحظون بأن هذه المدارس لا يمكن أن توضع فى أى مكان بالنظر لاحتياجها العملية البنائية . حقيقة إنها تدعولتكوين جماعة أخوية ، كل أفرادها متساوون لكونهم جميعاً تحت الربوبية الإلهية ، لكن هذا الإخاء يمكن أن يقع على عدة وجوه من المساواة . وكذلك هم يحترمون الشغل ولا يحبون أن يعتبر العمل مجرد سلعة يتلاعب بها الأخذ والعطاء ، لكن شريعة الرومان الملاحدة كانت أيضاً تقول بهذا . فالمسألة ليست مسألة تقرير أصول عامة غامضة ، ولكن مسألة برنامج محدود يتفق مع الديانة النصرانية . وذلك ما لم تستطع هذه المذاهب أن تضعه بصفة مقبولة من رجال الدين ، لأن النصوص النصرانية فى مسائل الاقتصاد والاجتماع كثيرة ، ولكنها تقبل التأويل من طرف أنصار العدالة الاجتماعية وخصوصها على السواء .

من أشهر المدارس المسيحية مدرسة «لوبلاى» وهى مدرسة تتفق مع النظرية الحرة من جهة مقاومتها للتدخل الحكومى وللإشراكية ، ولكنها تختلف عنها من جهة تفاؤلها فى نسبة الخير للإنسان ؛ فلوبلاى يعنى عناية خاصة بتأكيد الأصل المسيحى للخطيئة الموروثة ، وبذلك يجعل المصائب

الإنسانية نتيجة لعمل كل فرد؛ الأمر الذى يستوجب القيام بإصلاح عميق . وقد كان أول كتبه هو (الإصلاح الاجتماعى) ، إذن فالسيطرة لابد منها لتحقيق الإصلاح . ومن تتكون هذه السلطة ؟ يجيب لوبلاى : قبل كل شىء من أبى العائلة الذى نجد أثر سلطته فى الفطرة وليس فى العقد الاجتماعى ؛ لكن أبأ العائلة لا يكفى وحده لأنه كثيراً ما يظلم أيضاً ، فلا بد إذن من تكوين سيطرة خارجة عن الآباء ، فما هى ؟ هل هى الحكومة ؟ الحكومة لا تستثنى ، لكن الأوفق أن نعلم إلى السلطة الطبيعية أولاً : سلطة النبلاء والعرفاء ، فإذا لم توجد فالأقرب فالأقرب : الجماعة ثم العموم ، ثم العالة ، وأخيراً إذا لم يتيسر ذلك كله فالحكومة . وحيث إن للعائلة هذه الأهمية فالميراث قيمته لأنه السبب الوحيد فى استمرارها . يذكر لوبلاى ثلاثة أنواع للعائلة لا نريد التعمق فى تفصيلها ، إنما يهم أن ننبه إلى كونه يعطى الميراث للولد الأول الذى يجب أن يحل محل الأب فى حفظ العائلة ، ريثما يذهب إخوانه لتأسيس عائلات أخرى . وهناك أيضاً سيطرة المعلم على العملة ؛ فالمعلم الطيب يجب أن يكون بمثابة الأب لأسرة العمل ؛ إذا خير لا يمكن أن يتأتى لأفراد الطبقة العاملة من أنفسهم ، وإنما من شخص أعلى منهم . أما الجمعيات أو النقابات التى ينظر إليها البعض كوسيلة ناجعة فلا يرى فيها (لوبلاى) إلا مزاحماً للتجمع الطبيعى الذى هو الأسرة موسعة . ويمكن أن يعتبر هذا المذهب هو أصل المدرسة الألمانية التى تنشئ الحلول الاقتصادية والاجتماعية من تجارب التاريخ ، وكذلك مدرسة (اتحاد السلام الاجتماعى) .

وتوجد مدرسة مسيحية مهمة أخرى هى مدرسة (الكاثوليكية الاجتماعية) التى لا ترفض مبدأ (لوبلاى) فى العائلة ، وإنما تعتبره مقصوراً على تركيز الإصلاح الأخلاقى ، أما الناحية الاقتصادية فتعتمد فيها على الجمعيات المهنية . وهكذا بدأ أنصار هذه النظرية يكونون النقابات المختلطة ، وحينما فشلت عادوا إلى تكوين نقابتين منفصلتين ، ولكنهما متعاوتان فى

حل مشاكل المستخدمين والعملة . وقد تطور هذا المنهج مدفوعاً بالشعار الآتى : (التجمع الحر للحرف المنظمة) . ومع أن هذه الجمعيات ترمى إلى تكوين عهد أخوى بين الجميع فإنها لا تدعو للساواة ، بل تؤكد سلطة المستخدم بما له من مسؤوليات فى الحقوق والواجبات ، مع احترام حق العامل فى أجرة محترمة وعائلة مستقرة . وتقاوم هذه المدرسة المبدأ الاشتراكى القائل بأن خير العملة لا ينجز إلا بيدهم ، كما أنها لا تعترف للحكومة بالتدخل إلا فى عهد التأسيس الأولى للتنظيم المهنى .

وإذا كانت بعض الأجنحة فى مدرسة « الكاثوليكية الاجتماعية » قد حاولت الانزلاق إلى اليسار ومهاجمة رأس المال فإن ذلك لم يعد بعض الأفراد من أنصارها الذين سرعان ما وقعوا تحت الحكم القاسى من البابا ، فلم يبق إلا اليمينيون الذين أكدوا مذهب (لوبلاى) فى فكرة المستخدم الطيب ، وعملوا على توضيح أن الأنظمة الحاضرة كافية لتحسين الحال إذا رجعت الحكومات للعمل بالشرعية المسيحية والاتصال بالجمهور .

وقد ظهرت مدرسة اجتماعية بروتستانتية فى انكلترا منذ سنة ١٨٥٠ وهى تعتمد أيضاً الجمعيات التعاونية للعمال والمستخدمين ، لكنها لم تعلق أهمية كبيرة على شكل من أشكال التنظيم أو التشريع ؛ لأن المسألة كلها راجعة لتغيير النفسية البشرية . وقد تطورت هذه المدارس فى أشكال متنوعة ، ولكنها كانت أشجع من المدارس الكاثوليكية فى مقاومة الملكية الكبيرة للأرض وفى الدفاع عن الطبقة العاملة . وفى الولايات المتحدة الأمريكية تكون الجناح الأيسر من البروتستانتية الاجتماعية الذى نادى بمقاومة الرأسمالية مسمىاً لها بالمأمونية ، ومطالباً بتبيين أن الاشتراكية ليست إلا التعبير الاقتصادى للحياة المسيحية . ولكن الجناح الأيمن لمعارضة هذه الحركة ظهر فى ألمانيا تحت عنوان (الحزب المسيحى الاجتماعى للعملة) الذى بقى رغم عنوانه محافظاً إلى حد أنه انتهى بحذف لفظة (العملة) من اسمه ، فلم يكن له أدنى قبول فى الأوساط العاملة .

وفي سنة ١٨٩٦ ظهر في ألمانيا جناح يسارى بقيادة الراعين (نومان) و (كوهر) حاول أن يجمع العملة موجهها الكنيسة البروتستانتية نحو اتجاه أعمق في الاشتراكية ، لكن (الكنيسة اللوثرية) الرسمية حكمت عليهما وعلى مذهبهما بالإلحاد ، وقاومهما الملاكون دون أن يجدا تأييداً من الحزب الديمقراطي الاجتماعى ، فعدلا عن الاشتغال بالسياسة .

وفي العهد الأخير بدأت البروتستانتية الاجتماعية تتطور إلى اشتراكية مسيحية ، لكنها في الحقيقة لم تصل لتكوين برنامج بنائى متفق مع الأصول المسيحية ومع حاجات العصر . وعلى الرغم من الصوفية التى يكتسبها دعايتها فإنها لم تأت بشيء عملى إيجابى ؛ (فرليكيبي) الذى يدعى بأحمر الشيوعيين على الإطلاق نجد شيوعيته أرسنقراطية لا يناصرها إلا أعلى طبقات الجمعية الانكليزية . وأما (تولستوى) فهو راع يدعو للرجوع للأرض الأم ؛ فالمسألة عنده ليست مسألة اشتغال ما ولكن مسألة إنتاج كل واحد لحبزه ؛ فهو يكون نوعاً من الظاهرية فى فهم النصوص المقدسة ، ولو أخذ كلامه على ظاهره لما كان لشخصه نفسه وجود حسب تعبير (شارل جيد) و (شارل رست) .

وقد تكشفت الحرب العالمية الأخيرة عن ازدهار (للحزب الجمهورى الشعبى) فى فرنسا حيث إن هذا الحزب انضم للجانب اليسارى محاولاً التوفيق بين الاشتراكية والمسيحية . ويقوم برنامجه على :

١ — إصلاح المنظمات المالية الكبرى ليرجع للعملة ما لهم من كرامة إنسانية ، وذلك بتشريكتهم فى تدبير المنظمات وأرباحها .

٢ — تنظيم المؤسسات المهنية ، وتكوين مجلس مختلط يمثل تمثيلاً حقيقياً المهنة ، وتكون مهمته تنبيه الحكومة وتزويدها بالمعلومات اللازمة فيما يرجع لسياستها المالية والاقتصادية ، والإشراف كذلك على تطبيق المنهج العام فى كل فروع الصناعة ، وأخيراً العمل على تركيز ما يتوقف على ذلك وتنسيقه

من أعمال النقابات والقيام بالعقود الاقتصادية والمهنية .

٣ — تأمين القروض والضمان .

٤ — تأمين الصناعات الرئيسية ومنابع الثروة .

لكن الحقيقة أن هذا الحزب أخذ يتقهقر في فرنسا إزاء الأحزاب اليسارية التي تجد من تحررها الديني مجالاً أوسع لمقاومة الملكية ورأس المال ، وإزاء الأحزاب المحافظة التي ترى في هذه الحلول الوسطى خطراً مضاهياً لخطر الاشتراكية الحقيقية ، زيادة على أن السلطات الكاثوليكية الكبرى لم تحاول إظهار تأييد قوى للاتجاه اليسارى في ظل المسيحية .

والحقيقة أنه من الصعوبة التوفيق بين النصرانية الرسمية وبين نظريات العصر الحديث ، كما أنه من الصعوبة أن يوفق بين المناهج التي تفكر فيها الإنسانية وبين الأصل المسيحي الذي يعتبر الثروة محرمة لذاتها .

وتلك في نظرنا هي الأسباب التي جعلت المسيحيين يفشلون في محاولاتهم بناء مجتمع نصراني على أسس حلول رأسمالية ؛ الأمر الذي أدى بالنصرانية للانزمام أمام الحركات الثورية الهدامة .

نظريات شاذة

لحل مشكلة الاقتصاد فى التاريخ الإسلامى

قبل أن نعرض للفكر الاقتصادى فى الإسلام النقى ؛ أى إسلام الكتاب والسنة ينبغى أن نسجل أهم النظريات الشاذة التى مرت فى تاريخ الإسلام ، سواء من طرف بعض السنيين أو المبتدعة ؛ لأن ذلك سيزيح لنا الستار عن أن هذه النظريات المحدثه التى يدعو إليها الكثيرون اليوم ليست إلا مظهرأ جديداً لحركة الأفكار التاريخية للبحث عن حل للععضل الاجتماعى عن طريق التوزيع الاقتصادى .

ويجب أن نذكر قبل كل شىء أن (أم القرى) كانت خاضعة فى جاهليتها لسيطرة الأرستوقراطية التجارية العربية الزمنية والروحية ؛ تلك الأرستوقراطية التى تكونت من استغلال بعض رؤساء العرب للظروف التى سيرتها حالة الخضوع العام والاحترام التام لأول بيت وضع للناس ؛ فكانوا يملأون جيوبهم عن طريق التنقل التجارى بين الشام وبلاد الجزيرة فى مأمن من كل اعتداء تقوم به القبائل على غير القرشيين من سدة البيت وحراس الكعبة . وهكذا تكونت الرأسمالية العظيمة التى أيدت الوثنية وعضدت الروح الجاهلية ، فلما جاء الإسلام أحدث أعظم ثورة تاريخية فى نفوس المستضعفين ؛ إذ دعاهم إلى الخضوع لله وحده ونبتذ تلك السيطرة الأثيمة التى عبدتهم خرافات وأوهام لا يقرها عقل ولا يسمح بها دين ، وجعل من حق الفقراء أن يطالبوا الأغنياء بنصيب مما آتاهم الله ؛ لآعن طريق الصدقة فقط ، ولكن عن طريق الزكاة الإجبارية التى يحارب من

أجلها من أبي أدامها . وقد اهتم القرآن بالنهي على النظام الاقتصادي الذي كان معروفاً من قبل ؛ فحرم الربا ومنع الاحتكار وأوجب أن لا يكون المال دولة بين الأغنياء . وهكذا انفتحت آفاق التأويل لكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ؛ فأصبح بعض الصحابة يعتبرون الادخار من أصله ممنوعاً حتى ولو لم يكن هناك داع يوجب التعجيل ببيع ما عند الإنسان . ثم تطورت الأحوال بعد موت الرسول وانتهاء أمد الخلفتين أبي بكر وعمر ، فكثر الأموال في يد المسلمين بتكاثر الفتوحات ، وتغلبت الأهواء على بعض ولاية الأقاليم وأعوانهم ؛ فأخذوا يستغنون ويتأثلون ، ولم يعد لهم من الزهد أو الورع ما كان للرسول وخيرة أصحابه الذين لم يحدثوا بعده ، وتميزت الطبقات فأصبح هناك فقراء مدقعون وأغنياء مترعون ، ونشأ في الأولى روح الانتقاد على الثانية فأخذت تتألب وتبحث عن يقودها لمقاومة الثروة غير المعهودة والمطالبة بالمساواة في أسباب العيش طبقاً لما كانت تفهمه من تعاليم القرآن الأولى .

وأول حركة اجتماعية ظهرت من هذا القبيل كانت تحت لواء الصحابي الجليل (أبي ذر الغفاري) أحد المبشرين بالجنة رضى الله عنه . كان هذا السيد في مقدمة من أسلم من فقراء العرب ، وكان شديداً في أخلاقه ؛ فقد وجد المسلمين ما يزالون في الستر ، فأبى إلا أن يصدع بكلمة الشهادة بين ظهراني المشركين ، ولم تحمله الإذابة التي لقيها على أن يتستر أو يرجع القهقري . واحتفظ أبو ذر بطبعه الصريح وحياته البدوية ، ولم تدفعه سكناه بأمر القرى إلى البحث عن وسيلة للترفيه على نفسه أو تزيين الدنيا إليه ؛ فكان يجد من أحاديث النبي وآي القرآن الحث على الزهد والقناعة والاهتمام بالغير ما يسد حاجة فطرته الروحية وطموحه الإنساني ، ويتخذ فيها مذهباً خاصاً به ، يسمعه المسلمون فيجلونه ، ويقرع به آذان الرسول فلا ينكره ، وإن كان لا يعتبره الواجب العام الذي يجب أن يتبعه الكل . ولعل أصدق صفة

للاعتبار الذى كان يعطيه الرسول لأبى ذر هو هذا الحديث الشريف :
(رحم الله أباً ذر ؛ يعيش وحده ، ويموت وحده ، ويبعث وحده) . ومعنى
هذا أن جندباً الغفارى كان شاذاً فى فكرته ؛ غير متبع النهج الذى يمكن أن
يتبعه عامة الناس ، لكنه مع ذلك سائر فى دائرة الدين غير خارج عن
الهدى الخفيف ، فهو أمة وحده ؛ لأنه استطاع أن يتحمل منتهى ما يصل
إليه المؤمن من جهد ومن رضى بالقليل ، وهو بذلك صادق للهجة ،
واضح الحجة ، استحق أن يقول الرسول عن أخلاقه : « ما أقلت الغبراء
ولا أظلت الخضراء أصدق لهجة من أبى ذر » .

كان أبو ذر يرى أن المسلم لا ينبغي أن يملك أكثر من قوت يومه وليلته
أو شيء ينفقه فى سبيل الله أو يعده لآخرفته . ويؤثر عنه أنه كان يقول :
« اجعل المال درهمين : درهماً تقدمه لآخرتك ، ودرهماً تنفقه على عيالك .
الثالث يضرك ولا ينفعك لا تريده » . ولم يكن لدعوته أثر عملى كبير
فى عهد الرسول ، ولكن الذى يهمننا منها هو أن نعرف سماحة الإسلام
وسعة صدر النبي عليه السلام . وهكذا نجد أنه لو ادعى أحد تحريم
الملكية فى دائرة الإسلام وبنفس الإخلاص الذى كان لأبى ذر لما كان
خارجاً عن الدين أو مبتعداً عن الشريعة ، وإن كان رأى الصحيح فى
الإسلام هو إباحة الملكية مبدئياً وعلى الشروط التى سنبينها بعد . وليس
فى هذا أكثر من المبدأ الإسلامى الذى يشرك الناس فى التشريع بإعطائهم
الحق فى الفهم والتأويل لمصادر الدين .

واشتد الأمر على المسلمين فى زمن عثمان ؛ فلم يطق أبو ذر أن يرى ما آل
إليه أمر المسلمين من إهمال ، فرحل مجاهداً إلى الشام حيث رأى من ترف
معاوية وحاشيته ما زاد فى خنقه ، واستمع إلى ولادة الأمر يسمون الفئء بمال
الله ، فاعتبر هذه التسمية ذريعة للحيلولة دون المسلمين ودون اقتسامه ؛ فجاهد
جهاد الأبطال فى شرح الخطأ وقال : إن الفئء مال الأمة ، ويجب أن يوزع
على أفرادها . ثم أخذ ينشر دعوته بتحريم الملكية ومقاومة الاحتكار ،

فاجتمع عليه الفقراء واتبعه العامة ، ولولا أن روحه كانت مسالمة لألهبها ثورة دامية على معاوية ومن معه ؛ ولكن هذا الأخير أخرجه من الشام ثم نفاه الخليفة إلى الربذة حيث توفي بها وحده .

يزعم الأستاذ أحمد أمين أن أفكار أبي ذر كانت متأثرة برأى عبد الله ابن سبأ اليهودي المشهور ، مستندا إلى مارواه الطبري من أن ابن سبأ أبدى آراء في مقاومة الأغنياء لأبي الدرداء وعبادة بن الصامت فلم يسمعا له ، وأخذ عبادته إلى معاوية وقال له : « هذا والله الذي بعث عليك أبا ذر » . ولكننا لا نعتقد صحة هذا الرأي لأننا عرفنا فكرة أبي ذر منذ حياة الرسول واستمعنا إليه يتأول الآية الشريفة : (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم) . فالجديد من شأن أبي ذر في عهد معاوية هو أنه تحمس أكثر من قبل ؛ لأنه وجد من أعمال الناس ما يدعو له لإعلان رأيه ونشر دعوته . وليس هنالك من الوجهة التاريخية ما يؤيد كون ابن سبأ كان يحمل أفكاراً منتظمة تشبه اشتراكية الغفاري إلا ما يفرض من أنه (أي ابن سبأ) قد تلقى هذه الأفكار من مزدكية العراق الذين كانوا يقولون بأفكار مماثلة . لكن الواقع أن أبا ذر استند إلى مصادر الإسلام الأولى ، وأعلن تأويله الخاص قبل أن يكون لأحد من المسلمين صلة لا بالعراق ولا بالشام .

تطورت الأحوال في الدولة الأموية خصوصا بعد أن أخذ المسلمون يشتركون الأراضي في البلاد المفتوحة مخالفين سياسة الفاروق في ذلك . وبعد أن أجبروا هم أنفسهم على أداء الخراج كغيرهم من الذميين استعلى العرب على غيرهم من المسلمين ، وأحس الفرس بنصرة خاصة شديدة بهذه النعرات القومية الموجودة اليوم . ومع أنهم ارتضوا الإسلام ديناً فقد أحبوا أن يكون لهم استقلال في حكم بلادهم ، فتكونت في فارس حركة اشتراكية وسياسة تحمل اسم (البابكية) ، وكانت ترمى إلى نزع الأملاك

الكيرة من أيدي أصحابها وتوزيعها على الفلاحين . ولكن هذه الحركة لم تكن تحمل من النزاهة والإخلاص ما كانت تحمله ثورة أبي ذر ؛ فإن آراءها في اختلاط النساء بالرجال كانت أقرب إلى مذاهب الإباحة منها إلى مذاهب المتدينين . ومع أنها استطاعت أن تشعل حرباً شعواء في حدود أذربيجان فإن المعتصم قضى عليها واعتقل زعيمها (بابك) ، وكان من أسباب فشلها بعض مظاهرها الإباحية وما كانت تنطوى عليه من سلاية فارسية فلم تجد من العرب ولا من غيرهم من يعاضدها .

وكان تسيطر الأمويين على الخلافة وسيرهم فيها سيرة الملوك والقيصرة مما غاظ آل البيت من جهة وغاظ الشعوب المفتوحة من جهة أخرى ، فتألبت قوى هؤلاء وأولئك على المعارضة ، وتعددت النظريات المختلفة في شكل الحكم وشكل النظام الذي يجب أن تسير عليه الدولة ، وتعددت الأحزاب ، وكان من خطورة ذلك التعدد أن مزجت المسائل المصاحبة بالشؤون الدينية المحض . هكذا تكونت (الإسماعيلية) التي نشأت عنها الدولة الفاطمية زمن العباسيين ، ومع أنها لم تقو على القضاء على الدولة العباسية فإنها وضعت الأساس لهدم كثير من الأصول السنية ، ووجدتها الشيعيون فرصة سانحة لتأسيس الجمعية الباطنية التي حاولت هدم الإسلام من أصله ، وهدم سائر الديانات السماوية معه متأولة الكتاب والسنة على خلاف معانيهما .

كانت هذه الجمعية سرية لا تعلن أسرارها إلا تدريجياً لطبقة من الناس ، والذي كان يتزعمها هو (عبد الله بن ميمون) ، وقد استمدت منها الما صونية وغيرها من الجمعيات السرية التي تأسست على أثر اتصال المسيحيين بالمشرك العربي في الحرب الصليبية ، وكانت خطورتها أعظم من سابقتها لأنها تنبئت لما لم تنتبه له البابكية من جعل الدعوة عامة لسائر البشر . أما مبادئها فكانت تقول بالمساواة بين الذكر والأنثى ، وإبطال ملكية الأرض وتوزيعها على

الفقراء من غير ثمن ، كما أنها تقاوم المبادئ السلافية ، وتدعو إلى الإخاء
والنساوى بين جميع الشعوب وسائر الطبقات . وبذلك فهي شيوعية بكل
معنى الكلمة ، وليست مجرد اشتراكية على نمط الحركة البابكية . والوسيلة
التي استعملتها هذه الشيوعية الشرقية هي مقاومة الاعتقاد الدينى فى نفوس
الناس ، والتحلل من سائر الشرائع ، ثم مقاومة الحكم القائم بطريق القوة
لكى يتمكن الثأرون من السيطرة على الدولة الإسلامية وتنظيم شؤونها
وفقا لمذهبهم . ويقول ابن خلدون إن هذه الفئة نجحت فى تكوين دولة
بالبحرين ، وهذه الدولة هى التى ظهرت على يد رجل يعرف بيحيى بن المهدي
من القرامطة سنة ٢٨١ ونشرت دعوتها فى سائر الممالك الإسلامية . وليس
يهمنا الآن أن نؤرخ أطوارها ولا ما قامت به من فظائع ، وإنما يهمنا أن
نعرف أنها ثورة اشتراكية جمهورية ، وأن لجنة قومية ينتخبها العمال
والمزارعون هى التى كانت تتولى شؤون جمهورية البحرين ، وقد قسمت
الأرض بين المواطنين وألغت الضرائب المباشرة ، وكان نظام الأرض
عندها نوعين : قسم تستغله الدولة مستخدمة فيه الأجراء الذين ينفق عليهم
المجلس ، وقسم تدفعه لبعض المزارعين مع ما يلزمه من مساعدة وقرض .
وقد ازدهرت هذه الجمهورية حتى لاحظ الرحالة (ناصر خسرو) أنه ليس فى
البحرين فقير . أما التجارة فكانت كلها بيد الدولة . وقد وصف (ابن جوقل)
وغيره من رحالى العرب بلادهم وذكر لطف أخلاقهم ؛ الأمر الذى يدل
على أن معاملتهم للقرامطة أمثالهم كانت حسنة ، على عكس ما عرف عنهم
من القسوة والعنف الشديدين مع خصومهم . وهذه ظاهرة يتفقون فيها أيضا
مع أصحاب المذاهب الاشتراكية المعاصرة . والذى لاشك فيه أن
هذه الفئة اندست أولا مع الفاطميين ثم انفصلت عنهم ؛ لأنها لا تدين
بالإسلام ولا بغيره من الديانات ؛ لكن الفاطميين أنفسهم مهدوا لقيامها
بنشرهم الوسائل التى استعملها القرامطة من بعد ضدهم وضد غيرهم من دول
الإسلام .

ونستطيع من هذا الموجز أن نفهم كون الحركات المعاصرة ليست شيئاً
جديداً في أصولها ، وأن نجاحها في بعض الدول اليوم ليس إلا نتيجة
للتطور الصناعي الذي أعطى للآلة المقام الأول ، بينما كان اتحاد الملك
والعمل في العصور القديمة مانعاً من انتصارها ، وأن التطور برغم كل
الاعتبارات ما يزال متفوقاً حتى على هذه الأنظمة ؛ لأن الآلة ما تزال تتحكم
ولأن الإنسانية أرادت أن تتناسى كل ما هو غير آلى .

الفكر الاقتصادي في الاسلام

يعتبر الإسلام المال من حيث هو فتنه خلقها الله ليمتحن بها البشر فينظر كيف يعملون . وبذلك فليس هو محموداً لذاته ؛ فقد يكون أداة يسخرها الإنسان لخدمة البشر وإسعاد حالهم وتحسين حياتهم وتعميم الخير بينهم ، وقد يستعمله بعكس ذلك سبباً في إذاية الخلق والإضرار بهم والتضييق عليهم . ولذلك فالأمر يتوقف على الاعتبار الذي يعطيه الأفراد والجماعات للمال ؛ فإذا هم اعتبروه مجرد وسيلة لتسيير معاشهم وتدير أحوالهم فإنه يصبح نعمة كله وخيراً وبركة على الجميع ، وإذا هم اعتبروه غاية لذاته فإنه سرعان ما ينقلب معبوداً يتهافت عليه الناس بالحق وبالباطل ، ويحرم منه غير الأقوياء الذين يستعملونه فيما لا تبيحه الفطرة ولا يقره الوجدان الصحيح . لهذا نجد القرآن الكريم ممتلئاً بآيات اعتبار المال ابتلاء وفتنة ، وبآيات التي تعتبره نعمة وفضلاً ؛ اقرأ إذا شئت : (هذا من فضل ربي ليبلوني أأشكر أم أكفر) (واعلموا أنما أموالكم وأولادكم فتنة وأن الله عنده أجر عظيم) (إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم أيهم أحسن عملاً) ، وقرأ كذلك : (فقلبت استغفروا ربكم إنه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً) (قال اهبطا منها جميعاً بعضكم لبعض عدو فأما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى) .

بين هذين الصفتين يقف الإنسان حائراً ماذا يصنع ؛ تحتذبه الفطرة التي لا تريد به إلا أن يطمئن إلى الخير ويعمل لفائدته الدنيوية والأخروية ، كما تحتذبه الطبيعة التي تحب إليه الاستعلاء والتظاهر على الغير . ولهذا فالإسلام

يعتبر الإنسان محتاجاً في هذه الناحية كما في غيرها من النواحي إلى التاموس الذي يقوم عنده حاسة الخير ، وهي التي يعبر عنها الإسلام بالتقوى التي تصبح في باطنه فرقاناً يقوم مقام الذوق في تمييز الفطرة من الطبيعة . وتحقيق ذلك يأخذ بضبعه فيسبح له أشياء ويحرم عليه أخرى ، معتمداً الفطرة في التحليل ؛ فلن نجد فيه تحريماً لما تقتضى الفطرة إباحته ، ومعتدداً ما تحتاحه الطبيعة من تشذيب في التحريم فهو ان ييسح أن تبقى الطبيعة تترعرع كما نشاء دون أن يأخذ من أطرافها أو بشذب أغصانها ، ثم هو لا يقف عند وضع الأصول المباحة والمحرمة فحسب ، بل يعتمد على روح الإنسانية فيدعو إلى اعتبار مكارم الأخلاق في المعاملة ؛ إلى العدل والإحسان وإلى عدم اعتبار القانون هو كل شيء ، بل إلى اعتبار الشريعة الخلقية التي هي المصدر الأول للقوانين . وبعد هذا وذاك فالإسلام يدعو الوجدان قبل أن يطلب السلطان ، ولكنه يعتمد إذا ضعف الأول على الجهاز الحاكم في مراقبة الظواهر لإصلاح ما بالنفوس . وهل نحن بحاجة لأن نذكر بما في كتاب الله وسنة رسوله من أدلة على هذه الأصول التي أجمعناها ؟ إنها معروفة بالضرورة من الدين ، فلا محل للإطناب فيها .

المال وسيلة . وإذن فيجب أن لا يستعمل غاية ؛ لذلك يتفق الاسلام مع الديانتين المسيحية واليهودية في تحريم الربا أضعافاً مضاعفة . وحينما يقول الناس : (إنما البيع مثل الربا) يجب القرآن بأن الأمر كذلك لو ترك الناس وفقاً للطبيعة دون اعتداد بما تقتضيه الإنسانية من مراعاة الحقوق وعدم أكل أموال الناس بالباطل ، ولكن الرحمة الإلهية تأبى أن تترك الغنى يستغل الضعيف ؛ فلذلك (أحل الله البيع وحرم الربا) . ويقول الغزالي : «إن معاملة الربا ظلم لأن الدراهم والدنانير خلقا لغيرهما لا لأنفسهما ؛ إذ لا غرض في عينيهما . فإذا اتجر في عينيهما فقد اتخذا مقصودين على خلاف وضع الحكمة ؛ إذ طلب النقد لغير ما وضع له ظلم ، ومن معه ثوب ولا نقد معه فقد لا يقدر على أن يشتري به طعاماً ، إذ ربما لا يباع الطعام بالشوب

فهو معذور في بيعه بنقد آخر ليحصل النقد فيتوصل به إلى الطعام ، فهما وسياتان إلى الغير وموقعهما في الأموال كموقع الحرف من الكلام كما قال النحويون : إن الحرف هو الذي جاء لمعنى في غيره ، وموقع المرأة من الألوان . فأما من معه نقد فلو جاز له أن يبيعه بالنقد فيتخذ التعامل على النقد غاية عمله لبقى النقد متقيداً عنده وينزل منزلة المكنوز . وتقيد الحاكم والبريد الموصول إلى الغير ظلم كما أن حبسه ظلم ؛ فلا معنى لبيع النقد بالنقد إلا اتخاذ النقد مقصوداً للادخار وهو ظلم . وهكذا نرى فيلسوف الإسلام يوضح الغاية من تحريم الربا ؛ وهي عدم استجماع المال وادخاره وامتلاك البنوك وصناديق الحديد له دون أن تعم الاستفادة منه في الأمة ، فلكي يحال بين الوقوع في هذه الأزمة أزمة الادخار حرم الإسلام الربا . وفيما هو واقع اليوم من تكدس المال القومي في البنوك وعدم الاستفادة الأمة منه دليل عملي على صدق الديانات في تحريم الربا . لكن الإسلام نقح ما جاءت به الديانات في موضع الربا فقسمه إلى قسمين : الربا الجلي وهو النسيئة المحرم بنص القرآن ، والربا الخفي وهو الذي حرمة السنة على مذهب الجمهور سداً للذريعة ، ويباح عند الحاجة ؛ الأمر الذي يجعلنا نعتبر ربا الفضل مباحاً اليوم طبقاً لما أفتى به الشيخ محمد عبده .

وإذا كان الربا محرماً لئلا يؤدي للادخار فذلك يقتضى تحريم تكتيل الأموال إلى أن تصبح في يد أقلية تتداولها بينها ويحرم منها عموم الأمة . لذلك منع الإسلام أن يكون المال دولة بين الأغنياء ، وقد أمر بأن يقسم الثروة على جميع الأفراد ، معللاً ذلك بقوله : (كي لا يكون دولة بين الأغنياء) أى حتى لا يصبح المال المكتسب مقصوراً على ذوى الثراء يتداولونه فيما بينهم دون أن يشيع تداوله بين الجميع . وهكذا نجد الإسلام يحرم بصفة صريحة الرأسمالية العصرية التي تجعل المال دولة بين الأغنياء .

يسمح الإسلام لكل فرد أن يكتسب ، ويحثه على ذلك ، بل يريد منه

أن يكون غنياً شاكراً . وهكذا يسمح له بمبدأ الملكية الفردية ، لكنه لا يسمح له باستعمال ما اكتسبه وفق ما تريده أهواؤه وطبيعته . إن المال في نظر الإسلام مال الأمة كلها ، (والله خلق لكم ما في الأرض جميعاً) ، وهو قوام المجتمع بأسره ، فلا ينبغي أن يصرف في غير المصاريف العائدة على المجتمع بالمنفعة ، (ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قima) . فأموال اليتامى هي أموالنا جميعاً ، وهي قيم لشؤوننا كلها ، وهي بذلك وديعة في يد المالك أو الوصى عليها ، يجب أن لا ينال منها إلا وفقاً لما تقتضيه مصالح الجماعة بأسرها . وإذن فالإسلام يقر مبدأ التوجيه الشرعى لصرف الأموال ويعطى لأولياء الأمر الأمثلة على ما ينبغي أن يباح من المصاريف وما لا يباح ، تاركاً كعادته التفاصيل لمقتضيات الظروف والأحوال .

يحرم الإسلام كل نفقة تعود بالضرر على صاحبها أو على أقربائه أو على المجتمع ؛ فالقمار ممنوع والخنزير حرام ، وبذل المال لمهور البغايا لا يجوز ، وتبذير الثروة في الملاهي والمراقص وغيرها محظور ، والتحلّي بالذهب والفضة والحريّر لا يباح للرجال ، واتخاذ أواني الذهب والفضة وأسرتهما لا يسمح به للذكر والأثني ، والتباهي في تزيين المساجد والمعابد وتحلية جدرانها وتشبيد الأضرحة وتأنيقها كل ذلك غير مطلوب . وللغفرد أن يستعمل ما عدا ذلك من أنواع الزينة التي أخرجها الله للناس والطيبات من الرزق ؛ لأن في إباحتها تنشيطاً للصناعة ورفعاً لمستوى الاقتصاد القومي ، وليس له أن يغلو في اتخاذ العمارات واستعمال أدوات اللهو الخاصة بها ، بينما غيره لا يجد مسكناً يأوى إليه أو منزلاً يستر أولاده . وقد حكى القرآن لنا ما فعله الله بقوم عاد الذين عصوا أمر نبيهم بعد أن وعظهم بقوله : (أتبنون بكل ريع آية تعبثون وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون وإذا بطشتم بطشتم جبارين) . وقد كان من خبرهم أنهم يبنون على واجهات الطريق (الفساد) القصور الضخمة وناطحات السحاب يستغلونها لأنفسهم ويتخذون

بها الصهاريج وأنواع اللهو المؤذية للمساكين ، فيظلون نهارهم عاطلين يداعبون الحمام في أبراج خاصة ، أو يلاطفون بعض الحيوانات ويسلطونها على المارة من الفقراء ، كما يفعله تماماً عديد من أغنياء الأوربيين الذين يصرفون وقتهم كله في العبث بالقرودة أو البغاء محتقرين الضعيف معتمدين على ما يأتي به الرصيد من البنوك . كما كان العاديون يتخذون المصانع التي يستعبدون بها العملة ويتحكمون فيهم ، فيطشون بهم جبارين ، فصب عليهم من أجل ذلك ربك سوط عذاب ، إن ربك لمبالرصاد .

ذهب الإسلام إلى أبعد من هذا ، فأوجب على أولى الأمر التحجير على الذين يبذرون المال ويصرفونه في غير المصاريف المباحة ، واعتبرهم سفهاء يجب أن يضرب على أيديهم ، ويحال بينهم وبين مال الأمة ، وبيقون هكذا حتى تستأنس السلطة الشرعية منهم رشداً فيدفع إليهم ما لهم .

يبيح الإسلام للمرء أن يكتسب ، بل يوجب ذلك عليه ، ويمنعه من أن يظل عاطلاً أو يتخذ المسألة حرفة ، ولكن الكسب كذلك يجب أن يكون من أبوابه الشرعية ؛ فليس كل ما يدر المال طريقة شرعية للكسب ، بل كل ما هو حرام يحرم التعامل فيه ؛ فلا يجوز أن يتخذ المرء التجارة في الخمر ، ولا أن يفتح مراكز للقمار ، ولا ملاهى أو مواخير للبغاء ، ولا أن ينقل إلى بلاد غير متعاهدة مع بلاده ما تمنعه مصلحة أمته منه ، وهو في معاملاته كلها موجه بما تقتضيه مصالح الأمة ؛ فلا يحتكر ، ولا يتمنى الغلاء لبيع ما عنده ، إلى غير ذلك مما سنعرض لبعضه من بعد .

وإذن فالملكية من أصلها مباحة . وإذا قطعنا النظر عن هذه المحرمات فأتين يصرف الإنسان ما اكتسبه ؟ يجب الإسلام على ذلك بأنه ينفق على حاجته وحاجة عياله بالمعروف دون بخل ولا إسراف (قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق) .

وما زاد على حاجته أين يستغله وأين يصرفه ؟ يجب الإسلام بأنه يمكن

للإنسان أن يستغل فضول ماله في الفلاحة أو التجارة أو غيرهما من وسائل التنمية للبتاع ، ولكن بشرط أن لا يتجاوز في ذلك حدود التوجيهات الشرعية التي تدور كلها على اعتبار المال وسيلة ، وعدم اعتبار المحرمات باباً من أبواب الكسب . يمكنه أن يقوم بترويج أعماله المالية وحده ، ويمكنه أن يشترك فيها مع غيره ، بشرط أن تكون الشركة قائمة على التساوى بين المتعاقدين غنياً وغرماءً .

وإذن فيتوفر من هذه المعاملات ربح كبير يتجاوز الذي يحتاجه أصحابه ، وذلك هو ضرر الملكية من أصلها . فكيف يعالج الإسلام هذا المشكل ؟ يرى الإسلام أن علاج ذلك هو في تحريم ادخار المال أولاً ، فكل ما توفر عند الإنسان ينبغي له أن ينفق على نفسه بالطرق الشرعية ، فإذا زاد على ذلك فالإسلام يوجب عليه الإنفاق على أبويه وأولاده الفقراء وعلى كل أقاربه المحتاجين ، ثم يحشه على جهة الاستحباب على أن يصرف الباقي في سبيل الله . ولكن في الناس من لا يؤثر فيهم الوعظ ويفضلون أن يدخروا القليل أو الكثير بما في أيديهم ، ويعتبرون ذلك فضيلة اقتصادية مشكورة . فما العمل معهم ؟

هنا يأتي الإسلام بأعظم حل اجتماعي ، وهو أن يفرض على كل مبلغ يصل مائتي فرنك تدخر سنة كاملة أداء ربع عشرها وهو اثنان ونصف في المائة ، ولا شك أن هذا المبلغ هو أوسط ما تؤديه البنوك كفائدة للسال المدخر عندها . فالشارع حرم أولاً أخذ ذلك الفائدة على المدخر ، وأوجب على رب المال أدائه للمحتاجين وللصالح العامة ، على اعتبار أن المال ملك للجميع ، وأن ادخاره هو حيز لفائدته العائدة على الكل . فيمكن لمن شاء أن يدخر ، ولكن يجب أن يحفظ في ماله حق المشاركين له من أفراد الشعب .

فالإسلام يستعمل هذا الجهاز الذي هو الزكاة لئلا يبقى هنالك أي قدر

من المال دون استهلاك . ولكنه لا يترك المال المستعمل دون خراج يؤدى أيضاً للقيام بشؤون الأمة والعاجزين عن العمل منها بوصف خاص ، ولذلك فهو يفرض الزكاة الشرعية على جميع العروض التجارية والمقتنيات والمدخرات والأموال والحلى التى يراد منها النفع العائد بالأرباح . وهكذا تصبح جميع الثروة الزائدة على حاجة الإنسان الخاصة معرضة لفرض مبالغ تتراوح بين الاثنين والنصف إلى العشرة فى المائة ، على حسب أنواع الثروة وأصنافها ؛ فإذا نحن فرضنا أن مجموع ما يروج فى المغرب مثلاً من المال برسم الادخار أو الاستغلال يصل إلى ألف مليار من الفرنك كان أقل ما يجب فيه من الزكاة الشرعية هو ربع عشرها البالغ ٢٥ ملياراً من الفرنك لا شك أنها لو جمعت فى كل عام لكانت ميزانية عظيمة القيمة لتحسين حالة المجتمع المغربى ومقاومة أدوائه الثلاثة الفقر والجهل والمرض .

على أن الإسلام لا يقف عند هذا الحد فى إنصاف الضعفاء والذين لا يقدرُونَ على الكسب ، بل هو يوجب على الأمة أن يتمتع كل فرد منها بالأقل الحيوى ؛ فكل مواطن يجب أن يأكل ويشرب ويلبس وينام ويهاج ويتعلم الواجب عليه ، والأمة مسؤولة كلها عن ذلك ؛ فإذا لم تقم به مداخل الزكاة فللدولة المسلمة أن تفرض ضرائب أخرى على الأغنياء للقيام بشؤون الفقراء إذا عجزت عن ذلك الخزانة العامة (بيت المال) ، وقد أفتى بذلك الشيخ (المالكى) والإمام (الشاطبى) وغيرهما ، بل إن الفقهاء أكدوا أن للإمام أن يحقق التضامن بين أفراد الأمة لتحقيق الأقل الحيوى وتطبيق العدالة الاجتماعية ولو أدى ذلك إلى توزيع طعام الواحد على الثلاثة ، ويدل لهم هذا الحديث الذى رواه الإمام مالك وغيره عن أبى هريرة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (طعام الواحد يكفى الاثنين وطعام الاثنين يكفى الأربعة وطعام الأربعة يكفى الثمانية) ، قال ابن الأثير فى شرح الحديث : يعنى سبع الواحد قوت الاثنين ، وسبع الأربعة قوت الثمانية . ولذلك قال عمر

عام الرمادة : « لقد هممت أن أنزل على كل بيت مثل عدد هم فان الرجل لا يهلك على نصف بطنه » . واستنبط الفقهاء أن للسلطان في أيام المسغبة أن يفرق الفقراء على أهل السعة بقدر لا يحجف بهم ، والقدر الذى لا يحجف بهم عينه شراح (المختصر) بأنه ما فضل عن الإنسان وعياله إن كان ذا عيال . قال (الأجهورى) : والمراد بالفضل الفضل عما يضطر إليه أى ما يمسك الصحة لا عن جارى عادته فى الأكل ونحوه كما يفيد كلام البساطى وابن خلة . وقد أفتى العلامة (المساوى) بهذا التوزيع فى القرن الحادى عشر ، وله فى نوازله فتوى تستغرق نحو الملزمة تؤيد ما ذكرناه .

وهكذا نرى أن العدالة الاجتماعية تأخذ من طبيعة الإسلام وذهنية الفقهاء فى العصور الإسلامية المكان اللائق بها . ولنا نحن أن ندرس أسلوب التوزيع على طريقة تتفق ووسائل العصر ، فإذا كان الفقهاء مثلاً يسمحون بإضافة بعض الفقراء على الأغنياء ليقوموا بحاجتهم مباشرة فإن لنا أن ندير نحن الوساطة فى القيام بالأمر ، وذلك بأخذ ما فضل عن الحاجة من الأغنياء وتمكين الفقراء منه ، أو بغير هذا من الوسائل التى تكون أجدى فى ضمان الخير للجميع .

فالإسلام يجعل من واجبات الأمة الممثلة فى الدولة ضمان الأقل الحوى لكل المواطنين ، فلا غرو إذا رأيناه لا يسمح مثلاً بطريق التوفير الرأسمالى الذى يجعل الناس يخافون من عواقب الفقر والشيخوخة والمرضى لما فى ذلك من عدم التوكل ولأنه قد كفى المحتاجين ذلك بحقهم فى بيت مال المسلمين ؛ فكل من طرأت عليه حاجة فإن الدولة تقوم بشأنه مما تستخرجه من يد إخوانه غير المحتاجين . فإذا أضفنا هذه الحقائق لما سنبينه من حلول إسلامية أخرى عرفنا مقدار الفكر الاقتصادى الذى جاء به الإسلام لخير الإنسانية وصلاح أفرادها .

أما ادخار الأقوات وغيرها من الحاجات التى تتوقف عليها الجماعة

والتي يؤدي ادخارها إلى احتكارها والحيولة بين الناس وبين الاستفادة منها أو إغلائها إلى الحد الذي يضر بالمستهلك فقد حرمه الإسلام تحريماً باتاً ، وتوعد عليه الشارع بأشد أنواع الوعيد ، وأعطى الحق لولى الأمر أن يجبر المدخر على إخراج ما عنده وبيعه بالقدر الذي يراه مصلحة عامة لصاحبه وللمستهلكين . وهذه إحدى الاختصاصات التي يكلف بها (المحتسب) الذي يقوم في الإسلام مقام وكيل الحق العام في المطالبة بتطبيق التوجيهات الشرعية في جميع ما يخص المعاملات وغيرها . ومن بلاغات (مالك) في الموطأ أن عمر بن الخطاب قال : « لا حكرة في سوقنا ، لا يعمد رجال بأيديهم فضول من أذهب إلى رزق من رزق الله نزل بساحتنا فيحتكرونه علينا ، ولكن أيما جالب جلب على عمود كبده في الشتاء والصيف فذلك ضيف عمر فليبع كيف شاء الله وليسك كيف شاء الله » . وهذا البلاغ العمرى يبين بوضوح أن العبرة حتى في التجارة هي بالعمل ؛ فأولئك الذين يكدحون صيفاً وشتاء لمون السوق العامة هم أولى بالتراحم فيها ، وأما أولئك الذين يظلون في بيوتهم ويدهم رؤوس أموال ينتظرون رخص السوق فيشرون ما يدخرونه إلى أن يقل الوارد ويبيعوا بالآثمان الباهظة متحكمين في رقاب المستهلكين — فأولئك لا محل لهم في الاعتبار المصالحى ؛ لأنهم بمثابة الطفيليات التي تمتص الخيرات دون جد ولا عمل . وعمر إنما ينفذ في قراره هذا ما تقتضيه أحاديث الرسول وتعاليمه ؛ فقد ثبت عنه عليه السلام أنه قال : « بس العبد المحتكر إن أرخص الله الأسعار حزن وإن أغلاها فرح » وقال : « من احتكر على المسلمين طعاماً ضربه الله بالإفلاس والجذام » ، وقال : « الجالب مرزوق والمحتكر محروم » ، وقال أيضاً : « مامن جالب يجلب طعاماً إلى بلد من بلاد المسلمين فيبيعه بسعر يومه إلا كانت منزلته عند الله منزلة الشهيد » ، وقال أيضاً : « من احتكر طعاماً على أمتي أربعين يوماً وتصدق به لم يقبل منه » إلى غير ذلك من الأحاديث التي تجعل الاحتكار جريمة اجتماعية خطيرة يخرج صاحبها من حظيرة الإنسانية إلى اللعنة والمقت.

الإلهيين . وقد ذكروا في ترجمة (أبي المحاسن يوسف الفاسي) : أنه حصل في عهده قحط بمدينة فاس فأخرج ما في منزله من العولة المعتادة وباعه كله في السوق ، وقال يجب أن تتساوى مع الناس في الشراء اليومي . وهو لم يفعل في هذا أكثر من تطبيق الواجب عليه وعلى كل ما عنده ما يزيد على حاجة يومه في الأوقات العصيبة ؛ لأنه لا يجوز له في مثل تلك الحال أن يضمن لنفسه عولة العام بينما غيره لا يدرى ما يفعل أثناءها . ولذلك يتخذ المتمدنون اليوم الوسائل لتوزيع الأوقات وغيرها عن طريق البطاقات للحيلولة بين الجشعين وبين الاحتكار .

على أن التوجيه الإسلامي لا يراعى فقط ناحية المستهلك ، بل يراعى أيضاً ناحية التاجر ؛ فالبضاعة التي تجلب للسوق يجب أن تباع بالسعر اليومي الذي يراه المحتسب ، وليس لأحد أن يزيد في الثمن أو ينقص منه ؛ لأنه كما تضر الزيادة بالمستهلك قد يضر النقص بالتاجر . وقد روى الإمام (مالك) في الموطأ : أن عمر بن الخطاب مر بحاطب بن أبي بلتعة — وهو يبيع زيباً له في السوق — فقال له عمر : « إما أن تزيد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا » . وهذا كله يدل على أن أساس التوجيه الاقتصادي أو الاقتصاد الموجه مقبول في الإسلام إذا اقتضته المصلحة العامة وكان يتفق مع حاجات التطور المطلق ، أى أن الإسلام لا يجبر على لون من ألوانه ، ولذلك نرى الفقهاء اختلفت أحكامهم في مسائل التسعير مثلاً ، ونحن نعتبر اختلافاتهم ليست في أصل الحكم ، وإنما هي اختلافات عصور وأحوال ، ونستنتج من ذلك تطور الأحكام الشرعية في المعاملات تبعاً لتطور الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية . وإذا نحن طبقنا هذه الفكرة التوجيهية على حسب ما تقتضيه مصالح العصر فإننا نستطيع أن ندرج تحت أصلها العام ألواناً كثيرة من التوجيه ، فيمكننا أن نحمل التجارة أو الصناعة من كل مزاحمة من شأنها أن تضر بكل المنتجين أو المتاجرين أو بالعملة ؛ فإذا عمد أحد

إلى فتح مصنع جديد إلى جانب مصنع قديم يستخدم آلاف العمال وأخذ يبيع إنتاجه بأبخص ثمن ، وهو لا يقصد إلا تعطيل المعمل الأول ولو باع بالخسارة ليتسنى له بعد ذلك أن يحل محله في الإنتاج — فإن الدولة يجب عليها أن تحمي المصنع الأول ، وتبيح للثاني ما يمكنه من أنواع المزاومات المقبولة والمعقولة . وكذلك لو عمد صاحب المصنع الأول فباع اسمه للثاني فإنه يجب علينا أن لا نوافق على هذه الصفقة إلا بشروط من أهمها عدم تعطيل أولئك العملة المشتغلين به مثلاً ؛ فإذا التزم المشتري الاسم أن يخدمهم عنده فذاك ، وإلا فإن البيع يجب أن لا يمضى لأن للعامل حقه في الكسب ، وإذا لم تضمن الدولة ذلك له بطريق التوجيه في المعاملات فإنه يصبح عالة على بيت المال أو عالة يتكفف الناس . والأصل في هذا كله قوله عليه السلام : « لا ضرر ولا ضرار » .

رأينا كيف أن الإسلام يحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد الأمة ، ويحد بقدر الاستطاعة من أضرار الثروة وطغيان المال ، ورأينا كذلك كيف يعمل على توزيع الثروة التي ينجح الفرد في جمعها ، وذلك بمنعه من الاحتكار وإبعاده عن التوفير عن طريق الزكاة وغيرها من الأداءات الواجبة على الأموال أو على العروض . ولكن الإسلام يعمل عملاً آخر مهما من أجل إتمام التوزيع للثروة الفردية ، وذلك هو نظام الميراث الإسلامي ؛ فبينما نجد الأنظمة الدينية والمدنية للأمم الأخرى تجعل الميراث من اختصاص الولد الأكبر مثلاً استحصاناً منها للاحتفاظ بتلك الثروة متجمعة ؛ بل إن (لوبلاي) في إصلاحه الاشتراكي المسيحي اعتبر استمرار الثروة في يد الابن الأكبر ضماناً لبقاء العائلة التي يبني عليها أمله — بينما نجد ذلك في الأنظمة الوضعية حتى الديموقراطية منها نجد الإسلام يجعل المتخلف ميراثاً للورثة يقتسمونه فيما بينهم ، وهؤلاء الورثة معينون ؛ فإذا لم يخلف وارثاً قريباً أو بعيداً فإن بيت المال يرث ما تركه . وهكذا يؤول المال في النهاية لصندوق

الطائفة كلها . وإن الثروة مهما كثرت وعظم مقدارها فإنها بنظام الميراث الإسلامى تتوزع بعد ثلاثة موارىث ، وتصبح عامة مقسمة كما كانت قبل اكتسابها . ولم يجعل الشارع للإنسان أن يتبنى أحداً أو يوصى بأكثر من الثلث ، فإن وضع أحداً موضع ولده فلن ينال فى ذلك شيئاً إلا فى داخل الثلث . مع أنه أعطى للإنسان الحق فى أن يتبرع بماله كله أثناء حياته إذا نجز تبرعه من غير تعقيب . أليس ذلك أعظم دليل على أن الإسلام عمل كل ما يمكن من الوسائل لتحقيق العدالة الاجتماعية دون أن يأتى بالأخطاء التى تحول بين الناس وبين بذل المجهود للاكتساب ؟ ! والإسلام لا يختلف هنا مع القوانين الوضعية فى النتيجة فقط ، بل هو يختلف حتى فى الاعتبار الذى يعطيه للملكية ؛ فبينما نجد القانون الفرنسى يعتبر الملكية حقاً مستمراً للمالك أى ليست محدودة بوقت معين ؛ وعلى أساس ذلك فإنه إذا مات ينتقل التصرف فيها إلى من يجعلهم ورثة له أو من يوصى لهم بها — نجد الإسلام يعتبر الملكية حقاً غير مستمر ، وعليه فالمالك إذا مات ينقطع ملكه بموته ، ويحل محل ملكه ملك الورثة الذين تولى الشرع بنفسه تعيينهم . ويترتب على ذلك أن تصرف المريض مردود فيما زاد على الثلث إلا أن يجيزه الورثة فيكون ابتداء عطية منهم .

وإذا نظرنا من جهة أخرى نجد الملكية الفردية لا تتناول عدة نواح ؛ أى لا يجوز أن تشمل كثيراً من الأمور ذات الصبغة العامة للدولة أو للجماعة ؛ فالأوقاف الشرعية لا يجوز لأحد أن يستولى عليها ، وإنما هى للولى الشرعى أو لبيت المال ، وهذا هو الأصل فى كون الحياة لا تعتبر فى أملاك الأوقاف نظراً لأنها جزء من أملاك الدولة . وتشمل أملاك الدولة غير الوقف كل ما يرعاه ويديره بيت المال من الشوارع والطرق والسكك والأنهر بأنواعها والشواطىء البحرية وما يتخلف عنها والسواحل والأراضى التى لا مالك لها ، على التقسيم الذى سنعمد لإيضاحه ، وكل أرض جهلت أربابها

وما فى جوف الأرض ، وتركه من لا وارث له ، أو له وارث أسقط حقه لبيت المال ، والاستحكامات والقلاع والحصون ، والعقارات المخصصة للأشغال العامة ؛ كمنازل الحكومة والمستشفيات والمستوصفات والملاجئ والمدارس الحكومية والمحاكم ومراكز البوليس والجند والحى العام وغير ذلك مما يطول تعداده . ووضع اليد المدة الطويلة على هذه الأملاك الحكومية لا يمنع من استحقاقها واستردادها من يد المستولين عليها .

والأوقاف العامة بصفة خاصة هى ناحية من النواحي المهمة التى راعى الشارع فى ترغيب الناس عليها العمل على التخفيف من الملكية الخاصة يجعلها تنتقل تدريجياً إلى الملكية الطائفية ، خصوصاً وهى لا تختص — كما يظنه بعض الأجانب — بمسائل الدين المحض ، ولكنها تتناول كل النواحي النافعة من تعليم وتجهيز وإصلاح قناطر وإسعاف اجتماعى وغير ذلك من المسائل التى يمكن للأغنياء من الأمة أن يخلدوا بها عملهم ، فيصبح تحت نظر الوالى الشرعى ، وفى الحقيقة تحت نظر بيت المال الذى يديره طبقاً لما تقتضيه المصلحة الدينية والدينية للأمة . ونظرية الإسلام فى وضع هذه الأملاك العامة كلها تحت نظر الدولة مع مراقبتها من طرف الأمة يقضى على كل الخصومات التى تنشأ عادة بين السلطات الكليريكية وبين الحكومات الديمقراطية أو الاشتراكية ، لأنه لارهبانية فى الإسلام . والطائفة هى الأمة والمشرف عليها هو رئيس الدولة وأمير المؤمنين ، وكل ما هنالك هو وجوب مراعاة الاختصاص باعتبار ما هو وقف لمصلحة معينة وما هو ملك حكومى غير مقصود به غير تصوين ما لبيت المال .

وفكر الإسلام الإقتصادى يتعدى الحدود الإقليمية والطائفية ؛ إذ أنه فى الوقت الذى يحرم الاستغلال الذى يجعل المال غاية ، ويرفع من مقدرة المواطنين على الشراء يضع حداً لفيضان الإنتاج عن حاجة المستهلك ؛ لأن الواقع هو أن العجز عن الشراء هو لحد الآن السبب فى عدم وجود الأسواق ؛ الأمر الذى يؤدى إلى المزاحمة والاحتكار والحماية من دخول

السلعة الخارجية بفرض المكوس والضرائب الجمركية المتفاحشة . فالإسلام لا يخشى المزاحمة الشريفة لأنه يعتمد على رفع مستوى المستهلك ومقدرته على الشراء ، وينشطه على استعمال وسائل الزينة المباحة . وهكذا يحرم فرض المكوس ، ويعتبرها من أكل أموال الناس بالباطل مجزئاً بما يفرضه على المنقولات من زكوات وأعشار . وقد ظلت الأنظمة الإسلامية جارية على هذا الأساس دون أن تتضرر الدولة ، ولم تتفاحش هذه الأحوال إلا في النظام الرأسمالي الحاضر الذى يعتمد إلى تقوية الأنانية القومية في الشعوب إلى الحد الذى جعل العالم عبارة عن أقاليم محصورة تحرق خيرات بعض الأمم منها ، بينما الأخرى تعيش في ضيق واحتياج . وهانحن أولاء نسمع اليوم الأصوات المخلصة تدعو إلى فتح الأبواب على أساس التبادل النافع للإنسانية كلها . ولقد أشاد مؤرخو الفاطميين بعظمة الازدهار المالى فى أيام سلطانهم بالمغرب والمشرق . ويقول المؤرخ الألمانى (يوسف شاخنت) فى كتابه (تاريخ الأندلس فى عهد المرابطين والموحدين) ص ١٢٠ ج ١ من الطبعة العربية ما يأتى : « وفى مملكة المرابطين الشاسعة الممتدة من المحيط الأطلسى إلى مقربة من مصر ومن البحر الأبيض إلى حدود بلاد النيجر مشتملة على الصحراء الكبرى التى كانت تخترقها قوافل المرابطين ، وفى أسبانيا من نهر ايبرو إلى مصب الوادى الكبير وفى مضيق جبل طارق — لم تفرض ثمة فى عهد يوسف [بن تاشفين] قط مكوس أو ضرائب أو رسوم لا فى المدن ولا فى القرى ، وكان دخل الدولة يتكون فقط من التبرعات ومن الأعشار ومن أخماس الغنائم التى تحقق فى الحرب ، وقد كانت تجنى منها بلا ريب مقادير طائلة . . ذلك أن يوسف ترك ثروة عظيمة تقدر بملايين عديدة . » .

أليس فى هذا كله ما يدل على أن النظام الاقتصادى المتفق مع الروح الإسلامية أصلىح وأوفى لتحقيق العدالة الاجتماعية وإزالة الفوارق بين الطبقات ؟ ! ولكن ما بسطناه لا يتم إذا لم نتكلم على ملكية الأرض فى الإسلام وأقسامها .

ملكية الأرض في الاسلام

يحدد الفقهاء لفظة الملك بأنها كل مال أو ما يتقوم به ويكون للفرد فيه انتفاع شرعى لا حرمة فيه . والذي يكون ملكية الشخص إما حقوق عينية أو حقوق فى الذمة . وتنقسم الأملاك إلى عقار ومنقول . والفوائد العملية فى التفريق بينهما كثيرة سواء من ناحية التملك أو من ناحية أهليته أو من ناحية الرهن أو جهة الاستحقاق أو الإدارة إلى غير ذلك من نواحي التفرقة التى بينها الفقهاء . والسبب فى ذلك أن للعقار شخصية ثابتة تسهل معرفتها ، على عكس المنقول فإنه دائم الاختلاف والتحول ، وأيضاً فإن أهمية العقار الاقتصادية جعلت القوانين المدنية تعز به أكثر من المنقول ، وذلك قبل أن يقع فى الثروة هذا التغير الذى أعطى للبال المنقول قيمة أكثر من قيمة العقار بما تنج من تنظيم الشركات وتكون الأسهم المالية المعتمدة فى عداد المنقول . وإذن فقد حدث فى التفكير القانونى المبدئى تغير ناشئ عن تطور الاعتبار الاقتصادى لنوعى الملكية . أما الإسلام فإنه لاحظ هذا التطور منذ أول مرة حيث شرع الزكاة التى تعتبر مادة مسيطرة لتطور المنقولات وغيرها . . . الأمر الذى يدل على مقدار سعة الفكر الاقتصادى الإسلامى وقابليته لمسيرة سائر الأزمان .

والشريع الإسلامى لا يتفق مع القوانين المدنية من جهة تقسيم العقار إلى أربعة أنواع : (١) عقار بالطبيعة . (٢) وعقار بالتخصيص وبالتعيين . (٣) وعقار بالإقرار . (٤) وعقار بالمادة التى سيطبق عليها . وإنما يقسم المال إلى عقار وملحق به فهو عقار أيضاً ، ومنقول وملحق به فهو منقول أيضاً . وعليه فالأرض وباطنها والأشياء المتصلة بها والثمار التى فى الشجر ولم

تنضج عقار ، فإذا جنى الثمر أو حصد الزرع فالثمر المجنى والزرع المحصود منقول .
والشيء المملوك قد يكون للمالك مفرد فيدعى ملكية فردية ، وقد يكون
لأكثر قسمي شركة ، وقد يكون الفرد شخصاً حقيقياً وقد يكون اعتبارياً
كبيت المال أو الحكومة . وقد يكون نفع الملك عاماً على الطائفة كلها
فيسمى ملك الدولة أو الجماعة .

ونريد من هذا العرض الموجز أن نقرر أصل الملكية العقارية في
الإسلام مبدئياً ، وأن العقار من حيث هو يمكن أن يكون ملكاً للأفراد أو
للطوائف أو للحكومات . ذلك هو الأصل في التشريع الإسلامي على
تفاصيل لا محل لذكرها ؛ لأن مرجعها كتب الفقهاء . ولكن ملكية العقار
وخاصة الأرض منه حدث لها تطور كبير أثناء الفتوحات الإسلامية ؛
فأصبحت الأرض من حيث هي تقسم بحسب ما يطبق عليها من الأحكام
التي تقتضيها مصلحة الدولة أو مصلحة الطائفة الإسلامية . وقد راعى الخلفاء
في هذه الاعتبارات عدم تكتل الأموال والأموال في يد الطائفة القليلة من
المسلمين المنتصرين ؛ فقد روى عن عبد الله بن قيس الهمداني أنه قال : « قدم
عمر الجالية فأراد قسم الأرض بين المسلمين فقال له معاذ : والله إذن ليكون
ما تكره ؛ إنك إن قسمتها صار الريع العظيم في أيدي القوم ، ثم يبيدون
فيصير ذلك إلى الرجل الواحد أو المرأة الواحدة ، ثم يأتي من بعدهم قوم
يسدون من الإسلام مسداً وهم لا يجدون شيئاً . فانظر أمراً يسع أولهم
وآخرهم » . ومعنى هذا أن معاذاً نصح عمر فاقتنع بنصيحته خوفاً من أن تتجمع
أراضي الفتوحات كلها في يد أقلية تؤول بعد إلى فرد واحد أو أفراد يعدون
على الأصابع ويبقى المسلمون فقراء أمامهم ، وهي فكرة سديدة في الحيلولة
دون تكون الملكية الضخمة التي كانت السبب في كل ما نشأ من عوامل
الضعف في العالم أجمع . وقد روى أبو عبيد في كتاب الأموال عن إبراهيم
التيمي قال : « لما افتتح المسلمون السواد قالوا لعمر : اقسمه بيننا ، قال
فأبي وقال : فما من جاء بعدكم من المسلمين ؟ ! » .

ولهذه الاعتبار قسم الخلفاء الأراضى التى افتتحها المسلمون أقساماً
ننقلها هنا عن كتاب «الأحكام السلطانية» للقاضى أبى يعلى الحنبلى من
رجال القرن الخامس عشر مع تصرف ومنج من كتاب «الأحكام
السلطانية» لأبى الحسن على البغدادى :

قسم العلماء الأرض التى استولى عليها المسلمون ثلاثة أقسام : القسم الأول
ما ملكوه عنوة وقهراً حتى فارقه أهله بقتل أو أسر وجلاء ففيها روايتان
نقلهما عبد الله : إحداهما أن تكون غنيمة كالأموال تقسم بين الغانمين
إلا أن يطيّبوا نفساً بتركها فتوقف على مصالح المسلمين . والثانية أن الإمام
فيها بالخيار فى قسمتها بين الغانمين فتكون أرض عشر ، أو يعقبها على
كافة المسلمين وتصبح هذه الأرض دار إسلام سواء سكنها المسلمون
أو أعيد إليها المشركون . وظاهر كلام الإمام أحمد أنها لا تصير وقفاً
بنفس الاستيلاء عليها حتى يعقبها الإمام لفظاً ، وقد روى عنه أنها تصير
وقفاً على المسلمين بالاستيلاء . وقال الإمام مالك تصير وقفاً على المسلمين حين
غنمت ، ولا يجوز قسمتها بين الغانمين . وإذا ثبت أنها تصير وقفاً إملاً لفظاً أو
بنفس الاستيلاء فإنه لا يجوز بيعها أو رهنها ، والإمام يضرب عليها خراجاً
يكون أجرة لرقابها يؤخذ من عومل عليها من مسلم أو معاهد ويجمع بين
خراجها وأعشار زروعها وثمارها ، إلا أن تكون الثمار من نخل كان فيها عند
الاستيلاء عليها فيكون النخل وقفاً معها لا يجب فى ثمرها عشر ، ويضع عليها
الإمام الخراج ويكون ما استوقف غرسه معشوراً وأرضه خراجاً .

والقسم الثانى من الأراضى المفتوحة ما ملك عفواً ، وهو إن أجلوا
عنه خوفاً يكون وقفاً ، وقيل لا يصير وقفاً حتى يقفه الإمام لفظاً ،
وظاهر الإمام أحمد أنها تكون وقفاً .

والقسم الثالث أن يستولى المسلمون على الأرض صلحاً على أن تقر
فى أيديهم بخراج يؤدونه عنها ، وهذا على ضربين : اشتراط ملكية
الأرض للمسلمين فتصير بالصلح وقفاً من دار الإسلام لا يجوز بيعها أو

رهنها ، والضرب الثانى أن يصالح أهلها على أن ملك الأرضين لهم ويضرب عليها خراج يؤدونه ؛ وهذا فى حكم الجزية .

والخلاصة التى نستفيدها من هذا التقسيم هى أن الأرض الموجودة فى العالم الإسلامى تنقسم إلى قسمين : أرض مملوكة للأفراد ، وأرض مملوكة للطائفة الإسلامية . وهذه الأخيرة تعتبر بمثابة الوقف وهى بذلك لا تقبل التفويت ، ويعتبر الإمام أو الحكومة بمثابة الحارس الناظر فى شأنها كوقف لا ملك له عليه ، ولكنه المسئول عن تدبير مداخيله وصرفها فى مصالح المسلمين . وقد بين (الماوردى) فى « الأحكام » : أن هذه المداخيل تصرف على المصالح العامة كتقوية الجيش وبناء القناتير والطرق وبناء المساجد والمعاهد . قال الماوردى : « ولا يمكن أن تباع هذه الأرض ليلا تنقطع منفعتها ، وإنما يمكن بيع ما عليها كالبناء والأشجار » .

وإذا نظرنا للواقع نجد أغلبية البلاد الإسلامية من قبيل الملك الطائفى ، لأننا نقسم أراضى العالم الإسلامى بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام : الحرم ، والحجاز ، وما عداهما . ومن المعلوم ما خصصت به مكة والمدينة من الأحكام التى ترجع لحرمتها ، وقد اختلف فى دور مكة هل تباع أو لا بناء على الاختلاف فى كونها فتحت عنوة أو صلحا . وأما الحجاز فقد اختص الرسول بفتحها وهى قسمان : صدقات الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهى محرمة الرقاب مخصوصة المنافع مصروفة فى وجوه المصلحة العامة ، والقسم الثانى ما سوى صدقاته فإنها أرض عشر لأنها ما بين مغنوم مُسَلِّك على أهله أو متزوك أسلم عليه أهله . وأما ما عدا الحرم والحجاز فهو أربعة أقسام : ما أسلم عليه أهله ، وما أحياء المسلمون ، وما ملكه الغانمون عنوة ، وما صولح عليه أهله . وهكذا نرى أن القسم الأغلب من أراضى المسلمين فتح عنوة أو صلحا فكان فيئاً للمسلمين أى وقفاً على الطائفة الإسلامية يمكن التصرف فى منفعتها ولا يجوز بيع رقبته .

وحينما قسم الفقهاء أحكام الإقطاعات وذكروا اختلاف العلماء فى إباحة

إقطاع الأراضى من أصلها استثنوا أرض الخراج فإنه لا يجوز إقطاع رقابها تملكاً ، لأنها تنقسم إلى قسمين : ضرب تكون رقابها وقفاً وخراجها أجرة كراء ، وتمليك الوقف لا يجوز لا بإقطاع ولا ببيع ولا هبة . وضرب تكون رقابها ملكاً وخراجها جزية فلا يصح إقطاع مملوك لغير مالكة . ومعنى هذا أن ما هو ملك للطائفة الإسلامية لا يصح لولى الأمر أن يقطعه إقطاع تملك لفرد أو جماعة ، لأنه للعموم الذى لا يحد بالحاضر من المسلمين بل يشمل حتى من سياتى من بعد ، وأمره فى ذلك كأمره فى أملاك الأفراد لا يصح أن ينزع ملكيتهم ويقطعها لغيرهم .

والإقطاع لا يصح إلا فى الأرض الموات التى لم تجز فيها عمارة ولا ثبت عليها ملك ، وهذا الذى يجوز للسلطان أن يقطعه لمن يعمره ، ويكون المقطع أحق الناس بإحيائه ، كما أنه يجوز للإمام أن يجعله حتى لمصلحة من المصالح العامة فيبقى ملكاً للدولة . وأما ما كان عامراً فلفقهاء فيه تفصيل مآله إلى أن كل ما كان من قبيل الملك العام لا يجوز إعطاؤه على جهة الكراء الذى يدعى فى الفقه بالخراج ، وأخرى ما كان ملكاً خاصاً لفرد حقيقى أو معنوى . وهكذا يمكننا أن نستنتج كون الخلفاء المسلمين حاولوا بقدر المستطاع أن يحولوا بالوسائل غير الشديدة دون تضخم ملكية الأرض للمسلمين أو غيرهم ، وبذلوا كل الجهود لأن تكون مصادر الثروة ذات الموارد العظيمة عائدة النفع على الجماعة الإسلامية كلها دون أن يمنعوا من أصل الملكية الفردية . ولكن الواقع أن ذوى الأمر من بعدهم لم يخلصوا فى تطبيق الغايات السامية التى قصدوا الأولون حتى اختلطت أنواع الملكيات وامتزج المال الحلال بغيره ، ولم تعد هنالك إلا فوضى عامة فى نواحي الاقتصاد كما هى فى نواحي الحكم والإدارة . وبذلك فإنه لا يمكن الرجوع الحقيقى لأصل الإسلام إلا بإعادة النظر فى توزيع الثروة العامة والملكيات على أساس جديد يتفق ومبادئ الدين المحمدى وأصوله التى تمتاز بروح اجتماعية لا نظير لها فى الديانات الأخرى .

ملكية الارض في المغرب

والآن وقد عرفنا تقسيم الأقاليم الإسلامية إلى أرض مملوكة للأفراد وأخرى مملوكة للطائفة المسلمة يمكننا أن نتساءل من أى الأنواع تعد الأراضى المغربية؟ ومقتضى مذهب الإمام مالك أن المغرب كله فتح عنوة أى فتح بالقوة، وبمقتضى ذلك فهو وقف على جماعة المسلمين، وإذن فهو لا يقبل التفويت، وحق إدارته والتصرف فيه هو للحكومة المسلمة وملكها بصفته أمير المؤمنين، ولكن لا يسمح لهم أن يفوتوه أو يتصرفوا فيه بغير ما تقتضيه مصلحة الإسلام والمسلمين فى جميع العصور، وقد سبق أن نقلنا عن «المواردى»: أن ما كان من قبيل العنوة فإنه لا يجوز بيعه، وإنما يمكن إكراهه أو إعطاؤه مقابل خراج يرتضيه الإمام، ولكن ملكية الذات تبقى قائمة للمسلمين. وقد نص العلامة (المجاصى) فى «نوازل» على أن حياة الأراضى المفتوحة عنوة لا يخول أكثر من الانتفاع لحائزه لا المنفعة. وهنالك بعض الفقهاء المتأخرين عن الإمام مالك يرون أن أرض المغرب تنقسم إلى قسمين: ما فتح صلحا، وما فتح عنوة. وقد نص (اليفرنى) فى «نزهة الحادى» على أنهم فصلوا بين النواحي الجبلية، وبين السهول؛ أما الأولى فصلح، والثانية عنوة. ويرى الآخرون أن البلاد الجبلية القريبة من السهول هى عنوة أيضا. وعليه فيكون الحكم فى جواز التملك وعدمه تبعا لهذا الاختلاف. والخلاصة أن السهول متفق على أنها عنوة فلا يصح تملكها، وأما غيرها فتحختلف فيه، والجمهور على أن القريب من السهول يلحق به. وهكذا يمكن التأكيد بأن المغرب النافع كله ملك للطائفة الإسلامية على حسب ما يقتضيه الفقه الإسلامى، وإذن فهو غير قابل للتفويت.

وحيازة الممتلكين له اليوم لا تقتضى أكثر من تملك الانتفاع والمرافق القائمة عليه ؛ أى أن ما بنى على أراضيه من مساكن وما غرس فيها من غروس هى فى الغالب للمستغلين لها . وكذلك حق الإقامة والانتفاع . وأما المنفعة أى الأرض ذاتها فهى للدولة الإسلامية قطعا .

متى خرج التصرف فى هذه الأراضى من يد الدولة ؟ وكيف كان ذلك ؟ ينص التاريخ على أن (عبد المؤمن بن على) الموحدى أمر سنة ٥٥٤ هـ الموافق ١١٥٩ م بمسح أملاك الدولة فى المغرب وأفريقية (تونس) . وهكذا وقع قيس المملكة من « بلاد برقة » إلى « وادى نون » طولا وعرضا بحسب الفراسخ ، ولم يشذ عن ذلك إلا نحو الثالث من الأراضى المليئة بالجبال والأودية والصحارى . وبعد أن تم المسح وقع تقسيم البلاد على القبائل وفرض عليهم الخراج . ويقول (ابن أبى زرع) : إن ذلك كله كان لأول مرة فى المغرب . وعليه فى القرن السادس الهجرى وقع اجتهد الخليفة فى إبقاء الأراضى بيد الأهالى مقابل خراج يؤدونه بمشابة الكراء . وقد استمر الحال على ذلك ، ثم وقع انقلاب لاشك بحسب التطورات السياسية والاجتماعية والثورات المتعاقبة واختلاف العائلات المالكة حتى أصبح هذا الخراج عبارة عن ضريبة أو (نايبة) ، فلم يعد أداؤه مقبولا من طرف الرعية لأنه خرج عن غايته الأولى ، ثم وقع تطور فى فكرة الملكية وتجهل الأصل الأول فى حيازة هذه الأراضى . وعلى كل حال يمكننا أن نجتزئ الآن بالوضع التى وجدت عليها فى المغرب فى آخر عهود الاستقلال ، وهى أن الملكية تنقسم إلى خمسة أقسام :

- (١) ملكية « المخزن » (الدولة) .
- (٢) ملكية الجماعة .
- (٣) ملكية الجيش .
- (٤) ملكية الحبس (الوقف) .
- (٥) ملكية الأفراد .

فالقسم الأول كل ما يدخل تحت نظر إدارة الأملاك الخزنية (الحكومية)، وهو ما يشمل الغابات والمساحات الواسعة الخاصة بالدولة والطرق والشواطئ البحرية والموانئ والقصبات ورجلات الماء والأودية والعيون والآبار والسواقي العامة، وبصفة عامة كل ما لا يمكن التخصيص بامتلاكه لأنه في مصلحة الجميع، ويدخل في هذا المعنى المعادن ومنايع المياه المعدنية وكل الأملاك البلدية الخاصة الخ... وينص (عقد الجزيرة) على اعتبار الأملاك العامة؛ الأمر الذي يدل على وجودها الدينامي في المغرب المستقل.

ويحاول (م جورج جاكير) في كتابه «نزع الملكية في الحق العام للمغرب» تبعا (للمسيو عمار): إنكار وجود ملكية الدولة بالمعنى الذي يبناه في مغرب ما قبل الحماية، معتمداً على بعض الغموض الذي كان يسود أخيراً فيما هو من ملك السلطان نفسه وما هو من ملك الدولة. والحق أن في هذا الاستشكال تحاملاً لا مبرر له؛ لأن الحكومة الخزنية حتى في عهد الفوضى كانت تفرق — نظرياً وعملياً — بين ما هو ملك للسلطان ويرثه أبناؤه، وبين ما هو ملك للدولة وينتقل التصرف فيه ليد السلطان الجديد. وقد كان السلطان مولاي الحسن أمر بإحصاء الأملاك الخزنية في ٢٥ أبريل سنة ١٨٩٥ وعلى هذا الإحصاء اعتمد في القرض المنعقد لسنة ١٩١٠ م.

وأما أراضي الجماعة فيحدها (لويس ميو) أستاذ كلية الحقوق في الجزائر بأنها: «أرض ثبتت جماعة من الأفراد أن لهم عليها حق الانتفاع دون أن يتمكن أي فرد من الجماعة إثبات ملكيتها الخاصة له، ويكون انتفاع كل واحد من الجماعة في حظه». وتكون أراضي الجماعة أكبر المساحات الفلاحية في المغرب، وأسلوب ملكية الجماعة هو أكثر أنواع الملكية انتشاراً عندنا، وكثيراً ما يشمل المساحات الواسعة من أراضي الرعي التي تتراوح بينها العشائر المتنقلة. وتعتبر أراضي الجماعة غير قابلة للتفويت، وكل قبيلة أو نخذة تنتخب مجلساً من أعيانها للنظر في الأرض وتوزيع استغلالها على أعضاء الجماعة.

وقد اختلف رجال القانون الفرنسى فى أصل هذا النوع من الملكية ؛
فيرى (المسيو ميو) أنها نتيجة لقانون التطور الحاصل فى كل طائفة ،
والذى من شأنه أن ينتهى بالتملك إلى شكل متوسط بين الاشتراكية الفلاحية
وبين الملك الإجماعى ، وأن امتلاك الجماعة لهذه الأراضى نتيجة لعدم
الطمأنينة الحاصل لها بسبب سوء النظام والفوضى ، ويبنى (م ميو) على
ذلك أن الأرض ملك للجماعة ملكا حقيقيا مطلقا . ولكن (ريفير)
و (عمار) وغيرهما من الفرنسيين يخالفون (م ميو) معتبرين أن الملك
للدولة ، وأن هذه الملكية انعدم أعضاؤها ولم يبق محافظا عليها نظريا
إلا السلطان .

ونحن نتصجب كثيرا من هذا الخلط الذى وقع فيه رجال القانون
الفرنسى ، والذى هو ناشئ عن التجرد المصطنع أثناء التفكير من تأثير
الفقه الإسلامى فى الأعراف المغربية ؛ فأرض الجماعة هى بدون شك ملك
للدولة بصفتها الحارس لأملاك الطائفة الإسلامية ، وهذه الملكية الطائفية
نشأت لا عن التطور الذى زعمه (م ميو) ولكن عن الثورة التى أحدثها
الإسلام بنظرته إلى الأراضى التى دخلت ليد المسلمين نظرة تحاول الاحتفاظ
بفائدتها لمن وجد ومن سيوجد منهم ، ومنع تضخم ملكية الأرض على
حساب الإفقار العام للأمة . وأما إعطاء كل مجموعة من الأرض لقبيلة
أو فخذ فهذا تدبير من الدولة المغربية راعت فيه الاحتفاظ بأصل الملك
مع تعميم الانتفاع بأفراد القبيلة الذين يستغلون أرض الحكومة لمصلحتهم
مقابل ما يؤدونه لها من خراج وفقا لما فعله (عبد المؤمن بن على) كما رأيت .
وبمقتضى ذلك فهذه الأراضى لا يمكن أن تفوت ولا أن تباع . وأما
الانتفاع بها فهو فى يد القبيلة تستعمله بصفة إجماعية أو فردية ، ولكن
لا يجوز لها أن تنقل الانتفاع لغير أفرادها . وهذا هو السر فى كون العرف
البربرى لا يبيح بيع الأرض لكل الأفراد الخارجين عن القبيلة ؛ لأن البيع
فى الواقع هو للانتفاع ، وهو خاص بأفراد الجماعة المحلية .

إن عدم فهم الإسلام والمغربية نفسها هو الذى يجعل الأجانب يخبطون فى أحكامهم خبط عشواء ، وهذا ما يفسر بوضوح أيضا أن قسما مهما من أعرافنا وعاداتنا هو من روح الاجتماع الإسلامى عفت على أسرارہ القوضى وعلى تذوقه الجهل وعدم الثقة بالنفس .

وأما أملاك الجيش فهى من أراضى الدولة قطعاً ؛ لأنها عبارة عن مساحات أنزلت فيها بعض القبائل وأعطى لها حق التصرف فيها مقابل قيامها بالدفاع عن المملكة ؛ فكراء الأرض هو الأجرة التى يحصل عليها أولئك الجنود الحكوميون ، وهذا هو السر فى إعفائهم من أداء الخراج الذى تؤديه قبائل الجماعة . نعم يؤدون الأعشار ويمكنهم أن يصرفوها على فقرائهم .

أما الحبس (الوقف) فهو عبارة عن إعطاء الواقف حق الانتفاع بملك ما ، مادام ذلك الملك قائماً ويبقى الشيء الموقوف ملكاً لواقفه مدة حياته فعلاً وبعد وفاته حكماً . وهو يطابق فى القوانين العصرية فكرة (المؤسسات) ؛ لأن المقصود به هو إدامة النفع لمشروع من المشاريع الخيرية أو جمعية أو جماعة أو مسجد أو ما إلى ذلك من وسائل الصالح العام . وتدير الحبس راجع إلى الشرع حكماً ، ولكن التصرف الفعلى فى يد مديرين خصوصيين هم نظار الأحباس . وبمقتضى ذلك يؤول التصرف فى الانتفاع به وفى المحافظة على منافعه إلى الدولة ، فيعتبر فى النهاية من عداد الأملاك العامة التى لا تتقيد الدولة بإزاءها إلا بعدم تفويتها ، وإلا بالمحافظة على الرغبة التى عبر عنها واقفها وكانت تتفق مع المصالح الإسلامية .

وأخيراً نجد الملكية الفردية تكون أقلية الممتلكات فى المغرب ، وهى فى الغالب لا توجد إلا فى المدن وما يقاربها . ويحاول الحقوقيون الفرنسيون تحليل ذلك بمسألة الاطمئنان فى الحاضرة والخوف فى البادية ؛ مع أن ما سبق أن بيناه فى كون أرض المغرب كلها كانت تعتبر عنوة خير تفسير حقيقى لهذا الواقع لا يخض النظر عنه إلا جاهل أو مغرض .

وهكذا نستطيع أن نحكم بأن الأغلبية الساحقة من الأراضي المغربية هي ملك للطائفة الإسلامية ، وعليه فلا يجوز تفويتها بجمال ، وأن الأقلية وحدها هي ملك للأفراد الذين يمكنهم أن يتصرفوا فيها تصرف المالك في ملكه ، وبمقتضى هذا فإن أول واجب على الدولة المغربية هو إعادة تنظيم أملاكها وفقاً لما تقتضيه مصلحة المسلمين مع حراستها والمحافظة عليها .

أما ملكية الأجانب للأراضي في المغرب فهي لا تستند لأساس شرعي صحيح . وإذا نحن بحثنا عن التشريع الذي تستند إليه لم نجد إلا في معاهدة مدريد المنعقدة سنة ١٨٨٠ حيث تنص المادة ١١ من هذه المعاهدة على : « أن شراء الأجانب للأموال يجب أن يقع بموافقة الحكومة ، وأن إجراءات البيع والشراء تخضع لقوانين البلاد ، وكل قضية تتعلق بهذه المعاملات تحل بمقتضى الشريعة مع تدخل وزير الخارجية » . ولكن هذه المادة لم يقع تطبيقها آنئذ في المغرب ، وقد اعتبر الأجانب ذلك بسبب سوء النية التي يحملها المخزن ضد تطبيق هذه المعاهدة . وبقيت الحال على ذلك مدة ٢٥ عاماً ثم وقع النص في المادة ٦٠ من معاهدة الجزيرة على : « أن الأجانب يمكنهم طبقاً لما سبق أن أعطى لهم في المادة ١١ من معاهدة مدريد أن يملكوا في سائر أنحاء المملكة الشريفة ، وأن جلالة السلطان يعطى التعليمات الضرورية للولاة الشرعيين والمخزنيين الخ » . ولكن هذا الالتزام الجديد من طرف الحكومة المغربية لم يحل المشكل ، ولذلك صعب تطبيقه عملياً . وقد تنبه العلامة الفرنسي (ميشو بيلير) إلى النقص الواقع في هذه المعاهدات والذي كان هو السبب الحقيقي في عدم تطبيق السلطان لما التزم به ، يقول (م بيلير) : « إنه لا جدال في كون حق الشراء اعترف به للأوربيين في المغرب ، لكن كما قلنا ليس ذلك إلا شطر القضية ؛ لأنه يلزم أن نعرف هل هناك بجانب حق الشراء الشطر المتمم وهو حق البيع ، ولتحقيق ذلك يلزم دراسة قانون الملكية في الشريعة الإسلامية » ، ثم يقول (م بيلير) : « إنه من الممكن أن تؤكد أن أقاليم المغرب كلها ملك لجماعة

المسلمين ، وبمقتضى ذلك فهي لا تفوت . . ومن غير شك فإن هنالك سوء تفاهم ناتج عن الفرق الموجود بين معنى الملكية فى القانون الأوروبى ومعناها فى المغرب الإسلامى . . ويلخص العلامة الفرنسى رأيه فى قوله : « إنه يمكن للأوربيين أن يشتروا أراضى المغاربة ولكن لا يمكنهم أن يشتروها للاستعمار ، أما بعض الصفقات غير الشرعية التى تقع باتفاق مع الموظفين المغاربة فليست فقط غير مبنية على أساس صحيح ؛ بل زيادة على ذلك تنبه شكوك الحكومة المغربية ؛ لأن جلالة السلطان يتأثر كثيراً إذا رأى الأجانب يملكون أراضى الطائفة الإسلامية وخصوصاً ما أعطى بقصد الانتفاع منها للجيش مثلاً . إن حق الأجانب فى التملك ما دام مبنياً على هذا الأساس لا يمكن أن يعتبر فى نظر السلطان إلا اغتصاباً لسيادته . » (أنظر مجلة العالم الإسلامى الصادرة بابريل سنة ١٩٠٩ م) .

وإذن فليس للأجانب ولا لغيرهم حق التملك فى المغرب ؛ لأنه ليس للمغاربة ولا للسلطان حق البيع لما هو ملك للطائفة الإسلامية . وهذا الحكم يشمل أملاك الدولة مباشرة وأملاك الجماعة والجيش والأوقاف . وكل المعاملات التى وقعت فى هذه الأقسام وأصبحت بمقتضاها هذه الأراضى ملكاً للأفراد أو لهيئات غير راجعة للطائفة الإسلامية تعتبر لاغية ؛ لأن هذه الأملاك غير قابلة للتفويت ، ولأنه ليس للحكومة المغربية الحق ولا الصلاحية لبيعها . وإنما يبقى النظر فيما هو خالص للأفراد وليس للدولة ولا للجماعة ولا للأوقاف أو الجيش عليه اعتراض ، فهذا هو الذى يمكن أن ينظر فى إمكان تفويته للأجانب أو عدمه .

كل هذه الحقائق تبين لنا إلى أى حد وصل إهمالنا لقضايانا ، وكيف أننا نجعل نظامنا القومى وما أصابه بسبب الاستعمار من فوضى وتفكك ، ثم لا ننظر إلا فى أمراض مجتمعات أجنبية عنا وفى الوسائل التى عولجت بها . إن فى الرجوع للحقيقة الإسلامية المغربية لأفقاً عظيماً يمكننا من حل مشاكلنا بأنفسنا ووفقاً لما هو فى صالح أمتنا وبلادنا .

خلاصة

بعد هذه الجولة في الأفق الاقتصادى وبعد أن عرفنا خلاصة النظريات المهمة وقابلناها بروح العدالة الاجتماعية التى جاء بها الإسلام وما بقى من أثر التنظيمات المغربية لبعض جوانب الحياة الاقتصادية — يمكننا أن نحاول استخلاص النتيجة التى نرمى إليها من مجموع هذا الباب الذى تناولناه بأكثر مما يسمح لنا به منهج هذا الكتاب .

إن غايتنا الأولى والأخيرة هى تحرير الإنسان ؛ سائر أفراد الإنسان من الاستعباد الاقتصادى ؛ ذلك الاستعباد الذى يعنى بؤس الأشخاص الذين لا يجدون وسيلة للشغل وشقاءهم من أجل أنانية بعض إخوانهم الذين يواتيهم الحظ فى الحياة فيتفوقون بما فى أيديهم ويحسبون أن فى إمكانهم إهمال النظر فى شؤون الآخرين والابتعاد عن مسؤولية إصلاح أحوالهم . نريد القضاء على هذه الروح وأسبابها وخلق روح تضامنية بين جميع الأفراد من أجل ازدهار الكفاءات الإنسانية فى دائرة الشغل والمهنة كما فى الدوائر الأخرى . ولذلك نريد البحث عن نظام صالح لإعطائنا الوسائل التى يتسنى بها لنا تحقيق هذه الغاية السعيدة .

وقد بينا أن الأنظمة لا يمكن أن تكون دائمة ، وأنها خاضعة للتطور خضوع المجتمع الذى تطبق عليه ، وكل ما يلزم هو تهيئة أجهزة قانونية عادلة للملكية والعمل ورأس المال وتنفيذها لضمان انسجامها فى تعاونها من أجل السعادة والرخاء الشاملين . وعليه فيجب :

١ — اعتبار المال وسيلة لا غاية مقصودة لذاتها ، وبذلك يجب منع الاحتكار وخزن المال والمراباة به ، وفرض الزكوات والضرائب المصاحبة

فساد الدخل الفاحش حتى تأخذ الجماعة حظها ، كما يجب اعتبار النظام العام الاقتصادى والاجتماعى والأخلاقى أثناء التوجيه للحياة المالية والاقتصادية .

٢ — يجب اعتبار أن الملكية فى المرحلة الحالية ما زال هى المحور الذى تتركز فيه الحرية الشخصية واطمئنان الأفراد والدافع لهم على التزامهم فى معترك الحياة ، فيجب احترامها على شرط أن لا تكون سبب تجميد للثروة أو عرقلة للإنتاج ولا باعثة على الكسل والعطل الاجتماعى ، وأن لا تتعارض مع حق الملكية العمومية .

٣ — يجب اعتبار العمل ذا قيمة أكثر من قيمة المال ؛ لأنه قانون الحياة البشرية ومصدر شرفها ، وهو الشرط الأساسى لكل إنتاج مجدى فى الجماعة ؛ فهو واجب على كل من استطاع إليه سبيلا ، وكل من له قدرة ووجد الشغل ثم تقاعد عنه من أجل الكسل فإنه يصبح عديم الحق فى القوت .

تلك هى الأصول الأولى فى فكرنا الاقتصادى ، ولتأمينها يلزم :

١ — القضاء على كل أنواع الاحتكارات و(الصاكت) و(الكارتيلات) وشركات الضمان والبنوك الخاصة وكل ملكية لا تتفق مع الصالح العام . وذلك :

(١) بتأميم جميع المؤسسات ذات الصبغة العمومية ومصادر الثروة القومية والمرافق العامة .

(ب) بتوحيد الإنتاج وتنظيم التداول والتوزيع .

(ج) بتشجيع التعاون .

(د) بمعاونة الاستثمار الفردى والملكية الخاصة لمصلحة الجماعة .

(هـ) بالتصاعد فى الضرائب .

٢ — اعتبار أراضى الدولة وعقاراتها (الأملك الخزنية) وأراضى

الجيش وأراضى الأوقاف من الأملاك العامة مع إعطاء كل واحدة منها النظام الآتى :

(١) تصنى الأملاك المخزنية وتضم إليها الأملاك العقارية والزراعية المهمة ، وتقوم الدولة باستغلالها بواسطة مكتب خاص للصالح العام ، أو تكرمها لبعض العشائر التى بقيت بدون أرض على أساس النظام الذى يجب أن تسير عليه أراضى الجماعات ، وذلك بحسب ما تراه الدولة أجدى إنتاجاً وأوفق لخدمة العدالة الاجتماعية .

(ب) يجب إحصاء أراضى الجماعة وتثبيتها ومنع تفويتها منعاً باتاً ، وتنظيم إدارة خاصة تشترك فى تكوينها كل من إدارات الزراعة والأملاك المخزنية والشؤون الاجتماعية للإشراف على هذه الأراضى وشؤون تنظيمها ، ويجب أن تنتخب الجماعة مجلساً محلياً لتنسيق العمل المشترك وتوحيد الإنتاج والتوزيع ويؤخذ من المحصول قدر الخراج الذى ينوب الدولة من أجل الأراضى ، ثم تؤخذ الزكوات الشرعية لصندوق الجماعة التى تصرفها على مصاريفها الشرعية فى عين المكان ، وترد الفائض عن الزكاة لصندوق الشؤون الاجتماعية ، ثم تؤخذ الزريعة (البذور) ، والباقي من المحصول يوزع على أفراد الجماعة على التساوى كنتيجة طبيعية لعملهم المتساوى أيضاً ، ولهم بعد ذلك أن يحتفظوا به أو يبيعوه فى السوق العامة .

(ح) يمكن أن ينظر فى أراضى الجيش بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة ، فإذا كانت الدولة تريد الإبقاء على نظام الجيش القبلى أو (الكومى) الفلاح فإنها تحتفظ بهذه الأراضى للجيش وتنظمها بواسطة وزارة الحربية على نفس الطريقة التى تنظم بها أراضى الجماعة ، وإذا كانت ترى أن المصلحة تقتضى بتغيير نظام الجيش فيجب أن تضم أراضى الجيش لأراضى الجماعات ويقع فيها توطين العشائر المغربية الفقيرة على أساس نظام الجماعة .

(د) وأما أراضى الأوقاف فيمكن لوزارة الأحباس (الأوقاف) أن تستغلها بنفسها ، كما يمكن أن تؤجرها للدولة التى تنزل بها بعض الجماعات وتجريها على النظام السابق فى الجماعة .

٣ — أما الملكية الزراعية الخاصة فيمكن حدها طبقا لما قرره مؤتمر كراتشى الاقتصادى الأخير . وحينئذ :

(١) تقسم الملكيات الزراعية الكبيرة وتباع أقسامها للفلاحين الفقراء من (خماسين) و (رابعة) وعمال الزراعة ، وتتولى الدولة أو صندوق التعاون الزراعى دفع الثمن للهالكين الأصليين ثم استخلاصه تدريجيا من هؤلاء المشترين الصغار .

(ب) يجب القضاء على نظام الخمس والرابعة والخمسة (السهم) وتشجيع التعاون الزراعى وقيام الدولة بالقروض الزراعية .

٤ — يجب تحريم ربا النسبة تحريما باتا . وذلك .

(١) بتأميم القرض العام .

(ب) وبجعله مجانا وفى متناول كل محتاج .

(ح) ويمكن للدولة أن تكون رؤوس أموال القرض العام من مداخيل ميزانية الشؤون الاجتماعية والزكوات والأوقاف المحبسة نقدا أو المصرح فى تحييسها أنها للسلف .

(د) ويمكن للدولة أن تفرض طوابع تسجيل على كل عملية سلف يجريها بنك الدولة ويدفعها المقرض ليؤدى من مجموعها مصروف البنك وأجور موظفيه .

٥ — يجب العمل على وضع اقتصاد مصمم للاستفادة من التراث القومى . وذلك :

(١) باستنباط الثروات من الأرض والأنهار والبحار والهواء وسائر ما يكتشف التراب القومى من عناصر .

(ب) والسير قدما فى سبيل تصنيع البلاد بأوسع معانى التصنيع .

٦ — يجب تشجيع التنافس الحر وتحقيق حرية الشغل والتجارة فى دائرة التوجيه الاقتصادى العام . وذلك :

(١) بتشجيع التعليم المهنى وحماية ذوى الكفاءات .

(ب) وبمنع تكتلات رؤوس الأموال الكبيرة أو كل الذين يرمون إلى خنق الحرية الاقتصادية لمصلحتهم الخاصة .

(ح) وبمساعدة الصناع على تطوير صناعاتهم وتزويدهم بالآلات المعززة لقوة إنتاجهم وإنقاص ساعات عملهم .

(د) وبمساعدة انتشار النظام التعاونى فى الإنتاج والاستهلاك ، وذلك بقدر المستطاع .

٧ — لإعطاء العمل قيمته اللائقة به يجب :

(١) أن يعتبر العامل شريكا فى أرباح الأعمال الكبيرة ؛ وذلك بأن تكون له أجرته اليومية من مجموع المصاريف العامة ، ثم يوزع الربح بين رب المال وبين العمال على حسب ما تقتضيه النظرة العامة للعدالة الاجتماعية من غير ضرر ولا ضرار .

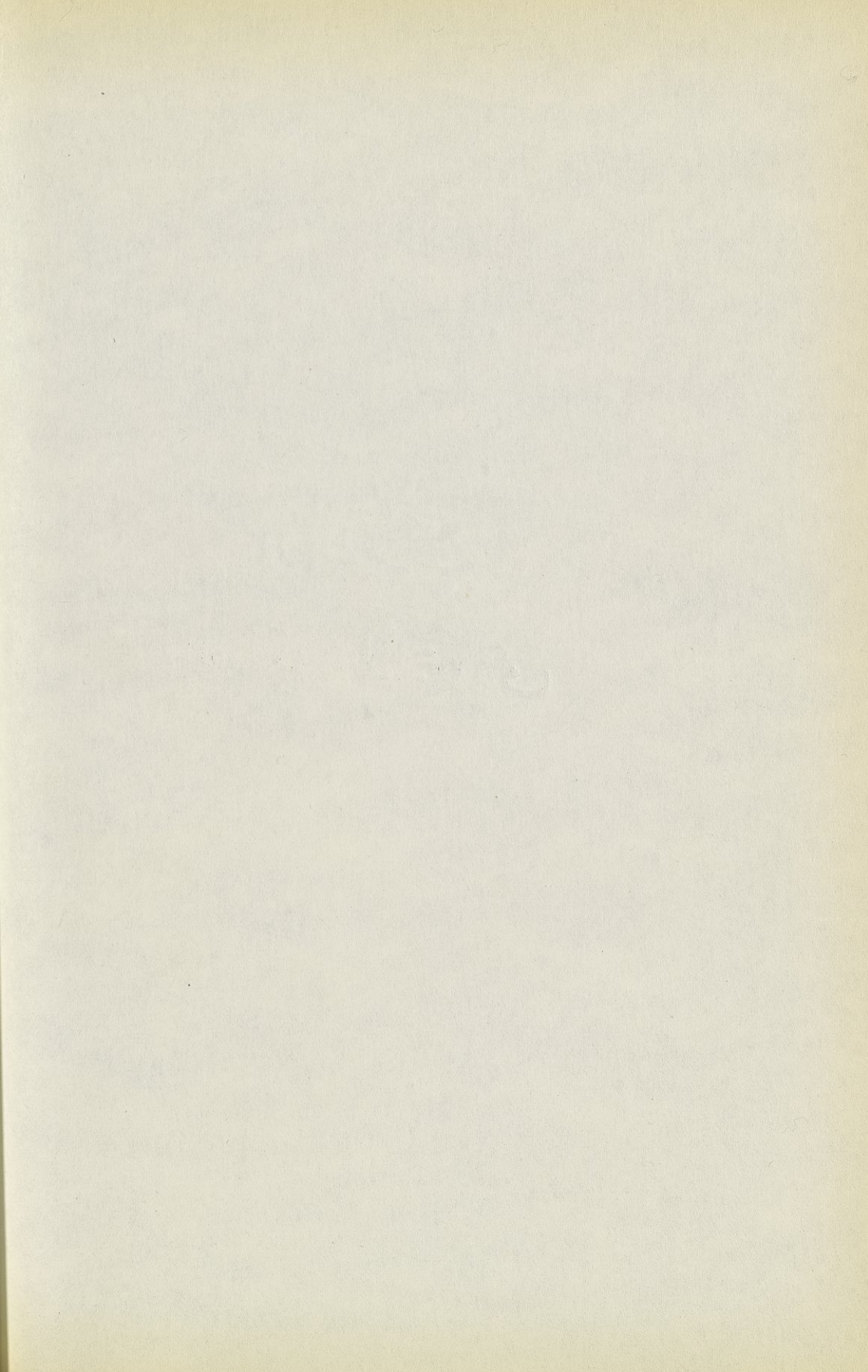
(ب) ويجب على الدولة أن توفر لكل قادر على الشغل وسيلة العمل غير المتنافى مع الكرامة البشرية ومقتضيات دينه .

هذه هى النقاط الأساسية التى يمكننا أن نوجه بها الذين يريدون وضع برنامج عام للحياة الاقتصادية فى البلاد بصفة تتفق مع الشريعة الإسلامية ومقتضيات الأفكار التقدمية من غير إحداث أى انقلاب جيولوجى فى

الحياة المغربية ؛ فإذا أضيفت لما سبق من الملاحظات ولما سنشير إليه في باب الفكر الاجتماعي أمكننا أن نحس أننا في اتجاه وطنى كامل .

إن ثروتنا العقلية والروحية كبيرة ، وما علينا إلا أن نمتحن ضميرنا ونرجع لأنفسنا وإذا بنا نكتشف المناهج المتعددة لتنظيم حالنا دون أن نضطر إلى الرضى بتبعية معنوية لبعض المبادئ الأجنبية التى إن وافقت بعض حاجاتنا فإنها لا تسدها إلا على حساب أقدم الأشياء وأعزها فى نفوسنا ؛ ألا وهى الحرية .

الباب الرابع
الفكر الاجتماعي



الفكر الاجتماعي

يقول الفيلسوف (إيرنست رينان) : « بين غايتي السياسة اللتين هما عظمة الأمة وخير الفرد يقع اختيار الجميع حتماً في المصلحة أو تبعاً للشهوة . وليس هناك ما يدل لنا على الرغبة الحقيقية للطبيعة ولا على نهاية الكون ، لكننا نحن المثاليين لا نرى الحقيقة إلا في عقيدة واحدة هي الوسطى التي تقضى بأن غاية الإنسان هي بناء وجدان عال ، أو كما كانوا يعبرون في الماضي : (الاعتماد على أكبر سبجات الله) » .

هذا الوجدان العالى هو الذى يجب أن يملك فكرنا الاجتماعى ؛ لأنه بدوننا لن نصل إلا إلى الفوضى التي وقعنا فيها نحن من قبل وإلى الفوضى التي وقع فيها الأوروبيون اليوم .

إن أبسط تحليل للنفسية الإنسانية يثبت هذه الصفة الغريبة : (روح التكل) ؛ فبمجرد ما يملك الأفراد صلة تربطهم بعضاً مع بعض ، ولو كانت هذه الصلة خفيفة ومصطنعة ، يحدون جماعة أخرى ليست رابطتها أقوى ولا ألصق بالواقع من رابطتهم . ويشاهد في داخل كل جماعة التحام ناتج عن ظهور كل واحدة من الجماعتين ، وبمجرد ما تظهر هذه الروح يتداعى لها شعور في نفس كل فرد هو الخلاف الكلى ، ولعل هذا الخلاف أول المظاهر الراجعة لنفسية العامة . إن الإنسان ليحس بمجرد انخراطه في جماعة أو منظمة جديدة كأن شخصية جديدة حلت فيه ووزعت أنانيته تدريجياً إلى حد أنها تختنق في نفسه إلهاماته الفردية ، وحتى إرادته تمحى شيئاً فشيئاً في إشعاعات إرادة رئيسه التي تحل محلها .

إن روح التكتل التى تظهر بين الجماعات الصغيرة أولاً بقصد تعارف أفرادها سريعاً ما تعقبها روح أخرى تزاحمها دون أن تقضى عليها ؛ وهى روح التفرع أى تجزئة الجماعة الأولى إلى عدة فروع ، وهذه أيضاً تجلب روح الجماعة التى تملك الفروع والتكتل دون اعتبار لمنازعاتها الخاصة .

وعلى هذا المثال تكون الحب القومى مجتازاً مراحل العائلة والعموم (الدرجة) والوطن دون أن يقضى على مرحلة من تلك المراحل . وكل ذلك من صنع الإنسان لأنه فى مصلحة تقدمه وتطوره .

لكن حينما يرجع الأمر إلى الشخص الذى يجب أن يكون العامل الأول فيما يتعلق بتقدمه الخاص لأن له الحرية فى اختيار جانبي الخير أو الشر تنعكس الآية ؛ لأن تكوين هذه الوحدات المتعاقبة لا يقف عند ضرورة تكوين قوة نفسية عند الفرد تحمله على الاتصال بأعضاء تلك التكتل ؛ ولكنها تصل إلى إظهار روح خطيرة تحمله على استعمال تلك القوة فى غير صالحه الحقيقى .

وهكذا تكونت فى العصر الحاضر فكرة الشخصية المعنوية أو السياسية أو الاقتصادية للجماعات بصفة مصطنعة ، ولكنها خطيرة ، حتى أدت إلى تهديد المصالح الفردية التى وضعت هى أول مرة للدفاع عنها ؛ لأنها أصبحت توجه الأفراد لمحاربة بعضهم البعض ، وفى الواقع لصالح رؤسائها . وهكذا أصبح الفرد مقهوراً مدوساً من طرف الشخصية الجديدة ؛ الأمر الذى أدى إلى رفض الامتثال لكل المقدسات التى يقضى بها الوجدان ؛ لأن ذلك لا يتفق مع القوانين الخاصة التى تعرضها تلك الوحدات . وإن العلاج الوحيد هو فى الرجوع إلى الأساس الذى وضعت من أجله هذه الجماعات ، وهو خدمة الفرد ؛ وذلك لا يتم إلا باعتبار الحقيقة التى لا يمكن لأحد إنكارها ، وهى أن التطور التقدمى ليس إلا مظهرآ من مظاهر القوة الإلهية يتابعه الإنسان بفضل حرية الوجدان التى هى قيمته . وتحويل هذه الوحدات عن معناها

الأصلى يعارض كل حرية وتقدم للفرد في اتجاه الكمال النفسى . يجب أن تبقى مراحل التطور الإنسانى في تقدم لا يقضى على السابق منها ، ويجب أن يكون الكل مشمولاً بغاية واحدة وهى هناءة الأفراد وسعادتهم عن طريق تضامنهم العام الذى هو وحده المربى لأنانية كل فرد منهم والمرضى لها .

إن تغيير الأوضاع والدساتير عما وضعت له هو السبب فى كل سقوط وقعت فيه الجماعات ؛ لأن هذه الأوضاع لا تقع فى الغالب إلا لمصلحة الأفراد ولنفائدة المجموع المتكامل . ولكن وهم السيطرة واتباع الشهوات هما اللذان يقضيان على القصد الطيب الأول . إن الذين ينكرون الديانات مثلاً لا يجدهم فى الغالب ينكرون إلا آثارها التى نشأت عن فكرة الرهينة التى قامت فى العصور الوسطى بأعمال ضد المجتمع الإنسانى ؛ فعلتها باسم الدين فثار الشعب عليها باسم الدين أيضاً . وكذلك الأوضاع السياسية عندنا وعند غيرنا لا يمكن لأحد أن ينكر شكلاً من أشكالها لذاته ؛ ولكن للآثار التى تنشأ عنه . إن المستبد يمكن أن يكون عادلاً أو جائراً ، كما أن الجمهور يمكن أن يكون طاغياً أو مخلصاً ، ومآل ذلك هو الوجدان الذى يملكه كل واحد منهما . ومثل هذا يقال عن الأنظمة العائلية وعلاقة الرجل بالمرأة ؛ فإن روح الأسرة فى المجتمعات الإنسانية كلها واحد ، ولكن الفساد الخلقى هو الذى يؤدى إلى الخروج عن المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه كل زواج ؛ وهو الحب المتبادل ؛ لأن الوجدان يضعف إزاء الاعتبارات الجسمية دون استفتاء للقلوب . إن كل الدساتير السهاوية والوضعية وحتى عرفيات القبائل الإفريقية لم ترم إلا لحاجة واحدة وهى تكوين الخلق العائلى ، وقد تناقض تفاصيل الأوضاع أو بعض مظاهرها ولكن المتعمق فيها يجدها تعمل لقصد واحد حسن .

إن الاستياء من آثار بعض الأنظمة أو طغيان القائمين عليها كثيراً ما يؤدى إلى إنكار تلك الأنظمة نفسها والبحث عما يحل محلها . وهكذا

حينما نحس بالظلم الواقع في البلاد من طرف القضاء مثلاً لا نفكر في الأسباب الحقيقية لهذا الظلم كي نرفعها ، ولكننا نغضب على القوانين القائمة نفسها . وكذلك حينما نحس بضعف في الحياة الزوجية لا نفكر في البواعث عليه ، ولكننا نحاول استنكار العائلة من أصلها . وهذا الأمر هو نفسه الواقع في الغرب ؛ فإن الذين وقعوا تحت ظلم أشكال متنوعة من الحكومات لم يفكروا في أن فقدان الوجدان هو الذي يمنع تلك الحكومات من إقامة العدل ؛ بل فكروا في أن الحكومة من أصلها خطر على المجتمع ، فتكون مذهب الفوضويين وأضرابهم . وحينما أحس بعض الفلاسفة بسيطرة رأس المال لم يفكروا في وسائل للقضاء على أضراره ، ولكنهم فكروا في محور الخمسة التي نشأ في وسطها ؛ أى كل أنظمة الحياة من أساسها .

إن للهجوم الغربي على بلادنا أثره في تقوية الاستياء الحاصل من شعورنا بدرجة الانحطاط الذي نحن فيه ، وإن ما للغرب من حضارة متعددة الاتجاه ، مختلفة المناهج ، وما في الغرب من استياءات ناشئة عن حالة الفوضى الاجتماعية الضاربة أطنابها في ربوعه — كل ذلك يمكن أن يكون سبباً في أخطاء كثيرة نرتكبها أثناء تفكيرنا الاجتماعي ؛ لأن المغلوب دائماً يتأثر بالغالب ويملل تقهقره هو بأشياء يحسب أنها غير موجودة إلا عند الفاتحين الأقوياء . وإن في عداد هذه الأخطاء أن نتناسى أمراضنا الخاصة ونبحث عن أمراض أخرى موجودة عند الغرب ، ولذلك نبحث لنا عن علاج لا يليق إلا بالمرض الغربي . وهكذا نسمح مجتمعنا بأدوية لا حاجة به إليها بينما يبقى في قبضة المرض الذاتي يفتك به فتكه الذريع .

إن الحضارة الحقيقية هي حضارة الوجدان ؛ فما دما نحن محتفظين على الأقل بوجدان ضعيف فيجب أن لا نفكر في محوه ؛ بل ينبغي أن نعمل على تقويته ، فإنه وحده الذي يمكن أن يساعدنا على ترميم ما تهلّل من بنائنا الاجتماعي . يجب العمل على صهر الشعب في وحدة اجتماعية كاملة ، ولذلك

يجب ان نعلم إلى أثر القبلية والسلالية فنقضى عليه قضاء مبرما ، ونحول الكل إلى الوضع الطبعى الذى هو الاهتمام بالأسرة والعموم والأمة ؛ فخلق العائلة يجب أن يكون الضمان الكفيل بحياة بيتية هادئة تقوم على الحب والتعاون لتكوين ذرية صالحة . وتبادل الصالح العام يجب أن يسود فى كل أفراد العموم لتحسين حالة القرية وتكوين المدينة الفاضلة . واعتبار هؤلاء وأولئك كأعضاء أحياء فى مجتمع واحد هو الأمة يجب أن يؤدى بهم إلى شعور عام بتضامن قومى لفائدة الأمة وخير كل واحد منهم . ولتحقيق هذه الغايات يجب أن يسود فى مجتمعنا فكر اجتماعى يستند إلى وجدان صحيح ويستمد من خلق الإسلام الذى ندين به وبمثله .

إنه من العبث أن نهتمد أن ما هو جار فى بلادنا من مظالم أو ما نحن متمسكون به من قبائح هو أثر من آثار الإسلام ؛ ولكننا بعكس ذلك يجب أن نؤمن بأن تحريف الإسلام وقع فى بلادنا منذ زمن بعيد ، وأن تعليم الدين نفسه أعطى لنا بالكيفية التى ترضى رجال السلطة والمال من أبناء قومنا أولا ، ثم من الأجانب عنا ثانيا . إن الذى يتتبع تاريخ العلاقات الاجتماعية فى المغرب يجد أن تهافت المسلمين الأولين على الفتوحات أدى بكثير من أمراء الإسلام ورؤسائه إلى طمس كل ما هو من صالح الطائفة الإسلامية ، وإلى مقاومة كل المصلحين الذين حدثتهم نفوسهم بالعودة إلى الإسلام الصحيح ، وأن عديداً من المؤامرات وقعت على الشعب المغربى فدمته من التربية الصحيحة التى تغرس فى وسطه روح الجماعة التى لا تقضى على الفرد ولكن تعطيه أداة للتضامن من أجل تقدمه وازدهاره ، إلى أن زجت به فى هذه الفوضى الاجتماعية فى العائلة وفى المدينة وفى الكيان القومى العام .

وكل ما نشاهده من انحطاط وما نحس به من ظلم ليس إلا من أثر طغيان الذين كان يجب أن ينفذوا رسالة الإسلام التحريرية فخذلوها ولم يفكروا إلا فى الجانب السياسى الذى يخول لهم حق التسلط وحق الطاعة من الجميع .

وإن الإسلام الذى يقرر حرية الاختيار وحرية الشخص ، ويوجب المشورة ويفرض العدل لا يمكن أن يوافق بحال على ما هو جار عندنا باسم الدين أحيانا واسم التقاليد أخرى .

إن الإسلام أول دين يمتنى بالناحية الاجتماعية اعتناؤه بالنواحي الأخرى ، ولكن المسلمين لم يضيعوا جانبا من الدين مثلها ضيعوا تلك الناحية . وابن خلدون الذى يعد بحق مؤسس علم الاجتماع لم يهتم بهذا الموضوع اهتمامه بالاجراءات اللازمة لتأسيس مملكة أو دولة ما . إنه لم يفكر قط فى أسباب تكوين الجماعة ولا القوانين اللازمة لذلك ، وغاب عنه مبدأ الطائفة الإسلامية الذى هو الأصل الأصيل فى أخوة الإسلام . فكل باحث فى المجتمع الإسلامى كما هو اليوم يجب أن لا يقع فى غلط ابن خلدون ؛ بل يجب أن يهتم بمقدار الصلة الواقعة بين هذا المجتمع وبين الدين الذى ينتسب إليه ؛ فالمجتمع الإسلامى حسب قوانين الإسلام لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الأخوة والتضامن بين الأفراد وخضوع كل واحد لوجدان عال يقتضى الحرية ويستلزم المسؤولية .

إن المجتمع المغربى منحط ؛ هذا أمر لا شك فيه . وإن الجهود يجب أن توجه لرفع هذا الانحطاط لأن ذلك هو المفتاح الوحيد لفهم الشعب المغربى حقوقه الاجتماعية التى هو محروم منها . وبما أن الشعب المغربى مسلم فيجب أن يعرف أن أعداءه تأمروا عليه حتى أبعدوه عن الجانب الاجتماعى فى الإسلام .

يقول (ميشوبلير) : « ليس هنالك دين يحرم مبدئيا العبث والسرقة وأنواع الرشاش مثل الإسلام ؛ لكن ذلك كله موجود فى المغرب أكثر من غيره من البلدان . فهل يمكن أن تحمل مسؤولية ذلك عن تعقل للإسلام الذى هو دين أخلاقى مثل غيره من الديانات ويزيد عليها بأنه دين اجتماعى ؟ إنه لمن

الممكن لنا أن نقول إن اليوم الذى يفهم فيه المغاربة حقيقة دينهم هو اليوم الذى يدخلون فيه من هذا الباب نفسه إلى طريق التنظيم الذى يؤدى بهم إلى المطالبة بحقوقهم الاجتماعية». (مجلة العالم الإسلامى — يولييه ، أغسطس سنة ١٩٠٩ ص ٣٤٢).

إن هذا الباب هو الذى نريد أن ندخله الآن لدرس مشاكلنا الاجتماعية عن طريق الوجدان العالى .

المجتمع المغربي

وإذا كان المهم أولاً هو إصلاح ما فسد من المجتمع الذي نحن فيه فيجب أن ندرس مميزات الشعب المغربي وفقاً لما يفعله عادة رجال الاجتماع المعاصرون ؛ لأن تصور الحالة مقدم على معرفة أدوائها ، وهذه سابقة طبعاً على البحث عن معالجتها . يجب أن نلاحظ أولاً مميزات المغاربة النوعية ثم ما يرجع للمميزات العددية أو الكمية ثم نلاحظ حينئذ شكل التناسب بينهما .

فإذا اتجهنا لدراسه هذه المميزات وجدنا أن الشعب المغربي متركب جنسياً من أربعة عناصر : هي العرب ، والبربر ، والإسرائيليون ، والأفارقة . ولكن حينما نعود بهذه العناصر إلى أصولها نجد أن العرب والبربر والإسرائيليين كلهم من عنصر واحد ؛ لأنهم جميعاً امتهدوا في محيط واحد هو محيط البحر الأبيض المتوسط ، وأن العنصر الرابع الذي يعتبر من سببا أفريقيا السوداء أو مهاجريها قد اختلط مع الثلاثة الأول إلى حد أنه لم يعد هنالك فرق في الذهنية العامة بين هؤلاء وأولئك . وإذن يمكننا أن نحكم بعد ذلك بأن اتحاداً نوعياً قد حصل في دائرة القومية المغربية التي لا تفرق بين البيض والسود . هذا من جهة الانصهار المقبول من كل العناصر الأربعة التي أصبحت جميعاً تشعر بأنها مغربية صميمية . فإذا عدنا بهذه الجماعة المنصهرة جنسياً إلى ناحية الدين لم نجد إلا ما يؤكّد التكوين القومي ؛ لأن أغلبية الشعب المغربي تدين بالإسلام ، بينما تدين أقلية لا تتعدى اثنين في المائة باليهودية ، فإذا نحن بحثنا عن نسبة التوافق بين اليهود والمسلمين لم نجد هنالك فارقاً عملياً ؛ لأنه برغم ما يمكن أن يقع من تعصب أو اعتزاز فإن مآل ذلك في

الحقيقة إلى اعتداد راجع للدار الآخرة . أما في العلاقات الاجتماعية فليس من مانع من أن يتوافق المواطنون على اختلاف دياناتهم في خدمة القضية المغربية مثلاً . إن القضية تتوقف فقط على شعور كل فرد بروح المواطنة وتكوين وجدانها في نفسه ، فإذا اتخذت لهذه الناحية أهبتها أمكن لليهودية أن تؤيدها في ذهنية اليهود كما يفعل الإسلام عند المسلم سواء بسواء . وتؤكد هذه الوحدة بكون المسلمين كلهم على مذهب مالك في الأحكام ، والأشعرى في الاعتقاد . وإذن يمكننا أن تنبأ بأنه ليس هنالك ما يجلب التخالف الاعتقادي بين أفراد الجماعة المغربية .

ويمكننا أن نلنفت إلى جانب آخر من جوانب التمييز النوعي وأعنى به اللغة ، وهذه هي النقطة التي لم يتم فيها الانصهار الكامل ، لأنه على الرغم من كون اللغة العربية هي لغة الدولة المغربية ولغة الإسلام واليهودية في المغرب ولغة التداول والمعاملات بين مختلف العشائر والأركان القومية — فإن عديداً من القبائل المغربية ما تزال متمسكة بلهجاتها المحلية التي لا تطمع في جعلها لهجات ثقافة وحياة عامة ، ولكنها بالطبع ما تزال تعتبرها لغة الأسرة والتفاهم الاجتماعي المحلي .

وإذا أضفنا لهذا محاولات الاستعمار استغلال هذه الحالة القائمة عرفنا مقدار الخطر الذي يهدد المستقبل القومي إذا لم نهتم به من الآن .

إن وجود لهجات متعددة في أمة لا يضر بها سياسياً ولا يمس وحدتها كأمة ، لأن عديداً من الأمم تتركب من لغات وعناصر متعددة مثل بلجيكا وسويسرا مثلاً ، وحتى فرنسا نفسها ما تزال فيها مناطق كاملة تتكلم أسرها بلغاتها المحلية . ولكن الخطر هو من الناحية الاجتماعية ، لأن اللغة تأثيرها في تحول الذهنية وأثرها في التفاهم بين مختلف الأشخاص وتبليغ فلسفاتهم . وهذا الخطر نفسه موجود في فرنسا على الرغم من أن التعليم باللغة الفرنسية في كل الجهات ، فالفرق بين ذهنية سكان (جزيرة

فرنسا) وبين ذهنية الكورسيين أو البروطانيين عظيم جدا لا يكاد يخفى على أحد. وإذن فهذه ناحية يجب أن تعالج بالطريقة التي سنعرض لها في فصل آت.

وهناك تميز نوعي أخذ يتكون على الرغم منا، وهو ناشئ عن نوع الاتصال الذي وقع لشعبنا بمختلف الأجناس المتنوعة لغويا، فشمال المغرب يتصل بأسبانيا وتنتشر الأسبانية فيه انتشارا فادحا، بينما القسم الأكبر من بلادنا اتصل بفرنسا وأخذ يتعلم لغتها. وبالطبع إن لكل من الجماعتين اللغويتين تقاليد وفلسفات تنسرب إلينا فتحدث تميزاً نوعياً في أخلاق قومنا وطبائعهم. وإن إغفال كل ملاحظة من هذا القبيل يؤدي إلى المساس بروافد التطور الاجتماعي من أصله.

ثم إذا عدنا إلى مقياس الذكاء نجد أن المغاربة ليسوا كلهم في مستوى واحد. حقيقة إن القاعدة الاجتماعية تقرر: «أن الناس يختلفون»، ولكن ذلك باعتبار أفراد الجماعة لا كتلتها. أما عندنا فدرجة الذكاء تختلف قطعاً بين العنصر الإفريقي والعناصر الأخرى؛ الأمر الذي يبين أن ذلك الاختلاف ليس طبعياً، وإنما هو ناشئ عن النقص الثقافي أو الحضاري في هذه الجماعة الطارئة على الوسط المغربي، وذلك يستدعي اهتماماً خاصاً بكل (الدراوين) وأمثالهم لرفع مستواهم الذهني. ونعتقد أن إعداد دراسات عامة لهذه الأسر يمكنها أن تنقل الأطفال للدرجة التي عليها سائر أبناء العناصر الأخرى المغربية. وأياً ما كان فالذي تدل عليه إحصاءات النجاح في الامتحانات يبشر بخير متى أخذت الاستعدادات اللازمة لتوجيه التعليم توجيهها صحيحاً.

أما من جهة نوع الدخل فهناك بون شاسع بين متوسط الدخل في القرية وبين متوسطه في المدينة؛ الأمر الذي يؤكد عدم توزيع الثروة توزيعاً مناسباً بين السكان. وبما أنه ليست عندنا إحصاءات رسمية فيمكننا

أن نقول على جهة التقريب إن متوسط الدخل الشهري في المدينة اليوم يتراوح بين العشرة آلاف فرنك والعشرين ، بينما هو في القرية يتراوح بين الثلاثة والستة آلاف من الفرنك ، مع العلم بأن ثمانية أعشار السكان هم من القرويين .

وإذا درسنا الناحية الصحية وجدنا أن المستوى الصحي لأغلب السكان في القرى وفي المدن دون المتوسط ؛ الأمر الذي يدل على انتشار المرض في جميع الطبقات ، ثم نرى أن الأمراض في نساء الحاضرة أكثر منها في الرجال ، وأن عدد الوفيات في الأطفال يفوق الثلاثين في المائة أحيانا سواء في البادية أو في الحاضرة ، كما أن عدد الوفيات في الكبار غير منخفض عن عدد الولادات . ونلاحظ بصفة خاصة أن التقدم في السن ضعف عما كان معروفا في بلادنا في العصور السابقة .

إن العائلات التي يصل أبنائها إلى العشرة من أب وأم واحدة تعد على رؤوس الأصابع ، بينما العائلات العقيمة غير قليلة نسبياً . وإن عدد الولائد من البنات أقل في البادية من عدد الذكور . كما أن تعدد الزوجات بما هو أكثر من الأربعة يصل بحسب حدسنا إلى الخمسة في المائة من مجموع الأسر . وأما بما دون الأربعة وفوق الواحدة فربما وصل إلى العشرين في المائة ، بينما النسرى ما يزال قائماً ببقايا الإماء المتحررات . وكل هذه أخطار تهدد العائلة وتؤدي إلى النقص من السكان .

لا يمكننا أن نهمل الملاحظات القاطعة لاسيما من الوجهة العددية ؛ لأن الإحصاء غير منتظم في بلادنا ، مع أن كل تصميم اجتماعي مفيد متوقف على معرفة المميزات النوعية والكمية والتوافقية . وهذه إحدى الوسائل الأولية التي يجب أن نعمل للتدقيق فيها ، حتى نستطيع أن نحكم حكماً باتاً مبنياً على معرفة صحيحة بحاضر المجتمع المغربي . على أن للإحصاء فائدة أخرى هي معرفة مقدار السكان ، وهل من المصلحة أن يوقفوا عند

الحد الذى هم فيه حتى لا يصاب المجتمع بتخمة العدد ، أو الفائدة فى تركهم يتزايدون والبحث عن وسائل لتنشيط ذلك التزايد ؟

إن كثيراً من المؤلفين الفرنسيين يؤكّدون تكاثر سكان المغرب ، وليس من مانع أن يكون ادعاؤهم صحيحاً باعتبار ما حصل من أمن فى البلاد ، ولكن الذى لا شك فيه أن ما يدعون ليس مبنياً على إحصاء مدقق ؛ بل إنهم يعتمدون على بطاقات التموين أحياناً وأخرى على ارتفاع كمية السكر أو الشاى المجلوب من الخارج مثلاً ؛ فأنا وقد نشأت فى عهد النظام الحاضر لا أذكر أبداً أن إحصاء رسمياً وقع عندنا بفاس ؛ رأيت إعلانات عن بدء الإحصاء ورأيت بطاقات توزع على بعض المغاربة التابعين لقناصل أجنبية ، ولكننى لا أذكر أننى أنا أو واحداً من أعرفهم كلف يوماً ما بملء بطاقة عن عدد الأفراد الذين هم فى منزله ، ولكننى كنت أندهش دائماً حينما تمر بضعة أيام على إعلان بدء الإحصاء وإذا بالصحف تنشر نتيجته .

والحقيقة أننا إذا نظرنا للمغرب الأسمى وجدنا أن الاستعمار قد نقص من أطرافه ، وطبعاً فإن الأقاليم المقتطعة من بلادنا لم تكن فارغة ، وهذا ما يؤكّد ضياع عدد كبير من المواطنين الذين هم من العنصر المغربى ولكنهم من جنسية غير مغربية ، كما أن ما يمكن أن يكون رجحانه من الأمن الداخلى لا ينفى بقدر الضياع الذى حصل فى حروب المقاومة أولاً وفى الحروب العامة ثانياً والحروب الداخلية ثالثاً .

لقد كان سكان المغرب يقدرّون بأربعة عشر مليوناً فى القرن الماضى ، فهل تحتوى مناطق المغرب اليوم على هذا العدد ؟ أما الهجرة الأجنبية فهى وافرة نسبياً ؛ لأنها تصل إلى زهاء نصف مليون من الأجانب ، ولكنها لا تضر لو لم تكن لها صبغة الاستعمار الاستيطانى المزود بسوء النية . وهناك خطر آخر هو هجرة سكان القرية المتدفقة للمدينة ، وهجرة العاطلين للبحث عن العمل خارج البلاد .

إن بلادنا قادرة على أن تكفي سكانها ، وتضمن لمن يزداد من أبنائها حياة ريفية . وإن النظر في تقوية عدد السكان لا يتحتم إلا بعد أن يقع تحسين حالة الأجيال الحاضرة الحية ؛ فإدامت الأغلبية الساحقة من المواطنين غير متمتعة بوسائل العيش لن يكون البحث في تقوية العدد إلا من الأشياء السابقة لأوانها .

إن كل إصلاح اجتماعي يقوم على تحسين حالة الأفراد المادية والمعنوية ، وهذا يتوقف على تكوين الوجدان العالى فى أنفس المسؤولين من رجال الحكم والعاملين من رجال الإصلاح ، وغرس هذا الوجدان وتكوين الحماس من حوله فى نفسية الشعب بسائر طبقاته .

كيف نفكر بالمجتمع المغربي

إن العرض الذى قننا به فى الفصل السابق يبين بوضوح كثيراً من المشاكل الاجتماعية والأدواء العامة المحدقة بمجتمعنا ، ولكن معرفة هذه الأدواء وحدها لا تكفى لوضعنا فى الطريق التى تبحث فى علاجها ، بل يجب قبل كل شيء أن تكون فى نفوسنا وفى نفوس أبنائنا قومنا شعوراً كافياً بها ووجداناً عالياً بضرورة إصلاحها . إن الأمراض الاجتماعية لا تعد من من قبيل الأدواء أو المشاكل إلا بالنسبة للثقل العليا والقيم العظمى التى يؤمن بها الشعب ، أى إلا إذا عارضت رغبات الأمة وعاكست اعتبار الجميع ؛ فالمجتمع الذى لا يقدر العلم لا يعتبر الجهل بالنسبة إليه مشكلة ؛ فالهيئة الصوفية التى تعتبر الثقافة أداة للبعد عن الله لا يمكن أن تطلب منها الشعور بالمعرفة والتألم من أجل فقدانها ، والعصبة الزاهدة التى لا ترى للدنيا قيمة ولو كقنطرة للآخرة لا يمكن أن تحس بمصيبة البؤس ، وبذلك لا يمكن أن تعد الفقر فى وسطها مشكلة من مشاكل الاجتماع ، والشعب الذى يعتقد فى قوة الأسر إلى الحد الذى يضعها موضع التقديس لا يمكن أن يعد الأوتوقراطية أو الإقطاعية مشكلة . وهكذا فالمجتمع الهندى قبل أن يجد عقيدته الديمقراطية أو يستعيرها من الغرب كان يعتبر المنبوذين كطبقة محتقرة من نشأتها الأولى . وكان المنبوذون أنفسهم لا يفكرون فى أى استنكار لهذه الحال ؛ لأن وجدانهم كان راضياً بها ؛ فلم تكن قضية المنبوذين مشكلة فى المجتمع الهندى طيلة المدة التى لم يحدث فيها وجداناً جديداً . وإذن فالمثل السامية لمجتمع ما هى التى تحدد مشاكله وتميز أدواءه . ولأجل هذا الاعتبار تختلف المشاكل باختلاف البلاد ومقدساتها . وهذا ما حملنا

من أول مرة على التنبيه إلى ضرورة الاعتناء عند دراسة الحالة الاجتماعية المغربية بالمثل العليا التي جاء بها الإسلام ؛ لأن ذلك ليس فقط شيئاً طبعياً بالنسبة للأمة المسلمة ؛ ولكنه أيضاً خير وسيلة لتقريبنا من الغاية التي نريدها وهي تحديد المشاكل الاجتماعية المغربية وفقاً لإرادة الأمة ورغباتها .

إن اعتماد الإسلام هو الذي سهل علينا معرفة أدوائنا التي أوجزناها وسنعود إليها من بعد . وبذلك فلن نحتاج لأكثر من تذكير أمتنا بضرورة التفكير في إصلاح ما أفسدته الأجيال من مجتمعها الذي حاد عن مثلها السامية . ولكن كيف يمكنها أن تعالج ما أفسدته الأجيال ؟

إن الحلول التي تعرض عادة عليها سواء فيما تقرأ من صحف أو فيما تدعى إليه من برامج لا تتجاوز في نظرنا الحلول السطحية التي لا تقضي على جرثومة الأدواء ، وهي في الحقيقة بمثابة الخدرات التي تزيد في إعضال الداء في الوقت الذي تخفف فيه من حدته . إن ما اعتدنا سماعه في حل مشكلة الفقر هو الدعوة إلى الصدقة أو تنظيم الإحسان على أبعد تقدير . ولكن ما قيمة هذا العلاج بالنسبة إلى المرض ؟ إنه تهدئة وقتية لا تتجاوز ما يحمله اسمها من معنى الإسعاف . ولقد قال لي مرة العلامة « ماسينيون » في القاهرة : « إن المصريين يعتقدون أن تأسيس المبرات كاف لحل معضلة البؤس عند الفلاح المصري وهو غلط كبير » . ولكن المصريين ليسوا وحدهم في هذا الغلط ؛ بل يشاركونهم غيرهم من الشعوب التي لا تريد أن تحدث ثورة في تفكيرها الخاص بالفوارق بين الطبقات .

وهناك إرشادات أحسن من هذه يدعو إليها أو يقوم بها الكثير ، وهي محاولة القضاء على بعض الأمراض أو التنقيص من عدد المصابين بها ، ولكن هذه الإرشادات مهما كانت نافعة فهي لا تكفي لتجثث جرثومة الداء . إن المشاكل الاجتماعية أخذ بعضها برقاب بعض ، وإنه إما أن يقضى عليها جميعاً ويحتاط من أسباب العودة للوقوع فيها بعد ذهابها أو تبقى قائمة

لا مناص من آلامها . فتقليل عدد المرضى بمعالجتهم لا يضمن لهم أنفسهم عدم الوقوع في المرض ثانية ، فضلاً عن أنه لا يمنع من إصابة غيرهم بالداء . ولذلك فالوقاية العامة أفضل من المعالجة كما يعبر الأطباء . وتأسيس بعض المدارس لا يكفي لحل مشكلة الأمية في المجموع . وهناءة طبقة ما لا تسد حاجة الطبقات الأخرى . والقضاء على الجهل والأمية تماماً لا يكفي إذا لم تصحبه تربية عامة وتكييف ذهني وإعداد للحياة .

إن كل مشكلة تتضمن في طيها عديداً من معضلات المجتمع ؛ فالطلاق مثلاً يقدر أن يحمل في باطنه الأرامل والمومسات والأميين والمانسولين والعاطلين عن العمل . والحرب تستطيع أن تحمل معها ذلك وأضعاف أضعافه من مصائب وأمراض . فالتفكير بالمجتمع يجب أن يكون شعوراً عاماً بكل هذه الأدواء وعقدها وبواعثها لكي يتسنى للشعب أن يتخذ الوسائل الفعالة للوقاية منها وعلاجها .

إن التفكير بالمجتمع يستلزم الاستعداد لخدمته ؛ وهذا ما يقتضى بالطبع السير وفقاً لتصميم محكم الوضع . والتصميم الاجتماعي يشتمل على تقرير المثل العليا ثم الطرق التي تؤدي إليها ثم أسلوب إدارة هاتين النقطتين . والتصميم هو الذي يعطينا نظاماً اجتماعياً أو قانوناً نرتضيه نحن طبقاً للمشاريع التي نخلقها لأنفسنا . إن التصميم الاجتماعي محاولة من الإنسان لتوجيه مستقبله وفقاً لرغباته . والخلق السلوكي ليس إلا فائدة من فوائد هذا التصميم لأن قوانين الاجتماع لم تكتشف اكتشافاً وإنما وضعها الإنسان طبقاً لما آمن به من مثل . إن واجب كل مواطن هو الإيمان بالمثل الاجتماعي ثم دراسة أحسن المناهج لتحقيقه ، وبذلك يمكن أن يفكر بالمجتمع الذي يحى فيه تفكيراً صحيحاً يهيؤه لخدمته .

إن فكرة التطور بما فيها من تقدم ومتابعة هي التي كانت الباعث على خلق التصميمات في نظر علماء الاجتماع المعاصرين ؛ لأن فكرة التطور

لم تؤخذ على أنها تغير تلقائى ، بل على أنها مصحوبة بشعور ونية . كما أن التقدم لم يؤخذ على أنه أمر مطلق ولكن على أنه شيء نسبي ؛ لأن ما يمكن أن يكون تقدماً فى نظر بعض الناس يمكن أن يعتبر تأخراً فى نظر الآخرين . وهكذا فقد أصبح يعتبر بحسب الرغبة العامة التى تصحبه ؛ فالتقدم إذن كل عمل يرغب فيه الجميع . وهكذا يصبح هو نفس التطور المنشود فى مختلف أدوار الحضارة الواحدة . وكذلك المتابعة لا تعنى المحافظة ولكن تقصد استمرار سير الأمة فى درجات التطور وعدم انحرافها عن مثالها الأعلى .

والذى يساعد على تكوين التصميم هو الإيمان بقيمة الأبحاث العلمية لأن هذه فتحت المجال للتحدث عما يمكن أن يقع قبل حدوثه ، وبذلك أصبح فى مقدرة الإنسان أن يتحكم فى تيار الحوادث بوضع المناهج والقدرة على تحقيقها .

ويؤكد علماء الاجتماع أن تطور فهم الناس للدين هو الذى سهل عليهم هذه الاتجاهات ؛ لأن العصور القديمة كانت تفهم الاعتماد على الله فى معنى غير ما تريده الديانات ، فأصبح الناس بذلك يعتقدون فى قصورهم وعجزهم عن كل إبداع أو تكوين . ومع أن الإسلام كان ثورة اجتماعية على هذه العقول العتيقة إذ صرح بأن الله جعل للعبد حرية الاختيار بين النجدين وأنه خلقه ليلبوه كيف يعمل — فإن ما تسرب إلينا من الطوائف الأخرى أثر على عقول رجالنا فى عهد الانحطاط حتى أصبحنا نعتقد معارضة الدين لكل وقاية من الأدواء أو نظر فى إصلاح الأحوال لأن الواقع كله مقدور .

إن هذه الواقعية الجبرية أول ما يجب أن يزول من تفكيرنا العام وذهنية أبناء قومنا ، وذلك بتفهم الأمة أن عقيدة القضاء والقدر ليست فى الإسلام إلا تفسير ألما وضعت عليه طبائع الأشياء وجبلت عليه نواميس الكون ؛ فالواجب هو أن يحملنا على تغيير ما بأنفسنا لنتمكن من تغيير أحوالنا .

إن ما نراه من تنازع بين المذاهب العصرية على اختلاف ألوانها ليس في الواقع إلا وسيلة من وسائل التمحيص لمثل الاجتماع العليا بواسطة التجارب الإنسانية . ولذلك فالواجب هو أن نقوم نحن بهذا التمحيص وفقاً لتجاربنا وتجارب غيرنا .

وأول خطوة في هذا السبيل هو تعيين المثال ووضع الأهداف . ونعتقد أننا متفقون في هاتين النقطتين ؛ لأن هدفنا هو تكوين مجتمع مغربي صالح جدير بترائه وبما يصبو إليه من مستقبل رفيع ، وذلك لخير الإنسانية . فيجب أن نعمل بكل ما في المستطاع لبت هذا الهدف في النفوس حتى يبعث فيها الشعور العام به ويؤلبها لخدمته . ولنشر هذه الفكرة يجب استخدام كل ما في متناولنا من مؤسسات اجتماعية عتيقة أو جديدة .

ولكن هذا الهدف العام لا بد من تحليله بحسب العناصر التي تتكون منها مناطق العمل وإعداد المال والرجال للقيام به . وسنحاول في الفصول المقبلة إعطاء التوجيهات في كل ناحية من نواحي العمل ، وعلى هيئاتنا ورجال الإصلاح في وطننا أن يدعوا إليها ويعملوا على تهيئة الوسائل لإنجازها .

إن التفكير بالمجتمع لا يتم إلا بإحداث الثورة الفكرية التي دعونا إليها ، وإن التحرر الفعلي من خرافات الماضي وأباطيل الحاضر في مقدمة العوامل على الإصلاح والكفاح من أجله .

العائلة

مهما قيل عن الإنسان وكونه اجتماعياً بطبعه يميل من أول يوم للعيش مع الآخرين والتعاون معهم على تحقيق وسائل الحياة فالذى يجب اعتباره هو أن العائلة لم تكن ناشئة عن الغريزة ولا صادرة من الطبيعة ، وإنما هى نظام اجتماعى اقتضته مصالح الأفراد وكونته فى نفوسهم إصلاحات المفكرين وإلهامات الدين . فإن الغريزة لم تستطع أن تجعل من الإنسان أكثر من حيوان راق نوعاً ما . أما العوامل التى تيسر له الخير والشر أو التى تعلمه الحب والمودة فهى أخلاق اكتسبها من طريق التربية والمراس والتفكير فيما تقتضيه الحاجات المتجددة . وإن الرحمة والحنان الذين يجدهما الإنسان نفسه نحو أبنائه مثلاً ليسا إلا من هذا القبيل ، بدليل أن الرجل لا يجد نحو ولده من الزنا ما يجده نحو الابن الشرعى ، مع أنه ليس هنالك فارق طبعى ، وإنما هنالك وازع اجتماعى كونه خلق العائلة المؤيد بالدين والمقدسات .

ولقد تحدث الاجتماعيون عن أصل العائلة وأطنبوا فيها باحثين عن منشأ الأول وأصلها الأصيل ، وذهب معظمهم إلى تعليلها (بالتوتمية) أو بالحاجة للانتقال من مرحلة الاختلاط الجنسى العام ، ولكننا نحن لا نؤيد هذين التعليلين لأن ما لحظناه بأنفسنا فى الشعوب البدائية بأفريقيا الاستوائية مثلاً لا يدل إلا على عكس هذه الادعاءات ؛ فالتوتمية معدومة تماماً فى الشعوب الإفريقية بينما هى موجودة فى البلاد السكندنافية ؛ الأمر الذى يدل على أن وجودها فى معشر ما لا يدل على أنهم من الشعوب البدائية حتى تكون مظهرآ من مظاهر الحياة الأولى . وأما الحياة المختلطة

فهي وإن كانت موجودة في بعض القبائل تخضع غالباً لنظام مقصود تبرره بعض الاعتبارات الاجتماعية كالاختلاط في يوم ما في السنة أو مع طبقة معينة من المجتمع ، وفي ذلك دليل على أنها ليست سابقة على العائلة بل متأخرة عنها .

والحقيقة أن الأسرة من أول تكوينها نشأت لتقاوم الغرائز في الأفراد وتحدد رغبات الأشخاص وتحقق رغبة خلقية وهي تبادل الحب والتضامن في الواجبات . ولقد بذل الإنسان مجهودات كبيرة قبل أن يصل لتكوين هذا الخلق الأساسي للأسرة الذي لا تقوم بدونه حياة عائلية طيبة ولا أسرة متينة الدعائم .

وقد تطورت الأسرة في تاريخها تطوراً كبيراً خاضعاً للتعبير العام الذي كان يشمل المجتمع سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بل لقد اختلف نظام الأسرة بحسب اختلاف البلدان والأقاليم وما تخضع له من ديانات وعادات . وهذا ما يؤكد تماماً أن العائلة تخضع للتيار الذي يمليه الرأي العام أكثر من خضوعها لأي نظام يضعه الأفراد أو يمليه المشرعون .

وإذا عرفنا هذه الحقائق استطعنا أن نتيقن بأن كل إصلاح يمكن أن يتطلب للأسرة يجب أن يكون خاضعاً للمعتقدات العامة للأمة أولاً ولا اتجاهات الجمعية العصرية ثانياً . وكل إصلاح يتنافى مع هاتين النقطتين فلن يكون مآله في واقع الأمر إلا الفشل الذريع .

والأسرة المغربية ما زالت خاضعة للأسف لعدة عوامل اجتماعية متناقضة تناقض النظام الاجتماعي العام في البلاد ؛ فالعائلة تنسج أحياناً في المغرب وخصوصاً في بعض الجهات البربرية إلى حد أنها تشمل كثيراً من الرجال والنساء والأولاد والبنات ؛ أي تخرج إلى نطاق العشيرة بينما تضيق في المدن إلى وضعها العادي في الأمم المتحضرة . وتختلف كذلك

السلطة فيها بحسب الأعراف المتبعة حتى تجعل أخت المرأة هو المتحكم فيها وفي أبنائها في بعض النواحي بينما يكون الزوج هو صاحب السيطرة في جهات أخرى . وبينما المرأة تباع وتشترى في عديد من القبائل وتورث ولا ترث إذا بها تنال كثيراً من الاحترام في الجهات الخاضعة للشرع حتى يصبح لها مثل الذي عليها بالمعروف . وهذه الأشياء ليست إلا مظهراً من مظاهر الاختلاف في درجات الرقي العام الذي نشأ عن عهود الفوضى وعصر القبيلة حتى أصبح قسط من بلادنا يمثل أقدم الأنظمة التاريخية بينما يمثل الجانب الآخر أحدث ما وصل إليه الاجتماع من تطور وارتقاء . وتلك حالة يجب أن تراعى قبل كل شيء وأن يعمل على إزالتها من الواقع المغربي لكي تصبح الأمة منسجمة اجتماعياً انسجاماً في الجهات السياسية والروحية .

ونحن نعتقد أن أساس هذا الانسجام موجود ، وهو إيمان الأمة كلها بخلق العائلة الذي أكده الإسلام وحث عليه ، وأن ما هو واقع من التضارب ليس إلا نتيجة لضعف الروح الدينية وقوة الخضوع للفرائز والأهواء وعدم اهتمام المصلحين بالقرية وما فيها من جوانب فساد يجب أن يبذل كل الجهد لإصلاحها قبل أن تظل مركز الداء الذي يعكر على الأمة تطورها وارتقاءها .

على أن هنالك عاملاً مهماً يدعونا للتفاؤل بتحقيق هذا الانسجام الاجتماعي ، وذلك هو الاتجاه الشامل في كل الأوساط نحو تغيير الأوضاع القائمة وتجديد أنظمتها . ولكن هذا الشعور مهما كان قوياً وعماماً فهو لا يكفي وحده لاختيار أحسن وجوه الإصلاح وأفضل وسائل الترميم ؛ لأن الاتجاه العام لا ينصرف غالباً إلا للاقتباس من الغرب بكيفية تتفق أحياناً مع مصلحة التطور وتتناقض معه أيضاً ؛ لأن نظام الأسر كما يدنا يختلف في الشعوب بحسب اختلاف أنظمتها ومقدساتها ، فإذا سار الاقتباس على كيفية تلقائية فربما أخذ ما لا يتفق مع كثير مما يريد الشعب نفسه المحافظة عليه من

تراثه الرفيع . ولذلك يجب أن يوجه التوجيه الصحيح حتى لا تصاب العائلة بما هي مهددة به في بلاد الغرب من التفكك والانحلال .

إن الأسرة ذات أهمية عظيمة تفوق كل ما عداها من مظاهر الاجتماع ؛ لأنها مصدر كل المؤسسات الأخرى . فالمدرسة والمسجد والمستشفى والمعمل والحكومة والنادى والجماعة الدينية أو السياسية ليس ذلك كله إلا امتداداً لعمل العائلة وتعزيزاً لجهودها . وكلما اضمحل واحد منها أو تضعضع أمكن للعائلة أن تؤدى واجبه وتقوم بوظيفته ، بينما لا تقوم جميعها بأية وظيفة من وظائف العائلة لو اضمحلت هى . وهذا ما يبين بوضوح أن الأسرة هى الحافظ الأمين على بقاء النوع البشرى وعلى تربيته . وهى المظهر الأهم للأمة والحارسة لتراثها وقديسياتها ؛ ولذلك لا ينبغي أبداً أن ينظر إلى ما تتوقف عليه من إصلاح على أنه بضاعة يمكن أن تؤخذ من أى جهة كانت ، ولكن يجب أن ينظر قبل كل شئ إلى الأسس التى تدعم وجودها وتجعلها جديرة بأداء دورها الاجتماعى الخطير .

إن علاقات الأسرة تكون جميع أنواع العضلات الاجتماعية ؛ لأنها تفتح بالخطبة ثم بالعقد والبناء والأولاد والطلاق أو الموت ثم الزوج ثانياً والإرث واليتامى والأرامل وما يتبع ذلك كله من توافق وتخالف وتأمين ووصاية وترشيد وتحجير . ولقد تطورت النظرة الاجتماعية لهذه النواحي كلها فى التاريخ تبعاً لتطور الأخلاق العامة فى الأمة ؛ فكانت المرأة فى عصر الارتقاء العربى محترمة مهابة الجانب ، وكان مركزها يسبغ على الأسرة كل آيات التقدير والاعتبار ، ثم أصبحت فى عهد الانحطاط بمثابة الخادمة المضطهدة المغمورة فى وسط الجوارى والحريم . وكان الزواج يعتبر خلقاً كريماً يجب على كل الناس أن يقوموا به لغاية واحدة ، وهى تحقيق ما أراده الشارع من الأسرة الطيبة والبنين الذين يربطون حلقات المجتمع ويكثرون عدد الأمة الإسلامية ، وكان العناء الذى يجده الزوج والزوجة فى القيام

بالواجب يعتبر نعمة من الله لأنه يؤدى إلى ثواب عظيم وفوز كبير ، ولكن ذلك كله أخذ يضعف فى عهد الانحطاط حيث لم يعد هناك أكثر من الوازع الجنسى والانفجار فى الترف ؛ فأدى ذلك إلى النظر للمرأة على أنها رمز للاحتيال والخديعة وأخط الغرائز وأسفل المواطف .

إن الأسرة المغربية بحاجة إلى إصلاح عميق ينبى قبل كل شىء على تجديد النظرة لها فى نفوس الرجال والنساء ؛ أى على بعث روح الحب المتبادل الذى يضمن الهناء النفسية ويجعل من البيت الكريم سكناً بالمعنى العميق الذى أراده القرآن الكريم من هذه الكلمة . ولذلك يجب القضاء على كل أسباب الاضطراب الذى يقلق راحة الأسرة ويفسد علاقات أفرادها . يجب أن ينظر الرجل للمرأة على أنها شريكته فى الحياة ومساعدته على أداء الواجب ، ويجب عليها أن تنظر إليه على أنه شريك لها وحفيظ عليها ، ويجب على كل منهما أن يعرف أن اتصالهما ليس لمجرد إرضاء الغريزة الجنسية ولكن لأداء دور من أدوار الحياة لخدمة المجتمع وتحسين العلاقات بين أفرادها .

ويجب على الدولة أن تساعد الأسرة على أداء واجبها ، وذلك بتخفيف أعباء تكاليفها ، أو القيام بها جملة من ناحيتها المادية والتوجيهية دون أن تسلبها دورها الاجتماعى الذى إذا انفصلت عنه زالت عنها عواطف الرحمة والحنان نحو أقربائها وأبنائها .

ويجب على المجتمع كله أن يفهم ما فى التضامن بين الأسر من صلاح للمجتمع الذى لا يتركب إلا منها ، وأن الحب والتضامن هما عماد الأسرة وهما فى الوقت نفسه عماد كل تعاون اجتماعى وانسجام قومى .

البغاء

ليس هنالك خطر يهدد العائلة ويقضى على أنظمتها ويفسد روح الحب الذى تقوم عليه مثل البغاء السرى والطنى . وهو داء قديم بقدم الإنسانية لأنه من الطفيليات الاجتماعية التى ما فتئت تمتص معنوية البيت وتقضى على كيان عماده الذى هو الشباب . وقد أشهر عليه الأنبياء والمصلحون والقادة الاجتماعيون حروباً شعواء خففت من شره ولكنها لم تقض على جرثومته ؛ لأن مقاومته فى الواقع تصطدم بإحساس عميق فى الطبيعة البشرية لا تكاد تجدى فيه المظلات أو تؤثر فى محوه المعنويات . وينشأ البغاء عادة من عدم إشباع الغرائز الجنسية خارج العائلة أو داخلها ، وكذلك من الغرور الناتج عن انعدام الحب والتضامن الذين هما أساس الأسرة كما قلنا ، أو من سوء فقدان التفاهم والانسجام فى الحياة البيتية ، وكذلك من الفقر أو من سوء القدوة التى يجدها الذكر والأنثى فى الإنسانية جمعاء . ومن المؤسف له أن يكون الموقف العادى لمختلف الطبقات إزاء هذه المشكلة هو موقف الإهمال وعدم الاعتبار إلى حد أن بعض المتمدينين أو مقلديهم أصبحوا يعتقدون أن البغاء ليس إلا مظهراً من مظاهر الطبيعة التى لا يمكن القضاء عليها ، وأخذوا يفكرون فى أن خير وسيلة فى أمره هى الاعتراف بواقعه الذى لا يكاد يتحرر منه إنسان . أما المصلحون منهم فقد رأوا أن مسألة البغاء تنحصر فى قضية العناية الصحية وعدوى الأمراض . ومعنى هذا أنهم عوضاً عن أن يبشروا عن أحسن الطرق للقضاء على الفساد أخذوا يهتمون بشأن تنظيمه وفتح المواخير الرسمية له وإعداد وسائل الوقاية الصحية للذين يتعاطونه مدعين أن ذلك خير وسيلة للتخفيف من ضرره الذى لا يعدو

المرض الجسمي ؛ لأن الذين يطراون على مدينة أو مركز ما يمكنهم أن يجدوا بسهولة المسكينات اللائي يتجرن بأعراضهن في مكان معين فيسدون غرائزهم عوضاً عن أن ينطلقوا للبحث عن النساء في الأوساط المتحصنة . ولكن الواقع أن هذه التجربة التي ابتكرها نابليون عدو المرأة لم تؤد إلا إلى استفحال خطر البغاء وجعله أداة للتحقير والإهانة لقسم مهم من سيدات المجتمع الجديرات بكل تقدير واحترام . على أن هذه التجربة لم تكن في الحقيقة إلا أثراً من آثار العداوة التي خلقها القرن الثامن عشر والتي لم تزدها كتابات (مولير) و (روسو) و (منتسكيو) و (فولتير) و (ديدرو) وغيرهم من المفكرين الذين عارضوا تحرير النساء إلا تثبيتاً في نفس الجمهور . وعلى الرغم من رد الفعل الذي أحدثته الثورة الفرنسية فإن نابليون طبق عملياً كل المبادئ المقيدة للمرأة والمحقرة لها .

كان نابليون أول من أسس دور البغاء المنظمة على الطريقة التي نراها في بلادنا ، وقد قلدته في ذلك أغلب أمم الشرق والغرب حتى أصبح البغاء الرسمي مظهراً من مظاهر النظام الحديث . وعلى الرغم من العيوب التي نشأت عنه ومن الفواحش التي أدى إليها فإن مختلف الحكومات الديمقراطية ظلت متمسكة به مناصرة له . ولكن نهضة المرأة وشعورها بكرامتها حول الأنظار إلى ضرورة العدول عن هذا النظام الشيطاني الذي كونه الرقيق الأبيض وكاد يقضي على روح الوقار والحشمة في كل العالم . وهكذا عدل كثير من الأمم اليوم عن ذلك النظام الفاسد فحرمت البغاء الرسمي وفي مقدمة هذه الأمم روسيا وألمانيا وتبعثها بعد ذلك أثناء الحرب الأخيرة مصر ثم فرنسا . وقد تقرر هذا بعد أن أكد الخبراء أن لا فائدة في تنظيم المواقير ومراقبتها ؛ لأن القاهرة تستطيع إخفاء مرضها لكيلا ينقطع مدخولها ، ولأن عدد الذين يزورونها بين فترتي الزيارة الطويلة كاف لأن يجعلها ناقلة مرض في تلك الأيام ، لأن مراقبة الزائرين غير متيسرة ، واستعمال الأدوية التي تمنع الحمل أو تغسل الرحم لا تمنع من المرض وعدواه .

فاذا أضيف ذلك إلى ما في وجود البغاء المنظم من إضعاف للعائلة وحرمان للأمة من مواليد طائفة من نساءها ومن مجهودات هؤلاء المسكينات في معمعة المجتمع استطعنا أن نقدر قيمة الخطر الذي يكونه هذا الداء الذي أقرته المدنية العصرية أمداً طويلاً .

إن علاج مشكلة البغاء من أدق القضايا وأعوصها ، فقد رأينا ما أدت إليه تجربة تنظيمه . ويمكننا أن نلاحظ كذلك ما أدت إليه محاولة الحجاب الكامل في وسطنا المغربي إذ لم يكن من مبرر لأدق أنواع الحجاب إلا الحيلولة دون المرأة ودون الوقوع في محذور الفساد . ومن غير أن تتعرض الآن لقضية السفور لا سلباً ولا إيجاباً يمكننا أن نؤكد أن حجب المرأة لم يصل بها إلى الغاية السعيدة التي قصدتها الأولون .

إن المرأة المحجبة ليست أقل تعرضاً لخطر البغاء من أختها السافرة ، ولن يمكن لأحد من أبناء قومنا أن ينكر ما تتخبط فيه أمتنا من بغاء علني وسري في كل المدن والقرى على السواء . وهذا يعني أن الفساد في وسط الحاضرة حيث تحتجب النساء ليس أقل منه في وسط القرية حيث النساء يرحن في الفضاء الواسع غير محتجبات . وهذا زيادة على الشذوذ الجنسي الذي يلاحظ بسبب هذه العزلة في حياة الرجال مع الرجال والنساء مع النساء . وهناك تجربة ثالثة وقعت في انكلترا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وهي منع البغاء السري والعلني منعاً باتاً ومعاقبة القائمين به . وهذه طريقة عملية في حد ذاتها لأنها تتفق مع الواجب الذي يقضى به الدين والخلق ، ولكنها في الحقيقة لا تكفي وحدها . ولذلك لم تؤد لأكثر من تخفيف المرض دون القضاء عليه .

إن البغاء لن يزول من المجتمع أو لن يبقى له أثر مهم إلا إذا أمكنت مقاومة العوامل الرئيسية فيه . وعندى أن هذه العوامل تنحصر في ثلاثة أقسام :

١ — العامل الخلقى .

٢ — العامل الاقتصادي .

٣ — العامل القانوني .

فلا شك أن للأخلاق والمعتقدات أثرها الفعال في مقاومة الغرائز البشرية وكبح جماحها ، فمنع البغاء يظل عاملاً سلبياً إذا لم تدعمه وسائل العفة وامتلاك الشهوة . وهذا الخلق الكريم لا يمكن أن يقوى في النفوس إلا بتقوية الوجدان العالى عندها ، وتلك قضية مرجعها إلى التربية العامة التي لن تتم إلا بالعائلة الطيبة ، والمدرسة الهادية ، والعناية المستمرة بالشباب وإعداده . إن الأمة التي تدين بالمثل العليا تسمو غرائزها وتحل الحواس الرفيعة منها محل الحواس الجنسية ، ولذلك يجب الاهتمام بتوجيه المجتمع في هذه الناحية كما في غيرها ؛ فإن الشعب منحط الأخلاق هو الذي لا يرى الجمال إلا من جانبه الجسمي . أما الشعب المتمدين فإنه يلتذ بالشعر والموسيقى والكتابة والحفر والبحث والرياضة والخدمات الاجتماعية . ولن يتم تحقيق هذه التوجيهات النافعة إلا بتنظيم الشباب ضمن الفرق الكشفية والرياضية والجمعيات التي تكون فيه روحاً وثابة للعالي ولبناء الأسرة الجديدة التي هي عماد المجتمع الراقى .

ولا شك أن قسماً مهماً من اللائى يتعاطين البغاء — وخصوصاً من أولئك اللائى يقبلن عرض أنفسهن في المواخير — لا يحملن على ذلك إلا فقد القوت وأسباب الحياة . إن المرأة التي لا تقدر على عول نفسها ولا تستطيع أن تقوم بعمل مشرف يؤول بها الحال إلى إلقاء نفسها في أحضان الرذيلة لتأكل الخبز بمزواجاً بالدموع . إن للاقتصاد أثره الكبير في تكوين البغاء ونشره ، ولو زال هذا العامل من الوجود لما بق من البغاء إلا لون يسير من السهل علاجه بوسائل الخلق والتهديب . ومن الحق أن نعترف بأن إعطاء المرأة حق العمل في البلاد الروسية قضى تماماً على البغاء أو على الأقل على البغاء من أجل أجر ما ؛ لأن المرأة أمكنها أن تجارى الرجل في كل

المبادئ النافعة حيث تضمن لنفسها أسباب الحياة بنفس الوسائل التي يضمنها أخوها الرجل . ولقد ضاقت الحياة في روسيا أثناء الحرب فبدأ البغاء ينبعث مقابل قسط إضافي من اللبن أو اللحم . ولكن ما عادت الحالة مجراها الطبيعي حتى احى الفساد من جديد . إن ذلك خير دليل على ما للعامل الاقتصادي من أثر في تقوية البغاء ونشره في المجتمع . فمن أراد أن يقضى على هذا الطفيل المهلك فليعمل على تغيير النظام الاقتصادي القائم في البلاد ، وليدع إلى تحسين حالة المرأة وإعدادها لتكون قادرة على الاستقلال بحياتها إذا اضطرت لذلك مع إعطائها الثقة التي هي أهل لها .

بعد هذا يأتي العامل القانوني ؛ فلا شك أن شعور المرء بإطلاق العنان يساعده على خرق تعاليم الدين ونصائح المرشدين . إن الباعث الأول على وضع الشرائع هو عدم اقتدار النوع الإنساني على كبح نفسه بنفسه دائماً ، ولولا القانون لما استطاعت البشرية أن تعيش في مأمن من كثير من الجرائم . لذلك فمن الضروري لكثير من الناس أن تؤيد في نفوسهم غرائز الخير ودواعي التقوى بوسائل السلطة ودوافع القانون ، وخصوصاً في هذا العصر الحديث الذي أصبحت فيه كلمة الأخلاق في نظر كثير من الناس لا تتجاوز ما هو موجود بالقوانين ، أو بتفسير أصرح إن القانون حل محل الأخلاق . إذن يجب تحريم البغاء العلني والسري بصفة قانونية ، ويجب معاقبة الذين يتعاطونه من الرجال والنساء بأشد أنواع العقاب ، وفي الوقت نفسه يجب الاهتمام بالعاملين الآخرين ليكون المنع أجدى . إنه لمن العار الشنيع أن يظل بلد إسلامي مثل المغرب غير متمتع بما تتمتع به أوطان أخرى من تحريم الزنا وإقفال الأماكن الرسمية .

ولكن إقفال الأماكن الرسمية يجب أن يكون مصحوباً بضمانة فائقة بالتأثبات من سيداتها ، حتى لا يشعرن بأنهن انتقلن من حالة إلى ما هو أقبح منها ، وحتى لا يلقين بأنفسهن مرة أخرى في البغاء السري وتسميم

الوسط الذى يحين فيه . إنه من الضرورى أن تهيأ لهن الوسائل للاشتغال الشريف والكسب الطيب مع ما يلزم من جو إرشاد وهداية يقتنعن إلى جانبهما بحسن ما صرن إليه وبأنهن قد أنقذن من هوة السقوط ليرتفعن لدرجة المرأة الحرة الشريفة .

وهناك عوامل أخرى لمقاومة البغاء يجب الانتباه إليها ، وهى الزواج المبكر ، والقضاء على نظام بعض العائلات التى تمنع بناتها من الزواج بغير أبناء العم ، فى حين أنه يسمح للذكور بالتزوج من حيث شاؤوا ، وكذلك بعض العادات التى تسمح للمرأة بالقضاء عند أقاربها الأيام والليالى ذوات العدد حيث تتصل بمختلف الرجال الأقارب فى مأمن من مراقبة الزوج أو غيره ، ويقع الاختلاط فى الغرفة الواحدة بين ذكور العائلة وإناثها عند المسلمين وبين مختلف الأفراد ولو كانوا من عائلات متعددة عند اليهود المغاربة .

وأشد من هذا وأخطر ما تقره بعض الأعراف البربرية من إكرام الضيف بوسائل غير مشروعة ، وما يسمح به من اختلاط عام فى الظلام فى إحدى قبائل المغرب العربية مرة فى السنة بمناسبة موسم بعض الصالحين .

وكذلك يجب بصفة باتة منع هذا النوع من البغاء الذى ما زالت محاكمنا الشرعية تعترف به ، إنه النسرى ، لقد أصبح الرقيق محرماً منذ عهد طويل ، ولكن أثر الاسترقاق ما يزال موجوداً فى مجتمعنا البائس حيث إن الحرائر ما زلن يتخذن سرارى تحت ستار الشبهة القديمة أو غطاء العرف العام .

إن كل هذه الأنواع وما لا نعرفه من البغاء الرسمى والسرى المذكور والمؤنث يجب مقاومتها بكل الوسائل المجدية ، وفى مقدمتها المنع الرسمى . إن ذلك أول ما يلزم لحماية الأسرة وتقويم المجتمع وإنشاء الجيل الصالح الملىء بالحياة والنشاط .

المرأة المغربية

بين العرف الجاهلي والعمل الشرعى

المرأة عماد الأسرة ، وكل بناء لا يستقيم عماده فهو إلى الانهيار . وقد مرت عصور وأزمان وتقلبت دول وحكومات دون أن تصل الإنسانية إلى حل معضلة الأسرة ؛ لأنها أثبت أن تعترف للمرأة بحقها الذى تهبه لها الفطرة ويقره العقل السليم . وإلى الآن وعلى الرغم من كل التقدم الإنسانى فإن الشعوب لم تنضج بعد إلى وضع المرأة فى موضعها الطبيعى ، وإنما هى بين ظالم لها معتد على حقوقها وبين متملق لها مجلوب بعاطفة إغرائها . والحق أن المرأة وحدها هى التى تستطيع أن تحرر نفسها مما كبلتها به الأجيال وما صنعتها بها التقاليد . ومع أن سيدات هذا العصر أظهرن استعداداً فائقاً للتطور وجهاداً قوياً من أجل الحقوق فإنهن لحد الآن لم يدافعن إلا عن الشكل ولم يظفرن بغير الإطار ؛ لأن وضع المرأة حيث كانت أورثها نوعاً من الضعف فى الجسم ونوعاً من التركيب فى الذهنية ، وأصبح ذلك يخيل إليها وإلى الرجل أنه فارق فسيولوجى مع أنه ليس غير أثر للوضع الاجتماعى . ولكى تحرر المرأة من هذه الذهنية الموروثة والحالة المتعاقبة يلزمها مجهود مستمر وثبات متوال ؛ لأن ما أفسدته الدهور والأعوام لا تصلحه الشهور والأيام حسب المثل المحفوظ .

وإذا نحن نظرنا للمرأة العربية فى جاهليتها وجدنا أنها كانت فى أحط الدرجات وأخس الدركات ؛ لأنها كانت تعتبر متاعاً يباع ويشترى ويورث ولا يرث ؛ فقد أخرج البخارى : أنهم كانوا إذا مات الرجل فأولياؤه أحق

بأمراته ؛ إن شاء بعضهم تزوجها وإن شاؤوا زوجوها وإن شاؤوا لم يزوجوها فهم أحق بها من أهلها .

وكانت عادة اليربيين (سكان المدينة) أن يرث الوارث زوجة الهالك كما يرث ماله ، وله الحق في عضلها عن الزواج حتى تفتدى منه .

وكانت عادة تهامة أن يسيء أحدهم إلى المرأة حتى يطلقها ويشترط عليها أن لا تزوج بغير من يختاره لها أو تفتدى منه بمال أو برد ما كان أعطاها ، إلى غير ذلك مما هو معروف من أحوال الجاهلية العربية وأخبارها .

ومن المؤسف أننا إذا عاودنا النظر اليوم إلى قسم مهم من بلادنا نجد ما يزال يتبع هذه العادات الجاهلية وأمثالها ؛ فالمرأة فيما يسمونه بالمناطق العرفية ليست لها أدنى حرمة ولا كرامة . إنها كأختها في الجاهلية تباع وتشترى ولا يعتد بها إلا في المتاع والزينة ، وتعزل ويضيق عليها حتى تفتدى نفسها ، وتفرض عليها الخدمات الشاقة التي لا يقوم بها الرجال فضلا عن النساء ، وترغم على كثير من العادات ولو أبت هي ، وتحرم من حقها في الميراث وفي حضانة الأبناء وغير ذلك من الأمور التي تفوق كل ما يتصوره العقل من وحشية وجهل . ولقد أتيح لى أن أقارن بين الأعراف المغربية وبين أعراف القبائل البدائية في إفريقية الاستوائية فإذا هي متساوية في الفظاعة وإن كانت تزيد وتنقص بحسب نواحيها .

كل هذا والمغرب بلاد إسلام ومن الأوطان المشهورة بالتمسك بالدين والعمل على بقاء أحكامه . وإذا كان للسياسة دخل في استمرار هذه الحال فإن لنا ولأسلافنا حظاً في المسؤولية ؛ حيث إننا لا نهم بتنوير عقول أهل القرى وتربيتهم ؛ فكانت الدراسة والتهذيب مقصورين على المدن وعلى بعض المراكز الأرستقراطية في الأوساط القبلية . وأنا لا أشك في أن ذوى السياسة من حكامنا ورؤسائنا كانوا يتآمرون على ذلك حباً في إخضاع هذا الشعب لأهوائهم وإبقائه أداة سهلة الاستعمال . وهكذا أبقوا الأمة في عمية

الجاهلية مكتفين بإيمانها العميق متجاهلين أن الدين ليس اعتقاداً فقط ولا قولاً فحسب ، ولكنه إلى ذلك إذعان وخضوع بالجوارح والأركان . ولقد حمل ملوكنا ورؤسائنا الحملات العسكرية على مختلف القبائل لإخضاعها لأداء (النائبة) والاستسلام لتنفيذ الأوامر الحكومية ، ولكنهم لم يهتموا قط بأن يحدثوا ثورة في هذه العادات الجاهلية وإصلاح أحوالها اللهم إلا في المناطق التي تأثرت ولو مؤقتاً بالعمل الإيجابي لعبد الله بن ياسين والمهدي ابن تومرت .

إنه في الوقت الذي نقوم فيه بمحاسبة أنفسنا يجب أن لا ننخدع لكبريائنا ، بل يجب أن نبحث عن أغلاطنا لنصلحها ، ونبحث عما كان يعتبر في عصر سابق حمدا هل لا يزال محل ذلك الاعتبار في عصرنا الذي نعيش فيه ؟ إن النقد التاريخي لما ينقص النهضة العربية عموما والمغربية بالخاص ، وبدونه لا يتسنى لنا أن نبني مستقبلنا على الأسس الصالحة المفيدة .

لا نريد أن نطيل القول في الأعراف البربرية ، فهي مسألة تجمع من قومنا على ضرورة العدول عنها ، لأنه لا يختلف أحد في مباينتها للإسلام ولرغبة الشعب ، ولكنه لا يكفي أن نجتمع على ضرورة العدول عنها ثم لا نبذل كل مجهوداتنا لوضع هذه الإرادة موضع الواقع المنجز . إن كل إصلاح للأسرة المغربية لا يمكن بغير إصلاح حالة المرأة ، وأمرأتنا لا يتم لها إصلاح مادامت الأعراف البربرية مفروضة في بلادنا . إن المسألة قبل كل شيء مسألة الشعور بخطر بقايا الجاهلية في البلاد وكونها حجرة عثرة في سبيل كل تطور أو تقدم نسعى إليه .

أما في مناطق العمل الشرعي من بلادنا فالمسألة تحتاج إلى معاودة النظر في كثير من الأعمال التي أعتقد أنه انقضى موجبها في الوقت الحالي . ومن المعلوم أن من شروط استمرار العمل استمرار موجهه ، فالأعمال التي هي ابتكار مغربي تحمل في نفسها مبدأ التطور التشريعي في البلاد في دائرة الشريعة الإسلامية طبعاً . وذلك ما يفسر لنا أن الفقهاء من قومنا كانوا ذوي

نظر دقيق إلى مجموع الثروة الفقهية في الإسلام . فاقوال الفقهاء وآراؤهم المختلفة تبعاً لتطور الاعتبارات الزمنية والمكانية مورد خصب لكل الذين يريدون الاستمداد من مجهودات من سلف والنهج على منواله . ولقد نظر الفقهاء المغاربة دائماً هذه النظرة فأعاروا الظروف الزمانية والمكانية قيمتها أثناء الحكم وأثناء التقرير حتى فيما ورد بصريح القرآن ؛ فإن من آخر الأعمال المبكرة اختبار المحاجر قبل الحكم بترشيدهم نظراً لفساد الزمان ، مع أن صريح الآية القرآنية : « فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم » يقضى بأن الترشيح يمكن أن يتم بمجرد الإيناس الذي هو عمل فراسي لا دخل للاختبار فيه . وهذه الروح هي التي يجب أن تصحبنا اليوم حينما نريد دراسة المسائل الشرعية التي تلتصق بمجتمعنا .

وسنقتصر فقط على بعض الأمثلة مما تدعو إليه ضرورة الإصلاح المعجل . ومن ذلك إجبار الولي أو الوصي البكر على الزواج بمن تريد ومن لا تريد ؛ فهذا العمل مبني على مذهب الإمام مالك الذي يعطى للأولياء والأوصياء حق الإجبار وإن كان يستحب لهم تخير المرأة في ذلك ، ونحن نعتقد أن روح العصر لم تعد صالحة لتطبيق مذهب المالكية في الموضوع ؛ لأن المرأة المغربية على أبواب التطور الذي لا يجعلها مستعدة لقبول مثل هذا التحكم في مصيرها . فالوقت قد حان للعمل بمذهب جمهور الأئمة المسلمين من تخير البكر والثيب على السواء فيمن تختاره ليكون قرين حياتها . على أننا حينما نرجع لمستند التشريع الإسلامي نجد مذهب المالكية في هذه القضية محجوجاً ، فإن الحديث الشريف الذي يقول : « البكر تستأمر وإذنها صماتها ، والثيب تعرب عن نفسها » صريح في غير ماذهب إليه إمام دار الهجرة ، وحمل الأمر فيه على الاستحباب ليس له دليل ؛ لأن الأمر متى أطلق انصرف للوجوب . ولقد روى السبعة عن أبي هريرة أن رسول الله (صلعم) قال : « لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا البكر حتى تستأذن » . وروى السبعة إلا مسلماً : « أن

خنساء بنت خدام الأنصاري زوجها أبوها وهي ثيب فكرهت ذلك فأتت رسول الله (صلم) فرد نكاحها أي أبطله. وروى أحمد والنسائي: «أن فتاة جاءت إلى رسول الله (صلم) فقالت إن أبي زوجني من ابن أخيه ليرفع بي خسيسته قال: فجعل (صلم) الأمر إليها، فقالت قد أجزت ما فعل أبي، ولكن أردت أن أعلم النساء أنه ليس إلى الآباء من شيء» فهل بعد هذه الأحاديث دليل أصرح على أن المرأة بكر آكانت أو ثيباً هي أحق باختيار من تريده من الأزواج، وليس للولي منعها منه وإن كان هو الذي يتولى العقد عليها بإذنها ورضاها؟

إن هذا الإصلاح المحمدي يجب أن لا تظل المرأة المغربية محرومة منه خصوصاً في هذا العصر الذي وصلت فيه المرأة لدرجة الحكم الذاتي في الأمم كلها. إن كل جهود على العمل الأول لا يؤدي إلا إلى فتنة في الأرض وفساد كبير.

وإذا كنا ندافع عن المرأة في حق اختيار زوجها فإن الرجل كذلك محتاج لأن يدافع له عن هذا الحق؛ لأن التقاليد المغربية تكاد تجبر الرجل نفسه على من يختاره له أقاربه، خصوصاً وأنه لا يسمح له في الغالب بالاجتماع بمن يخطبها؛ بل يكتفي بما تبلغه له أمه أو قريباته اللاتي ينظرن بأعينهن لا بعينه هو. ومع أنه ليس في الفقه ولا في العمل المالكي بالمغرب ما يمنع من رؤية الزوج خطيبته فإننا ما نزال متمسكين بهذه العادات البالية التي تتغلغل حتى في عقولنا الباطن كأنها جزء من الدين. إن النبي عليه السلام لم يكتف بالإذن بالنظر للخطيبة قبل العقد عليها؛ بل أمر بذلك في عدة أحاديث، فقد أمر المهاجرين حين قدموا المدينة ألا يتزوجوا بالأنصاريات قبل رؤيتهن للتأكد من سلامة عيونهن. واستشار المغيرة بن شعبه النبي عليه السلام في زواجه بإحدى النساء فقال له: «اذهب فانظر إليها؛ فإنه أجد أن

يؤدم بينكما . وقال الأعمش : « كل تزويج يقع على غير نظر فأمره هم وغم » .

وقد تستطيع هذه الجزئية أن تجرنا لمسألة الحجاب العام للنساء ، ولكننا لا نريد الإطناب فيها لأن أمرها معروف عند الجميع ؛ فالإسلام يحيز للمرأة أن تكشف وجهها وأطرافها في مذهب جميع العلماء عند أمن الفتنة . أما عند خوف الفتنة فالخلاف بين المذاهب هل يجب على المرأة أن تستتر أو الرجل هو الذى يجب عليه أن يعض النظر ؟ وأما فيما عدا الوجه والكفين من بقية الجسد فهى بين مناطق مخففة يكره كشفها ومناطق مغلظة فيحرم . وهكذا نجد البون شاسعاً بين ما هو فى النظر الشرعى وبين الواقع المغربى ؛ فالقسم الأكبر من نساء العهد القديم يحافظن على ستر الوجه ولكنهن يسمحن لأنفسهن أن يخرجن أحياناً حاسرات السوق والأذرع ؛ الأمر الذى يدل على أن المسألة مسألة عادة وعرف ليس إلا .

وإن من أشنع مظاهر الإجبار التى ما تزال تحتفظ بها فى بعض بلداننا المتحضرة وخصوصاً فى تطوان تزويج الصغيرات أو الوعد بتزويجهن ثم إنجازها بعد أزمان ؛ فلا تصل البنت لدرجة البلوغ حتى تجد أولياءها قد سلموها لخطيب أكبر منها بكثير فى الغالب . ونحن نعتقد أنه إذا كان للاعتبارات التى بنيت عليها هذه العادة محل فى الأجيال الماضية فإن من الواجب على الجيل الجديد أن يتحرر منها وأن لا يشجعها ؛ لأن هنالك فرقاً عظيماً بين البنت فى سنيها الأولى من الحياة وبينها حين تصبح امرأة قادرة على الاختيار .

إن تحسين حالة المرأة وإسعادها يجب أن ينال حظاً مهماً من تفكيرنا الاجتماعى لأنه شرط أساسى لإصلاح المجتمع وإعداد المغرب حياة أسعد .

وإذا كنا نستنكر تزويج الصغيرات وإجبارهن فهل من المصلحة أن نكتفى فى هذا الباب بمجرد الوعظ والتنبية معتمدين على ضمائر الناس

وامتثالهم ، أو الأوفق أن نؤيد ذلك بتحديد قانونى يتدرج تحت أصل شرعى هو مصلحة المرأة العامة ومصلحة الأسرة من حيث هى ؟ إن أغلب الأمم المتمدينة تأخذ اليوم بالنظرية الثانية ؛ لأن للقانون سلطاناً ليس لغيره من وسائل الإقناع ، وهم يحددون فى فرنسا الزواج بالثامنة عشرة كاملة للرجال ، والخامسة عشرة كاملة للنساء ، ولا يسوغ العقد قبل السن القانونى إلا بإذن خاص من رئيس الجمهورية الذى يجب عليه اعتبار أسباب معينة لإعطاء هذا الإذن . وقد اتبع القانون المصرى مبدأ التحديد فمنع المأذون من تسجيل العقود إذا كانت قبل السن القانونى وهو ١٨ عاماً للرجال و ١٦ للنساء . والحقيقة أن للزوج فى الصغر أضراره التى لا تتكر ، وأن مبدأ التحديد يجب أن يقرر ، ولا نرى فى الفقه المالكى ما يمنع من اعتماده نظراً لما فيه من المصلحة العامة التى أشرنا إليها . غير أنه يجب مراعاة الجو فى التحديد نفسه لأن أجواء أوربا الغربية هى غير أجواء مصر والمغرب مثلاً . ولذلك يمكننا أن نمنع من تزويج الأتث والذكر على السواء قبل إتمام ١٥ عاماً لأنها السن الغالبة فى بلوغ الشباب من الجنسين عندنا . وطبعى أن يباح للبالغ أن يتزوج ، وإلا فمعنى ذلك الإبقاء به فى أحضان البغاء فى المدة التى يحياها عزباً إذا كان يريد أن يحصن نفسه وكذلك البنت البالغة ، خصوصاً وعادة الفلاحين أنهم يرغبون فى استعجال الزواج لأن المرأة تساعد بعلمها على القيام بأعماله التى لا يستطيع أن يقوم بها فى انفراد عنها .

ومن الإصلاحات الاجتماعية التى يجب الاهتمام بها العناية بسلامة المتزوجين من الأمراض المعدية أو التى لا تقبل الشفاء . ومعنى هذا أنه يجب فرض الإدلاء بشهادة طبية تؤكد ذلك قبل أداء العقد ؛ فإذا ثبت وجود مرض معد فلا ينبغى الإفضاء بخره إلا للمريض نفسه ثم التعجيل بمعالجته . إن هذا النوع من الاحتياط حسن فى نظرنا للمساعدة على التوقى من

الأمراض ومن الوقوع في عدة خصومات تترتب على اكتشاف ما لم يكن منتظراً من الآفات بعد الدخول . أما الأمراض التي لا تقبل المعالجة لفوات إبانها مثلاً أو لعجز الطب في حالته الحاضرة عن القيام بها فيجب أن يشعر بها الطرفان معاً ويترك لهما الاختيار في العقد على الرغم من ذلك أو عدمه ؛ لأن الأمر يدخل حينئذ في باب الإحسان ومشاركة الغير في آلامه ، وهي عاطفة إنسانية لا ينبغي أن يحرم من يحس بوجودها .

ولقد جرت عادة الأمم من قبل الإسلام أن تكلف المرأة بدفع مهرها للزوج ، وهذا ما لا يزال العمل جارياً به في أغلب الأمم المسيحية ، وهو المسمى (بالدوطة) ؛ وذلك ما جعل المرأة في خطر عظيم حيث إنها تضطر أن تبذل من الجهود الجبارة للحصول على ما تدفعه للزوج لتستطيع أن تخرج من عزوبتها ، ولما كان النساء في الغالب غير مستطيعات للكسب بالوسائل المشروعة فقد ظلن عرضة لتقديم أنفسهن للفساد وارتكاب كثير من الفجائع للحصول على (الدوطة) . وعلى الرغم من أن القانون الفرنسي مثلاً قد ألغى الإجبار على أداء هذا النوع من المهر فإن العرف الفرنسي نفسه لا يزال مستمراً كما كان من قبل . أما الإسلام فمن محاسنه أنه كرم النساء عن هذه المهمة وأوجب على الرجل المهر لمن يقترن بها مقدماً على البناء ، وقد جعله عطية لا مقابل لها كما يدل عليه قوله تعالى : « وأتوا النساء صدقاتهن نحلة » . وقد بين الشيخ محمد عبده خطأ من يرى أنه في مقابل الاستمتاع ؛ لأن الصلة بين الزوجين أعلى وأشرف من الصلة بين الرجل وفرسه ، خصوصاً ولفتة النحلة في اللغة تدل على العطاء دون مقابل .

ومن المعلوم أن هذا الصداق هو للمرأة نفسها تستعين به على تأييد بيتها وتتخذ منه مادة لمساعدتها في مستقبلها . وإذن فلا يجوز لوليها ولا لأحد غيره أن يشترط في العقد أن يأخذ شيئاً من الصداق أو من الزائد عليه لنفسه . وذلك مما يبين فظاعة العرف الجاري في كثير من القبائل

العربية بالمغرب ، حيث لا يعطى الأب ابنته مهرها إلا بعد أن يأخذ لنفسه ما يسمى (بالموكلة) ، وهو مقدار من المال أو الطعام يأخذه الولي مقابل الإذن بتزويج ابنته بمن يخطبها . وتلك عادة من عادات الجاهلية حيث كان الولي يأخذ صداق بنته لنفسه حتى نزل تحريم ذلك إلا إذا وقع بطيب خاطر من المرأة ؛ أى أن يكون عطاء منجزاً من المرأة لوليها ، وهو قوله تعالى : « فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً » .

والزواج في نظر الشريعة الإسلامية عقد كسائر العقود يثبت بالإقرار من الزوجين ، وبالكتابه منهما أو من المنكر منهما ، كما ثبت بعدلين ، وبإثبات الزوجية ولو ببينة السماع أو الشهرة العامة من الذين يشهدون برؤية الزوجين متعاشرين معاشرة الأزواج . وقد أدخلت الحكومة المصرية على هذا الفقه تشريعاً جديداً يقضى بمنع إثبات الزوجية ؛ فمنعت القاضى من سماع الزوجية بدون مؤيد شرعى وهو وثيقة الزواج أو ما يضاهاها من الاعتراف . وهذا التشريع فى الواقع مستمد من القانون الفرنسى الذى لا يسمح لأحد المطالبة بالحقوق المدنية للزواج إلا إذا قدم إ شاهداً قانونياً مسجلاً . لكن القانون الفرنسى استثنى من هذه القاعدة أحوالاً ؛ من جعلتها فقدان سجل الأحوال الشخصية ، والمعاشرة الظاهرة بشروط إلخ ...

والإصلاح الذى أدخلته الحكومة المصرية إنما هو من قبيل ما جرى العمل عليه من أن لولى الأمر أن يخصص القضاء فى الزمان والمكان والحادثه . ومعنى هذا كما قال (السيد عبد الله على حسن) أن هذا الضابط لا يغير شيئاً من مشروعية الزواج إذا وقع . أما نحن فنرى أن الأوفق فى المغرب هو اعتماد ما جرى عليه العمل من ثبوت الزوجية ولو بالبينة ؛ لأنه إذا كان القتل يثبت بالبينة فأحرى الزواج . نعم يجب فرض العقد وكتابتها على كل محاولى الزواج فى أنحاء البلاد ؛ ومن امتنع من ذلك فإنه يعاقب عليه ، ولكن لو أدلى بعد ذلك بما يثبت زوجيته من بينة أو إقرار عمل عليها

وألزم بكتابة العقد وتسجيله عند الشاهدين .

ومعروف أن إشهار الزوجية مستحب ، ولكن الشريعة الإسلامية لا تشترط لصحة العقد غير معرفة الأولياء والشاهدين ، كما أن الإسلام لا يشترط وقوعه أمام موظف مختص ، ولا بمنزل القاضى أو الرئيس الدينى ، ولا أن يكون أحد الشاهدين من جانب الزوج والآخر من جانب الزوجة ، وغير ذلك من العادات المتبعة عند المسيحيين ، وهى عادات فى الحقيقة منحدره من أعراف تتصل عند التحليل بكثير من تقاليد الجاهلية الأولى . وإذن فلا موجب للاقتباس منها أو السير على منوالها ؛ إذ قد عرفنا أن مسائل الأسرة خاضعة للتقاليد المحترمة والمتغيرة فى كل أمة . ولذلك من العبث التحكم فى نقل عادة قوم إلى آخرين إلا لمصلحة ظاهرة بينة . وقد وقع للمصريين أن وضعوا نظام المأذون الذى يمثل السلطين الدينية والمدنية ليسجل العقد زيادة على الشاهدين ، وأنا لا أرى فى ذلك إلا تقليداً أعمى لعادات أجنبية عن المسلمين ، والشارع يريد تبسيط مسائل الزواج بقدر الاستطاعة ، ولذلك يمكن أن يكتفى بالشاهدين الذين يؤديان شهادتهما ~~✱~~ عند القاضى طبقاً للقاعدة الشرعية .

ومسألة المهور تجر إلى الحث على عدم التغالى فيها ، لأن ذلك يعرقل الغاية المقصودة وهى التعجيل بالزواج فى وقت الحاجة ؛ فإذا طلب الإغلاء رغبة فى الظهور بمظهر الغنى والفجر فإن كثيراً من الناس يمتنعون عن القيام ببناء الأسرة المنشودة . وقد نصح الكثيرون بتحديد الصداق بمقدار لا يتجاوز ، وهى فكرة قديمة عدل عنها عمر لأجل احتجاج امرأة . ونحن الآن لا نرى ضرورة للتحديد الرسمى ، بل إن المسألة يجب أن تواجه بطريق الإرشاد من جهة والقدوة الحسنة من جهة أخرى . على أن المرأة وأولياءها هم الذين يجب أن يتطور فكرهم فى اعتبار الخطيب المتقدم إليهم؛ فعوضاً عن أن يهتموا بمقدار ما سيؤديه فى الصداق يجب أن يهتموا

بمستقبله ؛ أى أن يعتبروا وجود المهنة أو الشهادة العالية خيراً من كل ثروة ، لأن المثقف لا بد أن يقوم بنفسه ، ويمكن أن يصل إلى الثروة في مستقبله ولو كان فقيراً عند العقد . أما الغنى الجاهل فيمكن أن لا تمضى عليه بضعة أعوام حتى يصبح أفقر من الفقير .

وأفزع من التغالى في الصداق التنافس في الحفلات الفخمة التى تهلك الحرث والنسل وتقضى على أخضر الأرض ويابسها . وتلك عادة متأصلة فى قومنا لا يقضى عليها إلا تشريع ينظم مناهج الأعراس ويمنع من تجاوز حدودها . ولقد بذلت محاولات فى هذا القليل بفاس كان لها أثر حسن مؤقت ، ولكنه سرعان ما بدأ ينقض ويوشك أن تعود الأحوال لما كانت عليه من قبل ولما لم تزل عليه بقية الأقاليم المغربية الأخرى .

إن الغاية الاجتماعية التى نقصد إليها من هذا كله هى تنشيط الزواج وتشجيع التكوين العاجل للأسر على أساس من البساطة يدعمها الحب ويقويها روح التضامن والإخلاص ؛ لأن الفائدة من الزواج هى تكوين الأجيال الجديدة التى تربط الحاضر بالمستقبل ، وتضمن الاستمرار النوعى للجنس والأمة . ولذلك نرى من الضرورى أيضاً أن تفرض الضرائب على الأعزاب الذين يتجاوزون الخمسة والعشرين عاماً دون زواج بغير عذر شرعى . ويجب أن يصرف مدخول هذه الضرائب فى مساعدة المحتاجين والمحتاجات من راغبي الزواج الذين تقف أمامهم عوائق الدهر أو أحداث الأمراض .

تعدد الزوجات

إن الذى يدرس قضايا الشعوب الإفريقية يجد فى مقدمة مشاكلها قضية الأرض وقضية المرأة ؛ لأن هذين الموضوعين يكونان السبب الأكبر فى كثير من الخصومات الفردية والقبلية . وقد أعطينا رأينا فيما ينبغى أن تحل به مسألة الأرض ، ونبينا لبعض أنواع الظلم الواقع على المرأة . ونريد الآن أن نتناول قضية تظهر لكثير من الناس معقدة ، وهى قضية تعدد الزوجات .

فالحقيقة أن التعدد موجود فى جميع المناطق الإفريقية سواء عند المسلمين أو عند غيرهم ، وهو موجود كذلك فى العالم الإسلامى وعند اليهود فى مختلف بقاع الأرض ، وقد حاول الباحثون الماديون تحليله بفكرة الاختلاط الذى يزعمون أنه كان موجوداً فى الشعوب البدائية ، وقد أشرت فى الفصل الأول من الفكر الاجتماعى إلى خطأ هؤلاء الباحثين ؛ لأننا قد لاحظنا فى إفريقية الاستوائية ولاحظ من قبلنا كثيرون أن الاختلاط لا أثر له فى هذا العالم ، وأن التعدد فى نظر الذين يقومون به هو نوع من أنظمة العائلة التى تقويها وتكثر عددها وإنتاجها . والحقيقة أن العائلة والدين هما العمدتان الأساسيتان عند سائر الشعوب الإفريقية التى رأيناها ؛ فعليهما مدار التكوين الاجتماعى للقبيلة ؛ تقوى بقوتهما وتضعف إلى حد الاضمحلال عند ضعفهما .

أما ما زعمه (جوستاف لوبون) فى كتابه «مقدمة الحضارات الأولى» من أن مثال الحيوانات يعرفنا كيف كانت العادات الإنسانية الأولى ، وأن

الاختلاط أولاً كان شعار أسلافنا، ثم تعدد كل من الأزواج والزوجات، ثم تعدد الزوجات فقط — فهو زعم لا يدل عليه شيء من الواقع ولا من آثاره. وقد نقل الدكتور (عبد الواحد وافي) في رسالة « الأسرة والمجتمع » عن كثير من علماء الأنثوغرافيا أمثال (روستر مارك) و (هوبوز) و (هيلير) و (جنسيرج) : أن نظام التعدد لم يبد في صورة واضحة إلا في الشعوب المتقدمة في الحضارة ، على حين أنه قليل الانتشار أو منعدم في الشعوب المتأخرة أو البدائية . ونحن نؤيد ما نقله الدكتور عبد الواحد وافي بما كتبه (منسينيور لوروا) في كتابه : « ديانة البدائيين » ص ٩٥ وما بعدها فقد قال : « الشيء المتيقن أنه لا يوجد في أي ناحية من إفريقية أثر للاختلاط ما عدا عند مجموعات البقر الوحشي . أما الناس فبقدر ما ينحدر الإنسان نحو الطوائف البدائية مثل النيكريل والصان يجد أن العائلة هي النقطة الأساسية الضرورية التي لا جدال حولها للجماعة الأولية » إلى أن يقول (لوروا) : « وفي أغلب الأوساط السوداء لا يوجد غير التعدد — على الأقل من جهة المبدأ إذا لم يكن في الواقع — نعم هو تعدد منتظم تابع لأعراف لها قوة القانون ، وهي في نظر العالم الإفريقي ليست غير هادمة للعائلة فحسب ، بل هي مقوية لها لأنها تهب لرئيس الأسرة راحة أكبر وإنتاجاً أكثر ، وتمكنه من علاقات واتحادات هي مصدر القوة لسلطته » . وبعد ما شرح وظيفة البناء في الأسرة ختم مؤكداً : « إن التعدد لم يكن نتيجة حالة بدائية كما يزعم الماديون ، ولكنه كان نتيجة حضارة متقدمة أصابها اختلال » .

ولاشك أن التعدد الواقع في القبائل البربرية بالمغرب هو من هذا النوع الذي لم يؤد إليه في نظرنا إلا استمرار النظام القبلي وعهد الفروسية التي كانت تلزم الرجل بتقوية نفسه وسلطته عن طريق العائلة الواسعة والأقارب والمحارم . وهو امتداد لما كانت عليه الحال في عهد الجاهلية العربية وربما لعادات الإسرائيليين الذين انتحل قسم من البربر ديانتهم قبل الإسلام .

فالتاريخ يدلنا على أن العرب واليهود كانوا يعددون نساءهم دون حد ؛ فكان الرجل يتزوج مائة امرأة فما زاد عليها ، وفي قصة داود في القرآن : « إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولى نعجة واحدة » الآية . فهذه العادات لم تزل موجودة في العرف البربرى الذى يبيح التعدد بما زاد على الأربعة . وهكذا نجد بعض القواد والأعيان يتزوجون الثلاثين والأربعين وربما احتالوا فى ذلك باعتزال المرأة وتركها فى البيت ثم العودة إليها واعتزال غيرها .

لقد كانت هذه العادات عامة فيما قبل الإسلام ، ومضى عليها المسلمون فى صدر النبوة حتى أنزل على الرسول ما يقتضى إصلاح هذه الحالة ، فأمر بتطبيق ما زاد على الأربع واختص هو بعدم التطلق . وإذن فقد أصلح الإسلام من أمر الاختلال الذى كان موجوداً فى الجاهلية بسبب التعدد غير المحدود . فما هو هذا الإصلاح الذى ينص عليه القرآن ؟

يقول تعالى : « فإن خفتم أن لا تقسطوا فى اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع . فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى أن لا تعولوا » . وقد اختلف المفسرون فى تأويل هذه الآيات ؛ فذكروا عن عائشة : أنها نزلت فى التوصية بحفظ حق يتامى النساء فى أموالهن وأنفسهن ، والمعنى : إذا شتم الزوج باليتيمة التى تحت نظركم وخفتم أن تأكلوا مالها بسبب ذلك فدعوا الزوج بها وانكحوا ما طاب لكم من النساء غير اليتيمات . وهو إصلاح لحالة كانت متبعة فى الجاهلية ، وهى أن كفلاء اليتامى الغنيات كانوا يتزوجوهن للاستيلاء على ثروتهن ، فشمعن الشارع من ذلك . وذكر ابن جرير عن عائشة : أن الرجل من قريش كان يتزوج العشر من النساء والأكثر والأقل ؛ فإذا صار معدماً مال على مال يتيمه الذى فى حجره فأنفقه أو تزوج به فنهوا عن ذلك ، وقيل لهم إن خفتم على أموال أيتامكم أن تنفقوها فلا تعدلوا فيها من أجل

حاجتكم إليها لما يلزم من مؤن نسائكم فلا تتجاوزوا فيما تنكحون من عدد النساء أربعاً ، وإن خفتم أيضاً من الأربع أن لا تعدلوا في أمرهن وأموال غيرهن بسبيلهن فاقصروا على الواحدة أو على ما ملكت أيما نكم . وقد روى عن ابن عباس : « قصر الرجال على أربع من أجل أموال اليتامى » .

فمنع التعدد فيما زاد على الأربع وقع تحريمه بالنص من أجل سبب معروف في قول عائشة وابن عباس مآله إلى الخوف من أن يكون سبباً في اغتصاب أموال اليتامى الذين هم تحت كفالة المتزوج طبقاً لما كانت قد عمت به البلوى في الجاهلية . ويدل النص نفسه على أن الزوج بما فوق الواحدة يمنع أيضاً إذا خيف من أن يكون سبباً في غصب أموال اليتامى ؛ بل إن الواحدة نفسها تمنع وينتقل الأمر لملك اليمين لأنه أدعى لعدم الحاجة للغصب . ومن المعلوم في الشريعة أن من لا يجد وسيلة للزوج ولو بالواحدة فإنه لا يجوز له أن يتزوج بطريق الغصب أو الاعتداء على اليتامى أو على غيرهم .

إن هذه الأحكام صريحة الدلالة وجمع عليها من طرف المذاهب الإسلامية كلها ، وهي منع التعدد مطلقاً عند الخوف من الظلم ، وإباحته حتى الأربعة عند تيقن العدل . لكن الذي مضى عليه عمل المسلمين هو ترك هذا الأمر لوجدان الرجل الذي يحكم على نفسه هل يقدر أن يعدل أو لا ، وذلك هو الأصل في تطبيق الشرائع كلها ؛ لأن الدين يتوجه قبل كل شيء للأفراد وضمائهم . لكن التجربة التي لاحظناها طول التاريخ الإسلامي تدل على أنه باستثناء العصور الأولى فإن أغلبية المسلمين استعملوا التعدد في غير موضعه الشرعي . ولكي لا نطيل بالإشارة للأحداث التاريخية التي نتجت عن تعدد الزوجات يمكننا أن نكتفي بتوجيه نظر إخواننا لما هو واقع في العالم الإسلامي كله اليوم ، وفي المغرب بالخصوص ، من استهتار بشؤون العائلة ومن حوادث مخربة لها لم يكن مصدرها غير العبث باستعمال

الرجال لفكرة التعدد ؛ فكم عائلات هدمت ، وكم ورثة حرموا ، وكم أولاد منعوا من عطف آبائهم مراعاة للزوجة الثانية ، وكم حوادث قتل وتسميم وقعت ، وكم أنواع من الزور ارتكبت لتقلب فئة من الأبناء على إخوانهم ، وكم من أولاد ربوا خارج ديار آبائهم . إن كل واحد منا يستحضر أنواعاً من هذه الأمثلة المؤلمة ، خصوصاً وإن الأغلبية الساحقة من الذين يعددون كلهم من الفقراء والمعوزين وضعفاء الأجسام . إن كل سبب من هذه الأسباب يوازى السبب الصريح المذكور في القرآن وهو الخوف من أكل أموال اليتامى ، فإذا كان التعدد ممنوعاً خوفاً من أن يؤدي لغصب حق اليتيم فأحر به أن يكون ممنوعاً إذا كان يؤدي لغصب أولاد الصلب نفسه حقهم أو إلى إزالة المودة التي وضعها الله رحمة للعائلة ورابطة بين الأب وابنه وأقرب الناس إليه . ولذلك أرى أن تعدد الزوجات يجب أن يمنع في العصر الحاضر منعاً باتاً عن طريق الحكومة ؛ لأن الوجدان وحده لا يكفي اليوم لمنع الناس منه . وقد قال عثمان رضى الله عنه : « إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن » .

ومهما يقل عن محاسن تعدد الزوجات في بعض الظروف الخاصة أو العامة فإنى أعتبر أن المصلحة الإسلامية والاجتماعية تقضى بمنعه في الوقت الحاضر . وإننى لا أزعم أن هذا المنع إتمام للتشريع كما يدعيه البعض ؛ فالشريعة الإسلامية كاملة في هذا الموضوع كما في غيره ؛ لأن القرآن صريح في المنع من التعدد كلما خيف الجور ، والظلم اليوم للعائلة ولغيرها بسبب التعدد أصبح محققاً لا يمكن أحداً إنكاره . إنى أفهم من الآيات القرآنية التي أدليت بها أنها تشتمل على أوامر إرشاد يحق للأمة تطبيقها بحسب الزمان والمكان . إنها تقول : ما زاد على الأربع ممنوع مطلقاً من أجل أنه يؤدي إلى عدم العدل في العائلة وعدم العدل مع اليتامى ؛ أى إن ذلك كان محققاً في عصر الرسول عليه الصلاة والسلام ؛ فإذا حدث في العالم الإسلامى ما يخيف من عدم العدل فيما زاد على الواحدة ؛ إما بظلم الزوجات أو الأولاد

أو المجتمع أو اليتامى أو الإسلام نفسه فيجب الاقتصار على الواحدة ، وفي حالة عدم الخوف العام يبقى الفرد مسؤولاً عن تحقق عدله في التعدد قبل الإقدام عليه . وهكذا نجد الإسلام يعطينا في هذه المسألة ما يقتضيه مبدأ « الحركة الدائمة » التي بنينا عليها كل أفكارنا في هذه الفصول ، لأنها طبيعة التشريع الإسلامي . فالتعدد غير ممنوع في الإسلام لذاته ، ولكنه ممنوع بما زاد على الأربع من أجل الظلم المحقق فيه والذي لا يمكن أن لا يقع ، وأما بما دون الأربع فيجب أن يكون مباحاً في المجتمع القائم على جهاز نظامي يمنع من كل ظلم واعتداء . أما في كل مجتمع يتحقق أو يخاف فيه من العبث بالحقوق الخاصة للعائلة أو العامة من أجل إرضاء الشهوة فيجب سد الذريعة فيه بمنع التعدد ودرء مفسدته .

فإذا أضيف لهذا السبب الداخلي سبب آخر ، وهو ظلم الإسلام نفسه ، فإن الباعث على المنع يكون أولوياً . وقد أصبح سوء استعمالنا للتعدد مدخلاً لكثير من أعداء الإسلام الذين يتخذونه حجة على ديننا فيحول بينهم وبين فهم الدعوة الإسلامية ، بل يتجاوزهم إلى داخل الأوساط الإسلامية نفسها ، فيصبح المسلمون والمسلمات عرضة للتشكك في سلامة الدين الذي يبيع التعدد في نظرهم ، وليس كل الناس فقهاء ولا كل الناس قادرين على إدراك الإصلاح القرآني في شأن المرأة نفسها . فمصلحة الدعوة الإسلامية تقضي بمنع التعدد في هذا العصر . وقد قال العلامة المواق : « إن ترك سنة واحدة من أجل المحافظة على العرض أمر متحتم في الدين » . وإذا كان هذا في المحافظة على عرض الإنسان أى موضع المدح والذم منه ، فكيف بالمحافظة على ما هو موضع المدح والذم للدين نفسه ؟ . ولقد ترك عمر بن الخطاب إقامة الحد في إحدى المواقع الحربية خوفاً على فرار المحدود لصفوف الأعداء ، والحد تشريع ديني لا معدل لأحد عن إقامته ، فكيف بالتعدد الذي ليس فيه أدنى وجوب حتى عند تحقق العدل .

وأيضاً فإن كلمة العدل نفسها تتطور بحسب الزمان والمكان ، والمدار فيها على العرف ، فما تدل عليه اللفظة في العهود الماضية أقل بكثير مما تدل عليه اليوم ؛ إذ لم تكن الحكومة في التاريخ تعتبر ظالمة لو لم تقم بتشغيل العاطلين أو إطعام الجائحين ، بينما أصبحت اليوم مسؤولة عن كل فرد يجوع أو يعرى . ولم يك ترك التعليم العام ولا علاج كل مريض يعتبر ظلماً ؛ أما اليوم فقد أصبح في عداد العدل الذي يجب على الحاكم أن يقوم به ، فكذلك العدل في مسألة الزوجية أصبح متسع المدلول . وقد أصبح تعدد الزوجات في نظر مسلمي الصين وروسيا « قبل الشيوعية » وفي نظر كثير من العرب وجل نساء العالم ظلماً للمرأة . وليس هناك مانع ديني من اعتبار هذه النظرية في تطبيق التشريع الإسلامي ؛ لأنها أصبحت بمثابة العرف الذي لا يمكن إنكاره ؛ لأنه لا يتنافى مع مقاصد الإسلام في تكوين الطمأنينة البيتية . والقاعدة الأصولية أن المعروف بين الناس كالمشروط بينهم ، وقد جرت العادة في قبائل شنقيط أنهم يمنعون من التعدد عن طريق الشرط ، حتى أصبح عرفاً عندهم أن المرأة تملك نفسها إذا تزوج عليها زوجها ، ولهم في ذلك إفتاءات تستند لبداً درء المفساد المقدم على جلب المصالح الذي هو من أصول المذهب المالكي . وهذه الفكرة نفسها اعتمدها غير المالكية ؛ فقد قال في (الإقناع) : « الشرط بين الناس ما عدوه شرطاً ؛ فلو تزوج من قوم لم تجر العادة بالتزوج على نسائهم كان بمنزلة شرط أن لا يتزوج على امرأته » .

إن هذا وحده دليل على أن فقهاء الإسلام لم يكونوا يعتبرون التعدد أمراً لا مناص منه ، أو لا يتصورون الجماعة الإسلامية بغير عادة التعدد ، كما يظنه كثير من الجامدين .

أما في المغرب فهناك ذريعة أكبر من كل ما تقدم يجب سدها بمنع التعدد ؛ وتلك هي وجود العرف البربري الذي لم يتمتع بالإصلاح الإسلامي ؛

فلمكى يقضى على التعدد بما فوق الأربع المباح فى أغلبية القبائل البربرية يجب أن يطبق ما قلناه من منع التعدد من أصله ، حتى لا يبق هنالك مبرر أو داع لحيلة من الحيل الاجتماعية فى التمتع بالشهوات دون قيد ولا تحديد . إن تطبيق هذا الحكم ضرورى لتحقيق المناط الذى قصده القرآن الكريم بقوله : « فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم » .

إننى أقرر هذا الرأى بكامل الاطمئنان النفسى الذى يمليه على إيمانى بأن شريعة الإسلام صالحة لكل زمان ومكان ، ورجائى أن يكون فى هذه الاعتبار التى أبديتها ما يحقق تطبيق مبدأ الإصلاح الإسلامى بمنع التعدد مطلقاً فى هذا العصر ، إقامة للعدل ، وتقديراً للمرأة ، وحماية للإسلام .

الطلاق

يعتبر الإسلام الزوج عقداً كسائر العقود التي تربط بين المتعاقدين برضاها. وبما أن مآل كل عقد إلى النجاح التام أو الفشل الذريع فقد شرع إلغاء العقود وفسخها عندما تقتضى المصلحة ذلك. ولم يستثن الإسلام من هذه القاعدة القانونية عقد الزوجية على كثرة حرص الشارع على دوامها ؛ لأنه الدين الذي يحترم طبيعة الأشياء ويعتبر جوانبها . على أن الإسلام لم يكن في ذلك إلا مؤيداً لما في التوراة ولما جرت عليه كل الشرائع منذ عرف أمر العائلة . ولا شك أن تشريعه ذلك كان إصلاحاً لعمل أغلبية الكنائس المسيحية التي قبلت التفريق ورفضت التطليق . ومع أن هؤلاء المسيحيين ظلوا زمناً طويلاً يشنعون على الإسلام عمله الذي يخرق قدسية الرابطة الزوجية في زعمهم فإن الأمم المسيحية نفسها لم تلبث أن اعتبرت الواقع ، ورجعت بأغابيتها للعمل بالتشريع الإسلامي ؛ بل إنها بالأسف غالت في تطبيق الطلاق إلى حد أنها خرجت به عن الحكمة المقصودة منه .

وتختلف الدول المسيحية اليوم من جهة قوانين الطلاق إلى ثلاثة أقسام :

(١) دول توافق مبدأ الإسلام فتقبل الطلاق وتمنع التفريق الجسمانى بدونه ، وهى : السويد والنرويج والدانمارك والبرتغال ورومانيا وصربيا وسويسرا وألمانيا وروسيا .

(٢) ودول تقبل التفريق الجسمانى ولا تجيز الطلاق ، وهى أسبانيا الفاشية وإيطاليا .

(٣) ودول تجيز الأمرين معاً ، وهى : فرنسا وبلجيكا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الديمقراطيات الشعبية .

والتفريق هو أن يهجر الرجل زوجته إلى الأبد ، ولكنها تبقى معتبرة فى الأوساط زوجة له . وهذا خطر كبير على المجتمع لكونه يرمى بكل من الرجل والمرأة للفساد والبحث عن إرضاء حالتهما الطبيعية خارج الدوائر المباحة . مع أنهما لو افترقا نهائياً لوجد كل منهما حريته فى البحث عن شريك جديد للحياة . وهذا ما يبين مقدار الإصلاح الإسلامى بمنعه من هذا التفريق ومعالجته — لو وقع — بأحكام الإيلاء والظهار المعروفة والتى تنتهى لا محالة بمعاودة الحياة الزوجية أو البينونة .

والعصمة فى التشريع الإسلامى بيد الزوج الذى يمكنه أن يفارق زوجته من غير ما حاجة للرجوع للحكمة ولا لبيان أسباب الطلاق . نعم يمنع الزوج من استعمال حقه شرعاً لمجرد العبث أو الإضرار بالزوجة ، كما يمنع من استعماله فى بعض الأوقات كأثناء الحيض ؛ ويحجر على الرجعة إن صدر منه ، ويحرم الطلاق كلما كان فيه إيذاء . قال الغزالى : « وهو مباح إذا لم يكن فيه إيذاء بالباطل ، ومهما طلقها فقد آذاها ، ولا يباح إيذاء الغير إلا بجنابة من جانبها أو ضرورة من جانبه . قال تعالى : « فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً » . وقد لعن النبى عليه السلام الذواقين والذواقات ، وهم الذين يكثرون من الطلاق رغبة فى تجديد التلذذ . وهذه هى الاعتبار التى حملت بعض المعتزلة على القول بأن الطلاق لا يتم إلا بموافقة القاضى .

ولكن الأدلة الدينية تدل على أن الطلاق يقع بمجرد ما ينطق به الزوج وهو فى كامل الوعى . وكل ما يمكن أن تدل عليه نصوص النهى عن العبث باستعمال الحق هو إمكانية معاقبة الذين يتبعون أهواءهم . ولذلك نرى أن للمرأة أن تطالب بمعاقبة الزوج الذى يطلقها إذا أثبتت أنه استعمل حقه فى الطلاق لغاية غير شريفة ، ويمكن أن يدخل ذلك فى قول عمر بن

عبد العزيز : « تحدث للناس قضية بقدر ما أحدثوا من الفجور » .
وفي كل الأحوال نرى أن من الواجب فرض تمتيع المطلقة ، أى إعطائها
تعويضاً لائقاً بحسب مركزها ويسر الزوج . ومن المعلوم أن تمتيع الزوجة
بذلك شيء مأمور به فى صريح القرآن ؛ إذ يقول الله تعالى : « ومتعهن ؛
على الموسر قدره وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف ، حقاً على المتقين » .
وإنما اختلفت المذاهب الفقهية فى هل الأمر هنا للوجوب أو للاستحباب ؛
ومذهب المالكية هو الثانى ، ولكننا نرى أنه ينبغى العمل فى هذه المسألة
بغير مذهب المالكية نظراً للمصلحة التى تقرضها الظروف الحالية لحماية المرأة
ومساعدتها وكبح جماح الرجال الذين يتسرعون للتطبيق .
ومن المعروف فى القواعد الفقهية أن مسائل الطلاق والزواج مرجعها
إلى الأعراف ، كما نص عليه (القرافى) و (الزرقانى) وغيرهما . وعليه
فيجب أن يدرس علماءنا قضية الألفاظ الظاهرة والخفية فى الطلاق ، وأن
يعيدوا النظر فى المسائل الراجعة لطلاق العوام ؛ فقد كانوا يتشددون فى
هذا المعنى ، ويتفلسفون فلسفة أدت إلى خراب كثير من البيوت ، مع أنه
من الممكن التماس كثير من المخارج لحماية العائلة من تسرب العوامل التى
تهدها فى كل الأوقات . من ذلك إنجاز الثلاث دفعة ؛ فإنه لم يكن الحكم فى
عهد الرسول عليه السلام إلا باعتبارها طaque واحدة ، وكذلك فى عهد أبى بكر
وطرف من خلافة عمر ، حتى رأى الفاروق أن الناس أكثروا من التعجل
بالطلاق فأنجز الثلاث عقوبة لهم . وقد بين (ابن القيم) : أن المصلحة
تقضى بالرجوع لما كان عليه الأمر فى العهد النبوى ؛ لأن إنجاز الثلاث
لم يؤد إلا إلى وسائل التحايل بطريق التحليل أو ما نسميه (بالتتيس) .
وكذلك يجب إعادة النظر فى شؤون الإيمان التى نعتبرها محرمة للزوجة ؛
فإن قسماً كبيراً من العلماء كانوا يفتون بعدم اعتبارها وسيلة شرعية
للطلاق ؛ إذ كل حلف بغير الله لغو . ومذهب المالكية يستثنى تحريم
الزوجة والأمة ؛ لكن هنالك مجتهدين كباراً لا يستثنون .

إن استعمال الأيمان في تحريم الزوجات من أخطر الأمراض الاجتماعية الموجودة في المغرب ؛ لأنها تخرب كثيراً من العائلات التي تعيش في غاية الانسجام ولا تحس بأذى ميل للافتراق ؛ فكثيراً ما يكون الزوج مثلاً في لعب الورق أو نقاش تجارى مع بعض أصدقائه ثم يصل به الغضب على غير زوجته إلى الحلف بتطليقها هي ، وبينما هي تنتظر في منزلها بكامل الإخلاص والوفاء والشوق إذا برسوله يبلغها أنها قد وقعت في الحنث ، وأنها لم تعد زوجة الرجل الذي يحبها وتحبه ؛ فما أشده من مرض اجتماعي خطير !

ثم إن وضع العصمة في يد الزوج لا يقتضى أبداً أن يباح للرجل الاستبداد على زوجته أو منعه إياها حقاً من حقوقها أو الإضرار بها ؛ فإن فعل شيئاً من ذلك فإن للزوجة حق المطالبة بالطلاق ، وحينئذ تدخل المسألة في ولاية القاضى ، ويقع ذلك في أربعة مواضع : (في عيوب الزوجين وفي الإضرار وفي النشوز وفي شأن النفقة) ، وهى من أبحاث الفقه المعروفة . وإنما يجب أن ننبه إلى أن من الأضرار التي يصح للزوجة بها طلب التفريق عدم مكالمته لها ، أو تحويل وجهه في الفراش عنها ، أو سبها أو سب أييها ، أو اتهامها بأى شيء من شأنه أن يمس بكرامتها في الأوساط . ولا يلزم تكرار ذلك ، بل وقوعه المرة الواحدة كاف في إعطائها الحق الذي يجب على القاضى أن ينفذه .

وهكذا نرى أن للزوج حق الطلاق ، ولكن يحرم عليه استعماله إلا لضرورة أو ضرر ، وأن للمرأة حق المطالبة بالطلاق ؛ وإذا أثبتت الموجب فليس للقاضى عدم تنفيذه ، إلا ما كان من شأنه التدخل بالصلح فيما لا يحرم حلالاً أو يحل حراماً ؛ فإذا لم يكن هناك موجب معروف وحدث بين الزوجين ما يستدعى عدم الانسجام فالصبر أولى لها ، ورغبة الشارع دائماً في محافظتهما على الزوجية ، فإن صبرا فذاك وإلا فإن رغب الزوج فله إنجاز طلاقه ، وإن رغب الزوجة فلا يخلو إما أن يوافقها

الرجل فيمضى ، وإلا فلها أن تختلع منه حينئذ بما من شأنه أن يرضيه : ١١
(فإن خافا أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به) .

إن أحكام السنة في مسائل الطلاق هي خير أحكام يمكن أن نمضى عليها . وأعتقد أنه ليس هنالك تشريع حمى المرأة من عبث المحاكم وعبث الأزواج مثل التشريع الإسلامى . وإن تشريك الزوجة بإعطائها حق التطليق كالرجل لم يؤد في الغرب إلا إلى كثرة عدد حوادث الطلاق ؛ فلو أخذنا نحصى عدد هذه الحوادث في أوروبا وأمريكا وقابلناها بما يقع في البلاد الإسلامية لعرفنا حينئذ قيمة الإصلاح الإسلامى في هذه المسألة . فإذا نحن نقحنا ما كونه العصور من أحكام تختلف فيها ورجعنا لصميم السنة وقيدنا الزوج نفسه بالتعويض الذى يدفعه للزوجة التى استعمل حقه في تطليقها — فإننا لا محالة سنحصل على أحسن وضعية لحماية الروابط الزوجية ، مع إبقاء الطلاق كرخصة مباحة ، ولكنها بغضنة لا تستعمل إلا فى الوقت الذى تفرض فيه العمليات الجراحية .

ولكن الشريعة الإسلامية ليست وحدها بالأسف في المغرب ؛ فهناك المحاكم العرفية التى تفرض كثيراً من العادات المستقبحة فنسمح للمرأة أن تغادر بيت الزوجية لتختار غير بعلمها ، ولا تلزم بغير رد الصداق ، وأحياناً يمكن زوجها أن يعضلها عن الزوج إلا من بعض القبائل التى يسميها . وإن كل إصلاح لشؤون العائلة لا يتم إلا بإصلاح القوانين أو الأعراف المطبقة في البلاد ، وما دام ذوو السلطة يفرضون علينا الخضوع لمقتضيات ظهير (مرسوم) ١٦ ماى فى قسم مهم من بلادنا فإن كل ما نعمل له من إصلاح سيظل ناقصاً وغير موفور .

إن فى مقدمة الواجبات القومية التى يجب على مصلحي قومنا أن لا يغفلوا عنها لحظة عين — واجب العمل على تحرير المغرب من الأعراف الجاهلية ومن القوانين التى تلزم باستمرارها . إن مستقبل الأسرة المغربية كله متوقف على ذلك .

حقوق المرأة المدنية

كان عمر بن الخطاب يقول : « إنما تنقض عرا الإسلام عروة عروة إذا نشأ في الإسلام من لم يعرف الجاهلية » . ومعنى هذا بالنسبة لموضوعنا أن الذي لا يتصور المعاملة التي كان أهل الجاهلية يعاملون بها المرأة لا يمكنه أن يقدر قيمة الإصلاح الذي قام به الإسلام لتحسين حالة النساء وتمتعهن بحقوقهن كاملة غير منقوصة . والواقع أن حقوق المرأة المسلمة المدنية تفوق حقوق كل امرأة في مختلف القوانين والحضارات القديمة والمحدثة . والمراد بالحقوق المدنية ما يشمل حق التملك والتدبير والتصرف وتكوين العلاقات في المسائل العامة وما إلى ذلك كله . وقد تطور حال المرأة في التاريخ بالنسبة لهذه الناحية تطوراً عديداً كان آخر أمره أن ظفرت المرأة بقسط من المساواة مع الرجل في كثير من جوانب الحياة .

ولكن هذا الإصلاح لم يظهر في شريعة الرومان أو اليونان أو المسيحية أو اليهودية ، وإنما ظهر بفضل الإسلام الذي أنكر على الأمم كلها سوء معاملتها للمرأة وظلمها . وهكذا أعلن أن المرأة مخاطبة بالشريعة وبالدين كالرجل ، وأنها قادرة على أن ترتفع لأعلى درجات السمو الروحي والقرب من الله ، كما أنها قادرة على أن تلعب أدواراً كبيرة في الحياة العامة مثلما يلعبها أخوها . نعم إن الإسلام قد حاول أن يوزع المسؤولية بين الرجل والمرأة ، ويخصص لكل واحد منهما ناحية من نواحي العمل الجديرة به ، ولكنه لم يمنع المرأة من أي عمل تختاره لنفسها إذا لم يتناف مع أصول الشريعة وقواعدها .

وقد احتفظ للمرأة قبل كل شيء بشخصيتها ؛ فجعل اسمها بعد الزواج لا يتغير باسم زوجها ، ولم يجعل للزواج علاقة بقضية الشركات المالية أو غيرها مما تنبنى عليه القوانين الوضعية كالقانون الفرنسى الذى يعتبر الزواج الاشتراكى أصلاً فى كل زواج ؛ بل أعطاه حق التصرف فيما ملكته أو تملكه تصرفاً لا يحده إلا ما تقتضيه قواعد الرشد العامة للجميع .

وقد خوّل الإسلام للمرأة الحق فى أن تتولى كثيراً من الوظائف والشؤون العامة باستثناء الإمامة الكبرى والقضاء عند المالكية ، وخول لها أن تشارك فى الاجتهاد والتقنين ، وتبدى رأياً فى كل مشاكل المجتمع والبلاد .

وفى مقابل هذه الحقوق فرض الإسلام على المرأة أن تقوم بالواجبات التى يقوم بها الرجل ؛ فهى مسؤولة عما تجنيه لا فرق بين ما تستوجهه من عقاب وبين ما يستوجهه الرجل ، وهى ملزمة بفروض عينية وأخرى كفائية كأخيها سواء بسواء .

ونحن لا نريد أن نطيل القول فى هذه الناحية التى يعرفها كل من له اطلاع على أصول الإسلام ومقاصده ، وإنما أشرنا إليها لنقابل بينها وبين الحالة التى عليها المرأة المسلمة فى المغرب اليوم ، وبما نطالب به لها من حقوق .

إن الانحطاط الذى أصاب المغرب والعالم الإسلامى رجع بالمرأة إلى الدرجة القصوى من التأخر حتى أصبحت مجرد متعة يتلهى بها . ومع ذلك فقد ظلت الشريعة الإسلامية حارسة لحقوقها من الوجهة النظرية ، إلا أن المجتمع المنحط كان يقف عرقلة فى طريق كل تطبيق للشريعة نفسها ، كما أن جهل المرأة والجو الذى وضعت فيه أولاً ثم رضيت به ثانياً عاقلها عن كل تطور فى صالحها أو دفاع عن مكانها . وهكذا أصبحت المرأة المغربية عرضة للتأمر من جميع الطبقات لحرمانها عن طريق الاحتيال من أبسط

٤ ما أعطته الشريعة لها ، فلم يعد من الممكن للبنات في أغلب العائلات الكبيرة أن تأخذ قسطها من الميراث كاملاً ؛ لأن رجال الأسرة يحتالون عليها بطريق الوصاية أو الوقف على الذكور دون الإناث ، كل ذلك لكيلا تتوزع الثروة وتنقل من أسرة صاحبها إلى أسرة أصهاره مثلاً . وقد تنبه كثير من الفقهاء لفساد هذه الوصايا التي تقضى المصلحة بمعاملة ذويها بنقيض قصدهم ، ولذلك نرى أنه من الضروري وضع عمل يقرر المساواة في كل الوصايا ، أى عدم اعتبار أية وصية تختص بالذكر دون الإناث إن كن مساويات للرجال في سبب الوصية للتهمة القائمة على أصحابها بمنع تسرب ثروتهم ليد المتزوجين بيناتهم .

وقد اختير في الأعمال الجارية أضيق الأقوال وأصعبها على المرأة ؛ وهكذا أخذ مثلاً بقول الإمام مالك في منع المرأة من التبرع بما زاد على الثلث إذا لم يكن يأذن زوجها ، مع أن مذاهب أخرى تقول بخير ذلك . ونحن نرى أن يعمل بغير ما مضى عليه الإمام مالك في هذه المسألة ، لأنه الأوفق والأنسب لما تقتضيه روح المساواة السائدة في هذا العصر .

ولقد أصبح النساء يطاردن من المساجد والمجتمعات الدينية بدعوى أن وجودهن يؤدي للاختلاط المريب ، مع أن الشريعة تخاطب المرأة بالصلاة في المسجد كما تخاطب الرجال ، والنبي يقول : « النساء شقائق الرجال في الأحكام » . ويقول : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، وليخرجن وهن تفلات » . وهكذا لم يعد للمرأة بحكم الجمود المصطنع أى مظهر ديني يضاهي المظاهر الدينية الموجودة عند الملل الأخرى . وبذلك حرمت الطائفة الإسلامية من أثر المرأة ، وأصبح تطور القواعد الدينية نفسها يقوم طبقاً لمجتمع غير شامل لأفرادها ؛ لأنه لا ينظر إلا للرجال وحدهم كأنهم الكائن الإسلامي الفريد ، وكانت النتيجة الحتمية لهذه الحالة أن المرأة المسلمة أخذت تبحث لها عن ميدان آخر لبذل نشاطها الديني والاجتماعي ، والتمتع بحفظها

فى مظاهرهما ؛ فاخترعت ذلك العالم الغريب المملوء بالجنون والفساريت والبخور والعقاقير والسحر والسكھانة والرقص الدينى والبحث عن الحظ ، وغير ذلك مما يشغل بال المرأة المسلمة اليوم ، وكأنه الدين الحقيق الذى تؤمن به وتخضع مبدئياً لتعاليمه . وبما أن للمرأة سلطاناً على الرجل فى طفولته وفى شبابه فقد أخذت هى تتحكم فى تقاليدہ وعاداته ، وتجعل من أفكارها المستجدة ما يعطى تعاليم الدين التى يتعلمها الرجل فى المسجد أو المدرسة ، وما يعنى عنده على كل أثر للتحرر العقلى والتفتح النفسى .

تلك هى المصيبة التى أدى إليها قصر التربية على الرجل دون المرأة ، وتكوين حياة نسوية منفصلة عن حياة الرجال ، وهى مصيبة لا يمكن التخلص منها إلا بتغيير الوضعية الحالية وإعطاء المرأة حتها فى كل الميادين الدينية والدينية والاجتماعية والاقتصادية .

يجب أن تتمتع المرأة بما يتمتع به الرجل من حقوق ، وأن تقوم بما يقوم به الرجل من واجبات . ولكى تستطيع ذلك يجب أن يفسح لها المجال ، وتعد للقدرة على أداء ما يطلب منها . ولكن قبل ذلك يجب أن يتحرر الرجال أنفسهم من روح انجود العتيق الذى جعلهم يفضلون التقاليد على الدين نفسه ، ويعتبرون المرأة مجرد قنية تقتنى للذة والاستمتاع ليس إلا .

إن من حق المرأة أن تتساوى مع الرجل المساواة التى لا تتنافى مع طبائع الأشياء ، ولذلك يمكنها أن تشارك فى الصالح العام بالخدمة والفكر والإرشاد ؛ يمكنها أن تشغل مركز العمل الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى الجماعة وفى الدولة . وكل ما يدعيه الناس نقصاً فى المرأة عن مستوى القدرة الموجودة عند الرجل فليس إلا من آثار ما صنعتہ أجيال الاضطهاد وعصور الانحطاط . وإن المرأة لقادرة إذا تركت وشأنها أن تصل للقيام بجلال الأعمال ومهمات الأمور .

ومتى اعترف للنساء بحقوقهن فليس من مانع من اتباع التوجيهات

اللائقة بحسب ما تقتضيه درجة التطور عندهن ومقاييس النظرة الاجتماعية في الوسط الإنساني .

إن المؤسف في بلادنا هو أن الاتجاه لا يقع إلا إلى الفساد ، وأن الجود لا يميل إلا لرفض ما هو صالح . أما ما لا يتفق مع كرامة المرأة من بغاء وما إليه ومن تعريضها لأن تمتن بأنواع الكسب غير البريئة فذلك ما لا يجد من المعارضة العامة ما يجده البحث عن الحلول لرفع مستوى المرأة وفسح المجال لها لتكون مثال الفضيلة وعنوان الجد والنشاط . ولكننا واثقون من أن ذوى الفكر المخلص من الرجال والنساء سيتضافرون لا محالة على العمل الجدى لتحرير المرأة من القيود الثقيلة التى تقيد بها الأهواء والتقاليد البالية ، وإعدادها للقيام بواجبها ككائن إنسانى له مركزه المرموق وصوته المسموع . وإنى لأعتقد أنه لا حياة لأمتنا ولا لأمة على وجه الأرض مادامت المرأة محرومة من حقوقها ومنوعة من أداء واجبها ، وأن كل نهضة لا تعير الالتفات إلا للجانب الرجال هى نكسة لا توصل للخير أبداً .

إن الأفكار تشق طريقها ، ولكن الطريق لا تسير دائماً نحو الشاطئ المنشود . ولذلك فمن صالحنا وخير أمتنا أن نسبق الحوادث وأن نوجه سير المرأة فى الناحية التى تقتضيها الحكمة ويفرضها العدل وتؤدى إلى الحرية .

حماية العائلة

إن هذه الإصلاحات التي نحاول العمل على إنجازها سواء في الناحية المدنية أو الاجتماعية ليست إلا علاجاً لبعض الأمراض التي أزممت في وسطنا حتى أصبحت من المشاكل الاجتماعية الكبرى ؛ ولكن هنالك أدواء كثيرة لم تتأصل في محيط العائلة إلا أنها تؤثر فيها وتضر بكيانها ؛ منها الطارىء الذي لا يحيد عن وقوعه ، فيجب البحث عما يصلحه على عادة الصيادلة ، ومنها ما يمكن التوقي منه بناء على أن الوقاية خير من المعالجة كما يقول الأطباء .

فن المؤثرات العصرية التي لا تمكن الوقاية منها هجرة العديد من سكان القرية إلى المدينة ، وهي في المغرب نتيجة لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة لا مندوحة عنها . نعم إنها ليست طبيعية كلها ؛ فقد كان من الممكن أن لا تتفاحش هذا التفاحش الكبير لو لم يكن الاستعمار الرسمي الذي شجع تفويت الأراضي من أيدي ملاكها الأصليين وعاونهم على الابتعاد عن مراكز استقرارهم العائلي للبحث عن العمل في المدينة . ولكن الاستعمار الفلاحى نفسه أمر واقع ليس من السهل التحرر من آفاته في القريب العاجل ، ولذلك لا يحيد عن النظر إليه كما ننظر لسائر الطوارئ الأخرى . ومن أسباب الهجرة تأخر المواسم الفلاحية أحياناً ، ومغريات الربح المضاعف في المدينة أو البحث عن ميدان للعمل أو مركز عمارة أكبر للنسول . وكل هذه البواعث — مهما اختلفت — تحدث أثراً واحداً هو التخفيف النسبي من ويلات هؤلاء المهاجرين حيث يستطيعون في الغالب أن يجدوا في المدينة من وسائل العيش والتطبيب ما لا يجدونه في القرية ؛ فإن في المدن

ملاجئ ومصانع وجمعيات خيرية لا أثر لها في البادية ، ولكنهم بالأسف يحدون من وسائل إضعاف العلاقات العائلية ما لا يوجد في القرية . وتلك هي الناحية التي تهمنا في هذا الفصل ؛ لأن المهاجرين للدينة لا يهاجرون كلهم صحبة أسرهم ؛ بل إنهم كثيراً ما يتركون في القرية أولادهم ونساءهم ينتظرون الأمد الطويل قبل عودتهم أو الالتقاء معهم ، وذلك ما يؤدي من ناحية إلى طول الفصل بين الرجل وزوجه والمنع من الإنتاج العائلي الذي هو النسل وتكثير أفراد الأسرة ، بينما يغري التنقل للدينة بالبحث عن امرأة أخرى عن طريقة تعدد الزوجات أو طريقة الفسق الصريح من ناحية أخرى . وفي كلتا الحالتين تتطور ذهنية الرجل المهاجر بمقتضى الوسط الحضري ، بينما تبقى أسرته الفقيرة في شكل آخر ، فتفصم عرى الزوجية أو يقع الافتراق العملي ولو لم يقع الطلاق .

لقد أمكنني أن ألاحظ أثر هذه الحالة بصفة أشد وضوحاً وأكمل في بلاد (الجابون) حيث إن (مداشر) كثيرة خربت ، وقرى عديدة أهملت بسبب الفصل الذي يقع بين الرجل وأسرته كلما ذهب للعمل في مراكز الشغل أو الحضارة . ولقد لمست شكوى المجتمع الصريحة من هذه الحالة أكثر مما لمستها في المغرب ؛ لأن جو المدن المغربية يشغلنا في الغالب عن مثل هذه الملاحظات الاجتماعية المهمة ، ولكنني لما رجعت من منفى أحسست بوجود نفس المشكلة في بلادنا . ولقد حاول الباحثون الدوليون أن يعالجوا هذه القضية بأحد أمرين : إما إجبار القرويين على الإقامة في مراكزهم العائلية ، وإما إجبارهم على عدم التنقل إلا بصحبة أسرهم . ونحن نرى أن الحل الأول لا معنى له إلا حصر الناس في مواطن إقامة إجبارية ولو كانوا في أشد الحاجة للبحث عن وسائل الحياة ؛ وذلك ما يتنافى مع حرية التنقل وحرية الكسب وما يمنع المراكز الصناعية من الاستفادة من اليد العاملة . وأما الحل الثاني فهو حل صحيح يمكن تطبيقه بالنسبة للناطق الصناعية والمدنية الكبرى ؛ فمن الواجب إذن أن يفرض على شركات

الاستغلال للفوسفات والفحم والموانئ وأضرابها اتخاذ الوسائل التي تمكن العامل من أن يقيم قريباً من مراكز الشغل ضمن عائلته كاملة غير منقوصة ، وعلى الدولة حينئذ أن تتدخل لتحقيق هذا العمل سواء من جهة ذوى العمل أو ذوى المال ، وذلك لا يتأتى إلا بفرض نظام عقود الشغل الطويلة الأمد والخاصة بالالتزامات رسمية تتفق مع مبادئ العدل الاجتماعى وما أسلفنا الكلام عليه فى فصل الفكر الاقتصادى .

ومن فضائل هذا الإصلاح تحقيق نظرية التصنيع المحلى ؛ أى عدم نقل المعادن أو المواد الأولية من مراكزها إلى مناطق تصنيع بعيدة عنها ؛ لأن ذلك يسهل على أبناء الناحية الاشتغال فى جهتهم والفوز الأولى لمنتجات إقليمهم . وهذه نظرية اشتراكية نحب أن نمضى عليها لأنها تسهل العمل على توزيع المجهود الاقتصادى بين مختلف الأقاليم التى لا يخلو واحد منها من وسائل إنتاج محلى مفيد لعموم القطر .

على أنه من جهة أخرى يجب توجيه الهجرة التوجيه الصحيح حتى لا تخلو القرية من العاملين بها ، وذلك ليس عن طريق الإجبار على الإقامة ، ولكن عن طريق بذل المجهود لتحسين حالة الفلاح ونشر التعليم الفلاحى ، وتحبيب حياة القرية لعموم الأمة ، وخلق صوفية شعبية تقدر قدر الزارعين ؛ وذلك بإحياء الأعياد الفلاحية الشعبية وتعميمها وإعطائها الصبغة العصرية التى تصور للكل جمال القرية وحياة أبنائها ، وسعادة الفلاح الحقيقى الذى لا ينتظر من غير مجهوده أجراً ولا يستعبده أحد بوظيفة أو جاه موهوم .

وتارة تقع هجرة الأسرة كلها للبدينة ، وهذه أقل خطراً من الأولى كما بينا ، ولكنها مع ذلك لا تخلو من أثر على العائلة من عدة اعتبارات فى مقدمتها الناحية الاقتصادية ، حيث إن حاجات المدينة أوفر من حاجات القرية ، والمجهود الذى يبذله العامل فى المدينة للحصول على القوت يكون مجهوداً ثورياً بالنسبة إليه . وهذه هى الأسباب التى جعلت

أمراضاً معدية مثل السل تنتشر في المدن . ولكن هذه الآفات ليست حتمية بل يمكن اتقاؤها ، فقد وقع مثلها في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر ، ولكن وسائل الحضارة الأمريكية منعت من وقوع الخطر الذي وقع في بلادنا .

وصورة المشكلة المغربية أن الأسرة تهاجر للمدينة بقصد الاستزاق فلا تجد أولاً مأوى كافياً لها ، فتعتمد إلى نصب عش من أعشاش التبن أو (براكة) من القصدير تعيش فيها عيشة بين أساليب القرية وأساليب المدينة فتنام هي بما لها من أولاد في عش ، وتربى بجانبها وربما بداخل المرقد بعض الدواجن التي بقيت لها مما ضيعته في القرية . ثم يذهب الزوج فيشتغل في المعمل أو الميناء أو المنجم نفس الشغل الذي يقوم به العامل الأوربي في المصانع الغربية أو الأمريكية ، ولكنه لا يحصل من الأجر ولا من الضمان ما يحصل عليه رفيقه الأوربي في بلاده . وبما أن العائلة في الغالب كبيرة فإن ما يحصل عليه لا يكفي لسد حاجته وحاجة أفراد أسرته فيبقى ويبقون أنصاف جائعين وأنصاف عارين . وهكذا سرعان ما يصاب الأضعف منهم بالمرض المعدى فينتقل لرفيقه ومنه إلى أصدقائه في الحى وفى المعمل وفى كل مكان يدخله ، وقد لا يكون المهاجر المغربي أكثر بؤساً في المدينة منه في القرية ، ولكن الفلاح في البادية يقضى نهاره في الفضاء الواسع حيث الشمس المظهرة والهواء المنعش فلا يدخل المنزل إلا في ساعة متأخرة من الليل ، ثم ينهض في الصباح الباكر . وهكذا يكون ضرر الكوخ البدوى عليه أخف من ضرر هذه الأعشاش الحضرية التي لا تمثل غير الشقاء المزمن والبؤس المضمئ . فإذا أضيفت لهذه الحالة عاداتنا في تناول الطعام جماعة من إناء واحد وفى الشرب كذلك من وعاء واحد واختلاط الأطفال فى « المسيد » الكتّاب الضيق وفى « الطراز » القدر على شكل يتنافى ووسائل الصحة والنظافة عرفنا مقدار النسبة التي تلحق الأسر والبلاد جمعاء من إهمال الطبقة الفقيرة وخاصة المهاجرة منها .

إن العائلة المغربية مهددة بكثير من العوامل التي تقصى عليها ، ولكن أهم هذه العوامل هما البؤس والمرض ، وهذان الأمران هما اللذان يحملان الفرد على ترك أولاده والهجرة إلى حيث يبحث عن وسائل العيش ، أو ينتقل معهم في شكل قافلة تملأ المدن وتخلى القرية ، ريثما تخلى هي ومواطنوها المدن بما يتكون لديها ولدى أمثالها من أمراض معدية فتاكة ، خصوصاً وأن ليس في المغرب من وسائل التطبيب والعلاج ما يكفي لمواجهة هذه الأخطار المتنوعة ؛ فالمستشفيات الموجودة في المغرب وأطبائها ولو انضموا للأطباء الأحرار لا تكفي حاجة مدينة كبيرة مثل الدار البيضاء فضلاً عن بقية مدن المغرب وقراه ، ومجهود المستشفيات والأطباء لا يغنى قليلاً إذا لم تتحسن حالة المجتمع ولم يتمكن الكل من ضمان القوت اللازم والأقل الحيوى .

ولذلك لا نرى وسيلة لحماية العائلة إلا أن تتكلف الدولة نفسها بتكليفها ، أى أن تصبح مسؤولة بالذات عن تشغيل كل عاطل ، وإيواء كل من لا مسكن له ، وطعام كل جائع ، وتيسير الأسباب التي تضمن تعليم الكل ومعالجة الجميع . ورأينا في هذه الناحية هو ما تضمنه « مشروع الميثاق العربى » الذى عرضناه على الرأى العربى العام ، ونص الغرض منه ^(١) :

ضمان الحرمان البشرية

(١) حرمة الوجود بتوفير الدولة الحد الأدنى بالمجان في الاعتبار الآتية : —

١ — الأمومة — الولادة — الحضانة .

٢ — المسكن — المأكل — الملبس .

٣ — الصحة والعلاج .

٤ — المعرفة .

(١) راجع كتابنا « الحركات الاستقلالية في المغرب العربى » .

(ب) حرمة الإنتاج بتوفير الدولة للأفراد الحقوق التالية : —

- ١ — العمل .
 - ٢ — الأجور .
 - ٣ — الراحة .
 - ٤ — الاستشفاء .
 - ٥ — الأمان في سن الشيخوخة .
- تلك هي الأسس الضرورية لحماية العائلة المغربية وضمان نمو أفرادها
وازدهار كيانها .
-

الإدمان على المسكرات والمخدرات

ولست آفات العائلة منحصرة فيما أسلفنا الكلام عليه ؛ ولكن كل ما من شأنه أن يقلق راحتها أو يضر بحسن العلاقة بين أعضائها فهو من آفاتنا . ومن ذلك هذه العادات التي تتأصل في أصحابها فتصبح لهم طبعاً ثانياً يسير أعصابهم ويحملها على أصعب المحامل في الحياة . إنها تظهر لأول مرة سهلة الآثار غير بعيدة العواقب ، ولكنها في الحقيقة أشد على الفرد وعلى المجتمع من كل الأمراض المعدية مجتمعة ، وأعنى بها عادة الإدمان على الكحول وعلى المخدرات .

فالذين يدمنون على الكحول يصدون أنفسهم لها ولا يستطيعون عيشاً بدونها ؛ فيصرفون كل ما تملك أيديهم من ثروة في اقتنائها وتكوين الجو الذي تستوجبه نشوتها ، وبذلك يتغيبون أوقاتهم كلها عن المنزل ويقضونها في الحانة أو في مجتمع الندماء ؛ فإذا فرغت جيوبهم وأفرغت آخر قطرات الكؤوس في بطونهم خرجوا يتعشرون في أذيالهم ؛ يهرفون بما لا يعرفون ، فلا يصلون إلى منازلهم إلا في الحالة التي لا يكون بينهم وبين أصعب الجرائم إلا وقوعها ، ثم لا يلبثون أن يخرجوا من الدار إلى الخمار حتى يكونوا في حالة الصريع المجنون ، وويل للبرأة التي تحاول أن تتأوه أمامهم أو تشتكى من أفعالهم ؛ إن أقل ما يصيبها هو الطلاق المصحوب بإحدى الجرائم الأخرى متعددة الأنواع ، هذا إذا لم تكن عشرة المدمنين قد أعدتها فأصبحت لا تصحو من خمر ولا تشتكى من أمر ، أما الأولاد وأما شأن العناية بهم وتربيتهم فذلك ما لا يخبرك عنه غير ما تراه في الأوساط من ضروب التشريد وفنون الإجرام الصغير .

وإنك لتعجب من أمر أمتنا ؛ فهي ما تنفك تسمع في كل وقت وكل مناسبة تحريم الدين للخمر واستنكار الناس لشربها ومنع القانون المغربي لها ، وما تفتأ تنصت لنصائح الأطباء ودعاية الواعظين ، ولكنها مع ذلك لا تقل في تكاثر المدمنين عن الأمم التي تبيح الخمر وتشجع متعاطيها . والحقيقة أن ضعف الدين في النفوس أصبح ظاهرة عصرية هي مصدر كل ما نعانیه من أدواء اجتماعية كبرى . أما القانون فهو تشريع لم يقصد به أكثر من الدعاية وترضية الولاة المسلمين ، والدليل على ذلك أن تطبيقه لا يجد من التشجيع ما يجده الإدمان من تسامح البوليس ورحمة الحكّامين . وينبغي أن لا ننسى أثر العامل الاقتصادي والثقافي في عدم تطبيق مثل هذا القانون ؛ فالحملة الفرنسيون يعتبرون في نظرهم القانون والاجتماعي أن شرب الخمر ليس من الجرائم التي يعاقب عليها ، فكيف يمكنهم أن يخلصوا في تطبيق مثل هذا القانون في بلادنا ؟ ثم يرون أن بضعة أعشار التجارة الفرنسية هي من الأعناب وعصيرها ، فأنى لهم أن يعاضدوا إقفال السوق في وجه ما في الخمر من منافع لجيوب مواطنيهم ؟

وإذا كان القانون في المغرب يشرع لفئة دون أخرى فكيف يمكن للدولة أن تراقب أمر تنفيذه ؟ لقد كان واجباً أن تحرم الخمر تحريماً باتاً على جميع سكان البلاد ؛ إذ لا معنى للتسامح مع الأجانب في عدم تطبيق قانون الدولة في بلادها . إن أضرار الخمر كثيرة يشهد بها الغربيون ، وهي أشد في بلد لم يعود أصحابه الشرب ؛ لأن الذي يستأنف تعاطي ما هو ممنوع يتناول منه أكثر مما يتناول غيره . على أنه لولا الأجنبي ما دخلت الخمر للبلاد ، ولا تكونت معاصر وحانات تسهل الشرب على من أراد ، وتفتح مجال القدوة للجميع .

ولكن عدّ عن هذه كما يقول الشعراء ؛ فإن أمر التشريع والتنفيذ راجع لقضية الحرية السياسية التي نحن محرومون منها ، وعد بنا إلى ما يجب على النخبة العاملة وخاصة رجال الدين من أمر الدعاية المنتظمة الملحة

الذكية لإقناع الأوساط الشعبية والمثقفة بمضار الكحول على العائلة وعلى الأفراد ؛ فقد ندرك بذلك من النتائج ما لا ندركه بطريق المناقشة في التشريع أو استعمال الحزم في التنفيذ . ولقد كونا في عهد مضى : (لجنة التقويم الخلقى) من شباب القرويين والمدارس فكان لمجهودها الذى لم يدم إلا بضعة أشهر أثر محسوس ، وتلك تجربة ينبغى أن تشجعنا على المضى فيها والعمل على إحيائها ، وكل يحس الإنسان بالسعادة حينما يرى الناشئة فى أول عهدها بالنشاط تعطى القدوة الحسنة فى سلوكها ، وتدخل الأوساط كما يدخل الملك واعظة مرشدة داعية بوداعتها وأنسها إلى نبذ الرذائل والتمسك بالفضائل . إن فى رؤية هذا المجهود الإنسانى وحده فى شباب طاهر علاجاً للنفوس .

أما علماءنا ورجال الوعظ منا فأمر الأمة معهم إلى الله . إنهم لا يتكلمون عن هذه المنكرات إلا عرضاً فى بعض مجالس الدرس أو خطب الجمع والأعياد ، والواقع أن أغلبية الذين يترددون على المساجد أو الدروس الدينية تنهائم صلواتهم عن الفحشاء والمنكر ، أما المدمنون فلا يعرفون مسجداً ولا يبحثون عن واعظ ، وواجب المرشد أن ينتقل إليهم وأن يتغلغل فى أوساطهم التعمية ليبلغهم الدعوة وينشر فيهم روح العقل والدين . يجب استعمال كل الوسائل لإنقاذ طائفة المدمنين من الحالة التى هم عليها وإرجاعهم لحظيرة المجتمع الطاهر الذى هو فى حاجة إليهم كأعضاء عاملين مجدين .

وما قلته عن الخمر يمكن أن يقال عن المخدرات وخاصة (الكيف) و (الحشيشة) المنتشر استفافهما فى كثير من أوساطنا ؛ فقد رأينا أضرار هذه العادات السيئة متجلية فى انتشار أمراض الصدر فى المدمنين عليها ، وفى البلاءة التى يظهر بها قسم منهم ؛ أمثال (هداوة) ممن لا يفترقون عن النشوة المحرمة ، ورأينا عملياً آثار الجرائم المتعددة والمتفاحشة فى هذه الفئات التى تكون مجموعة وحشية من العار على الأمة المغربية وجودها .

إن أضرار المخدرات لا تظهر جلية في المدن ؛ لأن ما يمزجها من الحضارة يخفيها ، أما مظاهرها الحقيقية ففي بعض المراكز التي تتجمع لديها بعض الفئات ممن اعتدنا أن نسميهم بالمجاذيب أو البلهاء حوالى « سيدى هدى » أو حوالى « سيدى أحمد الدغوغى » أو فى « دار الحشيش » بزrehon ، وكل لها من نظائر فى قرى المغرب وأنحاءه ، إنها مستنقعات إجرام ومستولدات مناكر وحقق ؛ منها ينشأ قطاع الطريق وسلابو الأرواح ومختطفو أعراض النساء والأطفال ، كل ذلك فى شكل من الوحشية والقذارة نستنكف عن استحضاره أمام أعيننا ، ولكنه الحقيقة المرة التي يجب أن نمحوها من الوجود .

وإذا كان المدمنون فى المدن يسهل علاجهم بطريق الوعظ والإرشاد والإلحاح فى التحذير فإن الأمر على عكس ذلك فى أوساط أولئك البله الذين خرقوا سد (دستوفيسكى) ليعيشوا عيشتهم فيما وراء العقل والدين وفلسفات المفكرين ؛ فالمشكلة إذن لا يمكن أن تعالج إلا بطريقة جدية ، هى أولا : وضع قانون يعاقب الذين يشربون الكيف أو الحشيش أو العفيون أو ما إليها مما يحكم الطب بأنه من عداد المخدرات المحظورة . وثانياً : إصدار الأوامر الصارمة بإقفال كل هذه المستنقعات التي يتجمع فيها أولئك البله ؛ يجب إقفال دور (هداوة) وأضرابهم حيثما كانوا ، ولكن أين يذهب بهم ؟ يجب تأسيس مستشفيات خاصة لمعالجة المتعاطين للكحول والمخدرات .

لقد وقعت فى أندونيسيا تجربة من هذا النوع كان لها أثر جميل جداً فى القضاء على هذه العادات المستهجنة ؛ حيث صدر تشريع يبيح للدولة وغيرها من الناس أن يؤسسوا هذه المستشفيات التي يسمونها (ديار إزالة عادة التكيف) ، وهذه المؤسسات يدخل إليها المرضى بنشوة السكر أو الكيف إما بطلب منهم أو بإلزام من الدولة ، حيث يقضون فيها بضعة أشهر فى جو بعيد عن كل ما اعتادوه ، ويفحصهم الأطباء فيعالجون

أعصابهم وقواهم العقلية ، ثم يتردد عليهم الوعاظ ، وتعرض عليهم أشرطة سينمائية تبين لهم أضرار ما كانوا فيه ، فإذا تم أمد مداوئهم خرجوا للمجتمع وقد برئوا مما كانوا تعودوا عليه من قبل . إن هذه التجربة يجب أن تطبق في المغرب ، ونحن ضمينون بأنها ستؤدي للنتائج التي أدت إليها في أندونيسيا وغيرها بحول الله .

إن علاج المخدرات أسهل في المغرب من علاج الكحول ؛ لأنه ليس هناك مانع من تطبيق أمره على الجميع ، ولكن بشرط أن تتخذ التشريعات اللازمة ، ويشرع في تكوين هذه المؤسسات الناجعة ، وإلا فلو استمر الأمر على ما هو عليه اليوم فإن المسألة لن تزيد إلا استفحالا . إن أمر الكيف في يد (صاكة الدخان) ؛ فهي وحدها التي تراقب أمره لا بدافع الغيرة على المجتمع من مرض معضل ، ولكن بدافع منع المزاومة للشركة المحتكرة للتبغ في المغرب . ونحن نعرف ما يجري في هذا الباب ؛ فكثيراً ما يعثر المكافون على تجار الكيف مثلاً فلا يعاقبونهم بغير فرض غرامة مهمة يؤدونها للشركة ، وإذا لم يجدوا ما يؤدونه تركوا لهم حرية الاتجار بضعة أوقات يغضون عنهم الطرف فيها كيما يجمعوا لهم مبلغ الغرامة المفروضة عليهم ، ثم يتركونهم وشأنهم ؛ فيؤول الأمر إلى أن تجار المخدرات يدفعون قسطاً مما يكسبونه للشركة دون أن يكفوا عن نشر الداء وبثه في الطبقات الشعبية المسكينة .

والأفضل من هذا وذاك أنني سمعت أثناء الحرب في أفريقيا الاستوائية أن الولاة العسكريين الفرنسيين والانجليز يعطون لكل من الجنود الأفارقة قسطاً من الكيف (البانجي) مع المؤونة الأسبوعية ، مع أن تعاطي هذا المخدر ممنوع على المدنيين . ومعنى هذا أن الجندي الإفريقي يمكن أن يتعود أو يستأنف في الجيش ما يهلك به نفسه وإخوانه يوم يعود للقرية مدنياً عادياً . وإذا كان ما سمعته من السود — وأنا في الكونغو — صحيحاً فهي مصيبة عظيمة يجب أن تقاوم بكل المستطاع ؛ لأن الحصن

العسكري يجب أن يكون ميداناً للتربة الصحيحة وتحسين أخلاق الجند ،
لا لمساعدتهم على هدم أجسامهم وتضييع أخلاقهم .

إن الإدمان على المسكر والمخدر من أعظم المشاكل المغربية التي يجب
على الشعب أن يهتم بها ويعمل على معالجتها . وعلاجها الأكمل لا يتم بغير
التشريع العام الذي أشرنا إليه ، ولكن يمكن قبل ذلك أن نبذل من جهود
الإرشاد ما يخفف من أمر المصيبة ، ويجب أن نعمل كذلك على تنظيم
المؤسسات التي تعالج إخواننا مما هم فيه .

إن هناة العائلة تتوقف على سلامة أخلاق أعضائها ، وإن حرية
التفكير التي ننشد لا يمكن أن تقع إلا بالفكر السليم والعقل الذي لا تغطيه
نشوة ولا تعبد صاحبه شهوة .

البيت أو الوطن الصغير

يقول ابن الرومي :

ولى وطن آليت أن لا أبيعَه وأن لا أرى غيرى له الدهر مالكا
وحبب أوطان الرجال إليهم مآرب قضائها الشباب هنالك
إذا ذكروا أوطانهم ذكرتهم عهود الصبا يوماً فحنوا لذلك

وإنها لإحدى المحاولات الإنسانية للتعبير عن المعنى العميق للبيت ، ذلك المعنى الذى بالغ فى الحديث عنه شعراء العرب والعجم دون أن يصلوا إلى الإعراب عن كنهه ما يشعر به الإنسان نحوه ؛ لأن إحساساته مما يدخل فى دائرة التهاويل الخيالية التى تمنح المرء استقراراً داخلياً وارتياحاً باطنياً لا حد لها . ولعل أصدق وصف أو تعبير عن ذلك المعنى هو لفظ (السكن) الذى استعمله القرآن الكريم ؛ ومنه ندرك أن معنى البيت لا ينحصر فى مدلول الدار أو المأوى أو المنزل وما إليها من الألفاظ التى تعبر عن معانى الإقامة بل ربما تنسج إلى الإعراب عما تدل عليه معانى الحومة والدفرة ، والحي والمدينة أو مسقط الرأس . ولكن العواطف التى تحيط بالبيت إنما تتجلى ظاهرة فيما نسميه بالعائلة أو الأسرة لأنها مهما اتسعت فهى لا تنحدر إلا من التكيف العائلى وما ترتبط به من علاقات ومعان مألوفة .

وضرورى أن الطابع الأساسى البارز للبيت ليس هو عظمته ولا كونه قصراً أو منزلاً عادياً بسيطاً ، وإنما هو فى الروح التى تسيطر على داخله ؛ أى فى العلاقة المبنية على المحبة التى تربط بين أفرادها ؛ فإذا أحسوا برباط المودة يخيم عليهم فإنهم يشعرون بالسعادة الحقيقية التى لا يمنحها لهم

جاء ولا مال ، وهذه المحبة ضرورية حتى للقيام بالمهمة التي يفرضها البيت على أفراد العائلة ؛ لأن هذه الطمأنينة هي التي تسهل على الأم القيام بال العناية التامة بأبنائها ؛ تلك العناية التي يحتاج إليها الأطفال البشريون أكثر مما يحتاجه غيرهم من صغار الحيوانات التي لا تلبث إلا قليلا حتى تستطيع الاستقلال بنفسها .

فهمة البيت إذن عظيمة جداً لأنها التي تعلمنا مبادئ كل شيء نتلقاه في هذا الوجود ؛ فبقدر ما يكون البيت كامل الوسائل ، مستوفى الشروط يستطيع الناشئون فيه أن يخرجوا للعالم وهم على مسكة عظيمة من الاستعداد لاستكمال معلوماتهم واستعمال الخيرة البيتية التي هي رأس مالهم في الحياة ، ولذلك فإن الذين يعبرون عن البيت بمهد المعرفة الأول ، وعن ربة البيت بالمدرسة الأولى هم صادقون في تعبيرهم إلى أبعد حدود الصدق .

فالبيت هو الذي يعلمنا قبل كل شيء اللغة التي نتكلم بها ، ولولا المجهودات الأولية التي تبذلها العائلة في هذه الناحية لما استطعنا أن نحصل على وسائل المخاطبة بنفس السهولة التي نحصل عليها الآن . وليس أدل على ذلك من الصعوبات التي نتلقاها كلما أردنا أن نتعلم في الكبر لغة أجنبية عنا ، ولذلك فإن البيت الذي يتقن الوالد والوالدة فيه لغة بلادهما يقدم للمجتمع خدمة عظيمة الشأن ؛ لأنه يربي ملكة هذه اللغة وتذوقها في نفوس الناشئين به ، ونحن نستطيع أن نرى الفرق بين من ينشأ في عائلة يجيد فيها الولدان اللغة العربية وآدابها ، وبين من ينشأ في بيت لا يعرف أعضاؤه إلا معجماً بسيطاً لا أثر له في التربية ولا في الإعداد . وتعظم الفائدة أكثر إذا كانت الأسرة تتكلم عدة لغات ؛ فإنها تختصر الطريق على الطفل إذ تعلمه لغتين أو ثلاثاً يستطيع أن يدخل بها ميدان الدراسة وهو مزود محظوظ ، كما يستطيع المجتمع أن يستفيد من خبرته هذه خصوصاً في وسط مثل وسطنا تزدحم فيه اللغات وتكثر في مناطقه اللهجات .

والطفولة هي مهد الانطباعات الجميلة أو القبيحة ، ولذلك فإن البيت

مهمة تربية الذوق الجميل في نفوس أبنائه فيستطيع أن يربي فيهم حاسة الشعور بالجمال وحبه ، والقبح واستنكاره ، وحاسة الرحمة والشفقة والحنان ، وما إلى ذلك من وسائل التربية الإنسانية التي تكون منا متحضرين بالمعنى العميق للكلمة .

وإذا أخذ الوالدان أبناءهما على العمل تدريجياً فإنهما يستطيعان أن يكونا في رجال الغد حب الاجتهاد والعمل ، والابتعاد عن الخمول والكسل . وإن مانحن اليوم عليه من كسل عام في أوساطنا وقلة مقدرة على العمل المنظم لمن آثار التقصير الواقع في البيت . ويدخل في هذا المعنى أيضاً تربية الشعور بالواجب عن طريق التوقيت في الحياة البيتية ، فالطفل الذي ينشأ في بيت يقدر أعضاؤه قيمة الوقت ويرتبون أعمالهم فيه بنظام دائم ينشأ محباً للنظام مقدراً لقيمة الوقت . وإن فقدان هذا الخلق هو الذي يضيع على المغاربة وعلى بلادهم كثيراً من الخير ، وهو مرض لا يمكن أن يعالجوا منه إلا إذا تعودت الأسر على التوقيت في الأكل والشرب والنوم والعمل وغير ذلك من مظاهر النشاط المنزلي الذي يربي بطريق الإيحاء اعتبار الوقت وتقديره في نفوس الأبناء .

وإذا كان كل مولود يولد على الفطرة ، وأبواه هما اللذان يعمدانه بالعقائد التي ينشأ عليها فإن قيمة البيت في الاتجاه الديني خطيرة جداً ، وإن كثيراً من الصواب أو الخطأ الذي نعتقده بصفة مسلمة إنما نتلقاه من أبويننا في داخل البيت ، ومن ذكرياته اللذيذة . وإنه مهما حاولنا التحرر منه عن طريق المعرفة أو طريق الثورة فلن نستطيع ، لأنه يظل ممزوجاً بذكريات الحياة الصغيرة التي هي جزء من كياناتنا . لذلك فإن على الأسرة مهمة خطيرة هي تربية المثل الدينية والأخلاقية والقومية في نفوسنا . وإن كل تقصير في هذا الباب داخل البيت لا يؤدي إلا إلى الإضرار بنا في مستقبلنا ومستقبل بلادنا .

ولكى يؤدى البيت مهمته الخطيرة يجب أن يكون سالماً من الآفات الاجتماعية التى تهدد العائلة مما سبق أن ذكرناه ، ويجب أن يكون سالماً من آفات أخرى ، فى مقدمتها سلامة الأبوين اللذين هما العضوان الرئيسيان فى العائلة من خطر المرض الطويل المزمع . وبما أن الموت والمرض من الأعراض التى لا يمكن التحرر منهما نهائياً فإن من الممكن اتخاذ الوقايات الناجعة التى من شأنها أن تقلل المرض وتحفظ من مصيبة الموت العاجل . فالعناية بالصحة فى مقدمة ما يلزم ضمانه للأسرة وتسهيل وسائله عليها .

وكذلك شأن المنزل فإن عدم الحصول على منزل خاص للأسرة يهددها بالقلق وعدم الاستقرار ، وملكية المسكن من شأنها أن تساعد الأسرة على الارتباط المتين الذى لا يتحول ؛ لأنها تكون من حوله حباً مشتركاً يضاهى العاطفة التى نجدها جميعاً نحو الوطن الواحد أو العقيدة المتحدة . وكذلك الفقر فإنه أشد خطراً على البيت من سائر المقلقات الأخرى ؛ لأن الأسرة التى لا تضمن مسكناً قاراً لا يمكن أن تجد الوقت للعناية بأبنائها ؛ بل إنها تلتقى بنفسها فى أحضان اليأس والتذمر من الحياة ، الأمر الذى يكون فى نفوس الناشئة تشاؤماً كبيراً لا علاج له .

ومن آفات المنزل الخلاف الذى ينشأ أحياناً بين الاتجاهات القديمة والحديثة . وهذه لا تقع عادة إلا بعد اتصال الأبناء بالمدارس والوسط الخارجى عن المنزل ، وهى تطفئ كثيراً فى البلاد التى يتلقى فيها الأطفال دراسة ذات اتجاه مغاير تماماً لما تلقاه الآباء واعتادوا رؤيته . ومع أن هذا النوع من الاضطراب يقرب أن يكون طبعياً إلا أنه يمكن التوقى منه بنشر مبادئ الحرية فى النفوس وتكوين روح التقدير للوالدين عند الأبناء . وبما يساعد على إبعاد هذا الاضطراب الزواج المبكر الذى من شأنه أن يعطى أبناء لا يفصل بينهم وبين والديهم إلا سنون معدودة لا تكفى لتكوين الهوة السحيقة التى تقع بين عهد وآخر .

إن العائلة هي أساس الحياة الاجتماعية ، وهي لا تركز إلا على البيت ؛ لأنه قوامها المتين ، ولذلك فإن العمل بقدر المستطاع على توطيد دعائم البيت واستقراره وحفظ معانيه السامية في النفوس خير وسيلة لحماية العائلة وتحسين أركانها .

وإن الضمان المادى لضرورياتها والتوجيه المعنوى لروابطها هما العلاج النافع الذى يمكن للدولة والصلحين أن يعملوا على تحقيقه لاستمرار البيت والعائلة سكناً ورحمة ورباط حنان ومحبة . وكل تقصير فى هذا الميدان لا يؤدى لغير خراب البيوت وانحلال العائلات .

إنه لا يكفى أن ندعو للإصلاح وننادى به ونبحث عن وسائله ، ولكن يجب أن نحدد بتدقيق أدواءنا وأسبابها لنستطيع أن نتأسس لها ضروب العلاج ، ويجب أن يكون لنا من الشجاعة والجرأة ما نقبل به الاعتراف بعيوبنا على الأقل مع أنفسنا ، ويجب أن لا تتغلب علينا فى هذه الناحية فكرة مرتكزة ومبنية على ما جرى عليه الحال فى مجتمع غير مجتمعنا ؛ فالتطور شيء لا يرتبط بغير الحركة ؛ أى لا بحركة معينة وفقاً لقدر محتوم . ولذلك فى استطاعتنا — إذا شئنا — أن نملك زمام تطورنا ونوجهه الوجهة التقدمية الناجعة التى نريدها .

ولكن ذلك لا يمكن إلا بتجربة التفكير وعدم التعبد أثناء البحث لغير النية الصالحة فى تحسين المجتمع المغربى والرفع من شأنه .

المنازل

إن القليل من المغاربة هم الذين يملكون المنازل لسكناهم ، أما الأغلبية الساحقة فإنها لا تحصل على مسكن إلا بمشقة كبيرة من جراء ارتفاع الكراء وأزمة الحاجة للدُّور . والحقيقة أنه لم تبذل العناية الكافية لحد الآن لسد العجز الحاصل في هذه الناحية ، مع أن المسكن أمر أساسي في تكوين خلق العائلة وتوطيد دعائم البيت . والمنازل المغربية التقليدية في المدن تختلف بحسب مستوى الطبقة التي تملكها أو تهيأ من أجلها ، وهي بصفة عامة تشايح ألهندسة المعارية العربية ، ولكن أصحابها كثيراً ما يعدلون عن أبسط وسائل الصحة والنظافة رغبة في الاقتصاد أو اتباعاً لبعض ما تقتضيه التقاليد والعادات . وتوجيه البلديات في مسائل البناء لا يقل جموداً عنه في النواحي الأخرى ، ومصلحة الآثار كثيراً ما تحول بين البنائين وبين رغبتهم في إدخال بعض التحسينات العصرية على مبانيهم . ولكن هناك أشياء تعودنا أن نتركها من تلقاء أنفسنا ، وفي مقدمتها مثلاً عدم إنشاء حمامات خاصة داخل المنازل ، مع أن الذي نستفيد منه مما حكاه (ابن الحاج) صاحب « المدخل » هو أن عادة المغاربة كانت بعكس ذلك حيث كانوا يضيفون لكل دار حماماً ، وقد نعى على المصريين والمشاركة عدم اتباعهم للعادة المغربية . وكذلك ما يرجع لشأن الترتيب في وظائف الغرف ؛ فيحن ما نزال نستعمل الغرفة الواحدة للنوم والطعام والجلوس والاشتغال ، وهي عادة يجب أن نقلع عنها ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً .

ولست أريد أن أقف كثيراً عند مساكن الأغنياء ومتوسطى الحال ؛ فهي لا تحتاج إلا لبعض التوجيهات البسيطة التي تساعد أصحابها على تطوير

حياتهم وشكل البناء الذى يختارونه لأنفسهم . أما التى تستوجب النظر منا والعناية فهى منازل العمال والفقراء فى المدن والفلاحين فى القرى . وقد أصبحت هذه المسألة مشكلة اجتماعية لها خطورتها هى الأخرى ؛ لأن أغلبية العمال لا يجدون مسكناً صحياً ولا شديداً بالصحة ، بل إن القسم الأكبر منهم يقيم فى (مدن القصدير) وأعشاش التبن وما إليها . وإذا نحن جرينا على عادتنا فى البحث عن الأسباب الحقيقية لهذه الحالة احتجنا لأن نصرح بكامل الوضوح بأن النظام الحاضر فى المغرب هو السر فى ذلك ؛ فجل العمال إنما هم ملتجئون من القرى بسبب البؤس الذى حل بهم من النظام الذى تركهم موضع الاستغلال لمن ينتزعون أراضيهم ويبقونهم بغير مأوى ، فإذا حلوا بالمدن لم يجدوا الشغل إلا بعد عناء شديد ، ثم لم يستطيعوا أن يحصلوا من ورائه على القدر الذى يسمح لهم بكراء منزل محترم أو أداء خلو الرجل فيه .

وطبعى أن الرجل الذى يستطيع أن يكترى أو يملك داراً أو شقة نظيفة لا تحدّثه نفسه بالسكنى فى الأعشاش أو (البراكات) . فالعجز إذن هو السبب الحقيقى فى هذه المسألة ، وكثيراً ما سمعنا المختصين يتحدثون عن أزمة المنزل فى المغرب ، ولكنهم لا يعالونها بأكثر من تكثر السكان فى المدينة تكثر استغراق البيوت الموجودة فيها ، إذن فالقضية فى نظرهم هى قضية بناء هذه المنازل ليس إلا ، أما نحن فنرى أن هذه العلة ليست إلا الجانب البسيط فى القضية ، وإلا فالمشكلة هى عدم حماية العامل وعدم تمتعه بما يستحق .

ولو أننا أخذنا الجانب الذى يهتم به المختصون فنرى الذى يقوم ببناء المساكن ؟

سيجيئون : الحكومة والشركات . أما الحكومة فإنها أخذت تقوم ببعض المجهودات المطلوبة منها ، وكذلك الشركات . والحقيقة أن الحكومة

قد قامت هي ووزارة الأحباس (الأوقاف) وبعض الأفراد والشركات ببناء أحياء لا بأس بها ، ولكن الواقع هو أن هذه الأحياء لم تهيأ من أول مرة للطبقة العاملة أو الفقيرة ، وإنما هيئت لصغار الموظفين والتجار وبعض الذين يستطيعون أداء الكراء الذي ليس بالرخيص . أما العمال والمتعطلون فلم تفكر الدولة في أمرهم ، وأخرى أن يفكر فيهم المليون الذين يرجون من وراء عملهم نفعاً مادياً ملموساً . وهكذا رعى هؤلاء القوم في أحضان البؤس والشقاء . وإننى لأستحي أن أقول إن المالكين ورجال الإدارة قد فكروا في استغلالهم بتأجير الأراضى التى يضربون فيها أعشاشهم أو حتى ببناء (النواويل) المجردة ؛ تلك المهزلة التى لم يتقدم لها مثيل فى تاريخ العمران البشرى .

ولا يمكننا أن نعتمد على المالكين فإن نظرتهم اليوم تقضى بعدم مواصلة التملك أو استغلال المال فى البناء ؛ لأن ما يحصلون عليه من نسبة مئوية لا يشجعهم على ذلك حسبما يدعون . وإذن فالنظر يجب أن يكون مقصوراً على الحكومة وحدها . إنها هى المطالبة بتدبير أمر السكن لمئات الآلاف من العملة الذين يقيمون الآن كما تقيم الحشرات فى الطين والوحل . يجب على الحكومة أن تقوم — باتفاق مع الشركات التى تستعمل العملة لمصالحها — ببناء مساكن محترمة وصحية فى الأوساط الصناعية والإنتاجية وإكرائها للعمال بالثمن المناسب ، أو تساعد العامل على امتلاك المنزل عن طريق إسهامه هو بقسط من دخله الشهرى وإسهام مخدمه وإتمام الحكومة للباقي .

إن حق كل واحد فى أن يحل مأوى لائقاً بكرامته الإنسانية وحرمة العمل الذى يقوم به للمجتمع ليس أمر رحمة أو شفقة أو مسألة عناية واهتمام بقسط ، ولكنه ناشئ من حقه وحق أبنائه فى الحياة كإنسان ومواطن ، والدولة هى التى يجب أن تحمى للعامل حقه وتوصله له بالصفة التى تستطيعها .

أما الفلاحون فشكلتهم أعظم ومساآلتهم أشد ، وقضيتهم لا تحل إلا ببرناآ اقتصادى واجتماعى مصمم ىرى إلى إسكان العشائر الرحل وبناء القرية الجديدة على أحسن الوسائل وأجداها .

وستكلم عن ذلك فى فرصة ثانية . أما الآن فىمكننا أن نقول فى موضوع المنازل الفلاحية إن من واجب الحكومة أن تهتم بها الاهتمام الكلى ، ونحن نرى أن من أحسن الوسائل لذلك أن تلزم أصحاب الضيع ببناء منازل لائقة فى أراضيهم لهماهم الفلاحين تحت إشراف الإدارة ثم تملكها لأولئك العمال الذين يرتبطون بالعمل طبقاً لعقد الشغل الذى يجب أن تنظم به مبادئ العدالة الاجتماعية كما سبق أن قلناه .

وبصفة عامة يجب القيام بعمل جدى لتوجيه الفلاحين ومساعدتهم على تطوير شكل البناء المعتاد عندهم ، وهذه مسألة فنية تتوقف على دراسة خاصة حبب إلينا أن نقوم بها بمساعدة أرباب المعرفة أثناء مقامنا بمصر ؛ فقد طلبت من صديق الأستاذ « حسن فتحى » أستاذ العمارة بمدرسة الفنون الجميلة العليا والذى قام ببناء عدة قرى نموذجية للحكومة المصرية أن يعينى ببعض ملاحظاته التى استفادها من تجربته فى جهة الصعيد الذى لا يختلف فى عاداته عن بلادنا ؛ فكتب إلى مذكرة تنصح بمراعاة النقاط الآتية :

١ — مراعاة عوائد الفلاحين وإيجاد الحلول المعمارية على أساسها بأن نتبع حركات أهل البيت فى مختلف نواحي نشاطهم وراحتهم .

٢ — مراعاة الأوضاع الجغرافية والأحوال الجوية فى التصميم ، من حيث تخطيط العزبة نفسها بنواعرها ومساكنها .

فالاتساع الزائد فى الشوارع مشلا قد يكون مضراً إذا لم تتوفر فيه شروط التظليل والعناية الكافية بالرش والكنس ، ولذا يستحسن إضافة المساحة التى يرغب المالك فى بذلها للشارع إلى الأحواش الداخلية والميادين . وكذلك يجب فى الداخل العمل على ملافاة الأوضاع التى توجد تيارات

الهواء غير المرغوب فيها خصوصاً في تركيب الفتحات حتى لا يضطر الفلاح إلى سدها .

٣ — مراعاة مكعب الهواء اللازم للمعيشة في الحجرات المقفلة وإعطاء المساحات الكافية لجميع مرافق المنزل .

٤ — فصل مكان المعيشة عن حظائر المراحيض بشكل إجبارى مع إبقاء الحظيرة تحت نظر الفلاح وفي متناوله داخل البيت .

٥ — تنظيم مكان الخدمة وتحسينه بحيث تتوفر فيه راحة ربة البيت فيما تتناوله من شؤون المطبخ مع بعده عن الأوضاع التي تعرضها لتيارات الهواء أو أشعة الشمس المباشرة ، وبذلك نجب لها المطبخ في المكان المعد له .

٦ — مراعاة حجب الحوش الداخلى الذى تظل عليه حجرة النوم أو المعيشة عن أنظار الغرباء بمجاز أى مدخل ذى كوع أو بوضع حائط حاجب .

٧ — إعداد أماكن لتخزين المؤونة والأدوات والوقود والحبوب ، وكذلك إعداد سطح لنشر بعض المحاصيل وتجفيفها مع العمل على تلافي تلاصق الأسطح المستعملة للنشر لمنع انتشار الحرائق . وهنا نجد ميزة كبيرة لاستخدام طريقة التسقيف بالقبوات والنبات التي تمنع التخزين على جميع المساحة .

٨ — استعمال المواد واليد العاملة المحلية ، والعمل على إيجاد صناعات وحرف لتشغيلها على قدر الإمكان .

تلك هى أهم النقاط التي يجب أن تراعيها الدولة والمصلحون متى فكروا في تحسين منزل الفلاح وإنقاذه من هوة البؤس التي تردى فيها بسبب ما رى به من ظلم وإهمال .

مهنة الوالدين

إن كل الإصلاحات التي طلبناها للأسرة ، بل الأسرة نفسها ، لا تبرر إلا بالدور الذي تقوم به لخدمة المجتمع بتكوين أفرادهم وإعدادهم الإعداد الصالح لأن يجعلهم مواطنين محترمين ؛ وإذن فالدور الأول الذي ينتظر من العائلة هو تكوين الأولاد والعناية بهم قبل الولادة وفي عهد الطفولة ، وهذا الأمر لا يمكن أن يتم إلا إذا كان الوالدان يتقنان مهنة الأبوة والأمومة ، وهي مهنة لا تعرف بمجرد الفطرة ، ولكنها تدرس كما تدرس بقية المهن الأخرى . أما الفطرة أو ما تعوده الأب والأم من عطف شبيه بالغريزي على أبنائهما فهو لا يكفي لحماية الطفولة وليس من الوسائل التي يمكننا الاعتماد عليها للعناية بالأطفال . وإن ما نراه في بلادنا من كثرة الوفيات في الأطفال وكثرة حوادث الجھض لأعظم دليل على ما نقول ؛ إذ تحدث الإحصاءات الرسمية أن وفيات الأطفال تتراوح بين الثلاثين والخمسين في المائة ، وهي نسبة عظيمة الأهمية تشهد بأن ترك الأبناء لمجرد العاطفة الرحمة لا يكفي . وهذه النسبة هي عينها الموجودة في سائر بلاد الشرق العربي على رغم اختلاف درجة التطور التي حصلت في وسطه العائلي .

وإذن فمصلحة صغارنا تتوقف على تدريب الأبوين على مهنتهما بالأساليب الصالحة حتى يتسنى لهما أن يضيفا لروح المطف الطبيعي ما يمكنهما من القيام بواجبهما نحو أعز مخلوق عليهما . وهكذا نحصل على طفولة صالحة جديرة بالتدرج نحو الرجولة الكاملة التي تعرف كيف تواجه الحياة وتقدر مسؤولياتها .

يجب أن نبتدى العناية بالطفل قبل ولادته ، أى فى مرحلة الحمل ، وذلك بوضع الأم تحت رعاية الطبيب وإشارته ، ويجب على الرجل وزوجه أن يكونا على معرفه بطبيعة الحمل وما تقتضيه قواعد الصحة من الاحتياطات أثناءه ، وأن يقلعا عن كل التقاليد والأفكار البالية التى تمنعهم من تطبيق ما عرفوه وما أشار عليهم به الطبيب . وعلى الحكومة والمصلحين أن يساعدوا الشعب على التحرر من كل الخرافات والأساطير التى تمنعهم من القيام بالواجب نحو أنفسهم ؛ أى نحو الأجنة التى هى آمالهم المنشودة . يجب أن يغرس فى نفوس الكل أن كتمان الحمل لأجل الخجل أو لأجل الخوف من العين ليس إلا وسيلة للوقوع فى أخطار الجهنس أو موت الأم ، وأن الحوامل يجب أن يعرضن على الطبيب منذ الشهور الأولى ويبقين تحت رعايته إلى أن يلدن . ولتسهيل هذه المهمة يجب على الدولة أن تؤسس عيادات مجانية للحوامل ودوراً للولادة فى كل الجهات حتى لا يظل الفقير مانعاً من أداء الوالدين لمهمتهما الاجتماعية الخطيرة . ويجب كذلك إعداد الأبوين بتوزيع كراسات خاصة بمهنتهما ، وإلقاء محاضرات عامة ، وبواسطة المذيع ، وكتابة فصول فى الصحف ، واستعمال كل الوسائل التى من شأنها أن تساعد الناس على الحصول على ثقافة رحمة نافعة .

وأخطر مراحل الطفولة بعد الحمل هى السنة الأولى من سنى الوليد ، ففيها يقع موت أكبر عدد من الأطفال ، وذلك إما لأن الوالدة تجهل أسباب العناية بابنها أو لأن الوالدين لم يتبعوا فى طريقة التوليد المناهج الجديدة . وهذه نقطة ترجع لتنظيم مهنة القوايل وعدم تركها فى أيدي العجائز اللاتى لا يفقهن من العلم شيئاً . يجب أن تمنع الدولة منعاً رسمياً يتوعد عليه بالعقاب الصارم كل قابلة لا تحمل الشهادة العالية التى تخولها حق تعاطى مهنة التوليد ، ويجب عليها أن تعمل على تخرج أكبر عدد من القوايل وفى أقرب مدة ممكنة ؛ لأن حياة الآلاف بل الملايين من الأطفال تتوقف على هذا العمل الحاسم .

ثم إن الغيلة كثيراً ما تضر بالأطفال في الشهور الأولى من حياتهم فتودى بهم في وقت لا يقوون فيه على الدفاع والمقاومة ؛ فواجب الأبوين أن لا يتعجلا الشهوة ، وأن يعطيا للوليد فرصة التمرع الضروري لمناعته الجسمية ، فإله تعالى لم يخلق الناس لكي يتناسلوا على غرار الحيوانات أو الحشرات ، وليس يضيرهم أن يتبعوا الوسائل الطبية التي تساعد على أن يفصلوا بين الوليد وبين الآخر بسنتين أو ثلاث .

لقد رأيت في الشعوب البدوية بأفريقية الاستوائية تشدداً كبيراً في هذا الخلق ، يتغلب به الرجل والمرأة على شهوتيها حباً في حفظ الأبناء ووقايتهم ، وقد أثبت الطب أن سرعة النسل تضر بالوليد الأول في صحته وفي شعوره ، كما تضر بالأم التي لا تجد من الفسحة ما تستعد به لتحمل أعباء الحمل الجديد ، وليس من مانع في نظرنا أن يستعمل الأبوان اللذان لا يقدران على الزهد في شهوتيها مؤقتاً بعض الوسائل التي تمنع الحمل إلى حين ، إن ذلك خير لهما وأجدى لصالح أبنائهما وصالح الأمة جمعاء .

وللمحافظة على صحة الطفل يجب أن يعرف الأبوان ما يلزم لتغذيته وتوفير الفيتامينات الكافية له في جميع أطواره الأولى ، كما يجب أن يقوما بجميع التلقيحات الضرورية لوقايته من كثير من الأمراض التي تضر به في سن باكر . وكل ذلك يتوقف على ما يكون عندهما من معرفة وشعور بالواجب ، وهنا أيضاً يلزم الدولة أن تقوم بالإرشاد والتوصية وبالمساعدة المادية والأدبية الضروريتين .

ولقد اتبع في زيلاندة الجديدة منهج للعناية بالطفل أدى إلى نتائج محمودة ؛ ذلك هو منهج (الممرضة الزائرة) أي أن الدولة وضعت تحت رعايتها المباشرة كل الأطفال منذ الحمل إلى الوقت الذي يجتازون فيه طور الحضانة ؛ فبمجرد ما تعلم المراكز الصحية نبأ حمل تسجله وتقوم بالفحوص اللازمة ، ثم تكله لنظر إحدى الممرضات الزائرات التي تتردد

على العائلة طيلة أمد الحمل للإرشاد والمساعدة ، ثم تستمر في عنايتها بالطفل بعد ولادته فتحمل العائلة على أن تطبق عليه كل ما يلزم من وسائل الوقاية والصيانة ، وتبلغ مراكز الدولة كل ما تتوقف عليه العائلة من مساعدة مادية أو معنوية . وهكذا يظل التعاون بين الدولة وبين العائلة بواسطة هذه الزائرة الحنون إلى اليوم الذي تسلم الممرضة الطفل لروضة الأطفال أو للمدرسة حيث تقوم مراكز التربية والتعليم بدورها داخل المدرسة وخارجها . وقد أسفرت نتائج هذا العمل عن حماية كبيرة للطفولة الزيلاندية انقرضت معها وفيات الأطفال وتحسنت الطفولة بكيفية غارت منها انكثرتا نفسها .

وإنى أعتقد أن نوعاً من هذا التعاون بين الدولة وبين العائلة خير وأجدى على الأمة من كل أسلوب آخر يحرم العائلة من أبنائها ويحرم الأبناء من عطف الأبوة والأمومة الذى لا يعوضه أى عطف احترافى أو اجتماعى .

وإن من أهم وسائل العناية بالطفل فى مرحلة الحضانة تأسيس دور خاصة بالحضانة وتكوين أكبر عدد من رياض الأطفال التى تساعد الطفل على بدء الحياة الاجتماعية الصغيرة ، وتربى فى نفسه كثيراً من الفضائل التى تعاونه فى حياته المقبلة من تعاون وتنافس وتبادل احترام مع غيره ، كما تعلمه كثيراً من قواعد السلوك وآداب المعاشرة وروح الرياضة ، ولكن يجب أن يكون القائمون على هذه المؤسسات من أشد الناس معرفة ببيكولوجية الأطفال ومقدرة على اكتناه أعماقها .

ولقد ظل أطفالنا المغاربة مهمالين زمناً طويلاً حتى أصبحنا نعتقد أن مرحلة الحضانة ليست إلا طوراً طبعياً يمكن أن يترك للطبيعة القيام بتوجيهه دون أن تتكلف له أى عناية أو اهتمام ، وبذلك بقى أبنائنا عرضة للضيايع والوقوع فى آفات كان من السهل التوقى منها .

لقد شبه (الغزالي) الطفل بقطعة الشمع التي تستطيع أن تكيفها كيف تشاء ، وذلك خير تمثيل لقيمة الوسط العائلي والدور الذي يمكن أن يقوم به لتكييف الطفل التكيف الصالح المفيد .

إن العناية بالطفولة هي الرسالة الأولى للأسرة ، وهي كذلك المهمة الرئيسية للدولة وللذين يحبون أن يشيع الخير بين المواطنين .

أبناء الشعب

لا يحظى الأطفال جميعهم بسعادة الحياة في أحضان الأبوين ، بل إن قسماً كبيراً منهم يصاب بفقد الوالدين والكفيلين في أوائل العهد بالحياة ، وذلك ما يكون في المجتمع مشكلة اليتامى وأبناء السبيل .

ولقد اعتدنا في تفكيرنا الحالي أن نواجه مشكلة هذين القسمين من الأبناء — حينما نسمح لأنفسنا بالتفكير العارض فيهما — مواجهة العطف السطحي والاهتمام العابر الذي لا يتجاوز الترحم أو الصدقة الاختيارية غير المنتظمة ، مع أن قضيتهم تفوق كل ما نستطيع بذهنيتنا الحاضرة تصوره من أهمية ، لأنهما يكونان مزرعاً كبيراً لأجيال عديدة نستطيع أن نحسن حالها ونعني بها فتربها الأمة ، أو نهملها ونتركها عرضة للآفات الاجتماعية فتخسرهما البلاد ويشقى بها أبناؤها .

ومعضلة اليتامى تواجه على نوعين مختلفين : الأول ما يرجع لليتامى الذين يتركهم والداهم أغنياء لهم من الثروة ما يكفي لتربيتهم وتعليمهم والقيام بشؤونهم إلى اليوم الذي يصبحون فيه رشداً قادرين على العمل لأنفسهم وضمان مستقبلهم ، وهؤلاء محتاجون إلى عناية كبيرة لحمايتهم من عبث الذين يتهاقنون على أموالهم تهافت الذباب ، وكلنا يعلم ما يؤول إليه أمر الذين نسميهم بالحاجير ؛ فإن الأوصياء والمقدمين عليهم يعشون في الغالب بما آتاهم الله ، ويبذلون كل الجهود للاستغناء على حسابهم وتركهم عالة يتكففون الناس ، فكم من بيوت خربت ، وعائلات انتهت بالتفرق والاضمحلال من جراء أن الذين يتولون أمرها لا يعباون بغير الاستغلال والابتزاز ، وكلنا يعلم ما يجر إليه تأمر هؤلاء ودرسهم من عبث العدول (الموثقين)

وارتشاء القضاة وضغط القواد والمراقبين ، إلى غير ذلك من خراب الذمم العامة في البلاد واتلافها من أجل السيطرة على أموال لا حفيظ لها ولا رقيب إلا الذين هم لصوصها .

إن معضلة المحاجير من أشد المشاكل الاجتماعية في بلادنا ؛ لأن أحوالها تعبت بآلاف الأطفال وتقضى على مستقبلهم وتحول بينهم وبين التربية الصحيحة التي تجعلهم قادرين على الخوض في معترك الحياة ، زيادة على أنها تحرمهم من ثروتهم التي يمكن أن تكون لهم عدة في الوجود وخيرة يعتمدون عليها ، ولذلك يجب الاهتمام بها وإعادة النظر في الأنظمة التي تسيرها . والذي نراه أنه يجب الاقتباس من الأنظمة الأجنبية في هذا الباب ؛ فينبغي تأسيس (مجلس العائلة) وهو ما يسمى في مصر بالمجلس الحسبي ، وسيكون من اختصاصه الإشراف العام على قضايا كل محجور وتعيين المقدمين على الذين لم يوص عليهم ، ومراقبة أعمال الأوصياء والمشرفين . وهكذا يصبح للوصاية ثلاثة أنظمة :

١ — الوصى ، وهو أساس التنفيذ .

٢ — المشرف ، وهو مراقب تصرفات الوصى . وخلافاً لما في القانون الفرنسى يجب أن لا يتوب عن الوصى بعد تغيبه إلا إذا قرر ذلك المجلس الحسبي .

٣ — مجلس العائلة أو المجلس الحسبي وهو أساس الاستشارة ، ويمكن أن يكون تحت رئاسة القاضى المحلى حفظاً لسلطة القضاة التقليدية .

أما النوع الثانى من اليتامى فهم أولئك الذين يبقون دون أبوين ودون ميراث يكفى للقيام بأودهم . ويدخل فى هذا النوع اللقطاء أو أبناء السبيل ؛ لأن فقد العائل يجمع بينهم . وهؤلاء بالطبع يصبحون أبناء الأمة ، وتكون كلها مسؤولة عن حياتهم وعن مصيرهم . وقد عالج الإسلام أمرهم بوجوب الإنفاق عليهم من بيت المال ومن مداخيل الزكاة الشرعية . وإذن فالعناية

بأمرهم ليست راجعة للصدقة والرحمة فقط ، ولكنها واجبة بمقتضى ضرورة الحياة ولزوم التضامن بين الأحياء من أجلها . ولقد رأينا بأعيننا ما يؤدي إليه إهمال هذه الطبقة من الأطفال الطاهرين وكيف أنهم يصبحون مشردين في الشوارع يلتقطون أخط الأخلاق وأفطع أنواع السلوك ، أو يقعون في أيدي الذين يربونهم تربية بعيدة عن مقاصد الإسلام ، وما أوجبه على الطائفة المسلمة نحو أبنائها .

ونحن نرى لمعالج المشكل في الوقت الحاضر أن تهتم الحكومة والأوقاف والهيئات بتأسيس الملاجئ والمدارس الكافية لإيواء كل الضعفاء من اليتامى وأبناء السبيل سواء في طور الرضاع أو طور الحضانة أو طور التعليم ، وأن توضع التشريعات اللازمة لحماية هذه الطفولة الضائعة والمعذبة ، ويجب قبل كل شيء تأسيس مجلس أعلى بوزارة الشؤون الاجتماعية يرجع إليه تنسيق كل ما يتعلق بشؤون اليتامى القاصرين وتوجيه العمل العام لفائدتهم .

ويمكن أن يكون في مقدمة هذه الأعمال اقتباس التشريع الفرنسي المتعلق بأطفال الشعب الصادر سنة ١٩١٧ ، وهو — وإن كان خاصاً بـيتامى الحرب — يمكن لنا أن نعممه في كل الأطفال اليتامى . وهكذا سينص هذا القانون على أن :

(١) الأيتام الذين فقدوا أمهم وأباهم أو عائل بيتهم ، ولم يكن لهم ما يقوم أو من يقوم بأودهم يعتبرون أطفال الشعب .

(ب) تختص المحكمة الابتدائية التي في دائرة إقامتهم بعمل التبني ؛ وذلك بتقديم طلب للمحكمة ممن يمثل الطفل قانوناً بإذن المجلس الحسبي وفي غيابه من ممثل النيابة العامة فتسمع المحكمة الطلب من ممثل الطفل ثم من ممثل النائب العام ثم تحكم بصيغة : (الشعب تبني ، أو لم تبني) فقط ، ويمكن استئناف الحكم لدى محاكم الاستئناف ، وتسجيل الحكم يقع مجاناً .

(ح) ويكون لهذا التبني نتيجة واحدة هي أن تتولى الدولة الإنفاق على الطفل المتبنى وتعليمه وتربيته ، أو تقوم ببعض ذلك حسبما يقتضيه حال الطفل .

(د) ويجب أن يشرف على أولاد الشعب المجلس الأعلى الذى يترأسه وزير الشؤون الاجتماعية ، وتساعد مكاتب إقليمية لأبناء الشعب تشمل على موظفين وممثلين محليين تحت رئاسة حاكم الإقليم ، ومكاتب مركزية تكون من معلمين ومعلمات وأعضاء من المجالس البلدية والمهتمين بالشؤون العامة .

إن اقتباس هذا القانون الفرنسى مع تعميمه وتكييفه على الصفة التى ذكرناها خير علاج لمشكلة اليتامى وأبناء السبيل ، وهذا النظام التأميى لا يعنى أبداً منع المؤسسات أو المنظمات التى تريد الهيئات والمحسنون من الأفراد القيام بها ، وإنما يعنى الإشراف العملى والتوجيه الصالح وتنسيق التعاون بين مجهود الدولة ومجهود الأفراد ؛ فالذين تلتزم الهيئات برعايتهم مثلاً لا يحكم لهم بتبني الشعب ، ولكن يشرف المجلس الأعلى لأبناء الشعب على مصيرهم وعلى الهيئة التى ينضوون تحت رعايتها .

ويتفرع عن هذا الموضوع جانب له أهميته وخطورته بالنسبة للمجتمع المغربى خصوصاً فى الوقت الحاضر ؛ ذلك أن هيئات الخير فى البلاد تنوع بحسب الطوائف والجماعات ، بل إن كثيراً من الهيئات الدينية الأجنبية تتخذ الإحسان وسيلة لتنشئة هؤلاء الأبناء على ديانة غير ديانة آبائهم ، وذلك ما يسيء إلى الطائفة التى ينتمون إليها . ولقد كان فى مقدمة المطالبات التى رفعناها فى سنة ١٩٣٠م عدم ترك اليتامى واللقطاء المسلمين فى الملاجئ المسيحية . ونحن الآن نريد أن نفكر فى هذه النقطة بكامل التجرد ؛ فنجدنا مرغبين على الاعتراف بأن الإحسان أمر عام يجب أن يقوم به كل أحد ؛ لأن التضامن الإنسانى عام ، ولكن إذا أرادت فئة ما أن تحسن فينبغى لها أن تصل بالإحسان لأقصى مداه ، وأن لا تتخذ مجرد وسيلة لعمل سياسى

أو تبشيري . إن المبادئ الديمقراطية تدع للأبوين حرية تنشئة أبنائهما على دينهما ، كما تفرض على الدولة مساعدتهما على ذلك ، فإذا فقد هذان الأبوان وهما مسلمان مثلاً فهل يعقل أن تعتمد إحدى الهيئات لتحويل الأبناء عن رغبة والديهما التي كانا ينجزانها لو بقيا على قيد الحياة ؟

ثم إن الطفل يصبح بعد فقد الوالدين ابناً للطائفة التي ولد فيها حسبما تقتضيه كل القوانين ، وإذن فيجب أن ينشأ إلى سن الرشد على دين هذه الطائفة ، وكل عمل تقوم به هيئة تدعى الإحسان يخالف رغبة الطائفة فهو جناية على الطفل وعلى الجماعة معاً . وبهذا يتضح أن استعمال الخير وسيلة لإخراج الأطفال من ديانة آبائهم لمجرد أنهم يتامى فقراء هو من أكبر الدناءات التي يتصورها الإنسان المتمدين ، ولذلك يجب أن يحال بين الهيئات التي تستعمل الصدقة لغرض تبشيري وبين القيام بهذه الصدقة ، وعلى المجلس الأعلى لأبناء الشعب أن يحول بينها وبين العبث بأبناء الأمة ، وعليه أن يربي التامى على الأسس الصحيحة التي كانوا سيربون عليها لو عاش عائلوهم الأقربون .

إن أبناء الشعب يموتون بالجوع والعري ، ويتسكعون في الطرقات إن هم عاشوا ، وينشأون دون معرفة ولا تهذيب ، مع أن فيهم من خزائن الحكمة ومعادن الذكاء ما الأمة في حاجة كبيرة إليه . وإن المسؤولية لتقع على الأمة جمعاء بسبب تقصيرها في حق هؤلاء المحرومين من عطف الأبوة وحنان الأمومة وهناء البيت وطمأنينة العائلة ، فعلى الأمة أن تتحرر من أسباب العجز لتقوم بواجبها نحو نفسها ونحو أبنائها المنكوبين .

النسل

تشتمل منطقة النفوذ الفرنسي من المغرب على أربعمائة وخمسين ألف كيلو متر مربع ، وتشتمل منطقة النفوذ الأسباني على ثمانية وعشرين ألف كيلو متر مربع ، وتحتوى المناطق السبع الأخرى على أضعاف مائة من آلاف الكيلو مترات . أما سكان هذه البلاد فلا يتجاوزون على التقدير المتوسط أحد عشر مليون نسمة ما بين أهالى ونزلاء . وعلى حسب الفروض التقريبية فإن منطقة الحماية الفرنسية تشتمل على زهاء الخمسة ملايين من الفلاحين تقطن زهاء مليونى هكتار من الأرض ؛ أى ما يعادل نيافاً وثلاثين آراً لكل واحد ، أما فى بقية المناطق فالنسبة العددية أضعف بكثير جداً ، وهكذا نجد أن المشكلة عظيمة باعتبار الحالة العددية للبلاد ، وأن المصلحة القومية تقضى بتكثير النسل المغربى بجميع الوسائل المشروعة .

إن حالة البؤس العام التى نحن عليها لا ينبغى أن تحملنا على التفكير فى الاكتفاء بالحالة الحاضرة للنسل ؛ لأنه بقدر ما تتحسن الولادة نستطيع أن نعوض النقص الذى يصيبنا بسبب الآفات الاجتماعية الأخرى ، ولقد كنت أسمع كثيراً من الشيخ ابن العربى العلوى هذه الجملة التى يرددها وهو يضحك : « إني لأفرح دائماً حينما أرى السائلة المسكينة تجر معها ثلاثة أو أربعة أطفال متغلبة على ما هى فيه من شقاء ؛ لأن ذلك الصبر خير وسيلة للانتصار على ما يفتك بنا » وهى كلمة لها معناها العميق الذى يدل على شعور بالرغبة فى العمل على حفظ النوع وتكثير كميته .

إن وسائل تكثير النسل وحمايته كثيرة متعددة ، ولكنها ترجع دائماً

إلى تحسين الحالة العامة ، وحماية العائلة من آفات البؤس والجهل والمرض .
والأحسن من ذلك أن تصبح تكاليف الأسرة مما تتكفل به الدولة كما سبق
أن بيناه ، وكذلك تصنيع البلاد ومساعدة الأهلىن على استخراج كنوزها
والاستفادة من خيراتها .

ولقد ظهرت هذه المشكلة قبل الحرب فى أمم متعددة وعلى أنواع مختلفة
خصوصاً فى فرنسا التى استفحل فيها هبوط النسل إلى درجة أن بعض أطبائها
اعترف بالعجز عن إعطاء أى حل لحماية الأجناس التى لا تستطيع الدفاع عن
نفسها ؛ أى أنه حكم على الجنس الفرنسى الحالى بالانقراض فى ظرف مائة
عام . ولكن هذا التشاؤم وقع فى غير محله ؛ لأن فرنسا سرعان ما حسنت
حالة النسل بطريقة بسيطة هى مساعدة الشباب على الزواج وتكثىر المكافآت
العائلية بكيفية مطردة . ولقد كان المسىود الادبىة أصدر مشروعاً يعرف باسمه ،
فكان المقدمة الأولى لتسوية الحالة فى فرنسا ، ثم أعقبته الدعايات القيمة التى
قام بها الجنرال دوجول لمطالبة الأمة الفرنسية بتحسين حالة الولادة وإنجاب
مقادىر الأولاد التى يتطلبها الوطن ، وكل هذه الإصلاحات لم تتعد حدود
المساعدات المالية والعناية الصحية والوقاية من آفات الإجهاض وموت
الصغار ، وخلق الحماس الشعبى حول هذا الاتجاه الإنتاجى النافع .

ويدل على تأثير الحالة المادية فى تكثىر عدد الأبناء أن الجالية الفرنسية
فى المغرب تعتبر من أكثر الشعوب إنتاجاً حتى إنها تفوقت قبل الحرب على
ألمانيا الهتلرية نفسها فى إحصائية النسل ، بينما الأمة المغربية لا تضاهى
مستوى الجالية المذكورة من جهة الولادة ؛ لأن مستواها المعاشى يفتقر عنها
كثيراً جداً . وكذلك يمكننا أن نتكلم عن كندا التى انقرض عنصرها
الأبلى بسبب البؤس المتنوع ، بينما العائلات الكندية الجديدة التى يبلغ عدد
أبنائها العشرين ولداً فما دون ليست قليلة اليوم ؛ فالعيش الطيب والتشجيع
الكافى هما من خير الوسائل لتكثىر النسل وحمايته .

ولو حاولنا أن نبحث عما يمكننا القيام به الآن من عمل جدى لعلاج هذه المشكلة الخطيرة فى بلادنا للزمن أن نفكر أولاً فى كل ما يتعلق بحماية الطفولة والوقاية من الآفات التى سبق أن بيناها ، ولقد قلت إن مقداراً يتراوح بين الخمسين والثلاثين فى المائة من الأولاد يموتون قبل الوصول إلى البلوغ ، وتلك نكبة عظيمة لا حد لها يجب أن نبذل كل جهد لإصلاحها والقضاء على أسبابها . ولا شك أن فى مقدمة هذه الأسباب جهلنا لقواعد الصحة وإهمالنا لواجبات النظافة ، ولكن هنالك أسباب أخرى كفقدان القدرة المادية على استعمال الوسائل المطلوبة للحماية والوقاية ، ومن جملتها سوء التغذية التى تتخط فى مصابها الأغلبية الساحقة من أسرنا . وإذن فلا بد لعلاج هذه الحال من التعليم والاهتمام بما يرفع المستوى المعاشى للأمة ويزيل الفوارق الاجتماعية بين عناصرها .

والحقيقة أن الشعب وحده لا يستطيع أن يقوم بعلاج هذه المشكلة التى تتوقف على مجهود جبار من الدولة وميزانيتها التى لا تزداد إلا تضخماً لفائدة الموظفين والمشاريع الثانوية . إن القضية تتوقف على تحقيق برنامج إنشائى عمرانى يقضى بتصنيع البلاد ، وحماية العمال ، وتنشيط الاستقرار فى البادية لأن النسل ينصب فيها أكثر من الحاضرة عادة ، وتشجيع الزواج ، ومساعدة الشباب على بناء الأسرة وإعطائهم التعويضات عن كل مولود ، وتكثير المستشفيات ودور الحضانة ، ونشر التعليم الوقائى والصحى ، وتسكين العشائر الرحل ، والعمل على عدم الفصل بين الرجل وامرأته لضرورة الشغل ، ومقاومة البغاء ، ومنع تعدد الزوجات إلى غير ذلك من الإصلاحات الاجتماعية التى لا بد منها لتكوين المجتمع الصالح السعيد .

ولكن المؤسف أنه لحد الآن لم يظهر أى اتجاه عملى لعلاج هذه المشكلة ، بل إن كل ما نشاهده يغرى بإضعاف النسل فى الأوساط المسلمة ، وإن وجود بعض المستشفيات لا يعد عملاً إيجابياً بالنسبة لمشكلة خطيرة مثل هذه ،

ولذلك ينبغي لنا قبل كل شيء القيام بحملة عامة تنبه المغاربة إلى هذه المسألة الحيوية بالنسبة لمستقبل العنصر المغربي في هذا الوطن . إن تكوين رأى عام حول هذا الموضوع من شأنه أن يضغط على القائمين بالحكم ليؤدوا بعض الواجب الإنساني ، كما أن من شأنه أن يلفت نظر الكل للقيام ببعض ما يمكن من عمل مستعجل ولو في دائرة الوضعية الحالية ؛ لأن القضية قضية حياة أو موت لنا ولبلادنا .

لقد أسس (ليوطي) يوم كان حاكماً في «مداغشقر» عيداً للطفولة يقع فيه احتفاء عام بأولاد المداغشقرين ، وتنظم فيه مباريات لأحسن الرضع وأحسن الغلمان ، وتقدم لهم جوائز كما تقدم للسنجيين . ولقد نسج الوالي العام (ريست) في إفريقية الاستوائية على غرارهِ فنظم جوائز للتشجيع على الولادة في هذه المستعمرة ؛ فأحدث ذلك في نفوس السود طموحاً للإنجاب لم يعف على أثره إلا ما يعيش فيه الإفريقي المسكين من ضروب البؤس وآثاره . ولكن لا (ليوطي) ولا الذين جاؤوا من بعده فكروا في تطبيق مثل هذا العمل البسيط الذي كان يمكن أن يساعد على خلق شعور عام بال العناية بالطفولة وتكثيرها في المغرب . ونعتقد أنه من الممكن لنا أن نحول أفراح شعبية تقوم وعاشوراء التي هي في الحقيقة أفراح طفلية تقليدية إلى مواسم شعبية تقوم فيها بالدعوة إلى الإنجاب وتشجيع المنجبين من جهتي الكم والكيف ، إن ذلك لا يكلفنا أكثر من مجهودات بسيطة مادية وأدبية ربما كانت النواة الصالحة لعمل شعبي مهم في سبيل مغرب أكثر عدداً وأجود نوعاً من مغرب اليوم .

ولكن مشكلة الولادة في المغرب تتناول ناحية خطيرة أخرى ؛ ذلك أن عدد البنات في البادية المغربية أكثر من عدد البنين ، مع أنهم يقررون من الناحية الاجتماعية ضرورة أن يكون في البلد ثلاثة وتسعون ذكراً لكل مائة أنثى ، لكي يبقى الجنس محفوظاً سالمًا ، وهذه المسألة ليس لها نظير

إلا في الجابون ، فقد علمت أن قرية « مويدا » التي كنت مقيماً بها تشتمل على سعة آلاف رجل مقابل ثلاثة آلاف امرأة ، ولقد اشتكى شيوخ القرية سنة ١٩٣٨ لبعض المفتشين الإداريين من هذه الحالة ، ولكنه قابل شكواهم بالضحك واعتبرها نكتة ليس إلا ، مع أنها مشكلة خطيرة جداً . ولقد ذكرت فيها عديداً من الأطباء هنا وهناك ، ولحد الآن لم أعر على حل على يمكننا من إعطاء العلاج النافع .

وإذا نحن رجعنا لما كان معروفاً عند العرب وتحدث به شعراؤهم نجد لذلك تعليلاً يلخصه هذا الحديث الشريف : « إذا سبق منى المرأة منى الرجل آنت ، وإذا سبق منى الرجل منى المرأة أذكر » . ومن المعلوم أن هذا الحديث راجع لمسائل تجريبية ، وهو موافق لما كان شائعاً عند العرب في هذا الموضوع . ومقتضاه أن تفوق قوة الرجل في البادية المغربية على قوة المرأة هو الذي يصف من إنجاب الإناث . وهي مسألة نضعها بين أيدي إخواننا المختصين من الأطباء الذين يمكنهم أن يبحثوا هذا الموضوع عليها حتى يتمكن الشعب من معالجة هذه المعضلة الكبرى .

إن المشكلة العددية ذات أهمية كبيرة للغرب — وبالأخص لبعض المناطق المحصورة مثل منطقة طنجة — لاسيما ما دامت الجنسية المغربية لا تنمو إلا من ذاتها . ولذلك فالعناية بتكثير النسل بما يجب أن يكون في مقدمة ما يشغل بال المغاربة الذين يهمهم مستقبل بلادهم .

أغراض التربية

إن أغراض التربية من مقدمات علم التربية ، والهدف المقصود منها هو الحصول على مقياس نستطيع بواسطته أن نعرف مدى صلاحية نظام من النظم التثديبية وقيمة أى منهج من المناهج المدرسية . ولا شك أن هذا المقياس لا يمكن أن يكون دائماً واحداً ، ولذلك نجد الاختلاف فى توضيحه تابعاً لاختلاف الأزمنة والبقاع ، ضرورة أن التربية يجب أن تكون تابعة لرغبات الأمة فى العصر الذى تعيش فيه ، حتى ولو أدت إلى تضحية كثير من الأمور التقليدية المحترمة عندها ، وإذن فقبل كل شئ يجب أن تتساءل عما هى أغراض التربية ؟ هل هى كسب الرزق ؟ هل هى التعليم والتثديب ؟ أو هى العلم لذاته ؟ أو هى الأخلاق ؟ وهل هى راجعة لمصلحة الفرد وحده أو للجماعة وحدها ؟ كل هذه الأسئلة يلقيها علماء التربية ، وكلها تصلح لأن يجاب عنها بالإيجاب فى الواقع ، ولكن لو ذهبنا نحللها الواحدة بعد الأخرى لوجدنا أن اعتبار بعضها دون البعض لا يمكن أن يبلغ بنا إلى إكمال الفرد ولا إلى إكمال المجموع ؛ فكسب الرزق مثلاً لا يمكن أن يهمل فى الاعتبار التربوى ، لأن تعليم الناس حرفة أو مهنة يستطيعون بها مغالبة الحياة وسد حاجتها أمر ضرورى التقدير ، إلا أنه لا يعقل أن يكون هدفاً كاملاً للتربية ؛ لأننا لو جعلنا المثل الأعلى للمدرسة وللبيت هو فى تكوين أناس قادرين على الكسب لقضينا على كل القيم المعنوية فى النفوس وفى المجتمع ، ولأصبحت غاية الجميع هى جمع بعض المال بوسيلة من الوسائل ولو كانت ممنوعة أو دينية ، زيادة على أن ذلك يمنع الطلبة من الاستمرار فى الدراسة وبالأخص فى دراسة العلوم الصعبة التى لا تأتى بربح كبير مثل

الجغرافية والتاريخ ، ويدفعهم طبعاً إلى الاكتفاء بتعلم الضرب على المرقمة أو إمساك الدفاتر أو بعض الصناعات البسيطة المستعجلة . ومن المؤسف أن فئة من شبابنا اليوم تندفع بهذه الفكرة التي ما فتى بعض الآباء يغرسونها في أبنائهم مؤيدين من طرف بعض الموظفين المغرضين إلى اختصار دراستهم والاكتفاء بالرجح العاجل الذي لا يفيدهم غير القليل من متاع الحياة ، وآسف من ذلك وأشد أن بعض المخلصين من الشباب تختلط عليهم المسائل فيرون في حث إخوانهم على البحث عن المستقبل وضمانه خير وسيلة لتوجيههم ، وبذلك يقعون وإياهم في نفس الغاية التي وقع فيها الأولون . إنه لا ينبغي إهمال أمر المستقبل ، ولكن لا ينبغي أن يملك على الشباب كل تفكيرهم ، بل عليهم أن يشقوا بأن العلم المصحوب بالعقيدة والخلق المتين خير ضمان لكل ما يسعى إليه الإنسان .

والتعليم والتهذيب أمران نسيان يختلفان بحسب العصور والامكنة ، ولذلك لو جعلناهما الهدف الأوحد لوقفنا دون الغاية السامية للتربية . ولقد أخطأ الكثيرون من الذين يشغل بالهم ذلك الاعتبار فاكثفوا مثلاً ببعض المعلومات التي تجعلهم في مجتمهم محترمين مثقفين ، ولقد رأينا في المشرق عدة آباء يكتفون بتعليم بناتهم الإيقاع على البيان وبعض أنواع الرقص أو الموسيقى ، كما رأينا شبابنا حسبهم من المعرفة أن يملأوا أدمغتهم بأسماء النجوم والكواكب في عالم التمثيل والسينما وما يصحب ذلك من توافه لا قيمة لها ، ورأينا آخرين يشغلون أوقاتهم بمعرفة الآلهة اليونانيين أو بأسماء الجوارى المغنيات وأنبائهن في العصر العباسي ، وكل ذلك يضني عليهم رداء من الثقافة والتهذيب في بعض الصالات التي يغشونها ، ولكن حظهم من العلم الحقيقي ومن آثاره في أفكارهم وأعمالهم ضئيل جداً ، فلو ذهبنا نعتبر التعليم والتهذيب العام غاية للدراسة وللبيت لوقفنا في هذه الفوضى التي لا حد لها .

وأما طلب العلم لأجل العلم كما يريده كثير من رجال التربية فهو مقصد

شريف ، ولكنه لا يكفي لإعطاء الهدف الحقيقي للتربية الصحيحة ؛ لأن العلم يدركه الشيطان كما يدركه الملك ، ويكون آلة لفعل الخير كما يكون أداة لفعل الشر ، وهل صنع الغاز الخانق غير العلماء ؟ وهل يريد تخريب العالم بالقنبلة الذرية غير العلماء ؟ والحق أن تنمية الخلق الطيب في نفوس الناس يجب أن تكون بمثابة السبيل الذي تنتظم فيه كل الأغراض التي ذكرناها لتنسيق عقد التربية الصحيح الصالح ومقياسها السليم النافع . وإذن فلا بد للتربية من أن ترمى إلى تحسين أجسام الأطفال سواء في البيت أو في المدرسة ، لا بد لها من العناية بالصحة البدنية لتمكن الأبناء من أن يعيشوا حتى يتعلموا ويعملوا بما علموا ، يجب أن يكون في مواد الدراسة مبادئ علم حفظ الصحة والفلسفة ، ويجب أن لا يقتصر الأساتذة على تعليم تلامذتهم هذه المواد ؛ بل يجب أن يساعدوهم على تطبيقها ، وذلك بفحص أجسامهم وإجبارهم على الغسل والتنظيف ، ويجب أن يكون في المدرسة تعليم رياضي مصحوب بالتدريب وإنشاء المباريات والمسابقات المتنوعة بين التلاميذ ، وأن تكون بها مساحات للعب ، وعلى المدرسة أن تعنى بالفحص الطبي الدائم الشامل لجميع تلامذتها مرة في السنة على الأقل ، كما يلزم أن تكون لديها بعض العقاقير البسيطة لإسعاف بعض الأمراض التي تلحق العين والأذن مثلاً .

وغنى عن البيان أن يكون من أهداف المدرسة تعليم التلامذة الوسائل الأولى كالنطق والقراءة والكتابة والحساب ؛ لأن ذلك أول ما يلزم لرفع الأمة ، ولكن هذا يجب أن يكون باللغة القومية الموحدة في جميع مدارس الوطن ، ويجب أن يشمل كل أولاد الأمة ذكوراً وإناثاً فقراء وأغنياء ، وسنعود بعد للإفاضة في لغة التعليم ؛ لأنها من مشكلات التربية التي يجب أن تحل عاجلاً في المغرب .

وبعد هذا يمكننا أن نعتبر في غايات التربية ما يرجع لتعليم الصغار بعض المهن التي يتوقفون عليها في معاشهم ، مضافة إلى البرنامج المدرسي بحسب الإقليم

الذى يوجد فيه التلاميذ ؛ فأبناء الزراع تضاف لهم حصص فى الزراعة تتفق مع طبيعة إقليمهم ، وأبناء الصناع كذلك تضاف لهم معلومات أولية تسهل عليهم تعاطى إحدى الصناعات الموجودة فى بلدهم متى أرادوا ، وهكذا .

وإلى جانب ذلك جميعه يجب أن يعطى الاعتبار الكلى للهدف الأكبر من التعليم وهو الأدب والخلق والسلوك ؛ وذلك بتنظيم دروس خاصة فى الدين والأخلاق وسير الأنبياء والصالحين والصالحات الذين يلهمون الطفل قدوة طيبة ومثلاً سامياً يطمح للنسج على منواله ، ثم بتنظيم خطب وأحاديث ومحاورات وتمثيلات تربى الخلق الفاضل وتلهم السلوك الرشيد . ويجب أن لا ننسى مقام المعلم فى التأثير على الناشئة ؛ فالأستاذ الصالح ذو الشخصية القوية خير من عديد الدروس والأحاديث بالنسبة إلى ما يتركه من أثر فى نفوس أبنائه .

ومن الوسائل التى يعتمد عليها : التدريب العملى على قواعد السلوك فى المأكل والمشرب والملبس والمعاشرة والمذاكرة ، لاسيما فى الأقسام الداخلية ، وكذلك فى مخيمات الفرق الكشفية والرياضية وبعض الجمعيات المدرسية وما إلى ذلك من وسائل تنمى خلق التعاون وحب الخير والإيمان بالمثل والخوف من الله .

ويجب كذلك تربية خلق المواطنة فى نفوس التلاميذ بتدريبهم على حب وطنهم والإخلاص له والعمل من أجله ، وتحمل المسؤوليات فى سبيله ، وحب مواطنيهم جميعاً والسعى لما فيه خيرهم وهناءتهم ، وتدريبهم على احترام شعور إخوانهم وتقدير مقدساتهم . وما يربى هذا الخلق ويساعد عليه دراسة تاريخ الوطن وأمانى الأمة ، والتغنى جماعة بالأناشيد القومية والاجتماعية وغير ذلك من أساليب الغرس المنتجة .

إن التربية تستطيع أن تفعل الأعاجيب ، وهى التى تستطيع أن تكون من أجيالنا العناصر الصالحة التى ترفع من قدر وطنها ودينها وأمتها ، وإن

ذلك لا يتأتى إلا إذا جعلنا الخلق هو الرباط المتين لكل المقاصد التربوية والتعليمية سواء في البيت أو في المدرسة .

إننى لا أريد من الأخلاق مجرد مثل يعظ بها الأستاذ أو يملئها التلميذ فذلك قل ما يجدى فى الصغار ؛ بل أريد منها مثلاً حياً يعطيها الأستاذ والأبوان ويحرصون على وجودها فى الأجواء البيتية والمدرسية ؛ لأن الخلق لا ينشأ إلا بالتدريب وتوجيه العواطف والميول ؛ أى بالتأديب النفسى والتهذيب الروحى . وإذا لم نكن من أنصار التربية الاستقلالية التى دعا إليها (روسو) وأمثاله وحيدها الشيخ (محمد عبده) فذلك لعدم ثقتنا فى الطبع الإنسانى المحض ، ولأننا لا نعتقد أن الآدمى يمكنه الاستغناء بنفسه عن كل الصفات والأخلاق التى جاءت بها الديانات واكتشفها الحكماء والمصلحون فى آلاف السنين والأجيال ، ولكن هذا لا يعنى أبداً أننا لا نقول بضرورة تربية الخلق الاستقلالى النفسى للفرد ، بل نحن على العكس من ذلك نرى من واجب المربين أن يوجهوا عواطف الطفل نحو الاستغناء بقدر الإمكان عن غيره حتى لا يكون عالة على أحد فى معاشه ومقومات حياته ، ونحو البحث عن كمال الحرية التى هى مظهر فرديته بشرط أن لا يتناول بها حريات الآخرين أو يحاول التقليل من ثمرة جهودهم ، ونحو العمل الدائم على ترقية المجتمع الذى هو منه والتأثير فيه ورفع مستواه والتضحية فى سبيل ذلك براحمته وماله وحياته وكل مصالحه ليتمتع هو أيضاً بلذة الحياة فى وسط مثالى عال ، كما ينبغى أن يربوا فى نفس الناشئة الروح الإنسانية التى تبعث فى أعماقهم التفكير فى العالم كله كمجموعة بشرية ذات إحساس واحد وعواطف مشتركة يجب أن يحل الائتلاف بين أعضائها محل الاختلاف ، والتضامن موطن التطاحن ؛ لأن الوطنية الحقيقية هى التى تفتح لرجالها آفاقاً تتجاوز حدود المصالح الضيقة ، وتلقى بهم فى أهداف علوية غايتها العمل لصالح البشرية وإقامة العدل وتمتع الناس جميعاً بالحرية لأنهم جميعاً أهل لها .

لغة التعليم

إذا نظرنا لحالة المدارس في المغرب نجدها واحدة باعتبار خضوعها للحكومة وإنفاق ميزانية المغرب عليها ، ولا يشذ عن ذلك إلا ما يوجد في منطقة طنجة من مدارس متنوعة بتنوع الدول التي لها الحق في تأسيسها . ولكن عدد التلامذة المغاربة المترددين على هذه قليل من حسن الحظ ومن سوءه أيضاً ، وإذن فالمدارس الموجودة في المنطقتين الفرنسية والأسبانية كلها مغربية تحت إشراف إدارتي العلوم والمعارف أو نيابتي الصدر الأعظم في التعليم . لكننا إذا نظرنا إليها نفسها من جهة البرامج نجدها تختلف كثيراً وتنوع إلى أنواع بحسب الذين تفتح لهم أبوابها وبحسب السياسة التي تسير عليها الإقامتان العامتان فيما يرجع للتعليم :

فهناك المدارس الفرنسية العربية لأبناء المسلمين .

وهناك المدارس الفرنسية العربية لبنات المسلمين .

وهناك المدارس التابعة للاتحاد الإسرائيلي لليهود المغاربة .

وهناك المدارس الفرنسية البربرية .

وهناك المدارس الفرنسية لأبناء الفرنسيين .

وهناك المدارس الفرنسية لبنات المسلمين .

وهناك المدارس البدوية .

وهناك المدارس الحضرية .

وهناك المدارس الأصلية للبنين المسلمين .

وهناك المدارس الأصلية للبنات المسلمات .

ويجب أن تكرر هذه القائمة أيضاً فيما يتعلق بمنطقة الشمال مع تغيير كلمة الفرنسية بكلمة الأسبانية . ثم هناك مدارس أبناء الأعيان ومدارس أبناء الشعب ، إلى غير ذلك من ضروب التنوع الذي لا مبرر له إلا التوجيه الاستعماري البغيض .

وليس يعنينا الآن من أمر هذه المدارس ما يتعلق بالبرامج ودرجاتها المتعددة فذلك ما يبحث عنه في فصل آخر غير هذا . ولكن الذي يعنينا هو أن اللغة العربية ليست لغة تعليم كامل إلا في المدارس الأصلية ، وهي المدارس القرآنية المتطورة . وهذه لحد الآن لا تستطيع أن تتجاوز حدود التعليم الابتدائي إلا بطريقة السوق السوداء ، أي بكيفية لا تعترف بها إدارة الحماية ولا تشجعها ، وطبعي أن يكون أمر التلميذ المتخرج من هذه المدارس أمراً مؤسفاً لأنه لا يجد أمامه تعليماً ثانوياً يتابعه ليحصل بلغته القومية على ما يحصل عليه غيره بلغة أجنبية .

واللغة العربية ذات حظ محترم نسبياً في المدارس العربية الفرنسية والعربية الأسبانية في الابتدائي منها والثانوي ، ولكن ليس معنى هذا أن للعربية في هذه المدارس ما يوازي مكانة اللغة الفرنسية أو الأسبانية ، فالعلوم لا تدرس إلا باللغة الأجنبية ما عدا بعض المدارس قليلة العدد بالمنطقة الأسبانية ، فإن بعض العلوم في الابتدائي منها تدرس بالعربية . وأما المدارس العامة وهي المدارس التي تؤسسها الحكومة المغربية للأوربيين والأجانب المقيمين في المغرب — وهي أهم المدارس وأعظمها والتي لا يقبل فيها المخاربة إلا بتوصيات تفيد أحياناً وترفض أخرى — فإن التعليم كله باللغة الفرنسية أو الأسبانية ، ولا تعتبر العربية فيها إلا كلغة أجنبية من الدرجة الأخرى ، ومثل ذلك يقال في مدارس الاتحاد الإسرائيلي الذي لا يغير في الغالب التفاتاً للغة البلاد ولا تلزمه الإدارة العامة للعلوم والمعارف بتعليمها . وأما المدارس الفرنسية البربرية فإن حظ العربية فيها ضئيل جداً لا يبلغ حتى درجة العربية في المدارس الإسلامية بالبادية .

من هذا العرض نجد أن لغة التعليم في المغرب مختلفة باختلاف المناطق المغربية ؛ فبعضها أسباني وبعضها فرنسي ، ونجد أنها على كل حال لغة أجنبية يفرضها المحتل على مدارس الدولة ، وأن تفوق المدارس العامة (الليسيات) يفرض على كثير من الآباء أن يقدموا أبناءهم لهذه المدارس باحثين عن يتوسط لهم في قبولهم مضحين بلغة أجدادهم في سبيل قسط من المعرفة لا بد منه لمستقبل البلاد ومستقبل الأبناء .

ومن المعلوم — من جهة التربية — أن تعدد لغات التعليم في البلد الواحد يضر أضراراً فاحشة بتكوين الأبناء ومستقبل الثقافة في الوطن ، وأن واجب الدولة أن تعمل ما في استطاعتها لتكون لغة الدراسة واحدة في جميع أجزاء القطر وفي كل مراحل التعليم . ولقد رأينا آثار هذا التعدد في البلاد العربية حيث وقع تزاخم في النفوذ العقلي والروحي لمختلف شعوب أوروبا وأمريكا أدى إلى اختلاف في التكوين العام لأجيال النهضة ، ونشأ عن ذلك تضارب في التوجيه ما تزال البلاد العربية تسعى إلى التحرر منه لتصل إلى تكييف ثقافتها بالطابع العربي البعيد عن غير التأثيرات الطبيعية التي تتبادلها الشعوب والحضارات .

على أن ذلك الخطر هو أقل بكثير من خطر ضياع اللغة القومية التي هي إحدى مقومات الأمة الأساسية ويميزاتها . وإن الأمة التي تتعلم كلها بلغة غير لغتها لا يمكن أن تفكر إلا بفكر أجنبي عنها . وإني لأذكر كلمة كان كتب لي بها الصديق العزيز أحمد بلافريج عافاه الله وحفظه — وكان قد ذهب من باريس إلى مصر ليلم دراسته : « إن العلم إذا أخذته بلغتك أخذته ، وإذا أخذته بلغة غيرك أخذك » ، وهي كلمة لا أدري إذا كانت من وضع الطالب بلافريج أو من محفوظاته ، إلا أنها علقت بذهني لما لها من المعنى العميق الذي يعبر عن أثر اللغة في تكوين الشخص وتكييفه .

إن لغة التعليم في المغرب يجب أن تكون واحدة ، ويجب أن تكون

هى اللغة العربية ، فإذا أخذت لغتنا مركزها من كل المدارس لم يعد علينا بأس بعد ذلك إذا أضفنا لها لغة أو لغات حية نفتح لنا آفاق الاتصال بالعالم الغربى الذى نتطلع إلى الاقتباس من تجاربه وفلسفاته . ولكن الدراسات الأساسية كلها يجب أن تكون بالعربية ، أى يجب أن تحل العربية محل اللغتين الفرنسية والأسبانية فى جميع المدارس التى تؤسسها الدولة والأفراد المغاربة وتحل اللغتان محل العربية اليوم . بذلك يقضى الوضع السليم والمنطق الصحيح ؛ لأنه لا توجد أمة على وجه الأرض تضحي بلغتها التى هى عنوان وجودها وتنتحل لغة أخرى ولو بلغت ما بلغت من الحيوية ومن السمو إلا إذا كان ذلك عن طريق القوة والاضطهاد غير المقبولين .

وأعتقد أن ما وضعته اللجنة الملكية من ميثاق للتعليم المغربى خير علاج فى الوقت الحاضر لهذه المشكلة إذا كان القائمون على الأمر يهتمون أن يعالجوا المشكلات قبل أن يستفحل أمر الاستياء منها ، وأظن أن تلك الوثيقة خير عنوان على حسن نية واضعيها نحو الثقافة الأجنبية نفسها ؛ فالمغرب المتمسك بمقوماته اللغوية والدينية يمثل كامل التسامح فيما يقضى به التعاون الثقافى بين الشرق والغرب .

ولقد طالب النواب المغاربة فيما يسمى بمجلس شورى الحكومة بفرض اللغة العربية فى المدارس التى تؤسسها الدولة للأجانب وبضرورة جعلها لغة التعليم فى المغرب كله . وهذا ما يؤكد ويقوى ضرورة تحقيق هذا الإصلاح الذى أكدت القوات الشعبية اليوم المطالبة به .

ولكن واجبنا نحن أن لا ننتظر من النظام القائم تحقيق أهدافنا كلها ، بل علينا أن نبذل كل جهد لخلق تعليم عربى عام بجميع أقسامه ، وكما فرضنا على الإدارة الاعتراف بالتعليم الابتدائى العربى عن طريق الأمر الواقع يجب أن نصبر ونصابر فنفرض على من أحب ومن كره تعليمًا ثانويًا عربيًا وتعليمًا عاليًا عربيًا . وعلينا أن تكون فى الأمة هذه الروح التى إذا قويت فعلت .

إن من عادة الدول الفاتحة أن تسعى في نشر لغتها في الشعب المغلوب ومحو لغته ، ولكن التاريخ يحدثننا بأن الفاتحين لا يقومون على تحقيق هذا الحلم إلا إذا استقام لهم أمران :

أولاً — تفوق حضارتهم على حضارة المفتوحين .

ثانياً — أن تكون لغتهم ولغة المغلوبين من عائلة واحدة .

فإذا لم يتم الأمران معاً لم يتم محو اللغة الأصلية ، وهكذا نجد الرومانيين الذين نشروا لغتهم في سائر البقاع لم يستطيعوا أن يمحووا اللغة اليونانية ؛ لأن الإغريق لا يقولون عنهم حضارة ورقياً ، ولم يستطيعوا كذلك محو اللغة المغربية ؛ لأنها تختلف عن عائلة الرومية ، وتجذب العرب كذلك تغلبوا على اللغات السامية في الشرق والبربرية في شمال إفريقيا من أجل الاتحاد في الأسرة اللغوية ومن أجل التفوق الحضارى ، وعلى العكس لم ينجحوا في القضاء على لغتي الأسبان والفرس لأنهما من أسرة لغوية أخرى . وإذن فالستعمرون لا يمكنهم أن يحملوا بالقضاء على العربية في المغرب ؛ لأن حضارتهم لا تختلف عن حضارتنا أو تتفوق عليها وإن قطعوا أشواطاً بعيدة عنا ؛ لأن الحضارة الحقيقية في الروح ، ونحن لا نقل عنهم في إيماننا بمقوماتنا . وأيضاً فإن الفرنسية والأسبانية لغتان لاتينيتان آريتان ، بينما العربية سامية وهو اختلاف عائلي كبير . وهكذا يمكنهم أن يعتبروا التاريخ والواقع ، ويغيروا هذه السياسة المتبعة ضد العربية . إن ذلك خير لهم وأجدى .

إن أهم خطوة في سبيل إصلاح التعليم هو جعله بلغة واحدة هي لغة البلاد . ذلك هو الهدف القومى الذى يجب أن يسعى له الجميع .

دينية التعليم

قد يبدو غريباً أن نبحث الآن في قضية دينية التعليم ، أو تعليم الدين في المدارس ؛ لأن الوقت لم يحن بعد للنقاش في موضوع ربما كان الإجماع منعقداً على القول بالإيجاب فيه ، لكننا لا نعرض في هذا الكتاب إلا لما نريد أن نوجه إليه المفكرين اليوم والغد ، ولا نهتم إلا بما نعتقد أن الخوض فيه سيقع لا محالة ، خصوصاً وأن اتصالنا بالحضارة وبالنظام الفرنسيين يجعلنا نهتم بكل ما هو ضمن إطارهما ؛ لأن لهما من الأثر في تكوين نخبتنا وتطوير ذهنيتهما الشيء الكثير . ولقد رأينا أخيراً في مؤتمر الطلبة العرب الذي أقيم بهولندا توصية تنص على عدم ذكر الدين في الدستور القومي ، وهي توصية لا نظن أنها أدرجت هناك إلا إرضاء لبعض الطلبة السوريين من غير المسلمين ، ولكننا مع ذلك لانحج أن نخفل عن تفاعل التيارات المختلفة في أفكار شبابنا وعقلياتهم ، وأن لا نرد إلى موضعها قضية تعليم الدين في المدارس وما يتعلق بها .

أما دينية الدولة فمسألة قد كتبنا عنها في فصل الفكر السياسي والفكر الديني ، وبيّنا أن الظروف السياسية والاجتماعية وغيرها هي التي وضعت الغرب في ذلك الاتجاه الذي يفصل الدولة عن الكنيسة ، وأن لطبيعة المسيحية أثرها في ذلك الفصل ، وأشرنا إلى تطور السياسيين الأوربيين في هذه الجهة منذ اتجهت الأحزاب إلى اليسار في الحكم وفي التفكير العام . وليست لادينية المدرسة إلا من الانعكاسات التي أشعتها تلك الظروف المومأ إليها ، وكما أنه لم تكن ثورة الثائرين على الديانات نفسها بل على رجال الكهنوت

الذين تحالفوا مع الأشراف على استعباد الشعب ، كذلك لم تكن ثورة الجمهوريين على دينية التعليم من أجل الدين نفسه ، ولكنها كانت فراراً من الاضطراب الذى يمكن أن يقع بين أنصار الشعب وأنصار البورجوازية ؛ فالمدرسة الجمهورية الفرنسية تكونت فى جو حرب سياسية ودينية ، ولذلك أعطيت من أول مرة روحاً لادينية سرعان ما وقفت ضد الماضى الفرنسى وأصبحت تقود المعركة فى سبيل الجمهورية ضداً على الملكية ، وفى سبيل التقدم ضداً على الجمود والرجعية ، وفى سبيل العلم ضداً على العقيدة . وهكذا أحدث الواقع التاريخى تضامناً بين العرش الفرنسى وبين الكنيسة والدجل وغيرهما من بقايا العصور القديمة فأصبحت كلها ذات قيمة واحدة فى نظر المدرسة الجمهورية . ومع أن القانون الجمهورى لم يقصد قط لأن يكون ضداً على الدين من حيث هو فإن الواقع هو أن الجو قد تغلب على المكلفين بالأمر فأصبحوا يشون فى التلامذة والطلبة أفكاراً معادية للدين ولكل ما من شأنه أن يحفظ أثره فى نفوسهم ، وتطور الحال إلى حد أن الدولة أخذت تتدخل فى حرية الوجدان للطلبة وللأساتذة ، وأصبح نوع من التفتيش يقع على كل من ثبت عليه الحضور فى الصلاة أو الاتصال برجال الدين . وقد روت مجلة (الاسبرى) الفرنسية أن تلامذة مدرسة المعلمين العليا بفرنسا حضروا فى إبان العطلة سنة ١٩٣٨ حفلات الكنيسة فاستنطقهم واحداً بعد الآخر مفتش الأكاديمية ، وعاتبهم على ما فعلوا ، وهددهم على عملهم حتى التزموا بعدم العودة لخرق ما يقتضيه الحياد !! كما هدد آخرون لمجرد امتلاكهم لأحد الكتب المقدسة . وهكذا انقلب ما يسمونه الحياد المدرسى حرباً شعواء على الدين ، ولم يعد الهدوء المشهود فى المدرسة إلا أداة لاضطراب أشد بين المتدينين وبين غيرهم ، وتفرقة عميقة بين أفراد الأمة الفرنسية التى أحست اليوم بمغبة ما وقع بها من أجل الحنق الشديد الذى انجر إليه الملاحدة الفرنسيون ضداً على المسيحيين الفرنسيين . ولقد رأينا هذه التجربة الفرنسية تطبق أيضاً فى تركيا الجمهورية فلم نر إلا عكس النتائج التى ادعاه أنصار اللادينية ؛ رأينا

اضطهاداً كبيراً للسليين ومنعاً لهم من تعايط التعليم الدينى حتى خارج المدارس الرسمية ، ثم اختلافاً عميقاً بين الأجيال المتعاقبة لا يغطى عليه إلا خوف من الاستعمار وحكم شديد الوقع عظيم الاستبداد .

أما فى انجلترا فقد وقعت عدة مناقشات ترجع لمسألة تعلم الدين فى المدارس ، ولكنها لم تصل قط إلى أن تمنع الدولة من تأييده ومساعدته ، ولم يكن من الممكن أبداً أن يطبق فى بريطانيا العظمى ما طبق فى فرنسا بعد الجمهورية ، وإن كان قسم مهم من الرأى العام البريطانى مال فى القرن التاسع عشر لتأييد الحياد المدرسى ، وقد جرت حول ميثاق بتلر سنة ١٩٤٤ مجادلات عنيفة للتوفيق بين رجال الدين المتعديدين وبين الحكومة ، وأخيراً وقع الاتفاق على أن الدولة تؤدى شطراً من نفقات بناء المدارس الخاصة وتأثيرها مع إبقاء المراقبة لنظر الجمعية المسؤولة عن المدرسة ، ولا تدخل الرقابة الحكومية إلا حينما تنفق الدولة كل المصاريف الضرورية ، وذلك عند عجز القائمين بذلك المشروع الخاص . لكن التعليم الدينى فى المدارس التى تراقبها الدولة يقع بكيفية غير أصلية ، مع إعطاء الحق للأباء أن يقوموا هم بشأن تعليم أبنائهم الدين متى طلبوا ذلك .

وقد اتجهت الأنظار فى فرنسا بعد الحرب الكبرى إلى العدول عن فكرة الحياد المدرسى عن طريق اللادينية إلى فكرة الحياد عن طريق الدين ، وهى الطريقة الإنجليزية التى ذكرنا آنفاً . ولكن أنظار المفكرين الفرنسيين تختلف فى الطريقة التى يتحقق بها هذا الإصلاح الجديد رغبة فى عدم الاستمرار فى الخلاف المستفحل حول هذه المسألة منذ عشرات السنين ، ويقوم الشيوعيون فى فرنسا بمقاومة هذا الإصلاح ويدعون للاحتفاظ بالمدرسة الجمهورية ، ولكن ذلك ليس منهم حباً فى الأسلوب الذى يمسى عليه التعليم فى فرنسا ، وإنما هو دفع لكل انبعاث من جانب الكنيسة ؛ لأنهم يعتبرون مقاومتها مقاومة للطبقة الرفيعة التى تتعبد البروليطارية ؛ ولو أنهم تأكدوا

من حياد الكنيسة المسيحية فيما يخص الخلاف القائم بين العامل وبين المالك لما وجدوا مبرراً مذهبياً لتأييد لا يكتفي بالتعليم ، لأن الشيوعية أيضاً لا تقبل أن يربى أبناء الدولة بعيدين عن المذهب الرسمي للاتحاد السوفياتي ، لأن ذلك من شأنه أن يمس بالتكوين العام لأجيال الغد ، ويعرقل تحقيق الأمانى التقدمية للثورة . وهكذا نرى أن الذين يهتمهم الاحتفاظ بمثل أعلى للأمة كلهم ينكرون مبدأ لادينية المدرسة .

والقضية بعد هذا كله هي قضية الغاية من التربية ، ثم قضية حق الطفل الذى هو موضوع التربية ، وطبعاً فإن للطفل الحق فى أن يستفيد من جميع المنابع التربوية التى أعدتها له الطبيعة وقدمتها له الأنظمة الاجتماعية للأمم المتحضرة ، وليس حقه فى أن يترك ويوضع رهن قوته الصغيرة ، لأن التربية فى هذه الحال تصبح مستحيلة ضرورة ضعف الوليد وحاجته لقيم أمين . إن الطفل يخرج للعالم إنساناً مستحقاً لكل عناية ، ولكنه لم يتمتع بعد بنصيبه فى الحرية وإن كان مستعداً لها متى تعلمها وتربى عليها ، وليس معنى هذا أن الطفل ملك لوالديه أو لأقاربه يفعلون به ما يشاءون أو يعاملونه معاملة العبد والمتاع ، ولا أنه ملك للدولة تتصرف فيه كيف تريد ، ولكنه مملوك نفسه وموضوع تحت مسؤولية كل من الأسرة والطائفة التى ينتمى أبواه إليها والدولة التى هو أحد رعاياها .

فمن واجب الوالدين وحققهما أن يرعيا ابنهما ويتهما بأمره وينظرا فى مصيره ، سواء فى الطور العائلى أو أثناء الطور المدرسى ، ولكنهما إذا زاغا عن الطريق وخانا طائفتهم أو دولتهما لم يعد لهما حق توجيه ابنهما ، كالمراة البغى تفقد النظر على بنتها لأنه يخشى عليها من تعليمها الفساد .

ومن حق الدولة وواجبها أيضاً أن تراقب أعمال الأبوين ، وتسهل لهما واجبهما ، وتعمل على المحافظة فى تربيتهما للأبناء على تراث الأمة الروحية والقومى ، والحيولة بينهما وبين كل عبث بعقائدهم أو فساد لها . وإذا كان

للدولة دين رسمي فعليها أن تهتم بشأن تعليمه والعناية به وحمايته من كل اعتداء مهما كان مصدره ، دون أن تفرط في حق الأقليات الأخرى أو تحرمها من نفس العناية وعين الرعاية . أما إذا كانت الدولة لادينية فإلطافنة تحل محلها ، فيجب أن تفسح لها الدولة حينئذ من الحرية ما يسهل عليها أداء واجبها نحو صغارها الذين يكونون في هذه الحالة أشد احتياجاً لرعايتها وعونها . إن التعاون بين الأسرة والدولة والطائفة أمر ضروري لتكوين المدرسة الحقيقية التي تعنى بكل المقومات القومية للأمة .

ونحن نعتبر الدين من مقومات الوطنية المغربية ؛ لأنه الذي يحفظ مظهر النموذج النفسى المغربى ، ولذلك لا يمكننا أن نتصور مدرسة مغربية لا تعنى بتعليم الدين ، فهو واجب وجوب اللغة والتاريخ والحساب وغيرها من المواد الأولية التي لا يستغنى عنها منهج من مناهج التعليم . وليس من المعقول بعد التجارب المتعددة التي رأيناها في غيرنا من الأمم أن نكل تعليم الدين للآباء أنفسهم ؛ فإنه ليس في متناول كل الآباء أن يقوموا بواجب أبنائهم ؛ إذ هم في شغل شاغل بمقتضيات العيش وواجبات الحياة ، ولو قدر كل فرد على تعليم ابنه الدين لقدر أيضاً على تعليمه غير ذلك ، ولما احتجنا لهذه المدارس العامة وما تتطلبه من مجهود وتدير ، كما أنه ليس من المعقول أن يكون هنالك قسم من الأمة يتعلم الدين وقسم آخر ينشأ تنشئة لا يكمية بعيدة عن كل اتصال بالتراث الروحى لأمته ، وهذا ما يبين ضرورة تعليم الدين لافى المدارس الخاصة بالمغاربة وحدها ؛ بل حتى فى المدارس المؤسسة للأجانب والتي تشتمل على قسم من أبناء المغاربة ؛ فالمناهج المدرسية فى المغرب يجب أن تكون واحدة ، ويجب أن تكون العربية والتاريخ المغربى والدين جزءاً من مقوماتها . وقد يرى الأجانب فى هذا القول جرأة عظيمة ، ولكن الواقع أننا لا نقول إلا الحق ولا نطالب إلا بما هو جار فى كل الأمم التي لها دين رسمي . إننا لا نريد أن نفرض على غير المسلمين أن يتعلموا

الإسلام ، ولكننا نريد أن نفرض على كل المدارس أن يكون في مناهجها قسط من التعليم الديني يلزم به أبناء المسلمين ويساح فيه غيرهم ، أو أن يكون هنالك وقت للتعليم الديني يشتغل فيه تلامذة كل ملة مع معلمهم الدينيين على حدة ، تحت إشراف الدولة وعلى حساب ميزانيتها . وقد طبق الإيطاليون ذلك في بعض المدارس المختلطة في لوبيا أثناء حكمهم لها ، فلماذا لا نستطيع نحن تطبيقه في المغرب ؟ ومثل هذا يجب أن يقع بالأحرى في المدارس الأجنبية المؤسسة بطنجة والتي هي ملزمة بقبول أبناء المغاربة . إن ذلك أقل ما يجب من الرعاية لأبنائنا والاهتمام بمصيرهم الروحي .

إن قضية الحياد المدرسي قضية خرافة لم تصل نتائجها لأكثر من تجريد فرنسا وتركيا من مقدساتهما والإلقاء بهما في أحضان حيرة لا يخرجهما منها إلا الرجوع لنظام مبنى على أصول إيجابية في العقيدة وفي الاجتماع . وإن تركيا في الواقع لم تقم إلا بتقليد فرنسا لتحسب في عداد الأمم الغربية ، في الوقت الذي تألبت فيه أوربا ضدّا على الشرق والشرقيين . وإن طبيعة الإسلام التحريرية المضادة لكل رهبانية أو نظام كهنوتي لا تترك لنا مجالاً للبحث عن تجريد أنفسنا من صفات هي أجنبية عنا ، فإن الإسلام لا يزيدنا إلا تنبيهاً في الأصول التحريرية والمبادئ الاجتماعية التي من شأنها أن تنشر العدل وتشعر الفرد بمسؤوليته أمام الجماعة وواجبه في خدمتها . وإن منع الأبناء من ثقافة الإسلام لحرمانهم من أسس معاني النفس وأوسع بينات العقل وأفسح ميادين الحرية .

اجبارية التعليم

يوجد في المغرب زهاء المليونين ونصف المليون من الأبناء في السن المدرسي ، ولكن لا يتردد منهم على التعليم إلا ما يقارب المائة والخمسين ألفاً على اختلاف أنواع المدارس وتعدد مناهجها . وزيادة على ذلك فهو لاء التلامذة موزعون على سائر أنحاء البلاد ؛ الأمر الذي يجعل فائدتهم ضئيلة بالنسبة لما يرجى من تعليمهم من تكوين رأى عام نافع مفيد .

ويقوم نظام التعليم الحالى بالمغرب على أساس اعتبار المكان المدرسي منحة للأبناء يحرم منها أولاد الشعب وأبناء الفقراء ، ويتمتع بها أبناء الأعيان وبعض من يساعدهم الحظ من ذوى الوسائط والحيثيات . ويضطر أكثر من نصف العدد الذى يتعلم إلى أداء أجرة التعليم فى المدارس الحرة ؛ نظراً لأن هذه المدارس لا تقوى على القيام بنفسها بغير ذلك الأداء ؛ لأنه ليس لها من رعاية الدولة ومساعدتها ما يكتفى للقيام بشؤونها . وهكذا نجد أن مستقبل الثقافة فى البلاد رهن بتغيير هذه الحالة وجعل التعليم الابتدائى والثانوى موحد البرناج مجانياً وإجبارياً لكل البنين والبنات .

إن أول ما تتحمله الحكومة العصرية هو ما يرجع لتعليم الشعب وإعداد أفرادها ليكونوا مواطنين صالحين للقيام بواجبهم نحو أنفسهم ونحو الوطن الذى إليه ينتسبون . وإن الحكومة التى لا تعنى بشأن المعرفة ، ولا تجعلها فى متناول كل الطبقات ، ولا تحمل الجاهلين على أن يتعلموا لهى حكومة لا قيمة لها فى الاعتراد العصرى ، ولا تستحق من المواطنين أى احترام أو تقدير . وليست هذه النظرة فى الواقع حديثة العهد ، ولكنها نظرة

فجر النهضة الغربية وبالأخص منذ عهد الثورة الفرنسية التي أقرت حقوق الإنسان وجعلت التعليم خميرة اجتماعية يجب أن يطعم بها كل الأفراد .

وتعتبر هذه الميزة إحدى النقط التي تتفوق بها مدنية ما بعد النهضة الأوربية على العصور الوسطى المسيحية ، فإن المعرفة كانت من قبل وقفاً على طبقة معينة من رجال الدين ورجال الشرف يحرم منها كل من عداهما من أبناء الفلاحين والعملة ، مثلاً يحرمون منها في بلادنا اليوم .

ولقد أوجب الإسلام على كل مسلم أن يتعلم ، وقال النبي عليه السلام : « طلب العلم فريضة على كل مسلم » . وبين الغزالي اختلاف العلماء في المقصود من لفظ العلم ، ونعى عليهم قصره على بعض شئون الدين وأوليائه . ونقول نحن : إن النبي عليه السلام أطلق لفظ العلم لكي نطبقه في كل عصر بحسب ما تحتاج إليه خميرة المعرفة العامة من فنون ، وقد نقل عن علي أنه كان يقول : « علموا أولادكم فقد خلقوا لجيل غير جيلكم » وهذا يعني أن التعليم المفروض على كل جيل يجب أن يكون بحسب العصر الذي سيعيش فيه ذلك الجيل وما يتوقف عليه من حاجات ، وهو ما ينطبق تماماً على مبدأ التطور المطلق الذي هو عقدة هذا الكتاب . وإذا كان المسلمون لم يطبقوا هذا المبدأ الإسلامي كل التطبيق فالذي لا شك فيه هو أنه لم تقبل طائفة على التعليم بصفة تلقائية كمثل ما أقبل عليه المسلمون ، ولقد أدركنا نحن أثراً من هذا الإقبال العام حيث وجدنا على بعد كل مائة متر كتاباً قرآنياً مليئاً بالأطفال يتردد عليه كل مولود ولو أمدأ يسيراً قبل أن يتعاطى أى مهنة أو يقبل على أى اتجاه ، ولكن الفوضى التي عمت كل جوانب الجهاز الإدارى والاجتماعى فى المغرب شملت ناحية الدراسة نفسها ، وصبغتها بجمود جعلها لا تقوى على مسيرة التقدم الذى يقتضيه تطور العالم واتصال المغرب بأحدث أساليب العصر . وكان من المنتظر أن يساعد هذا الاتصال على تحسين الأحوال وقلب أوضاع الحياة المغربية بكيفية تصميمية واعية لولا أن البلاد

اصطدمت بأغراض استغلالية لا تثبت إلا مع سياسة التجهيل والاضطراب المقصودين، ولكن ذلك لم يمنع المغاربة من أن يشعروا بالحاجة إلى المدرسة الجديدة وتعميمها، ولذلك طالبوا من أول يوم بجعل التعليم إجبارياً لكل أفراد الأمة؛ طالبوا بذلك أولاً في مؤتمرات طلبة شمال أفريقيا المسلمين، وطالبوا به من بعد في (برنامج الإصلاحات المغربية) الذي قدمته كتلتنا الوطنية وألبت من حوله الشعب زمناً غير قصير.

ومع أن الحركة الوطنية كانت تؤمن دائماً بوجوب قيام الدولة وحدها بالتعليم وإنفاقها عليه من الميزانية العامة؛ فقد رأت أن النظام القائم لا يمكن أن يؤدي واجبه أو يسمح للحكومة المغربية بأدائه؛ لأن سياسته لا تتحمل غير ما يقرره مصطلحو الشؤون الأهلية من أصول للتجهيل والتفكير.

لذلك رأت الحركة الوطنية من الضروري خلق هذه الصوفية الشعبية التي سمحت بأن يتنافس كثير من أفراد الأمة ورجالها في تأسيس المدارس والإنفاق عليها من تبرعاتهم استجابة لنداءات جلالة الملك وتوجيهاته. ولقد كان ذلك على الأقل مظهراً عظيماً من الشعب تعبر عن رغبته في التعليم وعن استنكاره لتقصير الحكومة في القيام بواجبها، ولكن الحكومة لم تغير من سياستها التعليمية شيئاً، وكل ما هنالك أنها قامت بتعويق هذه المزاومة الشعبية التي تفوقت عليها في الكم وفي الكيف. والنتيجة بعد ذلك كله أن مليونين ونصف مليون من أطفالنا ما يزالون ينشأون على أمية فاضحة وجهل مهلك.

وأياً ما كان الأمر فنحن نقرر الآن الأصول التي يجب أن نمضي عليها، ولذلك لا ينتظر منا أن نتوسع فيما يلقاه المعلم ببلادنا من صعوبات ومقاومات، ولكن لا يمكننا أن نمر بهذا الموضوع دون أن نسجل على النظام الحاضر في المغرب ضروب الخزي التي يستحقها من أجل موقفه من

المعرفة وأسبابها ، خصوصاً متى قارنا أثر الأعمال التي قامت بها روسيا في ظرف عشرين عاماً في بلادها وملحقاتها ، فقد قضت على الأمية قضاء لا مرد له ، وأصبحت كل عائلات الاتحاد السوفييتي تفتخر بوطن ذي قيمة إلى جانب أفراد الأسرة ذوى المستوى المحترم في التعليم . وإنها لمقارنة فاضحة للذين ينتسبون للديمقراطية الغربية ، ويدعون حمل رايتها عندنا .

إن كل مواطن له الحق في أن يتعلم ويجب أن يتعلم ؛ ذلك مبدأ لا يقبل الجدل . وإنه ليجب أن يأخذ المواطنون كلهم قسطاً واحداً مشتركاً من المعرفة التي تساعد كل فرد منهم على أن يتحمل أعباء الواجبات ، ويتمتع بما له من حقوق . والدولة مبدئياً هي التي يجب أن تضمن له وسائل الحصول على ما يجب عليه من علم ، ولكن لا بأس من أن تقبل مساعدات الذين يريدون الخير من أفراد الأمة وهيئاتها ، لا سيما في مرحلة الانتقال الشبيهة بالتي نجتازها اليوم ، ليتسنى تحقيق ذلك المبدأ في أقرب وقت ممكن .

ولكى تقوم الدولة بهذا الواجب يجب أن تضع له تصميماً لمدة عشرة أعوام توزع فيها المملكة الشريفة على عشر مناطق تعليمية بحسب عدد الأطفال الذين في السن المدرسي ؛ بحيث لا تقل كل منطقة عن مائتي ألف تلميذ ، ثم تقوم بإجبار التعليم لتلاميذ منطقة واحدة في كل سنة ، وذلك ما يتطلب منها إنشاء أربعائة مدرسة في كل عام .

ولكى تستطيع الدولة أن تنفذ هذا التصميم يلزمها أن لا تهتم بالمظاهر الشكلية فحسب ، وأن لا تظل تنفق من الأموال الضخمة على بناء المدرسة الواحدة فتجعل منها قصراً فخماً يفوق أجمل مساكن الآباء الأغنياء ، ولكن يجب عليها أن تقتصد في الإنفاق وتكتفي بالأماكن الصحية ، وأن تقوم بصفة خاصة بمراقبة الذين يتولون صرف أموال الدولة في هذا السبيل . ومثل ذلك يمكن أن نقوله لأهل الفضل الذين يتبرعون لبناء المدارس وإعدادها ؛ فخير لهم أن يبنيوا أربع مدارس أو خمساً من أن يبنيوا مدرسة واحدة

بمبالغها جميعاً . وإنى أعتقد بحسب التجربة التى أدانى إليها تعاؤنى مع الذين أنشأوا المدارس الحرة أن أربعة ملايين (بالراء) من الفرنك فى السنة كفيلىة إذا أنفقت على وجهها بتحقيق البرنامج السنوى آنف الذكر ، إلى جانب مليار واحد للنفقات العادية لمدارس كل إقليم . أى أنه بعد عشرة أعوام تتحرر الدولة من الأربعة ملايين وتصبح ميزانية التعليم عشرة ملايين من الفرنك تقريباً ، وهو ما لا يكاد يتعدى ربع ميزانية المغرب الحالية .

وقد يوجه إشكال على هذا التصميم الذى اقترحه بأنه يجعل إجبارية التعليم على حسب الأقاليم ، وذلك يقتضى عملياً أن يتأخر الإقليم العاشر عن الأول تسعة أعوام ، وذلك ما يضر ببعض جهات الوطن . ولكننا نجب عن ذلك بأن الأمة متضامنة ، وأنه من حيث ما بدأ النفع يعم . وإذن لا غضاضة من أن تتحمل بعض الجهات هذا التأخر الضرورى عن الجهة الأخرى ؛ لأن تطبيق البرنامج دفعة واحدة غير متيسر ، وإن كان هو المثل الأعلى لو أمكن . وتأسيس بضع مدارس فى كل جهة يؤدى إلى استمرار المرض الاجتماعى الذى نحس به فى وسطنا من جراء ذلك الأسلوب ، وهو أن فئة صغيرة هى التى تتعلم فتختلف عن غيرها فى التفكير وفى النظر ، ويصيبها غرور يمنعها من القيام بما يشتغل به إخوانها ، وأية قرية لا يشتكى أفرادها من بعض البنين أو البنات الذين تعلموا قليلاً فثاروا على أداء الواجبات التى يؤديها للأسرة إخوانهم وأخواتهم ، لا شئ إلا لأنهم يرون أنفسهم أعلى من مستوى الآخرين ؟ فتعليم الإقليم دفعة واحدة يجعل الجيل متساوياً فيما يقدم إليه من معرفة وإعداد ، فلا يتكبر أحد منهم على الآخر ، بل يشعرون بالحاجة إلى التعاون لتطبيق ما تعلموه جميعاً .

إن قضية التعليم قضية حياة أو موت ؛ لأن كل ما نريده للأمة من رفاهية وأمن وحرية لا يمكن أن يتم إلا إذا أعدته لنفسها بنفسها . وذلك ما لا يتيسر لها إذا بقيت فى هذه الحالة ؛ يحيط بها الجهل ويعوقها عن الاستفادة من خيرات الوطن ومن موهبة الفكر التى هى ميزة الإنسان .

مواد التعليم

إن ترتيب السنين وتنويع الدروس لا يعطيان الفائدة المطلوبة منهما إلا إذا كانا مصاحبين لأسلوب نافع صحيح ، ويمكننا أن نعتبر مقياس النفع في منهج ما باعتبار الهدف الذي يرمى إليه من دراسة مادة من المواد ؛ فإذا وجدنا الأسلوب يحقق ذلك الهدف فهو الأسلوب الصحيح النافع ، وإلا فيجب البحث عن تعويضه بغيره من الأساليب تبعاً لتجاربنا أو تجارب غيرنا .

فإذا نظرنا لمادة اللغة العربية مثلاً وجدنا الهدف الذي يجب أن ترمى إليه هو ما وضعه رجال الاختصاص العرب ولخصوه في النقاط الآتية :

١ — أن نجعل الطلاب قادرين على القراءة الصحيحة في سهولة ويسر ، وأن يفهموا ما اشتملت عليه الكتب من معان وأفكار .

٢ — وتمكينهم من التعبير عما يحول في نفوسهم ويقع تحت حواسهم بعبارة عربية صحيحة مع الدقة وطلاقة اللسان وقوة البيان .

٣ — وأن تكون دراسة العربية وسيلة صحيحة للثقافة ، وتوسيع المدارك ، وتنمية الذوق السليم ؛ وتزويد الطالب بكثير من المعلومات القيمة ؛ لا أن تكون محض دراسة لألفاظ وتراكيب ومفردات ، عمادها الزينة والزخرف الشكلى ، وهى فى الحقيقة فارغة لا روح فيها ولا حياة .

٤ — وأن يتصل الطلاب اتصالاً وثيقاً بالحياة الأدبية والعلمية المحيطة بهم ، وأن يسايروا نهوض الأدب الحديث ؛ لا أن يكونوا بمعزل عما حولهم فتكون المدرسة فى ناحية والحياة الأدبية الواقعية فى ناحية أخرى .

٥ — وأن تكون المدرسة مثيرة روح الشوق إلى القراءة والاستزادة

من الثقافة والوقوف على ما جاء به الكتاب والمفكرون في العصور المختلفة^(١).

ولقد أجمع الاختصاصيون العرب على أن التعليم الجارى في المدارس العربية بالشرق الأوسط لم يحقق الغرض ولا أنجز هذه الغايات ؛ لأن الطلبة يتخرجون من المعاهد العليا فضلا عن غيرها معوجى اللسان لا ينطقون بعربية غير ملحونة ، وأصبحت الدروس العربية لا تلاقى من القبول ماتلاقيه دروس اللغات الأجنبية ، بل تجاوز الأمر ذلك إلى حد أن الذين يتصلون بالثقافات والآداب الغربية يفضلونها ويتذوقونها أكثر من الثقافة والآداب العربية ، ويصل بهم الحال إلى اتهام العربية في أحسن صفاتها ، وهم في الحقيقة معذورون ؛ لأنهم لم يتذوقوا لغتهم ، ولم يجدوا الوسائل التي تجعلهم يدركون أسرارها ومحاسنها . وإذا كان هذا في المشرق العربي فما ظنك بالحالة في المغرب العربي حيث تدرس اللغة العربية بأساليب أبعد ما تكون عن المناهج الصحيحة ، وعلى معلمين جلهم لم يستكمل من الثقافة ما يؤهله لأداء الواجب ، والقيام بالمهمة التعليمية الكبرى الملقاة على عاتقه ؟ !

ولقد درس المؤتمر الثقافى الأول للجامعة العربية هذه الحالة ، وأكد أن أساليب تعليم اللغة العربية محتاجة في الجملة إلى كثير من الإصلاح مهما كان البرنامج صالحاً ؛ لأن قواعد النحو والصرف « تعلم مجردة من غير عرض أمثلة كثيرة ودون مراعاة طويلة مما يجعل القواعد في جانب والحياة اللغوية العملية في جانب » . وأيضاً فإنه ليس هنالك تضامن بين مدرسى المواد الأخرى كالجغرافية والتاريخ مع مدرسى اللغة العربية ، لاسيما وأن القسم الأكبر من مدارس المغرب تعطى فيه هذه المواد باللغة الأجنبية . وهكذا نجد الطالب يجيد أحياناً إذا كتب موضوعات الإنشاء ، بينما يرتكب أخطاء لغوية لا حد لها إذا كتب في الجغرافية أو في التاريخ أو غيرهما من العلوم .

(١) انظر التقرير الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الثقافى الأول للجامعة العربية .

وأما تعليم الإنشاء فهو مثال الأسلوب الضعيف ؛ لأن موضوعاته في المدارس الثانوية « لا تستمد عناصرها من الاقتصاد والاجتماع والأخلاق والثقافة العامة » ؛ بل هي موضوعات لا عناصر لها إلا الألفاظ ، ولا فكرة لها إلا الخيال ، كأن المقصود من الإنشاء هو مجرد رصف الألفاظ وتركيب جمل ولو كانت خواء لا مدلول لمجموعها ولا غاية لموضوعها .

ولا شك أننا إذا أردنا أن نحلل عناصر المأساة التي أدت بتعليم اللغة العربية لهذه الحالة نجدتها تتلخص في النقص الموجود في الكتب ، والضعف الغالب على المعلم من جهة ، وفي طبيعة اللغة العربية من جهة أخرى . وكل من هذين القسمين محتاج لعناية قوية ومجهودات جبارة من رجال العلم المختصين لكي يتسنى للمدرسة المغربية أن توثق ثمارها ، وتجعل في متناول أبنائها هذه اللغة العظيمة التي ابتليت بآفات أهلها وتضعضع مداركهم .

وما قلناه عن اللغة العربية يمكننا أن نقوله فيما يرجع لأساليب دراسة التاريخ العربي على العموم والمغربى على الخصوص . فقد ألفنا أن نعتبر التاريخ مجرد أحداث عارية أو تواريخ معينة لا ترتبط ببيئة ولا بظروف اجتماعية ولا ترمى لاستخراج العبر التي ينبغى أن يستفيد منها التلميذ في استنتاجاته المقبلة .

ولقد نصح المؤتمر الثقافى « بضرورة جعل محور دراسة التاريخ في المرحلة الابتدائية دراسة تاريخ القطر الخاص الذى يعيش فيه التلامذة ، مع العناية بدراسة الصلات بين هذا القطر وبين سائر البلاد العربية قبل الإسلام وبعده إلى سقوط بغداد » . وتناسى المؤتمر ضرورة دراسة تاريخ المغرب العربى قبل الإسلام وبعده إلى سقوط الأندلس ، ثم دراسة عصر النهضة مع العناية بالروابط الثقافية والتاريخية المتعددة التي كانت بين مختلف أنحاء العالم العربى من جهة والعالم الخارجى من جهة أخرى .

وبما أننا لا نريد أن نتوسع في هذه الموضوعات الراجعة لأساليب

الدراسة وتوجيه موادها وترتيب مناهجها ؛ لأن ذلك يستنفد منا وقتاً كبيراً وصفحات عديدة تخرج بنا عن الغاية التوجيهية العامة التي نريدها من هذا الكتاب — فإننا ننصح لقراءنا بدراسة تقارير اللجان التحضيرية للمؤتمر الثقافي الأول للجامعة العربية وقراراته ، ونهيب برجال الفكر والتعليم منا ليتابعوا المجهود الذي يبذله رجال التربية والتعليم العرب ، ويشاركوا فيه بالدرس والتفتيش والملاحظة والتعقيب ، وأتمنى لو أتيحت الفرصة للبعثتين بمسائل التشقيف من إخواننا فينظموا مؤتمراً دورياً للاهتمام بهذه القضية الأساسية في تحسين التعليم ؛ يدرسون فيه نقاط الضعف الموجودة في برامجنا ومناهجنا ومواد دراستنا ، ووسائل الإصلاح التي يمكننا أن ندخلها عليها في ظروفنا الحاضرة والإصلاحات المثالية التي يمكننا أن نعمل على تحقيقها رويداً رويداً كلها وجدنا لذلك سيلاً أو نلنا نصيباً من الحرية التي نحن محرومون منها .

ولكن مادة لا يمكننا أن نغفل الإشارة إليها ؛ لسبب واحد هو عدم وجودها في المدرسة المغربية إطلاقاً ، وتلك هي التربية الوطنية ، مع أنها من المواد الأساسية والضرورية لكل من يرمى لتكوين المواطن الصالح الشاعر بنفسه وبما له من مسؤوليات نحو قومه وبلاده . ولقد أوصت الجامعة العربية دول العرب باعتماد التوجيهات التي قررها المؤتمر الثقافي في مادة التربية الوطنية ، ونلخصها هنا ؛ لأن التوصية تشملنا ولأن الحاجة للعمل بها في بلادنا أشد وأكدر :

١ — إبراز الاتصال الجغرافي التام بين البلاد العربية في قارتي إفريقية وآسية .

٢ — العناية بإظهار أن هذه البلدان كانت مهداً لأقدم حضارات العالم ، وأنها قدمت للحضارة العالمية أجل الخدمات .

٣ — إبراز الاشتراك التاريخي بين هذه البلدان في العصور القديمة والمتوسطة والحديثة .

٤ — يؤكد أن التعاون بين أبناء البلاد العربية على اختلاف مذاهبهم كان قوياً في الماضي كما في النهضة الحديثة ، والدعوة لتوطيد دعائم هذا التعاون لتحقيق الأهداف القومية العليا .

٥ — بيان أن التطور العالمي سائر نحو التكتل والاتحاد ، وأن جامعة الدول العربية مظهر من مظاهر هذا التطور ، وليس معنى التكتل فقدان شخصية الأجزاء المكونة لها ، وإنما المقصود أن تكون لهذه البلدان خطط مرسومة لتنسق جهودها نحو الأهداف المشتركة .

٦ — بيان أن الاستقلال حق طبعي للشعوب ، وأن الاستعمار ضرب من الرق يجب القضاء عليه ، وإبراز مساوئ الاستعمار وما جره على البلدان العربية وغيرها من ويلات ، وأنه ينبغي في البلاد العربية جمعاء العمل على بث روح التعاون لتحرير البلدان العربية التي ما تزال واقعة تحت نيره .

٧ — تؤكد أن النظام الديمقراطي الصحيح أحسن الأنظمة لضمان الحرية والعدالة والمساواة وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع ، والعمل على جعل روح الديمقراطية الصحيحة راسخة في نفس الناشئة .

والمقصود العام من هذه التوصيات هو أن تكون مادة التربية الوطنية أداة لجعل المواطن صالحاً لوطنه الخاص ؛ أي البلاد التي نشأ فيها ويحيي بها ولسائر العالم العربي ، ثم لسائر العالم الذي هو الوطن الأكبر للجميع .

مناهج التعليم

هذه إحدى المشكلات العظيمة التي تعترض التربية والتعليم في بلادنا؛ فإن الذين يقومون على أمرهما في الوطن يعينهم اتجاه خاص يختلف تمام الاختلاف عما نقصد إليه نحن، ولذلك فإن السياسة تعمل عملها في توجيه البرامج وإعداد المناهج؛ فتصبح اللغة والتاريخ والجغرافية الأجنبية ذوات المقام الأول في الحصص وفي الاعتبار العام، ويصبح القسط البسيط المقرر من جغرافية الوطن وتاريخه موجهاً بحسب الأغراض الاستعمارية وأهوائها، فالاستعمار لا يعرف النزاهة حتى في الدرس وفي التقرير، وأين هو كتاب الجغرافية التي تجد فيه حدود المغرب الحقيقية دون تأثر بالاعتبارات المصطنعة للوضعية السياسية الحالية؟ وأين هو ذلك الكتاب الذي يتحدث عن تاريخ المغرب بما فيه من مجد وعظمة وما ينبغي أن يبعث في روح التلامذة من إيمان بالوطن واعتداد بالنفس؟ وأين هي التربية القومية التي تعلم الأبناء ما لهم من واجبات وما عليهم من حقوق نحو هذا الوطن ومقدساته وحياته؟

والهدف الذي تقصد إليه المدرسة ومناهجها لا يتعدى العمل على تكوين موظفين معاونين يملأون الدواوين المغربية، أو عمال فلاحين يشتغلون عند المستعمرين في ضيعاتهم العصرية. وإذا خرج من بين هؤلاء وأولئك من يتوسع في المعرفة فلن يكون غير شاذ تتأكد به القاعدة ولا يبطلها، وحسبه أن ينضم إلى إحدى الفئتين، أو يعيش على هامش الحياة في معزل عن غير الألم والاضطراب.

أما المدارس الحرة التي أخذت تكافح من أجل تكوين ثقافة قومية فهي لم تخرج بعد بحكم الضرورة عن المناهج التي تفرضها عليها الإدارة فرضاً ، وترغمها على السير بمقتضاها إرغاماً . وهي بعد لم تخلص إلى نفسها لتنظر كيف يجب أن تعمل ، وهل تسلك طريق المدرسة الفرنسية أو الانكليزية ، أو تستمد من نظم التعليم عند الأمريكان والروس ، ولم تجد الوقت لتنظر في التيارات العربية الجديدة حول التعليم . إنها مشغولة عن كل ذلك بالاهتمام بتدليل العقبات وإزالة الصعوبات ، والعمل على كسب ما تنفق به على أساتذتها المتواضعين وحاجياتها المتزايدة ، والتفكير فيما يجب به عن اعتراضات الإدارة وأهدافها السياسية التي لا تنفك تملئها كل حين .

ومع ذلك فهي تملك من الروح القومية والإخلاص في التربية ما لا تملكه المدارس الحكومية . وحسبها أنها تعنى باللغة العربية عناية لا توجد في غيرها . ولكن مستقبلها على الرغم من كل هذا ما يزال مضطرباً كل الاضطراب ، وما يزال متوقفاً على أن تعنى بها الدولة كل العناية ، وتفسح لها من المجال ما تحقق به أهدافها القومية وغاياتها .

وأخطر ما يفسد البراج التعليمية في بلادنا هو هذا التنوع الذي تقصد إليه السياسة قصداً ، وهذه المدارس التي تخصص لأبناء الأعيان أو التي تهيأ لأولاد الفقراء كإن للمعرفة لونين مختلفين بحسب الطبقة التي ينشأ فيها التلميذ . فأول ما يجب أن يعنى به من أمر المناهج هو توحيدها ، أي جعل التعليم واحداً لكل الأفراد ، لا فرق بين عنصر وآخر وبين طبقة وأخرى ولا بين مذكر ومؤنث ؛ لأن الكل سواء في الحاجة إلى قسط من المعرفة العامة التي تفسح له مجال التفتح الذهني والتمتع الجسمي ، وفقاً لما خلقته له يد العناية الإلهية وأنشأته من أجله . وكذلك هذا التنوع من المدارس الأصلية والعصرية يجب أن يصل إلى وحدة كاملة منسجمة ؛ لأنه ليست هنالك مادة من مواد المعرفة في هذه أو تلك إلا ويجب أن تعلم لكل الناس ، إذ لا ينبغي

أن تنشأ في الأمة بصفة اصطناعية فئتان مختلفتان في التكوين ، إحداهما محافظة والأخرى مجددة ، أو إحداهما تعلم الدين والمقومات القومية والأخرى بعيدة عن كل ذلك ، بل يجب أن يكون الكل تكويناً قومياً متحداً ، وأن تكون المدرسة نفسها المعلبة للدين وللدنيا ليشترك المواطنون جميعاً في تطور العقلية والذهنية بقسط منها ، ولا يفضل إلا بما يقتضيه الاستعداد الخاص أو المجهود الممتاز .

وإذا قلنا التوحيد في المناهج فلا يفهم من كلامنا أننا نريد التوحيد في كل مواد الدراسة ، وإنما نعني الوحدة في هدف التعليم وفي الحق الذي يخول لكل أحد أن يسأله ، ثم في أصول التربية والتعليم الضرورية للخميرة العامة للعرفة . أما وحدة البرامج كلها فذلك أسلوب فرنسي وضعه نابليون وكان وزير معارفه يفخر حين يأخذ الساعة في يده ويقول : إن كل مدارس القطر تعلم في هذه اللحظة الحساب مثلاً . وقد ظهر لرجال المعارف الفرنسيين ولغيرهم فساد هذا المنهج الذي لا يكون للأمة إلا نسخة واحدة من المثقفين ينقصها التنوع ويقيدها التحذلق . ولكن الذي نريده هو أن يشترك الأبناء كلهم في الحصول على بعض الأسس اللازمة لكل برنامج ، فيتعلمون فيها اللغة القومية والتاريخ والتربية الوطنية والدين والأشياء والرياضة البدنية ، وما يناسب ذلك من وسائل السلوك العام ، والتربية الاجتماعية ، وبعض التجارب اليدوية بحسب الجهات . ثم لا علينا أن تختلف المناهج فيما وراء ذلك بحسب ملكة التليذ وحاجة الجهة التي هو منها .

وليس من غضاضة علينا أن نقبس شيئاً من مناهج التعليم في الديموقراطيات الشعبية ، وهي متفقة إلى حد بعيد مع الأسلوب الأمريكي . وهكذا يمكننا أن نحقق فكرتنا في إجبارية التعليم الابتدائي والثانوي . وبمقتضى ذلك فسيبتدى الطفل الدراسة والتربية في روضات الأطفال التي يجب على الدولة أن تكون منها العدد الكافي والأساتذة

اللازمين لكل أبناء القطر الذين يقبلون فيها ما داموا لم يصلوا السادسة من العمر . ومتى تمياً العدد الكافي فلا مانع من جعل الدخول إليها إجبارياً ليتسنى للدولة أن تقوم بواجب مساعدتها للأسرة في تكييف الأبناء وإعدادهم للاتصال بالمدرسة الابتدائية . ثم متى وصل الطفل للسنة السابعة من عمره دخل المدرسة الابتدائية ليقضى فيها أربع سنوات ، ثم المتوسطة التي يقضى فيها ثلاث سنوات ، ثم الثانوية التي يتخرج منها بعد ثلاث سنوات . وهكذا سيقضى كل واحد بعد روضة الأطفال عشر سنين في الدراسة ويخرج بعد إتمام السنة السادسة عشرة من عمره وقد حصل على الشهادة الثانوية فينصرف إلى حيث ينجح من نواحي التخصص ، أو يقبل على حياة عملية خرة .

وفضيلة هذا التقسيم الذي اخترناه هو تمكين المكلفين بالتعليم من أن يوجهوا التلامذة منذ المدرسة الابتدائية المتنوعة في برامجها والمتحدة في تربيتها وأهدافها وبعض موادها الأساسية إلى ما يليق بهم من الدراسة المتوسطة والثانوية . وطبعي أن مناهج هذين ستختلف أيضاً وتنوع أقسامها بحسب حاجة التلاميذ العقلية أو المهنية .

ومتى تم أمر الإعداد الثانوى فستقوم الدولة بتكوين عدة جامعات وكليات دينية وأدبية وعلمية وزراعية ومهنية ، حيث يجد كل واحد من هؤلاء الحاصلين على ثانوية المدارس القومية الموحدة مراكز للتخصص الكامل الذى تقتضيه حاجة البلاد الروحية والمادية والفنية .

لقد رأينا تجربة التعليم الأولى الإلزامى في مصر ، فلم نر له أثراً يذكر في تكوين المجتمع الصالح الذى تتطلبه البلاد . ولقد رأينا الانكليز يمتحنون مجتمعهم في الحرب الأخيرة فيصلون إلى انتقاد تعجل إخراج الأبناء من المدرسة والاكتفاء بالدراسة الابتدائية ؛ لأن نسبة مئوية كبيرة من الجنود الانكليز لم يكونوا قادرين على كتابة الرسائل أو تحرير أبسط الموضوعات ، وكل ما يتلقونه في الدراسة الابتدائية يضيع بعد الخروج من المدرسة

والانغمار في الحياة العامة . ولذلك قررنا اليوم أن يلزم الأبناء بالدراسة إلى السنة السادسة عشرة من العمر .

ولقد شغل إخواننا المصريون بما يجب الاستمرار أن يشغلنا به دون أن يساعدنا عليه ، وهو تكوين الفنيين الذين تمتلئ بهم الإدارة ، بدعوى أننا إذا لم نستطع إيجاد هؤلاء الفنيين فلن نكون أهلاً للاستقلال . ورأى هو أنه لا ينبغي لنا أن نقع في هذا الغلط ؛ بل يجب أن نوجه العناية قبل كل شيء إلى التكوين العام للأمة ، إلى نشر هذه الثقافة الابتدائية والثانوية في كل الأوساط المغربية ؛ فإن تكوين عناصر الرأي العام المغربي مقدم على غيره من الاعتبارات ، وإن مقارنة بين المجتمع اللبناني مثلاً وبين المجتمع المصري كافية لإعطائى الحق في هذا الادعاء ؛ فصر تفوق على لبنان من جهة العلماء والمتخصصين ، ولكن لبنان يظهر متفوقاً من الناحية الاجتماعية بفضل أن نسبة الحاملين للثقافة العامة في الجيل أكثر مما هو في بلاد الكنانة ، وبذلك فإن جمهور الفلاحين اللبنانيين أقدر على تكوين رأى المستقل إزاء كل مسألة عارضة من إخوانهم الفلاحين العرب في سوريا ومصر والعراق .

وليس معنى هذا أنني أدعو إلى إهمال التخصص أو عدم العناية به ، ولكننى أدعو فقط إلى إعطاء نشر الثقافة العامة اهتماماً كبيراً جداً ، وعدم الاعتراز بالتوجيه الاستعماري الذي لا يرمى إلا أكثر من تكوين طبقة يسهل إرضاؤها بتشريكيها في الاستفادة من النظام الحاضر ، بينما يبقى الأمة بمعزل عن كل وسائل التطور والوعى والفهم لمقدرات الأشياء .

إن نخبة قليلة في أمة جاهلة لن يكون لها اعتداد إلا إذا كانت ستكافح من أجل تعميم المعرفة وإيصال نورها لكل العقول وسائر البيوت .

مهنة التعليم

يعتقد الكثير من علماء التربية أن المعلم مطبوع لا مصنوع ، وذلك ما يعنى أنه يوجد من الأفراد من تهبهم القدرة الإلهية موهبة خاصة يستطيعون بها تبليغ ما عندهم من العلم وتفهمه للغير وبعثه على الاستفادة منه ، ومع أن الواقع يؤكد اختصاص بعد الأشخاص بهذه الموهبة فإنه ليس من المعقول أن توكل للطبيعة أو يعتمد فيها على مجرد العطية ، بل يجب أن ينظر إلى المعلم على أنه رجل مكلف بالقيام بمهنة لها قواعدها وأسرارها وطرق تطبيقها ، ولذلك يلزم أن يعد للقيام بمهنته كما يعد أى صانع سواه .

فى العصر الفطرى الأول كانت العائلة تقوم بواجبات أوسع وأكبر مما تقوم به اليوم ، فكان الأطفال يتلقون فى أحضان والديهم كثيراً من الأمور التى يحتاجون الآن إلى أخذها فى المدرسة وعلى أيدي معلمين متخصصين ، من ذلك رعاية الغنم وما يتعلق بحمايتها وتربيتها ، فقد كان الآباء يكفون أولادهم فى السن المبكرة برعى أغنامهم ومواشيهم والإشراف عليها ، فيتدربون عملياً على كل ما هو معروف ومعتاد فى أوساطهم ، وكذلك فى أمر الزراعة وضروبها ، وفى شأن تدير المنزل بالنسبة للبنات . ولكن التطور الإنسانى جدد للبشرية عدة حاجات ، وأصبحت مشكلات الحياة معقدة لم يعد الوالدان معها كافين للقيام بكل ما يتطلبه أمر العناية بتربية أبنائهم . وهكذا احتاجت البشرية للمدرسة وللقائمين عليها وهم المعلمون .

وفى هذا العصر الذى تلعب فيه الآلة أدواراً خطيرة فى التحكم فى مصير الفرد والعائلة تزداد حاجات الأسرة إلى المساعدة الخارجية ، لأن ساعات اليوم كلها تستغرق فى أعمال يقوم بها الوالدان فى الغالب خارج البيت

لكسب قوتها وقوت أولادها ، ولم يعد للصناعات البيتية مكان عظيم إزاء المعامل التي تلتهم الوقت والناس ، وذلك ما يضاعف الحاجة إلى رجال التربية والتعليم الذين لا شغل لهم إلا سد النقص الذي لا تقوى الأسرة وحدها على القيام به اليوم .

وهكذا نرى المعلم أصبح ذا قيمة كبيرة في المجتمع العصري ؛ لأن عمله الهام يتصل بحياة الجماعة كلها ، وله من الأثر في حياة الأفراد والأمة ما ليس لغيره ؛ لأنه الذي يصنع أجيال المستقبل ويهيئهم للحياة السعيدة الرغدة ، وهو الذي يملك زمام الغد يصوغه كيف يشاء ويسير الأبناء نحوه كما يريد . وإن مهمته خطيرة جداً حيث يلقي بين يديه بأطفال صغار العقول ، مختلفي البيئة ، متنوعى تركيب البنية ، فيطلب منه أن يصنع منهم رجالاً قادرين على العمل لنفسهم ولمجتمعهم وللإنسانية كلها ، وأن يوحد بين ميولهم المختلفة ونزعاتهم المتباينة ، ويتخذهم فقط كإداة خام يصهرها ثم يعجنها على الشكل الذي تريده الأمة ويتطلبه مثلها الأعلى . وذلك ما يستدعى منه مجهوداً جسيماً وروحياً وعقلياً حتى يستطيع أن يؤثر في أبنائه بنفسه وروحه وأفكاره ، ويكون لهم نعم القدوة في الأخلاق والصفات ، ونعم المثال في السلوك والأعمال .

وإذا كانت هذه هي قيمة المعلم فيلزم أن يعد إعداداً وتهيئاً ليتحمل المسؤولية العظيمة الملقاة على كاهله ، ولا يختار من مطلق الأفراد الذين ترمى بهم المصادفات للرغبة في تعاطي مهنة التعليم ؛ لأنه ليس كل فرد صالحاً لهذا العمل ، ولا كل امرئ قادراً على تحمل أعبائه ، بل يجب أن تتوفر في المعلم صفات كثيرة عقلية وثقافية وأخلاقية تخوله أداء واجبه على الوجه المطلوب . فيجب أن يكون قبل كل شيء حاد الذهن مستثير الفكر قوى الذاكرة ذا ملاحظة صادقة وبداهة سريعة وفراصة نافذة ، وأن يكون غزيراً في المادة التي يدرسها ؛ لأن التلميذ ينظر للمعلم على أنه مصدر المعرفة والمطلع على كل شيء . فإذا شعر من أستاذه بعجز أو قصور زالت عنه الثقة فيه فلم يقدر

على الاستفادة منه ، وأن يكون ذا خلق حسن ؛ لأنه موطن الاقتداء من تلامذته ؛ فإذا كانت صفاته حسنة وسلوكه طيباً انتقل ذلك إلى الذين يأخذون عنه . أما إذا كان الأمر بالعكس فإنه يفسد أخلاق التلامذة ويجعلهم ينتقصون الأستاذ فلا يستفيدون منه أيضاً . كما يجب أن يكون عارفاً بطبائع الأطفال ، قادراً على السيطرة عليهم عن طريق فهمهم ، محباً لهم ، عطوفاً عليهم ، حازماً ، كيساً ، ضابطاً لنفسه ، كاظمأً لغيظه ، إلى غير ذلك من الصفات الخلقية والعقلية التي يسجلها علماء التربية .

وإذن فهنة المعلم مهنة خطيرة جداً يجب أن يعنى بها وتعطى من الاهتمام والجد ما يخرجها عن الحالة السيئة التي هي عليها اليوم . إننا في مرحلتنا الحاضرة لا نجد من المعلمين إلا فئة قليلة تتوفر فيها هذه الشروط التي يتطلبها توجيه المدرسة وتطبيق المناهج اللازمة ، ولكن البلاد معذورة ؛ لأن القائمين بالأمر لم يفكروا في إعداد المعلم ولا تهيئته ، فليس في المغرب كله مدرسة معلمين ابتدائيين أو عالين ، وليست هناك بعثات للتخصص في هذه المهمة ، وكل ما هنالك هو أقسام ناقصة مبتورة تكون « المعلم الأهلى » على الصفة التي يريدونها تقنينِشوا الشؤون الأهلية وساستها .

والرقابة السياسية تريد أن تمنع الذين يتعاطون التعليم من أداء مهمتهم التربوية القومية بدعوى أنهم يغرسون الحقد أو يثبون معاداة الأجنبي ؛ كأن غرس المبادئ الوطنية وحسب العمل لصالح البلاد أو تربية الناس على الشعور بواجبهم ومسؤوليتهم نحو أنفسهم أو نحو إخوانهم يعنى العداء والبغض الآخرين .

وما دامت هذه الروح مهيمنة على الذين بأيديهم مقاليد أمر التعليم في بلادنا فإن المدرسة لن تجد المعلمين الأكفاء ، وبذلك لن تشق طريقها للقيام بالمثل الأعلى الذي تخدمه المدرسة العصرية المثالية .

ولكننا في هذا الجانب كما في غيره يجب أن لا ننتظر ما يصنعه غيرنا

بنا ؛ بل يجب أن نضحي بكل ما في مستطاعنا لتكوين المعلم الكفاء الصالح والمربي الفاضل . إننا في ظروف شاذة ؛ فيجب أن نضاعف جهودنا ، وأن يكون لعملنا كله صبغة الكفاح من أجل تحقيق المثل التي يقف الغير حجرة عثرة في سبيلها .

ينبغي أن نؤسس مدارس للمعلمين على أحدث الطرق ، وليس يضرنا أن تقف الإدارة منها موقف الخائف أو المريب ، ويجب أن نجتمع أولاً هذه الثلة من معلمينا الأفاضل الذين عوضت لهم التضحية والبذل ما نقصهم من تكوين رسمي ، ونكلف بعض المتخصصين من إخواننا ليلقوا عليهم محاضرات أو أحاديث تسهل عليهم تكييف عملهم بالطابع العصري المفيد . كما يجب أن نوجه الثلة الدارسة من إخواننا إلى التخصص في شؤون التربية والتعليم ؛ لأن مستقبل البلاد رهين بأمر الذين سيقومون بهما ، وأن نوجه بعثات على نفقة الشعب للتخصص في هذين الفرعين في أوروبا وفي الشرق . وبذلك يمكننا أن نعوض قليلا النقص الذي اصطنعت إدارة المعارف في المغرب .

إننا واثقون من أن توجهاً صادقاً من رجال العمل الوطني لهذه الناحية يسهل علينا أن نحقق فيها كثيراً من الأهداف ، وأن نكون للأمة المعلمين الصالحين الذين هم الرعيل الأول الذي يجب أن يتقدم قافلة العاملين لخير الأمة وسعادتها .

وإن مما يزيد في تشجيع المعلم وتنشيطه تحسين حاله المادية ، فليس من المعقول أن تتطلب الأمة البذل والتضحية من هذه الثلة وحدها ، بل على الشعب نفسه أن يعاون المدارس على تشجيع رجالها حتى يزدادوا تمسكاً بمهنتهم وقياماً بواجبهم .

ولست أريد أن أخرج من موضوع المعلمين إلى طريقة التعليم التي ما تزال في طور مخضرم سواء في المدارس أو المعاهد المغربية ؛ لأن

ذلك رهين بإعداد المعلمين العصريين القادرين على أن يسلكوا أحدث الطرق وأفضل المناهج ، وخاصة في التعليم الدينى الذى ما يزال يتبع طريقة دراسة النصوص ، مع أن الواجب يقضى بالتطور فى هذه الأساليب كما وقع فى البراج وفي الأفكار .

إن الطابع الذى نفتخر به اليوم هو طابع الكفاح ، وذلك يعنى أن لا تخيفنا صعوبة ولا تؤخرنا عقبة ، بل علينا أن نواجه كل المشكلات بالرغبة الصادقة فى حلها وتوجيه العاملين المخلصين للكفاح من أجلها . وإذا كان مستقبل الأمة فيما تستطيع أن تحدثه من انقلاب عقلى واجتماعى فإن ذلك متوقف على المدرسة الجديدة التى تثير العقل ، وتهذب الخلق ، وتطور المجتمع ، والمعلم هو الدعامة الكبرى لتشييد هذه المدرسة ، وإذن فهو الذى يحمل ضمان المستقبل السعيد ؛ فلنعمل على إعداده إذا كان يهمننا تحقيق ذلك الانقلاب المنشود .

التعليم المهني

لقد استنكرنا نهائياً تنوع المدارس المبني على الامتيازات أو الاعتبار الاجتماعية ، وقلنا إن المدرسة الموحدة هي التي تمثل الروح الديموقراطية التي تصبو إليها أمتنا ، وبيننا أن ذلك لا يعنى الاتحاد في البرامج ، ولكنه يقصد إلى جعل فروع المعرفة في متناول كل أبناء الشعب لا يتميز بعضهم عن الآخر إلا بما له من القدرة والاستعداد . وهكذا يمكننا أن نعتبر التعليم المهني ضرورياً للأمة ؛ لأن البلاد محتاجة إلى بنائين وحدادين وفلاحين حاجتها إلى أطباء ومحامين وأدباء . ولكن من ذا الذي يتعاطى هذه المهنة ؟ وكيف يهيأ لها الأبناء ؟ طبعاً لا يمكن أن نختار الطلبة الذين يتعلمون الصناعات اختياراً مبنياً على حالتهم الاجتماعية ، فلا ندع الطب والمحاماة مثلاً لأبناء الأغنياء والأعيان ، والحداثة والتجارة ونحوهما لأولاد الفقراء ، مثلما هو واقع الآن ؛ لأن ذلك يتنافى مع المبدأ العام الذي قررناه ، ولكننا سنعمد إلى اختيار تلامذة المدارس الصناعية من أبناء المدارس الابتدائية والمتوسطة بحسب ما يظهر فيهم من القابلية بعد الفحص والامتحان المجريين عن كل اعتبار غير دراسي ، ولكي يتسنى لنا ذلك سنجعل الخدمة اليدوية إجبارية في جميع المدارس حتى نغير من عقيدة شبابنا في العمل الجسمي ؛ فقد اعتدنا أن نعتبر في وسطنا الخدمة اليدوية أشد من الخدمة الفكرية ، وأن العامل والصانع والفلاح أقل قيمة من الموظفين ومن التاجر ، وذلك اعتقاد خاطئ ؛ لأن الخدمة هي مصدر كل ما نعيش به أو نحتاج إليه ، وهي منبع السعادة والمسرة الإنسانية ، والذين يكسلون عن الشغل مع القدرة عليه هم أقبح من يعيش على وجه البسيطة ، وعمل المثقف متساو لعمل الفلاح والصانع والعامل . ولهذا

يجب أن لا تكون وضعية الآباء الاقتصادية أو الاجتماعية هي التي تعين استعداد أبنائهم الثقافي ، وعليه فالمدرستان الابتدائية والمتوسطة الموحدتان هما اللتان تعطيان لجميع التلاميذ نقطة البداية الواحدة ، وتفتحان لهم جميعاً سائر الطرق ، ومن بينهم يختار بحسب الاستعداد والكفاءة الصالحون لجميع ضروب المعرفة وفروع الصناعات . وهكذا ستكون عندنا مدارس صناعات عبارة عن فروع ملتحقة بجميع المدارس الابتدائية والمتوسطة ، تكون الخدمة اليدوية فيها جزءاً من البرنامج العام الذي يتعلمه الجميع ، فإذا أختير قسم من التلامذة لفرع من فروع الصناعات فينئذ سيجد أمامه المدرسة الصناعية الخاصة بذلك الفرع ، على عكس ما هو موجود في المغرب اليوم ؛ فإن المدارس الصناعية عندنا الآن عبارة عن جامعات ابتدائية لها مديرون وأساتذة غير متخصصين . والذي نريده نحن هو أن تتكون مدرسة خاصة بالتجارة مثلاً وأخرى بالحداثة وأخرى بالزراعة ، وهكذا ، وبذلك يتيسر للذين ظهرت نجاتهم أثناء التدريب الابتدائي أن يلتحقوا بفرع الصناعة الأصح لهم . ولكن هذه المدارس أيضاً لن تكون مهنية بحتاً ، بل ستشتمل على برنامج دراسي يتسع في مواد المهنة ، نظرياً وعملياً ، كما يتضمن المواد الأخرى التي في المدارس العقلية . ولكن بدرجة أقل ، بحيث يكون الاتصال بين مدارس الصناعات والليسيات مثلاً ممكناً ، حتى لو أن تلميذاً حاول الانتقال من المدارس الصناعية إلى المدارس العقلية لما احتاج إلا لمجهود ثانوي للحاق بإخوانه الذين في المدارس العامة ، ويمكننا أن نسمي هذه المدارس الصناعية (مدارس المنتخبين الصناعية) ، وطبعي أنها لا تطبق إلا يوم تؤسس المدرسة الموحدة التي ندعو إليها .

ولكن يجب أن تكون عندنا مدارس صناعية أخرى إجبارية ، وهذه تقبل جميع المتعلمين في الأطرزة والدكاكين وغيرها من محلات الصناعة التقليدية ، وكذلك العمال الفلاحيون وخدمة المعامل العصرية ، وسيشتغل هؤلاء في مهنتهم ستة أيام في الأسبوع ، ويقضون اليوم السابع في المدرسة

الصناعية الإجبارية ، حيث يتلقون دروساً تكميلية في صناعتهم إلى جانب بعض الدروس النظرية وما يتوقفون عليه من قراءة وكتابة وحساب ودين وأخلاق . وتستمر هذه الدراسة أربعة أعوام طبقةً لمنهج يقرره المتخصصون في التعليم الصناعي وفقاً لما يتوقف عليه كل فرع من فروع المهن الضرورية في البلاد ، فإذا أضيف لهذه المدارس دروس المساء التي يجب أن تنتشر انتشاراً كبيراً طبقةً لبراج محدودة تربية وصناعية — استطعنا أن نغرس في الأمة ثقافة عامة تقنية وفكرية غير موقوفة على طبقة دون أخرى ، ولا جماعة دون غيرها ؛ لأن المعرفة حق للجميع ، وأطيب المعارف ما يساعد على الحياة وتذوق ما فيها من متعة وما يلزم لها من مجهود .

إن تقاليدنا المغربية تفرض علينا أن نكون قائمين بجميع حاجات مجتمعتنا ، وإلى عهد غير بعيد بل إلى عهد ما نزال نعيش في آخريات أيامه كانت كل جهة من جهات المغرب تستطيع أن تعيش بإنتاجها وصناعتها الخاصة ، وهل استطاعت الجهات المغربية تلك المقاومة الطويلة المنفردة بغير اعتمادها على ما عندها من لوازم ؟ لقد كانت القبيلة تنتج لنفسها القمح والشعير والمواد الدهنية وتصنعها ، كما تربي الماشية وتأخذ من أصوافها ما تنسج به أقمشها وملابسها ، وكذلك المواد المعدنية التي في متناولها تصنع كل ما يتوقف عليه منها حتى الأسلحة ومتعلقاتها ، وإذا كان ذلك بصفة غير عصرية فإنه على كل حال تراث مدنية شعبية تؤمن بالاقتصاد المحلي والاعتماد على النفس في سد الضروريات . ومن واجبتنا أن نقف أثر أسلافنا في حب الاستغناء عن الاستيراد من الخارج إلا ما لا بد منه ، والعمل على أن تنتج في بلادنا ومن خيرات أرضنا ، وبجهود رجالنا وشبابنا كل ما يتوقف عليه مجتمعتنا العصرية من حاجات وأدوات ، ولا يتم ذلك إلا بطريق (الاقتصاد المصمم) الذي شرحناه في الفكر الاقتصادي ، ولن نصل إلى

تحقيقه إلا بتكوين صناع مهرة وعمال قادرين على إدارة المعامل الكبرى والمنظمات الصناعية والأراضي الفلاحية على أحدث طراز .

ولقد هجمت علينا الحضارة الغربية بما فيها من حسن وقبيح ، وكان من المنتظر أن يستفيد مجتمعنا من تجاربها الصناعية ، ولكنها كانت بالعكس القضاء المبرم على صناعتنا وفلاحتنا ، دون أن تتيح لنا فرصة التطور الضروري المبني على كثير من المعرفة ومن التدريب ، فتصنيع البلاد ما يزال موطن الأخذ والرد من طرف المختصين في الاستغلال ، والجامدين على مبادئ العقد الاستعماري الذي يريد أن يترك وطننا سوقاً ذارة للمنتجين الأجانب .

ولقد سمعنا عن دفاع الجنرال جوان في مؤتمر التنسيق لحكومات إفريقيا الشمالية المنعقد أخيراً بباريس ما يشعر بضرورة عدم إدخال الصناعات الكبرى للمغرب العربي ، وبالاختياط في بعض الصناعات الضرورية للحرب بعلّة أن العمال المتخصصين غير موجودين في البلاد . وإذا كان هذا التعليل صحيحاً في حد ذاته فإنه أعظم حجة على الحماية التي لم تستطع أن تكون حتى متخصصين في العمل لدى المعامل ، بينما ذلك موجود في بلدان أشد مقاومة للعنصر الأهل كجنوب إفريقيا والكونغو البلجيكي خصوصاً وأن الحماية ملأت العالم ادعاء بأنها تؤسس المدارس الصناعية وتوجه المغاربة لحياة هنيئة طيبة . فما قيمة المدارس الصناعية والزراعية الموجودة في المغرب ؟ وما أثرها في تكوين صناع جدد وبالأحرى في تطوير الصناعة المغربية ؟ لا شك أن القائمين على إدارة المعارف سينخلون أمام أنفسهم إذا تساموا عن تلك الحقيقة ، وإذا عرفوا أن ما أنفقته الإدارة في هذا الميدان كان ضياعاً لا نتيجة له إلا إطعام ثلاثة أو أربعة من الموظفين في كل مدرسة ، والسبب في ذلك هو أن إدارة المعارف لم تواجه التعليم الصناعي من جهته الفنية ، ولم تستشر المتخصصين فيه ، ولكنها عمدت إلى

بنائة كسائر البنايات ، وعينت لها أستاذاً فرنسياً صالحاً للتعليم الأولى فى أية مدرسة ، ثم صناعاً يشتغلون داخل المدرسة كما يشتغلون فى أطرنزتهم التقليدية ، وأبناء يتعلمون عندهم عملياً إحدى المهن الموروثة ، وكل ما يزيدون عليه هو تسمية المطرقة بالمارتو والصينية بالبلاتو !!

وطالما عللت إدارة الحماية بطأها فى شؤون التعليم بأنها لا تريد أن تكون مثقفين عاطلين لا يستطيعون الحياة إلا بطريق الوظيفة ، وأنها تفضل التعليم العملى على غيره لكفاية العائلات وسد حاجيات المجتمع ، ولكن أين المتعلمون العمليون بعد أربعين عاماً فى الحماية ؟ سيقولون : إن تكوين عمال متخصصين من غير إيجاد صناعة سيحشرهم فى عداد العاطلين الذين يكونون جيش التقايين الثوريين !! وذلك ما قاله الوالى العام (بوتى) فى إفريقية الغربية ، فإذا قيل لهم صنعوا البلاد قال الجنرال جوان : إننا نتوقف على العمال المتخصصين .

حقاً إن المغاربة لا يمكنهم أن يلتمسوا شيئاً من النظام القائم ، وإنهم يعرفون ماذا يجب أن يفعلوه لإصلاح بلادهم ، كما أنهم يعرفون العقبات الواقعة فى سبيلهم .

تعليم الكهول

إن تطبيق المناهج التعليمية لا يتأتى دفعة واحدة لجميع أجيال الأمة ، خصوصاً إذا كانت هنالك عراقيل مثل التي نرزع تحت أغلالها اليوم ، ولذلك لا يحيد من اتخاذ سياسة خاصة فيما يرجع لتعليم الذين تجاوزوا السن المدرسية الابتدائية ، من شأنها أن تسهل على هؤلاء الحصول على بعض مافاتهم من الدراسة المنظمة في وقتها الطبيعي .

ولقد ذكرنا فيما يتعلق بالمدارس الصناعية ضرورة تكوين أقسام ملحقة خاصة بالذين ينتقلون إلى بعض المعامل أو المناجم أو غيرها من مراكز العمل الصناعي والفلاحي ، وكان غرضنا من ذلك خاصاً بالتوجيه الصناعي ، ولكننا الآن يمكن أن نتحدث عن ضرورة تعليم سائر الكبار التعليم المناسب لحالتهم ؛ لأن السن لا ينبغي أن تكون حاجزة دون المعرفة ، وانقطاع المراء عن التردد على المدرسة المنظمة لسبب أو لآخر لا ينبغي أن يعوقه عن التحصيل وإدراك مافاته . ومن الآثار التي أجمع المسلمون على قبولها : (أطلبوا العلم من المهد إلى اللحد) ؛ لأنه كما لا حد للمعرفة لا نهاية للبحث عنها .

وإذا نحن نظرنا لوضعية بلادنا التي تحتوى على كثير من الأميين وعلى قسم مهم من أنصاف الأميين عرفنا الضرورة التي توجب علينا الاهتمام بتعليم الكهول اهتماماً لا يقل عن تعليم الصغار الذين هم عمدة الأمة وضمان المستقبل .

وهكذا نرى أن المجهود يجب أن يقسم إلى قسمين :

الأول — تعليم الأميين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة .

والثانى — تعليم غيرهم من أنصاف الأميين ؛ أى الذين لم يستكملوا دراستهم الابتدائية أو الثانوية أو العالية .

ولقد اهتمت حركتنا أخيراً بالقسم الأول ، وحشرت للعناية به فى شهر رمضان الفارط قسماً كبيراً من العاملين الذين نزعوا عار الأمية عن آلاف من المواطنين المتعطشين ، وكان ذلك فرصة لنا للبحث عن نقط الضعف التى تحيط بمشروع مثل هذا ؛ فقد نجحت الحملة بتفوق فى الدار البيضاء والرباط أكثر من أية ناحية أخرى ، ولقد علمت أن إقبال أهل فاس على الدروس كان نسبياً غير كبير ، مع أن الأمر وقع بعكس ذلك فى الحملة التى قام بها الحزب الوطنى سنة ١٩٣٦ ولاحظنا نفس الضعف فى طنجة . وقد يكون صحيحاً اعتذار أهل فاس باشتغال أغلبية الصناع ليلاً فى رمضان لإعداد ما يتوقف عليه الناس فى العيد ، ولكن ملاحظاتى فى طنجة جعلتنى أعتقد أن الكسل وحب الجلوس فى المقاهى والاستماع لأحاديث الليل كانت من أعمق الأسباب الباعثة فى هذه المدينة على التقاعس عن المواظبة على الدروس ، وحينما قمنا بحملة ضد (الكيف) ظهر أثرها فى تحول الوضعية حتى انقلبت عدة مقاهى إلى فصول لتعليم الأميين المترددين عليها .

ومهما يكن فالذى لاشك فيه أن نوعاً من الضعف المعنوى يمنع الكبار من الرغبة فى اتباع دروس القراءة والكتابة بانتظام ، ويمكن أن يكون من بين ذلك كبر بعض المنافقين الذين يمنعهم جمال المظهر أن يكونوا فى جملة التلامذة المختلطين ، وكذلك بعض أنواع الخجل التى يحدثها مركب النقص عند عديد من الجماهير الشعبية . وهذا كله يزول بخلق الجو الصالح عن طريق الدعوة المنظمة ، واختصار الطرق ، وتنوع الأساليب ، وصبر الذين ينصبون أنفسهم لهداية الناس .

ولو أن لنا مثل ما لغيرنا حكومة حرة لكان النجاح أكبر ، والفوائد أكثر تحقيقاً ؛ فكافة الأمية ليست بالأمر السهل الذى يقوى عليه

بصفة منظمة مجهود الحركات وحدها ؛ بل يجب أن تعضد بقوة الدولة ووسائلها التي هي عصارة ما تعطيه الأمة من ثمار ، وأول ما يلزم حينئذ هو سن قانون لإجبار الكبار الأُميين على التردد على المدارس بضع ساعات في الأسبوع ولمدة معينة ، وإجبار المدارس والمعاهد والمعلمين على تلبية دعوة الدولة كلما طلبت منهم الإسهام في مكافحة الأمية ، ثم تبنى جلالة الملك لقضية الدعوة العامة لمحو الأمية وخلق الجو الصالح لقبولها . ويمكن أن تفتح حينذاك الحملة بدروس يتفضل جلالته بإلقائها بنفسه في قاعة الطريق على أكبر عدد من الأُميين ، مثلاً قام مصطفى كمال بافتتاح نفس الحملة بتعليم الحروف الجديدة التركية في السبورة للجمهور المحتشد في أكبر شوارع أنقرة . وهكذا يتسنى لجميع الشخصيات أن تقتدى بجلالة الملك فتقوم بتعليم فصل أو فصول . ويتكون قسم الجوالين من طلبة المعاهد الثانوية والعليا الذين يقضون أيام العطل في البوادي والقرى لأداء المهمة المنوطة بهم .

ويجب أن يتضمن برنامج هذه الدراسة القراءة والكتابة والحساب والمقاييس والمكاييل والموازين المعمول بها في البلاد وأصول الدين ومبادئه وقسطاً من الثقافة العامة تعينه وزارة المعارف بقرار خاص .

وأما القسم الثاني وهو تعليم الكبار من أنصاف المتعلمين أو من الذين لم تسمح لهم الظروف بإتمام دروسهم العليا فيجب أن يكون غرضه الأهم توسيع ثقافة الأفراد وتنشيطهم على تنمية ما عندهم من مواهب ومبادئ ، على أساس الرغبة والاستعداد الشخصي ، وكذلك العمل لإيقاظ الوعي القومي عن طريق رفع المستوى العام الفكري والاجتماعي . والنظام المتعلق بالكحول ليس له وجود في فرنسا ، بينما تهتم به إنجلترا اهتماماً عظيماً منذ عهد غير قريب ، وقد اقتبست منه الحكومة المصرية حيث أسست الجامعة الشعبية بقرار وزاري في أكتوبر سنة ١٩٤٥ . ولكن النظام المتبع في مصر يتسع إلى حد إدخال المسائل الصناعية والعيشية ، بينما نظام تربية الكحول في انكلترا لا دخل له في

المهنة ، وإنما غايته أن يعمل بجميع الوسائل على توسيع معارف المواطن الكهل بواسطة دروس تتعلق بالإدارة المحلية والعلوم السياسية والحياة العامة التي تعتبر أهم ما في برامج تعليم أنصاف المتعلمين ، وإلى جانب ذلك مساعدة الكبار على تنظيم أوقات فراغهم ومروضاتهم واستعمالها بكيفية ألد ؛ وذلك بتعليم الآداب والموسيقى .

ويرجع تاريخ الأسلوب الانكليزي العصري لتعليم الكهول إلى سنة ١٩٠٢ حيث قامت كل من جامعة اكسفورد وجمعية تربية العمال بتنظيم طبقات اتسع عملها وتقدم بسرعة عجيبة في المدة التي بين تاريخ البداية وسنة ١٩٤٤ ، وأصبحت كل جامعة وكل مدرسة ثانوية في انكلترا ذات أجنحة خارجية مهمتها تنظيم الدروس الحرة للكبار . وفي أثناء الحرب حلت إدارة الجيش محل الجامعات وجمعيات تربية العمال . وهكذا نظم الجيش لجنة (جامعة الجند) المكونة من كبار الأساتذة مختلفي الإطارات ليقوموا بإلقاء محاضرات متنوعة يجبر الجنود على حضورها ، كما يلزم الضباط بالحديث إلى الجنود وصفوف الضباط التابعين لهم مرة في الأسبوع على الأقل في موضوعات تهمهم ، وتسمح لهم بتوسيع معلوماتهم . وبعد ما انتهت الحرب وانتصر العمال في انكلترا أصبح قسم من المشرعين من قدماء تلامذة مدارس الكهول ، وتبنت الحكومة نفسها العمل الحر الذي أثمر نتائج مفيدة ، وتولت الإنفاق على تربية الكهول مثلاً تنفق على غيرهم . وتزدهر نفس التربية في بلاد الدانمارك وإن كانت تختلف قليلاً في الأسلوب عن النمط الانكليزي .

وإذا نحن نظرنا لتاريخنا القومي من جهته الثقافية والاجتماعية وجدنا أن المساجد كلها كانت مدارس حرة للذين يريدون توسيع معلوماتهم ، وأن الأوقاف المعينة تشتمل على كثير من المؤسسات تهدف إلى تشجيع الصامة والخاصة على الشغف بمختلف فروع المعرفة لإصلاح العقل والقلب واللسان . وإذن فطريقنا لتعليم الكهول موجودة ، وهي لا تحتاج إلا إلى شيء من التطور

المناسب للعصر الحاضر ، فبتعاون من الأوقاف المعينة وتبرعات أهل الفضل وميزانية الدولة يمكننا أن نفصح المجال من الآن للذين يريدون أن يتعلموا بحسب اختيارهم واستعدادهم ، فالمدارس والمعاهد والمساجد كلها يجب أن تكون ميداناً لتنظيم دروس عامة ومحاضرات متنوعة يلقيها ذوو الاختصاص من رجال العلم والفهم والدين والأخلاق .

يمكننا أن ننظم بكيفية منهجية محاضرات عامة تابعة لكل مدرسة حرة إدارية ، كما يمكننا أن ننظم في المساجد دروساً منهجية ومرسلة في النحو واللغة والتفسير والحديث والفلسفات والأخلاق وغيرها من تراث المصرفة الإسلامية التي لم تزدهر إلا بين أعمدة المساجد وأروقعتها ، ويمكن كذلك أن تكون هذه المحاضرات والدروس منسجمة في شكل علاقة بين المسجد والمدرسة والنادى ينسقها ويشرف عليها لجان من خيرة الأفراد ، ريثما تزدهر فتبناها وزارة المعارف باتفاق مع وزارة الشؤون الاجتماعية حسبما جرى في انكلترا .

ولست أدري ما الذي يمنع الأوقاف الإسلامية منذ الآن ، وكذلك وزارة العدل والمجلس الأعلى للقرويين والمعاهد الدينية ، من أن يستعملوا سلطتهم في إلزام الذين يستغلون الأوقاف المعينة ولا يقومون بالواجب عليهم فيها .

إن كل مسجد في العواصم الكبرى وكثيراً من المساجد في غيرها تشتمل على كراسي ذات أوقاف خاصة لدراسة فن من الفنون أو كتاب من الكتب ، ولكن قسماً من ذلك لم يبق له إلا التسجيل في حوالة الأوقاف ، وقسماً آخر منفذ لأفراد قد يكونون ممن يستحقون القيام به ، ولكنهم يختارون أكل دخله حراماً ولا يقومون بالتدريس لا بأنفسهم ولا بواسطة نائب يعينونه عنهم . والمكلفون بشؤون الدين والثقافة الإسلامية

وأوقفها غافلون عن كل ذلك ، راضون من الوظيفة بالراحة والاطمئنان
على المرتب الشهري .

إن لنا من الوسائل التقليدية في تنوير الأذهان ونشر الثقافة العامة
ما يفتح لنا مجالا للعمل على تكوين منهج صالح لتربية الكهول من مواطنينا
ورفع مستواهم العقلي والاجتماعي والروحي . فمتى نستفيد من تراثنا ما ينير
لنا سبيل العمل لتكوين مستقبلنا السعيد ؟ .

الصحة العامة

المرض أعدى عدو للحياة البشرية لازمها منذ أول يوم ولا تزال تروح تحت هجمات إلى الآن ، ولذلك كان كفاح المرض ومقاومته من أهم الأشياء التي نشأت مع الحياة ، وقد اهتدى الإنسان أولاً إلى أن للمرض أسباباً وبواغث فأخذ يبحث عنها ويتجه للاحتياط منها ثم لمعالجتها بالطرق المتيسرة بعد وقوعها ، فاكتشفت فكرة الوسط الذي يعيش فيه وأن له تأثيراً كبيراً في الصحة والمرض لا يمكن لمن أراد دراسة المجتمع أن يهمله . ولما اتسعت العناية بالإنسان وتكونت إدارات الصحة العامة تضاعفت الجهود المبذولة لامتلاك زمام الأمراض وانتشارها ، وأصبحت غير قاصرة على الناحية الطبية والعلمية وحدها ، بل صارت تتناول كل ما له علاقة بالفرد وعناصر حياته الاجتماعية ، سواء كانت تربوية أو اقتصادية أو أخلاقية أو نفسية . وبذلك أصبح أمر الصحة العامة منوطاً بالخدمة الاجتماعية وما لها من واجبات تستدعي تكوين مؤسسات لدراسة هذه المؤثرات وما لها من مدى أو نتيجة في التفاعل مع بعضها .

وقد قسم الاجتماعيون العوامل الفعالة في مقاومة الأمراض وإصلاح حال المرضى إلى قسمين رئيسيين : الأول يرجع للوسط ، والثاني يرجع للشخص . ومعنى هذا أنه لا يكفي أن يفكر المجتمع في تحسين الحالة الصحية ووضع مناهجها ليكون قادراً على تطبيق ما يريد ، إذ هناك عوامل خارجة عن إرادته قد تمنعه من ذلك كفقْد المال اللازم أو العجز الفني أو ما أشبه ذلك من العراقيل المعتادة . وقد ألفت الباحثون في الشؤون المغربولوجية حينما يتكلمون عن الحالة الصحية في البلاد أن لا يتجاوزوا

حدود ما قامت به الدولة من إنشاء بعض المستشفيات ، وكيف أن قسماً من المغاربة ما يزالون على جهل بقواعد الصحة وسوء اعتقاد في الطب العصري . والحقيقة أنه لا يكفي إنشاء بعض المستشفيات أو إقناع الناس بفائدة المعالجة على الطريقة الجديدة ، بل إن هناك عاملاً أهم ، هو العجز الاقتصادى ، فكيف يمكن للفرد أن يتبع قواعد الصحة إذا كان دخله الفردى لا يسمح له بالحصول على ضرورات الحياة ؟ وكيف يمكن للمرشدين أن يهيئوا الأسباب العامة لفهم ما يجب من قوانين الطب إذا كانوا لا يجدون حرية العمل من جهة ، ولا يجدون ما ينفقون به على مشاريع الخدمة الاجتماعية من جهة أخرى ؟ من هذا يظهر أن العامل الاقتصادى هو الذى يمكنه أن يرسم الأحوال الصحية لمجتمع ما ، فهو الذى يفسح المجال للناس كي يعيشوا عيشة طيبة تتوفر فيها وسائل التغذية والكساء والسكنى والراحة ، فتقلب نظرياتهم وآمالهم إلى حالة واقعة ، كما أنه هو الذى يمنع آخرين من الحصول على تلك الضروريات ويخضعهم لأمراض معينة هى آثار فقد ما يحتاجون إليه من مأكل ومشرب وملبس . ومؤسسات الخدمة الاجتماعية هى التى تقوم بإسعاف المحتاجين وتعويض العامل الاقتصادى الذى فقدوه . وأعظم دليل على ما قلناه هو أن الشعوب الفقيرة المتأخرة أكثر الناس مرضاً وموتاً ، بينما الشعوب الراقية الغنية هى أحسنها صحة وأوفرها بسطة فى الجسم وطولاً فى الحياة . ولقد تبين لأهل العلم أن العلاج بالأدوية المختلفة ذو فائدة محدودة ، وأن الفائدة الحقيقية هى فى الوقاية من المرض أو تلافيه بالبحث عن أسبابه ومحاولة القضاء عليه بالمواد الغذائية التى يكتشف نقص مقدارها عند المريض ؛ فالتغذية لها أثرها الفعال فى مقاومة المرض وتحسين حال الناس ، وهى مرتبطة بالإنتاج الزراعى وحالة تربية الحيوانات ، وذلك ما يؤكد ارتباط الصحة العامة بالأحوال الاقتصادية للأمة . وهكذا يمكننا أن نعتبر دراسة الحالة الصحية دون مراعاة للحالة الاقتصادية دراسة غير تامة ولا مجدية .

ففكرنا الصحي يجب أن يبنى قبل كل شئ على أساس تحسين حالة المغاربة من جهة مقدرتهم الغذائية واللباسية ، وكل سياسة صحية تبني على مجرد تأسيس بعض المستشفيات أو تخريج بعض الممرضين هي سياسة عقيمة قد تنجح في معالجة بعض المرضى ، ولكنها لا تقضى على عوامل المرض في الوسط المغربي . وأسهل شئ يمكن أن تقوم به حكومة متمدنة هو أن تبني المستشفى وتعين له طبيباً لمعالجة الطارئ عليه ، ولكن هذا لا يعد في الوقت الحاضر مجهوداً كبيراً بالنسبة للدولة العصرية ، وإنما المجهود هو تحسين حالة الزارع والعامل من جهة ، وتعليم الكل قيمة الاعتماد بالأسرة والأولاد من جهة أخرى .

إن أكثرية السكان المغاربة لا يتناولون من المواد الغذائية ما هو ضروري لإعطائهم المناعة الكافية ، فالفلاح لا يتناول اللحم والفاكهة إلا عرضاً أو في أوقات استثنائية ، وأصحاب المهن اليدوية من عمال وصناع لا يتناول أغلبهم ما تتوقف عليه صحتهم ؛ فهم دائماً في شبع غير تام لا يفكرون إلا فيما يشغل المعدة أو يملأ البطن ، أما العاطلون فلا يجدون ذواقاً إلا من البقول المسلوقة أو خبز الذرة البيضاء . وتلك إحدى الأسباب في كثرة الوفيات في الأطفال الصغار وفي وفرة عدد ذوى العاهات من غير المصابين بالأمراض المعدية .

ولكن إلى جانب العناية بأمر التغذية يجب البحث بقدر الإمكان عن الأسباب البارزة لكثير من الأمراض المنتشرة ؛ لأنه إذا زالت الأسباب زالت بالطبع مسبباتها . ولهذا يجب تكوين هيئات ومؤسسات عليية تقوم بالأبحاث المتعلقة بالصحة وأسباب علاجها ؛ ومن المعلوم أن الأمراض تنقسم بحسب أسبابها إلى أقسام كثيرة ؛ فمنها ما يجلبه الهواء كالزكام وما يتفرع عنه من أمراض صعبة كذات الجنب والسل وأنواع النزلات التي لا نعيها في البدء اهتماماً كبيراً ، ولكنها تستفحل فيصعب علينا أمر علاجها ، فتجب

الوقاية من الوقوع في هذا المرض ، كما يجب منع المصابين به من التردد على المحلات العامة للعمل أو غيره ليلا يعدوا غيرهم . ومنها ما يجلب مع الماء كحمى التيفويد والبول الدموى وبعض أنواع الزحمة (الدوسنتريا) ، وذلك ما يستدعى العناية بماء الشرب وبأمر المراحيض وتغطية الماء المضاف ، وغير ذلك من الإرشادات التى يفرضها الأطباء . ومنها ما يتكون بسبب الجراثيم التى فى الطعام ؛ ومن أهمها الزحمة التى تفتك بالبلاد العربية كلها فتكاد ذريعاً ، وللوقاية منها يجب الاهتمام بطبخ الطعام وتنظيف الأواني وعدم العبث بالأصابع ، وخصوصاً منع التبرز فى الخلاء طبقاً للعادة الجارية فى البوادرى كلها . ومن الأمراض ما ينتشر باللس كالرمد الذى يعمث بأطفالنا ، وكذلك الزهري والتصفية والقراع وغيرها من الأدوات الفتاكة التى لم تنقطع بعد فى بلادنا ؛ لأن أسباب الوقاية منها لم تتوفر بعد . ومنها ما ينتشر بوساطة البعوض والحشرات كالنفاض والتيفوس والطاعون وما إليها . وكلها أمراض تحدث فى وسطنا نكبات عظيمة ومصائب جلى .

ومقاومة هذه الأمراض والقضاء عليها أو التخفيف منها بمنع انتشار عدواها واجب على الحكومة وعلى كل فرد من أفراد المجتمع ، فيلزيمهم جميعاً أن يتعاونوا على تحقيق ما تقتضيه القواعد الصحيحة من تدابير ، ومن أهمها حجز المصابين بالأمراض المعدية وعزلهم عن الاتصال بالناس وإيواءهم فى مصحات تتوفر فيها شروط الصحة والنظافة وأسباب الراحة ، وتعقيم الغرف والأدوات التى يعرض تلوثها بجراثيم المرض المعدى ، وتعقيم الرش بالمواد المعقمة وقت الوباء فى سائر الجهات ، وكذلك التلقيح الإجبارى ضد الكثير من هذه الأمراض ، خصوصاً عند هجومها واكتشاف بعض إصاباتنا .

وإلى جانب ذلك يجب الاعتناء بمياه الشرب وتعقيمها ، وتوفير المقادير الكافية لكل القرى والمدن ، وعدم إغلاء ثمن المياه الصالحة ، وكذلك العمل على التخلص من كل الأزبال والقاذورات التى تملأها المدن أو تجمعها المداشر ،

وتأسيس أفران لحرقتها والاستفادة من سمنها ، ومنع مياه الحمامات والمراحيض من السيول في الممرات العامة وشبهها ، وتحويلها ضمن ميازيب خاصة إلى ما تحت الأرض ، وردم البرك والمستنقعات ، وتطهير الآبار والسواقي التي لا بد من وجودها ، والبناء عليها وتغطيتها . ويجب تكوين مصلحة خاصة لا هم لها إلا تفتيش الحالة الصحية وإرشاد الناس لأسباب تحسينها وترقية المجتمع تربية متينة على مقاومة الأمراض والوقاية من مكوماتها وجعل التعليم الوقائي إجباريا في المدارس كلها .

ويجب على الدولة أن تؤسس أكبر عدد ممكن من المستشفيات والمستوصفات والمصحات والمعاهد لقبول المرضى وعلاجهم مجانا ، كما يجب أن يكون الطبيب تحت تصرف كل فرد ، والدولة هي التي تؤدي مصاريف العيادة طبعا لما هو موجود في انكلترا وفي روسيا .

إن معالجة المريض وإطعام الجائع وتعليم الجاهل أول واجب على الحكومة العصرية في العهد الحديث .

ذوو العاهات

إن العاهات التي تعترى الأفراد في مجتمع ما تكون مشكلة من أعقد مشكلات ذلك المجتمع ، والبحث عن علاجها يستدعي كما سبق أن بيناه استعمال بعض الأدوية الموقته ، أو التخفيف بإنقاذ طائفة من المصابين دون سائرهم ، أو الوقاية من الآفة وحماية الجماعة منها باستئصال جذورها وقطع أسبابها . ولا شك أن الحلين الأولين هما اللذان اعتدنا العمل بهما في سياستنا الاجتماعية منذ العهد القديم ، مع أن المعروف في المثل المشهور : هو أن الوقاية خير من العلاج ، على كل حال .

ولا شك أن المجتمع المغربي في عهده الحالي ككثير من المجتمعات المتأخرة مصاب بآفات كثيرة وعاهات متعددة لو أردنا أن نتكلم عن جميعها لاحتجنا قبل كل شيء للحديث عن النظام القائم في البلاد الذي هو عاهة عاهاتها ، والحاجز دون انقاذها من أسباب ما هي فيه . ولكننا لا بد من أن نشير لبعضها كشال نعرف من ورائه كيف نواجه مشكلاتنا الاجتماعية ونفكر في حلها .

ولا شك أن من أكثر الآفات المنتشرة في أمتنا مرض العمى . فالعمى موجودون بكثرة لا مثيل لها في البلاد المتمدنية . وهذه الطائفة تمثل قسما من أفراد الشعب الكثير الذكاء عظيم الفطنة واسع الحيلة مستحق لكثير من الرحمة والإشفاق ، ولقد ظفرت لذلك بعطف كبير من إخواننا لم يظفر بمثيله المصابون بالصمم أو الكساح مثلا ، وتباورت فكرة مساعدتها حول شخصية من أولياء المغرب كان لها فضل الشعور بحاجة هذه الفئة إلى من

يحميها . ومن يجهل ما قام به الشيخ (أبو العباس السبتي) دفين مراکش وراعى العمال ؟ فقد أصبح إسعاف العمى متوجاً باسمه كجزاء على ما أظهره من إنسانية فذة وشعور بآلام الغير ، وأثبت للذين يجهلون أو يتجاهلون أن للولاية الإسلامية طرقاً لا تنحصر ؛ منها وقف النفس على إغاثة المنكوبين ومساعدة المصابين . ولكن هاته المجهودات كلها ظلت فى دائرة الصدقة الاختيارية من جهة ، وفى دائرة الإسعاف الذى لا يقطع أصل الذاء من جهة أخرى .

إن العمى يقعد صاحبه عن الارتزاق ؛ فالتمدينون يدرّبون المصاب به على صنع بعض الحاجات التى لا تتوقف على النظر كالضرب على الآلة الكاتبة أو صناعة بعض الأسفاط أو ما إلى ذلك ، وللعمى اليوم طرق خاصة يتعلمون بها الكتابة والقراءة ؛ فتنفس لهم مجال الاطلاع على ما هم محرومون منه من قراءة الكتب أو كتابة الموضوعات التى يريدونها .

وملاجىء العمى عندنا كلها ما تزال بعيدة عن هذه الوسائل العصرية ، بل حسبها ما كانت عليه من إيواء وإطعام وتعاون بين اللاجئين إليها على السؤال والبحث عن وسائل لتوسيع دائرة الإحسان . فواجب الدولة أن تؤسس لهؤلاء المنكوبين مدارس خاصة تدربهم على ما يلزمهم من معرفة وصناعة حسب أحدث الطرق وأقربها للفائدة .

وأوجب من ذلك أن تعالج الأسباب التى تؤدى إلى العمى ، رغبة فى القضاء عليه أو التخفيف منه . ولا شك أن فى مقدمة هذه الأسباب العدوى التى تصيب الطفل من أمه المريضة بالزهري أو التصفية عند الولادة ؛ فيلزم الاحتياط لذلك بفحص الحوامل ومعالجتهن ، وكذلك الجدرى الذى قضى عليه التلقيح فى الوقت المناسب ، ومنها مقاومة الذباب والحشرات التى تصيب الأطفال بأمراض العيون وحجز المرضى من مخالطة بقية الأطفال فى المكتاتيب والمدارس والأطرزة ، ورعاية الأولاد أنفسهم حتى لا يعمدوا إصابة أعينهم

رغبة منهم فى الانقطاع عن الدراسة (كما لا حظنا أمثلة من ذلك أيام تعلينا فى المكتب القرآنى) ، ويجب العناية بصفة خاصة بالجنوب ، ولا سيما صحراء تافيلالت حيث يكثّر العمّش وغيره من آفات العين بسبب الإهمال ووفرة الذباب والبعوض .

ومثل هذه الوقاية يجب اتخاذها نحو الصمم والبكم الذين تكون الحى القرمزية من أسبابهما ، فيجب تلقيح الأطفال ضدها حتى لا يصابوا فى مستقبل أيامهم بها . وهنا لك نوع من الصمم الوراثى يمكن التوقى منه بمنع التزوج بين من أصيبوا به ، وشم أشكال منه تعالج بطريق العمليات الجراحية أو ما ينصح به الأطباء .

وكساح الأطفال يمكن القضاء عليه بمقاومة أسبابه كالزهرى وما يماثله ، ورعاية الأمومة وحققها بالكالسيوم أثناء الحمل وغير ذلك مما يشير به المختصون ، وكذلك بمقاومة بعض أنواع الحى التى تؤدى إليه .

ولكن للكساح أسباباً اجتماعية أخرى يصعب القضاء عليها ، فى مقدمتها الحروب التى تكون عديداً من مقطوعى الأيدى والأرجل ، وحوادث السيارات . ومع ذلك فيمكن للدولة أن تتجنب بقدر الإمكان الانغمار فى الحروب وتمنع رعاياها من أن يذهبوا كمرتزقة فى حروب أجنبية عنهم ، كما يمكنها أن تشدد فى تنظيم المرور وتحسين صناعة السيارات ومنع غير المتتمنين للقيادة وتوسيع الطرق ومراقبة رصفها على الدوام ، ومنها بعض الألعاب غير الإنسانية كالمصارعة وخاصة مصارعة الثيران .

وما يدخل فى الآفات المصابون بالجنون ، وهؤلاء يمكن العمل على معالجتهم ، وتكثير مراكز إيواءهم ورقابتهم والوقاية من إصابتهم بطريق مقاومة المسكرات والمخدرات وأنواع العادات السرية وتحسين حالة المجتمع بتعميم الفنون الجميلة وجعل الاستفادة منها فى تناول الكل .

ومن العاهات الضعف العقلى الموروث ؛ وهذا أمر صعب العلاج لم

يتوصل العلم الحديث للقضاء عليه بعد إلا بطريقة قاسية ، وذلك بمنع ضعفاء العقول من الزواج مطلقاً أو خصيهم حتى لا يلدوا بلها مثلهم . ومع أن هذه هى الطريقة الوحيدة التى يذكرونها للوقاية من هذه الآفة فى نبي شخصياً لا أوافق عليها ، وأرى أن من حق ضعيف العقل (وهو غير المجنون طبعاً) أن يتمتع بما يتمتع به الآخرون من زواج ونسل ، وعلى العلم أن يبحث عن وسائل أخرى لإنقاذ المجتمع من هذه الآفة ، أو ليتحملها كما يتحمل كثير من مصائب الذين نسميهم بالعقلاء الراشدين .

ولقد تكلمنا فى فصل سابق عن المدمنين على المسكر والمخدر ، ويجب أن نسجل الآن أن ذلك من أشد الآفات الاجتماعية التى يجب مقاومتها بطريق تأسيس دور ومستشفيات لإبراء المنتشين من عاداتهم ، ومنع إنتاج الخمر والتخدير فى البلاد على كل الناس ، وعدم السماح بدخول أى جزء منه من بلد أجنبى إلا ما تحتاج إليه الصيدلية طبقاً للقوانين الدولية . وكذلك أمر البغاء السرى والعلى المذكر والمؤنث يجب مكافحته ومقاومة المصابين به بطريق الترغيب والترهيب والوقاية عن سبيل التربية الصحيحة وتحويل الحاسة الإنسانية إلى حب للجمال الطبعى واعتناء بالموسيقى والمروضات .

وما يجب العناية به أمر الشيوخ المتقاعدين فى السن ، وذلك بإسعافهم وضمان هئاتهم ، وتأسيس ملاجئ الشيوخ ، واستعمال كل الوسائل التى تسهل عليهم قضاء بقية أيامهم فى طمأنينة وأمن . ويمكن الوقاية من استفحال أمر التقاعد بتحسين الصحة العامة والتعويد على النشاط فى وقت الشباب .

وأما العطلة والتسول وما إليهما من ضعف الحال فهذه مسائل تناولنا أمر علاجها بقلب النظام الاقتصادى الحاضر ، وجعل الدولة تتحمل تكاليف الأسرة وتفرض الضرائب التصاعدية على مستحقيها .

وهنا لك طبقة من المتوحشين أو ممن نسميهم (بالحيـل) لا تخلو أمة من وجودهم بسبب أن الأمراض الاجتماعية فى الإنسانية واحدة ، وإنما

تكثُر أو تقل بحسب التقدم العصري ، وهؤلاء يعالجون عن طريق التويخ وفرض الغرامات واتخاذ الوسائل لإرهاق حاستهم عن سبيل تربية الذوق والإشعار بالفن والجمال .

أما الجامدون والجاحدون فتمكن مجادلتهم بالتى هى أحسن ، ووعظهم وإرشادهم وهدايتهم والوقاية من أمرهم بتكوين الوسائل المجدية لتربية الناشئة تربية دينية وطنية صالحة لأن تكون منهم الأجيال المؤمنة الواعية . وكل هذه الآفات لا يمكن أن يُقضى عليها ، ولا أن يخفَّف من أمرها إلا إذا أزلنا من أنفسنا اعتقاد أن ما هو واقع أمر لازم ما له من دافع ، وإلا إذا تعلينا الشعور التام بما تحدثه هذه الآفات من مصائب فى المجتمع هى أصل ما نعانى من استبداد واستعباد ، وما تقع عليه من مكائد الخائنين ودسائس الدسائسين . إن الله لم يخلق داء حسيّاً ولا معنويّاً إلا خلق له دواء يعالجه ، ولم يجعل كذلك داء إلا له سبب ينشأ عنه وتمكن الوقاية منه بإزاحته ، فالمسألة كلها فى الشعور بالمرض والرغبة فى معالجته والتوفر على ذلك .

ويجب قبل أن أختتم هذا الفصل أن أحمّد الله على أن وقانا من كثير من العاهات الموجودة عند غيرنا من الشعوب حتى الراقية منها ، فمن يعرف الغرب الأوروبى ويعرف آفاته التى يشتكى منها عقلاؤه ورجال الاجتماع فيه يقدر قدر التربية الإسلامية وما تحافظ عليه من أخلاق حتى فى أوقات الانحطاط . ويكفى أن نشير لقضية الكحول وما تحدثه من نكبات فى الأخلاق والعلاقات الاجتماعية وفى الأجسام فى الغرب . وإن من يتجول فى أسبانيا مثلاً خاصة فى الأندلس منها يشعر بعديد البله وذوى الضعف العقلى بكيفية لانسبة بينها وبين ما هو موجود فى المغرب ، وما ذلك إلا بسبب انتشار الكحول والإدمان عليه .

إن وسطنا عليل ، ولكنه قابل للعلاج أكثر من كل وسط آخر إذا نحن صممنا العزم على إنقاذه والعمل على إزاحة أسباب المرض عنه .

الطائفة الإسلامية

يقول (م . ميثويلر) : « إن التحريف الذى تعاقب على تطبيق القوانين الإسلامية منذ قرون عديدة هو الذى كون المبدأ المعترف به اليوم بصفة عامة والقائل بأن الحكومة الإسلامية مبنية على الحكم المطلق والاستمتاع بالذات »^(١).

ويقول (م . ل . شاتولي) : « إذا نحن درسنا القرآن والحديث بإمعان وقرأنا ما كتبه الشراح من علماء الإسلام العديدين الذين درسوا حقوق الحكومة وواجباتها لا يمكننا إلا أن نتساءل كيف أصبح المبدأ الديموقراطى العادل الممتلئ بالإنصاف والحكمة الذى أقره الإسلام طريقة للاوتوقراطية ».

والحقيقة أن الإسلام الصحيح بعيد كل البعد عن الواقع فى أنظمة المسلمين التى أحدثتها أجيال الانحطاط فى مختلف البلاد المحمدية ، وأن إسلام الكتاب والسنة لم يعترف قط بأى طغيان ، وإنما وضع النواة الصالحة لتأسيس الطائفة الإسلامية على أسس ديموقراطية ، وهذه الحقيقة ظلت معترفاً بها نظرياً من جميع علماء الإسلام ؛ فهى لا تحتاج لأن يستدل عليها بنصوص القرآن أو الحديث التى تؤيدها . وإن المناقشة التى وقعت بين الصحابة وبين معاوية رضى الله عنهم خير حجة على أن الإسلام الطبعى

(١) من بحث له بعنوان « الإسلام والدولة المغربية » نشر « بمجلة العالم الإسلامى » .

لم يكن ليقبل المبادئ التي أراد أن يسير عليها الخلفاء الأمويون لأول مرة في الإسلام .

ومع الضعف الذي أحدثه اختلاف الصحابة فيما بينهم ، ومع التوجيهات البدعية التي أخذت تتسرب في الوسط الإسلامي منذ ذلك العهد — فقد ظلت فكرة الطائفة الإسلامية محفوظة في نفوس الجميع ، وظل نظر الرعية للحكومة كهيئة تدبر شؤون الطائفة وترعى حماها لصالح الدين وصالح الطائفة نفسها . ولم تتغير الحقيقة الدينية تماماً إلا حوالى القرن الثامن الهجرى ، حيث انتصر مبدأ التسلط على فكرة التكتل الطائفي لخير الجميع .

وقد جرى في المغرب الأقصى ما جرى في البلاد الإسلامية الشقيقة ، فساعد الاختلاف الذي حصل أثناء الفتح الإسلامي على الاتجاه بالحالة الاجتماعية في المغرب إلى جهة تتحكم فيها السياسة الحزبية أكثر مما تدبرها الرغبة في تطبيق تعاليم الإسلام الصحيحة وتمتين أواصرها في الشعب الجديد . وطبعى أن فتح الإسلام للمغرب لم يقع إلا بعد أن كانت الخلافة الإسلامية قد انحرفت عن القواعد الأولى التي سار عليها أبو بكر وعمر رضى الله عنهما . كما أن تسرب الإسلام وتغلغله في بلادنا لم يجد السهولة التي وجدها في الشرق الأوسط ، بل اضطر إلى الدخول في حروب عديدة سرعان ما تحكمت فيها مصلحة الفوز والنصر على مصلحة التبشير والتنظيم .

ثم إن الروح الاستقلالية التي تملك نفوس مواطنينا والتي تدفعهم لمقاومة كل تسلط جعلتهم لا يقبلون الخضوع للخلافة العباسية ولو أنهم دخلوا الإسلام ، وسرعان ما وجدوا الحل السليم للتوفيق بين رغبتهم في الاستقلال وبين الانضواء تحت ظل اللواء الإسلامي الذي اختاروه . وذلك بمبايعة المولى إدريس رضى الله عنه ؛ ذلك البطل العربي الذي كان له فضل تأسيس أول دولة إسلامية مستقلة بالمغرب .

لكن سذاجة الشعب المغربي في عهد المولى إدريس ، وتحمسه للدين

الإسلامي ، ومحجته للنبي عليه السلام . وجهل العامة روح الديانة الجديدة التي اعتنقوها — كل ذلك أدى إلى فهم العلاقة بين الشعب وبين الخليفة فهماً قائماً على الطاعة العسكرية الممزوجة بشيء من التقديس الشخصي الذي يتفق تماماً مع تقاليد البربر وتمجيدهم للبطولة والصلاح .

ولما توفي المولى ادريس الثاني ووزعت المملكة بين أبنائه ثم اضطهد موسى بن أبي العافية آل البيت تشتت الشرفاء في الأوساط المختلفة من سائر أنحاء الوطن المغربي ؛ فقاموا بنشر الإسلام أولاً ثم اهتموا أكثر بنشر روح التمجيد والتقديس للشرفاء لتوطيد دعائم نفوذهم وتمويض سلطاتهم المادية التي تضعضعت بسلطة روحية تقديس كل الشرفاء إلى حد الخضوع لهم خضوعاً مزججاً بالخوف وعدم الاطمئنان من تأثيرهم الغيبي . ولم يكن أمر خصومهم الفاطميين ألا ليقوى من شأن هذه الروح ويزيدها تثبيتاً . وإلى جانب هذا التقديس لآل البيت تكونت طبقة أخرى منهم ومن غيرهم ممن عرفوا بالتدين وحسن السلوك ، وأصبحوا بعد موتهم مركز الاحترام الطبيعي لأمثالهم وموطن الاستغلال من بعض الذين ينتسبون إليهم كأبناء أو نصراء . وشيئاً فشيئاً أخذت عقيدة السلفية تنمحي من العقول وتحل محلها فكرة المرابطة التي لم يتم ازدهارها إلا بعد عصور ، وإلا في ظل الخوف من النسلط الأجنبي في القرن التاسع عشر وما بعده . وطبعي أن يضيع الإسلام الحقيقي بين هذه الأفكار والدعايات التي لم تكن تهم بشأن تربية الجمهور وتعليمه بقدر ما تهم بأمر إخضاعه واستغلاله والعبث بحقوقه .

وقد لاحظ (م . بيلر) بحق أن العلامة ابن خلدون الذي عاش في القرن الثامن الهجري أي في العهد الذي تكونت فيه الأوتوقراطية الإسلامية لم يهتم بالجانب الاجتماعي للإسلام ، ولا بما يرجع لفكرة الطائفة في المبادئ الدينية اهتمامه بتعزيز قواعد التأسيس للإمبراطوريات ، مع

العلم بأن ابن خلدون نفسه كان من طبقة الموظفين الذين اشتغلوا في جو نظام مضطرب وغير محافظ على أصول الشريعة وأحكامها ؛ لأن ما قرره من قواعد للدولة بعيد كل البعد عما تقتضيه تعاليم الإسلام من أن الجماعة المسلمة تكون طائفة ذات حقوق وواجبات برأسها أمير المؤمنين الذي له هو الآخر حقوق وعليه واجبات يسأل عنها مثلاً تسأل الجماعة المسلمة عن واجباتها.

وإذن فظروف الفتح وتقديم مصلحة الفوز للحكومة الفاتحة على مصلحة الدين نفسه ، ثم اقتضاء الظروف لاهتمام الشرفاء والمرابطين بتقوية نفوذهم لحمايتهم من التضارب الحزبي هما اللذان خرجا بالجماعة الإسلامية في المغرب من معناها الأساسي — الذي كان يمكن أن يصبح تنظيمًا هاملاً ديمقراطياً طبقاً لما تقتضيه أوامر الكتاب والسنة — إلى تكوين أرستوقراطيات محلية توافق الروح القبلية التي ما فتئت تعبت بالأمة المغربية وتقضى على كيانه دولتها.

وهكذا فإن على الامتيازات الاجتماعية التي كونتها مصلحة الأفراد والبيئات في المغرب تقع التبعة الكبرى فيما أصاب المسلمين المغاربة من ابتعاد عن الدين وانصراف عن النظام الصالح وانغمار في عالم الخرافات الذي لا يملأ نفوسهم إلا بنوع من التصرف مزوج بالخوف والاستسلام لكل الأشخاص الذين يصطنعون الصلاح ويظهرون بمظهر التأثير الغيبي دون تدقيق في معرفة أحوالهم أو بحث عن الفكرة التي يحملونها للناس .

وتنقلب الوضعية في العصور المتأخرة إلى حد يكاد يعتبر مؤامرة قاسية على المسلمين للانحراف بهم من الوجهة الصحيحة التي يجب عليهم أن يسيروا فيها ؛ فإن التعليم الإسلامي نفسه لم يعد يعطى للناس إلا بصفة بعيدة عن كل ما يرجع بهم للكتاب والسنة أو يبعث في نفوسهم روح التفكير الصحيح والدراسة المتعمقة وتطبيق ما يدرس من أصول مجردة على حالة المجتمع وشؤونه . وقد لاحظ الشيخ عبد القادر المغربي في كتابه « الأخلاق والواجبات » الأثر الذي أحدثه استبداد الفاطميين ومن بعدهم في تطور

الآراء الفقهية فيما يرجع لعلاقة الشعب بالدولة ، وكيف أصبح معنى الطاعة الإسلامية لأولى الأمر لا يرمى لغير الخضوع التام ولو في غير المعروف .

ومع أن العصور الإسلامية حتى المتأخرة منها لم تخل من علماء رفعوا عقيرتهم لتبيين الحقيقة للناس ، ونصبوا أنفسهم للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإن الفساد الذي مكنته الأجيال جعل الكثيرين من ذوى السلطة ينظرون إليهم على أنهم متآمرون على الدولة أو ذوو أغراض سيئة نحوها ، وبذلك يقضى عليهم فيموتوا ، وتستمر الحالة على ما اعتادها الناس من ظلم الحاكمين وتحالف بعض العلماء والأشراف والمرابطين معهم على ابتزاز الشعب وإطالة عهده بالجهالة والاستعباد .

إن هذه الحقائق هي التي تفسر لنا سهولة الانحلال الذي أصاب المجتمع المغربي بعد الاحتلال الأجنبي ، والسهولة التي وجدها المحتلون في تكوين فئة من أبناء البيوتات العريقة والعلماء وغيرهم من ذوى الامتيازات الاجتماعية ؛ تتضمن إليهم وتحالف معهم على خدمة النظام الذي وضعوه ولو كان في غير مصلحة الدولة والذين يعملون باسمها ، حتى حل محل الطائفة الإسلامية الديموقراطية استعباد بعض المسلمين لبعض ، واستمداد المستعبدين سلطتهم وقوتهم من حماية الأجنبي وقوته .

إن جرثومة الداء هي منا وإلينا ، وإن صلاح المجتمع المغربي لا يتم بمجرد الاستقلال ؛ لأن الاحتلال لم يزد على أن يستعمل لصالحه نواحي الضعف التي كانت قد خلقتها الأجيال والأهواء المغربية . بيد أن الاستقلال هو الوسيلة الوحيدة التي تريح عن الطريق سياسة استعمارية من صالحها إبقاء ما كان على ما كان ، وتتيح السبيل للغاربة كي يصلحوا ما أفسده تأمر ذوى الأهواء من أمر دينهم ودنياهم ، وذلك ما لا يتيسر أبداً إلا إذا فهمنا الحقيقة التاريخية في المغرب على وجهها ، وإلا إذا قبلنا أن ندرس مجتمعنا دراسة من

يريد معرفة الأدواء كي يعالجها دون أن يذهب مع تيار العاطفة وحدها .
لقد قلنا غير مرة إن حاجتنا لثورة فكرية تفوق كل الحاجات ؛ لأن
هذه الثورة هي التي تفتح لنا آفاق المعرفة وتبين لنا طريق الإصلاح الصحيح .
لقد حل عندنا القبول العملي لكل مظاهر الظلم والطغيان التي عاش فيها
المغرب أجيالا عديدة محل الاختيار في الأعمال والحرية الفردية ووجوب
الاستشارة في الأمور التي يجب أن يقوم عليها بناء الجماعة المسلمة بمقتضى
تعاليم الإسلام ، كل ذلك لغفلة الشعب وعدم تفتح ذهنه لإدراك الحقائق
والمطالبة بما يؤمن به من عدل وإنصاف .

لقد حان الوقت الذي يجب أن نعمل فيه على إفهام الشعب الأسباب
التي أدت به لهذه الهوة التي وقع فيها ، وأن نبين له التآمر الذي قام به ذوو
الامتيازات الاجتماعية من رجال النبل الديني أو أرسقراطية الوظيف
ليحولوا بينه وبين ما أعطاه له الله من حق في الحياة الحرة الكريمة ؛ لأنه كما
قال جلالة مولانا الملك محمد الخامس أيده الله : « قد آن أو ان الديمقراطية
للجميع » .

الجهاز الاجتماعى

بحسبنا فى أوائل باب « الفكر الاجتماعى » ما يتعلق بالمجتمع المغربى من جهة مظاهره الخارجية التى تحتاج للإصلاح ، ونريد الآن أن نتكلم عن الآلة التى تسير هذا المجتمع وتؤثر فى ظواهره إلى حد أنها توهم تغيرات متنوعة بحسب العصور والظروف ، فى حين أنها لا تتبدل ولا تنتهى .

ويمكننا أن نقول إن هذه الطاقة الداخلية المحركة ليست إلا شعور المغاربة بالحاجة المثمرة للاستقلال القومى والذاتية الإقليمية ، وما يتبع ذلك من تمسك بالتقاليد ، وتعلق بالأرض إلى درجة التقديس ، ومقاومة لكل تدخل خارجى أو استيلاء أجنبى ، إلى جانب الكفاح المستمر ضد كل امتلاك ولو كان داخلياً ، وضد كل محاولة استعباد مهما كان مصدرها .

وهذه الطاقة هى التى تكون فى المجتمع المغربى حاجة دائمة لحركة دائبة وثورات متعاقبة تخيل للباحث السطحى أنها رغبة فى التبدل ، وما هى إلا رغبة ضد ذلك التبدل ؛ أى اهتمام باستمرار المألوف المعتاد . والثورة الحقيقية دائماً تكون فى عمقها محافظة على كل ما هو عزيز ومحبوب .

ومع أن الذاتية الإقليمية شديدة الظهور فى مجتمعنا فإن ذلك لا يدل على حب الاستقلال المحلى أو القبلى ؛ وإنما يدل على رغبة فى لامركزية جهوية ، أو بتعبير أصح على شوق إلى الاحتفاظ بالخصوصية المحلية فى دائرة الاستقلال القومى العام . وليس أوضح حجة على هذا من كون الجهات كلها تتضامن كلها هجم أجنبى أو دعا داعى الخوف من هجومه . وبمجرد وقوع الخطر فى آخر حصن من حصون البلاد يهز أقاليم القطر كلها ومراكزه

بأسرها ، وربما أدى إلى الثورة على الحكومة المركزية التي لم تستطع الدفاع عن الوطن ، أو استسلمت لمطالب خصومه . وذلك ما وقع بالفعل من سلاطين « السعديين » ضدّ على « الوطاسيين » ، وما وقع من « الدولة العلوية » ضدّ على « السعديين » أنفسهم .

على أننا أَوْضَحْنَا غير ما مرة بطريق العرض التاريخي ما يرجع لهذه الحقيقة ، وبيننا كيف أن القرطاجيين والرومانين والوانداليين وحتى العرب لم يستطيعوا محو هذه الذهنية الاستقلالية من نفوس المواطنين ؛ بل سرعان ما تأثر المقيمون منهم بالبلاد بها ، وتخلّقوا بطبيعتها ، وقد فهم (ابن خلدون) هذه الحقيقة كل الفهم ، وكذلك (ابن جبير) وغيرهما من كتاب المغرب الاجتماعيين .

وإذا كانت الخصوصيات المحلية قد أحدثت بين القبائل المغربية تطاحنًا متوالياً جعل البلاد دائماً في حالة فوران انتخابي لمن يتولى الحكم ويسيطر على الباقيين فقد كان وصول الإسلام للمغرب مخففاً من هذه الحال ، خصوصاً بعد ما أعطى للدولة رئيساً من سلالة الرسول يحفظ التوازن بين مختلف العشائر ويوحد الصفوف ؛ فكان المولى إدريس الموفق الأول بين طبيعته الذاتية الإقليمية وطبيعة الاستقلال القومي ، وكان الإسلام الباعث الأكبر على تكوين مبدأ الوطن بالمعنى الواسع الذي يستند إلى الأرض ذات الحدود عوض الوطن المبني على الاتحاد في الأسرة أو الجنس .

وهكذا أصبحت العترة النبوية جزءاً من الطاقة التي تكون الدولة والأمة ، وتحافظ عليهما ، وأصبحت هذه القوة المستمدة من غيب النبوة والخارجة عن الاختلافات المحلية أساس التكوين للأمة المغربية الجديدة .

وقد كان ممكناً أن تبلغ هذه الثورة التي وضعها إدريس الأول ونظمها إدريس الثاني بتأسيس الوزارات وأجهزة الحكم مداها المقصود منها لولا أن المغرب لم يكن قد التفت جميعه حول لواء الإسلام ، ولولا أن الكفاح

استمر بين بنى أمية والفاطميين والأدارسة وبين زناته ومغراوة وبنى يفرن أمداً طويلاً ، حتى قامت ثورة المرابطين فأتمت وحدة البلاد من جهتها الجغرافية والاعتقادية ، ثم جاءت ثورة الموحدين فأتمت ما صنعتها الدولة قبلها ، وأعطت للمغرب مركزاً هائلاً في الأندلس وفي المغرب العربي ، ولكنها ركزت في الوطن عقيدة « الجبر » الشاذلية مقام عقيدة « الاختيار » القادرية التي كان قد غرسها (عبد الله بن ياسين) ، ووضعت الأساس لهذه « المرابطية » التي ازدهرت من بعد في البلاد ، وفي عصرها تكونت ثقافة « الصالحين » حيث نشأ جمع غفير من أهل « الولاية » الذين ما يزالون موطن القداسة إلى اليوم كآبى العباس السبتي وأبى يعزى وأضرابهما .

ومن جهة أخرى فعوضاً عن أن تقوم هاتان الدولتان بالتطهير الاجتماعي والقضاء على بقايا العهود الجاهلية شغلت الوقت كله في فتح الفتوحات وتوسيع دائرة المملكة ، ومع ما في ذلك من المجد فقد أضعاف فرصة عظيمة لاستغلال طاقة الدولتين المصاحبتين فيما يرجع للعمل الداخلي ، ولكن فكرة الإمبراطورية غلبت على أولى الأمر فشغلت الأذهان عن القومية المغربية الصرفة إلى الوطن الكبير الذي يسير بزعامة المغرب .

ومن المعلوم أن فكرة الإمبراطورية تشجع الذاتية الإقليمية وخصوصياتها . ومع أن الدولة المرينية لم تكن من القوة لدرجة سابقتيها فقد شغلت هي الأخرى بروح الإمبراطورية وأعبائها ؛ ثم جاء دور الانحطاط منذ عهد الوطاسيين فعادت البلاد لما كانت عليه من قبل من تطاحن بين الجهات لأنقذ الأسباب ، وازدهرت « الشاذلية » ازدهاراً كبيراً وأخذت تتفرع عنها مختلف الطرق ، وتكون عديد من المرابطين الذين يزاحمون الأشراف في نفوذهم الغيبي المستمد من النسب بطريق الكرامات ، وجاءت دولة السعديين تنتسب للرسول وتؤيد أرباب الزوايا ، وشغلت بالاحتياط من الترك من جهة والغرب اللاتين من جهة أخرى ، وانتهت

بتكوين إقطاعيات جهوية يقوم عليها المرابطون والصوفية ، إلى جانب الخصوصيات المحلية ، وأصبحنا نرى (اليوسى) وأضرابه يتشكون من عودة الفكرة القبلية وأضرابها ، وزاد انهماز المسلمين في الأندلس وهجرة المسلمين الأندلسيين إلى المغرب في تقوية روح «الخبر» التي غرستها «الشاذلية» ، وأصبح المعتقد العام هو في أن الواقع مكتوب لا يمكن دفعه ، وليس لأحد فيه اختيار ، وازدهر أدب المناقب ازدهاراً غطى على كل ما هو معقول ، وتكونت فروع الطرق الناشئة من إصلاح (الجزولى) و (التباع) ، وشغل الشعب بسفاسف الأشياء ، وتملق العلماء وأهل الحل والعقد للجمهور ورؤسائه ، وتكونت هوة سخيفة بين الأمة وبين الحكومة حتى أصبحتا لا يصل بينهما إلا أولئك المرابطون أو الأشراف .

وكانت الدولة العلوية ثورة على قسم كبير من هذه الأحوال ، في مقدمتها تحرير البلاد من الاحتلال الأجنبي والقضاء على إقطاعية « المرابطين » والقواد الكبار الذين لم يحصلوا على السلطة إلا بطريق القوة وتسليط بعض الأمة على بعضها الآخر ، ثم تكوين سلام عام بتأسيس جيش للدولة ، والقضاء على التسلح العام الذى يعطى الوسيلة الفعالة للقبائل فى الثورة واتباع كل ناعق جديد .

ولكن تكوين الجيش من طبقة « العبيد » زاد فى توسيع الشقة بين الشعب وبين الدولة ، وأعطى لهذه الطبقة المنحطة حق التدخل فى شؤون الدولة ، فأخذت تعبت بالملك والمملكة ، وتبحث عن حريتها بطريق تولية من تريد وعزل من تشاء ، حتى حرر السلطان محمد بن عبد الله الأمة من عبثهم بإلغاء جيش العبيد ، ولكنه عاد بالاجتماع إلى التسلح العام ، فعادت الخصوصيات المحلية للبروز ، وعاد التطاحن القبلى للظهور .

وانتبه السلطان مولاى سليمان لأصل الخطر الذى يوحده كثيراً من القبائل ضد الدولة ، ونظراً لتدخل بعض المرابطين وأدعياء الصلاح فيما

لا يعينهم ، واتخاذهم الدين ناموساً لاستغلال الجماهير وتسخيرهم ضداً على الملك وعلى مصالح الأمة ، مستفيدين من الجهالة العامة التي وقعت فيها البادية المغربية ، ولسبب فكرة الإمبراطورية التي غطت على حاسة الإصلاح الداخلى فى الدول المغربية الكبرى — أيد السلطان مولاي سليمان دعوة « الوهابية » وأخذ ينشرها ؛ فوضع النواة الطيبة لإصلاح فكرى واجتماعى خطير .

وهناك عامل تاريخى كبير هو هجرة العرب الهلالين وأضرابهم ؛ فقد قوى وجود العشائر المتنقلة التى يساعد أسلوب حياتها على تكوين القبيلة بصفة أكثر وأعظم من الحياة المستقرة ، حتى أصبحت عاملاً مستقلاً من العوامل الاجتماعية فى تأييد بعض الدول أو فى التآلب عليها ؛ علاوة على ما أحدثته هجرتها المفاجئة من ثورة فى الاقتصاد وتقوية للنظام الفلاحى العسكرى على النظام الصناعى الحضرى .

وإذن فالطاقات التى عملت عملها فى تسيير الآلة المغربية هى الحكومة (أو المخزن) ، والدين الإسلامى ، والقومية المغربية من جهة ، والأجهزة الشعبية المتناقضة من جهة أخرى : البدو الرحل ، والمتحضرين ، والأشراف ، والمرابطون ، والقبليّة ، والوطنية ، والسلفية ، والشاذلية .

وإذا كان تعاقب الأسر المالكة والحكومات على المغرب قد عمل أحياناً على التفريق بين هذه العناصر وضرب بعضها ببعض ، وكانت السلطات الأجنبية اليوم تسعى فى السير على هذا الأساس ؛ بل تعمل لتكوين هوة بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة — فإن مصلحة الوطن وبنية تقضى بصهر هذه الطاقات كلها ضمن قوة واحدة هى قوة الدولة المغربية المتحدة المعترزة بالله وبالوطن المغربى الخاص ، والمتضامنة فى كل ما من شأنه أن يحفظ كيانه ويرفع مستوى أفرادها فى دائرة العدل الاجتماعى والأمن النفسى وازدهار الفرد وتحرره .

إن السياسة وحدها هي التي كانت تسير الدول والجماعات في المغرب ؛ فكانت تسمح باستعمال كل الوسائل التي تعطيها قوة العصية التي تصل بها للسلط وانتزاع الحكم ، ثم تحدوها إلى توسيع الفتوحات خارج الوطن المغربي ؛ الأمر الذي أبقى أنظمة متناقضة طالما أضرت بأمن الدولة وسلامة الوطن. ولذلك يجب أن نبذل كل مستطاع لكي تركز هذه القوات الشعبية في يد السلطة العليا التي يترأسها جلالة الملك وحكومته الشريفة ، وهذا ما لا يتحقق إلا بتغيير عميق في الأنظمة البدائية التي ما زالت البلاد محتفظة بها . وفي مقدمتها النظام القبلي ، وعدم استقرار البدو .

تنقسم البداوة في المغرب إلى قبائل متحضرة ، وإلى أخرى متبقلة ، ورحل ، وأصحاب القصور . ونظام المتحضرين يقوم على أساس الفخذ أو العشيرة التي تستقر عادة في منطقة تتراوح بين الستة والعشرة كيلو مترات ، ويدعى أبناء العشيرة انحدارهم من أب واحد تسمى الفخذ أو القبيلة باسمه . ولكل عشيرة مجلس شيوخ أو أعيان مهمته الإشراف على الأشغال العامة وجمع الأداءات وصرفها ، ويعين المجلس نائباً عنه يدعى (امغار) أو الشيخ أو المقدم لمدة معينة لا تتجاوز السنة ، وهو الذي يقرر وينفذ في المسائل الجارية التي لا تعرض على الجماعة ، كما أنه هو الذي يمثل العشيرة والجماعة أمام القائد الذي هو نائب الملك ، وكثيراً ما ينقلب هذا الوكيل في أوقات الأزمات فيسيطر على القبيلة ضدّاً على رغبة مثل المخزن ورغبة الجماعة الشعبية نفسها ، (ومن ذلك تكونت أنظمة القواد الكبار خصوصاً بعد الحماية) . وللمجلس العشيرة حصون تعاونية تدعى (أكادير) ، يضع فيها أفراد العائلة محصولهم ، وبجانب كل أكادير مسجد ومدرسة قرآنية ودار لانهقاد الجماعة ، وبالأكادير تتحصن العشيرة للدفاع في أوقات الخطر .

ومن ثلاث أنخاذ إلى عشر تتكون القبيلة التي لها شعور أيضاً بوحدة

السلالة ، ولها مجلس يجتمع فيه وكلاء جماعات العشائر الذين يتفاوضون مع القائد ، ولها قاض معين من قبل الدولة ، وسوق أسبوعية ، وموسم سنوى لبعض الصالحين المدفونين فى أرضها أو الناشئين بها ، الأمر الذى يدل على وحدة معنوية واجتماعية .

وكثيراً ما تتكون من مجموع قبائل : انعهادية اتحادية تنتمى كلها لسلالة واحدة ، ويقوم عليها رؤساء ذوو صبغة إدارية محض فى الغالب . ومن مثل هذه الانعهاديات تكونت الدولة الموحدية التى أكملت اتساعها بضم سائر القبائل المغربية وغيرها .

أما عند المتنقيين والرحل وسكان القصور فإن الوحدة الاجتماعية أقوى ؛ لأنها تقوم على (الدوار) الذى يجمع عدداً مختلفاً من المجموعات العائلية التى تتركب عادة من خيمات متعددة ، وترتبط الدواوير بالعشيرة ضمن مجلس متركب من مثلى الدواوير ، وترتبط العشائر جميعاً ضمن القبيلة فى مجلس يترأسه شيخ مختار لمدة سنة ، ويراعى فى اختياره أن يكون بالتناوب من مختلف الأخاذ ، وهذا الشيخ هو الذى يمثل أيضاً القبيلة أمام القائد المخزنى .

وكثيراً ما كانت تقع حروب بين البدو الرحل من أجل المراعى ، وكانت تنتهى بتغلب إحدى القبائل على الأخرى . وهكذا أصبحت القبائل المتغلبة نبيلة ، والقبائل المغلوبة تعتبر موالى ، ولكل منهما سلم اجتماعى يقوم على الأسس السابقة . ولكن المتغلبين ينظمون المجالس القبلية التى اعتادها المتنقلون والرحل ، بينما يقوم المغلوبون والموالى إلى جانب الواحات بسكنى (المداشر) المحصنة أو القصور ، ويكوّن مدشران أو ثلاثة قرية صغيرة أكثر تحضراً ، وينعقد بها مجلسان أحدهما أرستقراطى يقوم بالنظر والتقرير فيها ، والثانى شعبى يقوم بتنفيذ مقررات المجلس الأول ، ولكن هذه القصور تظل فى الغالب خاضعة لاستعباد الغالبين وتسخيرها لمصالحهم .

وإذا تعمقنا في هذه السلالات وجدناها تتسع حتى تقسم البلاد إلى قسمين ، هما صنهاجة وزناتة ، وهما اللتان كونتا التاريخ المغربي ، وتبادلتا الحكم في البلاد . وهذه القبلية بأصلها وتطوراتها تجعل الفكرة القومية في المغرب قائمة على أساس الجنس ، كما هو موجود عند كثير من الشعوب ، لكن ظاهرة حب الوطن والتجمع للدفاع عنه بين مختلف القبائل المغربية - وهي ظاهرة سجلها التاريخ واعترف بها كل الباحثين - تجعلنا نعجب من هذه المفارقات التي نراها في الجهاز النفسي للمجتمع المغربي ، ولكننا نستطيع أن نحس بعمل هذه الآلة نفسها في التوفيق بين ما يظهر مختلفاً في البلاد ؛ فالوطن عند المغاربة محبوب إلى درجة التقديس ؛ لأنه مهد السلالة من جهة ، ولأن الأبطال والأولياء بمرجون ترابه من جهة أخرى ، وذلك ما يفسر قابلية المغاربة للرابطة والنبيل والتعلق بالمواطن التي أنجبت للسلالة فخارها ومجدها .

ولكن فكرة السلالة فكرة خيالية في حد ذاتها وخطرة ، ولذلك يجب أن نعتبرها قد أدت مهمتها الاجتماعية ؛ إذ أعطت للمغاربة فكرة الوطن الجغرافي عن طريق تقديس المهد ومواطن الإسلاف كما بينا . وليس من شك في أن الوطنية المغربية القائمة على الأرض وروابطها التاريخية شيء متمكن من نفوس الوطنيين ، متمج بذهنيتهم ، وإن لم يرد الاعتراف بذلك كثير من المغربولوجيين الأوروبيين . وإذا كان الأمر كذلك فلم يعد محل لأن تبقى في البلاد هذه الأنظمة الاجتماعية المبنية على الاعتبارات القبلية التي قلنا إن مهمتها قد انتهت ؛ بل يجب أن نبحث عن تعويضها بتنظيم جديد شبيه بهذه التنظيمات الجهوية والمحلية الموجودة في البلدان العصرية المتحضرة ، وعلى الإجمال يجب أن تحل البلدية محل القبلية ، والعموم محل الطائفة أو الجماعة .

سيكون إذن في المغرب سلطان نظاميان متوازيان : أحدهما حكومي والآخر شعبي . أما الأول فهو الأداة المغربية التي تقسم البلاد إلى أقاليم

ففعالات فأجزاء ترتبط كلها بوزارة الداخلية ، وتشرف هي على جميع فروع المصالح ذات السلم المختص بها أيضاً. أما القضاء فسيفصل عن الأعمال الإدارية ضمن إطار خاص مستقل إلا في ما تقضى المصلحة ببقائه غير منفصل كما يبيناه في القسم القضائي .

ويوازي هذا النظام سلم شعبي يقوم على مجالس العموم فالعمالات فالبرلمان ، ويجب أن ينتخب أعضاء مجلس العموم من سكان الجزء والطائرين عليه من المغاربة على اختلاف سلااتهم انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السري ، وإنما يراعى في المنتخبين (بالفتح) أن يكونوا حاصلين على قسط من الثقافة يهيئهم لتقرير المسائل البلدية الراجعة إلى نظرهم ، ويكفي في ذلك الحصول على التعليم الابتدائي مثلاً . ومن بين أعضاء العموم والبلدية المنتخبين في سائر البلاد يعين جلالة الملك بطلب من وزير الداخلية رؤساء البلديات أو شيوخ المدينة لمدة خمسة أعوام مثلاً ، ويكون الشيخ عضواً في المجلس بحكم منصبه ومسؤولاً عن تنفيذ مقرراته .

وينظم في كل عمالة مجلس عمالي لتنسيق أعمال العموم المشتركة ، والدفاع عن مصالح العمالة ؛ ينتخب أعضاؤه من سكان الأجزاء الإدارية المنضوية في العمالة والطائرين عليها من المغاربة على اختلاف سلااتهم . ويقع الانتخاب بالاقتراع السري المباشر . ومن أعضاء مجالس العمالات المنتخبين هكذا يعين جلالة الملك بطلب من وزير الداخلية رئيس كل عمالة يعتبر حاكمها والمسؤول عن شؤونها لمدة خمسة أعوام . ولتقوية الجانب التنفيذي يجب أن لا يقع عزل رؤساء الأجزاء أو العمالات أثناء آمادهم المحددة ، إلا إذا حكمت عليهم بذلك لجنة تأديبية أو قضاء إداري يخصه جلالة الملك لذلك .

بهذه الصفة السهلة يمكننا أن نقضى على مظاهر التنظيمات العتيقة التي تمثل الروح القبلية وتحول بين الشعب وبين الاستقرار في نظام قومي تهيمن عليه الحكومة المركزية ويستمد نفوذه من الشعب .

ولكن هذا التنظيم لا يتم إلا إذا قضى كذلك على فكرة البداوة المتنقلة وما تستجلبه من فوارق اجتماعية نبهنا عليها . ولذلك ينبغي القيام بإسكان العشائر وتقرية القرى ، حتى يتسنى لها التحضر ضمن نظام أبعد ما يكون عن أساس القبلية ، لأن الهجرة والرحلة هما اللتان تبعثان في أصحابها البحث أو الاحتفاظ برابطة غير الأرض فتتمى فيهم القبلية وأدواءها .

وأما مسألة الآثار التي كونتها المرابطية والنبل وما إليهما فهي قضية ترجع إلى أساس الثورة الفكرية التي نعمل عليها ، ونعتقد أن الحركة الوطنية قد قطعت أشواطاً بعيدة في هذا الميدان بما غرسته من فلسفة دينية ، وما بثته من تفكير ديموقراطي لا يعترف بالفوارق المبنية على الدم أو على الفضيلة ، ولكن ناحية واحدة ستصلح هذه الآثار إصلاحاً عميقاً هي إحلال الحزب والنقابة والجمعية والمسجد محل المنظمات العرفية والعائلية ، وتكوين تعليم عام وتربية قومية متينة تهيم الأطر الصالحة لتسيير هذه المنظمات العصرية ، وتعمل على توجيه المجتمع في ناحية العمل الجدى للتحرر والتقدم ، وتكوين الطاقات المغربية الجديدة التي لا تنصرف إلا لخدمة الشعب وتحقيق سعادته وأمنه ، ولا تعمل إلا للنبل العليا التي يرعاها العرش ويلهمها الوطن .

النظام النقابي

يجب أن نعوض المنظمات السابقة بالمنظمات الموافقة لروح العصر .

ذلك ما استخلصناه من دراسة الجهاز الاجتماعى المغربى . وإذن فالقوى المكونة لهذا الجهاز القومى يجب أن تجدد وتلقح ، وقد عرفنا فكرنا فى كل جانب من جوانب التجديد الإدارى والشعبى فيلزم أن نعرف فكرنا النقابى . ولا نقصد أن يكون العمل النقابى ومترقاته موضوع البحث فى هذا الفصل ، وإنما نريد هنا أن نستخلص المعتقد النقابى الذى يجب أن نسير عليه فى العمل .

إن العمل هو قانون الديموقراطية ؛ فالعمل لنظام الحكم الشعبى بمثابة الصحة والهواء اللذين تتمتع بهما دون أن نشعر بوجودهما ؛ فى كل صباح يخرج المواطن ليعمل بدافع الشعور بالحاجة للحركة ، فيقضى نهاره فى عمله العقلى أو الجسمى ولا يبحث عن النتيجة إلا فى المساء ، حيث يتنفس الصعداء ويبحث عن الراحة والاستجمام . وهذا الاعتياد طبعى ومفرح ، ولكن الاستغلال سار به فى أول العهد الصناعى إلى ما يتجاوز الحد المعقول أو الذى فى طاقة البشر ، ثم أصبح الرجل العبد للآلة مضيقاً لثمار عمله الهادى من أجل طيب الحياة الاجتماعية ، وانقلب حيوان شغل ، فوجب عليه أن يدافع عن نفسه ، ووجب له أن يحمى .

وقد كان العمل ورأس المال مشتركين فى العصور القديمة ، لم يعرف بينهما فصل إلا منذ بدأ الازدهار الصناعى الناشئ عن التطور الآلى ؛ أى أن العامل كان هو الممول فى الغالب ، ولذلك لا غرابة إذا رأينا المنظمات

الصناعية في الماضي تشرك بين من يتعاطون الحرفة ؛ لأن الغاية الأساسية لم تكن الدفاع عن العامل ، وإنما كانت الدفاع عن المهنة وحمايتها من الغش ومن المزاحمات الخارجية وما إليها . ولم يمض عهد بعيد منذ شعرت الإنسانية بضرورة اتخاذ التدابير الأولى لوضع توازن بين العمل وبين اليد العاملة ، ومع ذلك فلم تكن الديمقراطية فكرت في أكثر من تنظيم العمل أى تنظيم نفسها .

وتنظيم العمل يشتمل على برنامج واسع عظيم يعد أكبر ميدان تصرف فيه الديمقراطية مجهودها في هذا العصر ، وهى قادرة على الوصول للنتيجة المتوخاة إذا لم تتحول عن طريق العمل لحل المشكلات الاجتماعية إلى العمل لجعلها أصعب وأكثر إشكالا .

إننا اليوم في تطور صناعي كبير ، وقد لحق التطور عادات العمل وسلوك العمال اليومي ، فأحدث أعرافاً لم تكن ولم تصبح بعد قانوناً .

وقد اقتنع الكل قبل أى شئ آخر بحق الجميع في العمل ، وبوجوب العمل على القادر . وذلك ما يستدعى عملياً ضرورة التنظيم ؛ تنظيم العمل وتعميمه ، وتنظيم التكتل العمالي من أجل الحصول عليه عن طريق الكفاح الثورى كما يقول البعض ، أو عن طريق المثابرة السلمية كما يود الآخرون .

فالتجمع هو فكرة العصر الكبرى . وكيف تتم ؟ لقد قطع الواقع كل قول وكل نقاش ؛ فإن اجتماع العمال في المصانع والمناجم وغيرها من الأماكن أحدث تكتلات الجمعية العمالية ، والاتحاد في الشعور كون الإخاء في المطلب ، وهذا ما أوجد الحاجة للكفاح واختراع الوسائل الناجعة له ، فكان الاضراب . ومن حق الإنسان أن يقاوم الظلم بكل ما هو مشروع . وهكذا أصبح التكتل العمالي وما يحتوى عليه من تجارب يحمل اسم النقابات . وبما أن رغبات العمال لم تتحقق كلها ولم يتحقق بعضها بالسهولة المرجوة ، وبما أن العمل من أجلها اقتضى مواصلة التكتل ومواصلة العمل فقد وقعت

معاكسات بين الممولين وبين العمال ، وتكونت (النقابة) حيث أصبحت العقيدة تتغلغل في صميم الواقع ، وتقلب الروح المهنية إلى روح ثورية ، فتكون التطاحن بين الطبقات كشيء جر إليه الحال ، لا كأمر ضرورى وفق ما يزعمه الماركسيون .

الحقيقة أن روح المهنة هو الشغل والخلق ، وذلك ما يعنى التعاون والجدل الحر ، وقد حل محله في الظروف التى خلقت فيها النقابة تعصب الممول والعمال ؛ الأمر الذى لم يكن منه بد . ولكن هل من الضرورى أن يستمر النزاع القديم ؟ نعتقد أن المصلحة المشتركة لا بد أن تقرب يوماً ما بين الفريقين ؛ بين جميع المنتجين كيف ما كان دورهم فى الإنتاج .

ولكن ما دمنا لم نصل إلى تنظيم هذا التعاون المتين فلن يمكننا الفرار من الأزمة الاجتماعية ، وهذا التنظيم للتعاون يجب أن يكون فى نظرنا الغاية البعيدة للعمل النقابى .

إن الغاية النقابية هى تنظيم العمال وتربيتهم وإشعارهم بالحقوق التى لهم ، وهذا ما يجعل الحاجة للنقابة دائمة حتى بعد التمتع بكامل الحقوق ؛ لأن المحافظة على روح الكفاح هى الضمان الضرورى للاستمرار فى التمتع بالحقوق ، ولكننا لا نؤمن أبداً بأن غاية النقابة أن تصل إلى عمل شديد يرمى لقلب الأنظمة عن طريق الثورة .

وليس من حقنا أن نتحكم بحصر الوسائل التى يجب على العمال استعمالها للوصول لغاياتهم ، فإن ذلك ما يتطور فى نظرنا بحسب الاعتبارات الصناعية والحكومية ، وكل ما هنالك أن من حق العمال الدفاع عن واجباتهم عن طريق التحكيم والصلح أو عن طريق الإضراب والمقاومة السلبية إذا لم يتسن للدولة أو لم ترد تطبيق القانون الناشئ عن العرف ، والذى يتطور هو الآخر بحسب ما تقتضيه تجارب الكفاح النقابى . وهكذا نخرج هنا بفكرة اعتبار النقابة كحركة دائمة مثل سائر الجوانب التى عاجلناها ؛ الغاية منها

هى التطور والمتابعة لروح العمل وروح التضامن . ومن المؤسف أن النقابية اليوم وقعت فى ظروف خرجت بها عن هذه الصفة إلى منظمات تراعى تقنية العمل النقابى أكثر مما تراعى الروح والغاية منها ؛ أى أنها اتجهت نحو اعتبارات دستورية أكثر منها نقابية ، فأدى بها ذلك إلى الانقسامات التى نراها عليها اليوم ؛ إذ أصبح فى العالم ثلاث اتحادات نقابية يشرف على كل واحدة منها جانب دولى خاضع لاتجاه دستورى معين . ومستقبل النقابة لا يمكن أن يضمن إلا إذا بقيت حركة قابلة للتطور من أجل غاياتها الأولى التى هى : الحرية وطيب الحياة .

يجب أن تكون النقابة فى الميدان الاجتماعى كالحزب فى الميدان السياسى ، وبما أن هذا الأخير يعمل على ربط علاقات تضامنية بين جميع الأنصار الذين يشتركون فى مبدأ واحد سياسى بقطع النظر عن عقائدهم الدينية وغاياتهم الاجتماعية فيها — فالنقابة يجب أن تعمل على ربط علاقات تضامنية بين جميع الذين يتحدثون فى المهنة ، ومن أجل مبدأ واحد اجتماعى هو الاحتفاظ بالحرية وبطيب الحياة لجميع العمال مواطنين وأجانب كيف ما كان لونهم السياسى . فإذا كان العمل هو الرابطة فلا ينبغي أن يتعدى الدفاع عن حق العامل كإنسان ذى كرامة يجب أن تحفظ له ، أما أن يصبح وسيلة لتأييد نظرية سياسية دون أخرى فذلك ما يخرج به عن العمل النقابى إلى عمل الحزب السياسى . وبما أن أفراد العمال ليسوا كلهم ذوى صبغة سياسية واحدة فننطبع أن يكون ذلك مفتاح الشقاق والانقسام الذى تضيق معه مصلحة الرابطة النقابية ومصلحة اليد العاملة ، وهذه هى الاعتبارات التى جمعتها (لينين) يرجع عن رأيه فى ضرورة ربط المراكز النقابية بالحزب الشيوعى نفسه .

كيف يمكن إذن لحزب ما أن يحافظ على نفوذه المعنوى على العمال ؟ وكيف يجعلهم لا يتجهون وجهة سياسية ضد المبدأ الذى يكافح من أجله ؟

المسألة بسيطة جداً . يجب على الحزب أن يكون دائماً مقيداً بالدفاع عن مصالح العمال ؛ يتطور في ذلك وفقاً للوسائل التي تحكم تجارب النقابات بها . وفي الوقت نفسه يجب أن يكون غير مقصر في تربية أنصاره التريبة الاجتماعية والاعتقادية ، وبأذلا كل جهد في مواصلة الاتصال بالجمهور خارج النقابة وداخلها ، وعوضاً عن تحزيب النقابة يجب تحزيب الأفراد .

إن توزيع الاختصاص بين الحزب وبين النقابة ، واعتماد كل واحد منهما على تجارب الآخر مما يسهل الارتباط المعنوي الدائم دون ضرورة تكوين أفق إجباري بين الحزب وبين النقابة ؛ الأمر الذي يتأثر منه قسم من العمال فيؤدى إلى الشقاق .

وبما أن كلا من الحزب والنقابة ليس إلا وسيلة من وسائل العهد الحديث فالمثل القومي الأعلى يجب أن يكون في حفظ التوازن بينهما ، وفي حرص كل من الهياطين عليه إلى جانب حرصهما معاً على مصلحة الأمة جمعاء ومصلحة كل واحد من أفرادها . وهكذا يمكن أن تعمل النقابة لفائدة الكفاح القومي دون أن تعتبر متحيزة لنظرية سياسية . كما يمكن للحزب القومي أن يعمل لصالح النقابة دون أن يعتبر متحيزاً لطبقة دون أخرى من الشعب ؛ لأن التحرير الوطني يربط بين الجميع .

* * *

يرجع مبدأ التنظيم المهني التقليدى في المغرب إلى العبقرية الاحترافية الإسلامية الناشئة عن دعايات «جمعية إخوان الصفا» السرية ؛ لأن هذه الجمعية حاولت في القرن الثانى عشر الميلادى أن تقلب المجتمع الإسلامى إلى طائفة تدين بالمساواة ، ولم يعرقل نجاحها إلا الحروب الصليبية التى نقلت نفس النظام المهني لأوروبا الغربية .

وقد حال تدخل السلطات السياسية في عهد «صلاح الدين الأيوبي» بين هذه المنظمات وبين وضع اتحاد عام يجمع بين مختلف الحرف أو (الحناطى) كما

نسميها نحن ، ولكن مهنتنا امتازت ببقائها شعبية ، على عكس ما وقع في الغرب الأوربي .

و(الحنطة) أو الحرفة في المغرب عبارة عن مجموع من المعلمين والعمال والمتعلمين يتعاطون في المدينة مهنة واحدة صناعية أو تجارية في الأطرزة أو في الأسواق ، ولهم عرف خاص بهم نجد بعضه مسجلا في النوازل والفتاوى الفقهية ، وعليه مبنى العمليات الفاسية وغيرها . ولأغلبيتهم صندوق تعاوى خاص ، من أعظم مظاهره إسعافه للبصايين في حرائق الأسواق سنة ١٩١٨ بفاس ؛ إذ أمكنه أن يؤوى ٥٠٠ منكوب ويهيئ لهم المحلات الضرورية في ظرف ثلاثة أيام على حسابه الخاص .

والمهنة عرفاً مسدودة ، وأعضاؤها محصورون خوفاً من التهميل والإفلاس ، وأمين الحنطة يمثلها أمام السلطة العامة ، وهو مسؤول عن أعمال أعضائها ، وهذه المسؤولية مشتركة فيما يرجع للغش والضرر العام .

ويعين الأمين عن طريق الانتخاب العلني بأغلبية أصوات أعضاء المهنة ، ثم يصادق على تعيينه المحتسب ، ويحمل عند الجزارة اسم العريف . ويساعده خليفة أمين ، وهو الذى يقوم مقامه عند موته أو غيبته حتى يقع انتخابه هو أو غيره من طرف الجماعة .

وللأمين مستشارون هم أعضاء مكتب الحنطة ، يتخذ بموافقتهم قرارات لا تتم إلا بعد مصادقة المحتسب عليها .

والمحتسب هو الذى يمثل السلطة الحكومية الشرعية على الحرف ، ولذلك يحمل اسم الفقيه ، وله قانون مدون يجب أن يسير بمقتضاه ، ومهمته هى مراقبة المهن من الخروج عن العرف العام ، وحمايتها بما يؤدى إلى تعطيلها وإفلاسها ، وأساسه القيام بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ولذلك كان له الحق أن يواجه بالإنكار رئيس الدولة فمن دونه ، كما أن له الحق فى أن يفتش البضائع ليرى صلاحها من فسادها .

وكان أعضاء المهنة ينتسبون في الغالب لطريقة من الطرق التي تسد حاجتهم للاجتماعات الدينية في شكلها الخاص ، وربما اختلطت الطريقة بالحنطة نفسها . ولكل حرفة راع خاص من الأولياء مثل سيدى (على أبو غالب) للحلاقين ، وسيدى (يعقوب الدباغ) للدباغين الخ . وتقوم الحنطة باحترام ضريحه وإقامة موسم سنوى على شرفه .

ولكن هذه الحنطات لم تكن تتعدى دوائر الفلاحين والصناع ، أما العامل فلم يكن عنده نظام أكثر من وجود مقدم أو أمين يتوسط بينه وبين رجال السلطة أثناء الحاجة إليه .

تلك هي مبادئ التنظيم المهني التي كانت في المغرب في عهده القديم . وهي كما نرى متفقة مع الجهاز الاجتماعي الذي بيناه سابقاً ، ومع ما كانت تقتضيه حاجات الاقتصاد الصناعي المحدود في العهد الماضي . ولكن هجوم الأنظمة الجديدة وتطور الحالة الاقتصادية عن طريق الاتصال بالنظام الغربي للضرائب أحدث اضطراباً في تلك الأنظمة لم يعد من الممكن معه أن تستقر على حالتها ؛ إذ أصبح شأن اليد العاملة متعلقاً بإدارات الأشغال العامة أو الأوقاف الإسلامية ، الأمر الذي كون عديداً من المركزيات الحكومية أو الاحتكارات كصناعة الدخان والمعادن والموانئ والفوسفات وحاجات الجيش ، وقد جلبت هذه إليها فئة كبيرة من العمال والصناع الذين خرجوا كلهم عن دائرة النظام المهني التقليدي ، وأصبحوا من غير إطار خاص . وزيادة على ذلك فإن وسائل الأداءات الإجبارية التي أخذت تقوم بها الإدارة بالغت في قلب الحالة الطبيعية للتنظمت الاحترافية .

ومن جهة أخرى فإن احتياج المهندسين المصريين في البناء والتجهيز إلى عمال ذوى خبرة سابقة جعلهم يجلبون هؤلاء العمال من بين قدماء الصناع ، فيخرجونهم عن الطاعة المهنية ، ويكونون حرفة جديدة خارج الإطار السابق تقوم مقام الحرف القديمة المتهدمة . وهذا كله يقطع النظر عن هجوم

الأسلوب الصناعى العصرى والمعامل التى أخذت تجمع تحت سقفها عشرات الآلاف من العمال الذين لم تعد تجمع بينهم رابطة منتظمة إلا رابطة الوجود تحت سقف المصنع . ثم إن كثرة التطفل جعلت العديدين من الفلاحين والصناع المغاربة يرحلون فى الحرب الكبرى إلى الجزائر ومنها إلى فرنسا وغيرها من البلاد الغربية حيث يلتحقون بالمعامل الكبيرة ، ويتصلون بمختلف العمال الأوربيين ، ثم يعود الغالب منهم إلى بلاده فيجد نفسه أبعد ما يكون عن فكرة التجمع الاحترافى العتيق .

وهكذا عن طريق التفكك التدريجى للمنظمات المهنية القديمة، وعن طريق الشعور بالحاجة للدفاع عن النفس إزاء المعاملة الجائرة التى يعامل بها المشتغلون فى المصانع والمناجم والأشغال الإدارية ، واقتناعاً بالأساليب الحديثة التى تتبعها هيئات العمل فى العالم المتمدين — أخذ العامل المغربى يحس بضرورة تكوين نظام جديد يعطيه إطاراً أصح للحياة العصرية من إطاره العتيق الذى لم يعد من الممكن له البقاء إلا إذا عادت الدنيا أدراجها ، وتبدل الاقتصاد غير الاقتصاد والمصنع غير المصنع ، فأخذ العمال المغاربة ينضمون إلى الهيئات النقابية وإلى بعض الأحزاب اليسارية التى اشتغلت فى المغرب بعد الحرب العظمى بالدفاع عن قضية العمال والعدل الاجتماعى . وقد شارك عمالنا الكرام فى كثير من مظاهر النشاط العالى فى فرنسا ، سواء للدفاع عن حقوقهم أو لرفع صوت المغرب العربى عالياً ، والمطالبة بسائر الحقوق السياسية والاجتماعية التى تطالب بها اليوم . ووصل نشاط المغاربة درجة ممتازة بعد تأسيس اللجنة المغربية ونجم الشمال الإفريقى . وقد عقد إخواننا فى أواخر سنة ١٩٣٤ مؤتمراً بفرنسا بقصد دراسة مسائل اجتماعية وثقافية لكل من تونس والجزائر والمغرب . وفى هذه السنة نفسها وقع استعراض عام للعمال الأفارقة ضم زهاء التسعة آلاف عامل بمناسبة حمل رفات جورسين للبانتيو اعترافاً بجميل الزعيم الاشتراكى فى الدفاع عن استقلال المغرب قبل الحماية .

وقد أسس العمال المغاربة في فرنسا إذ ذاك نشرة نصف شهرية كان يشرف عليها السيد عبد الرحمن بن العربي رئيس فرقة بالتجمع المغربي لمعامل المارشال « فرير ار . سي » وأصله من تافيلالت ، وكان يعاونه السيد محمد بن محمد من « تزيت » . وفي سنتي ١٩٣٦ و ١٩٣٧ انخرط عديد من المغاربة في (س ج ت) وعقدوا مؤتمرات عديدة طالبوا فيها بالحقوق القومية والثقافية ، وتضامنوا مع الحزب الوطني والزعماء المعتقلين . وقد تأسست عام ١٩٣٧ بباريس جمعية مغربية تحمل اسم « جمعية التضامن في الدفاع عن المغاربة المقيمين بفرنسا » غايتها الاهتمام بالعمال المغاربة وتعويدهم على فكرة التضامن العالمي في الدفاع عن حقوقهم .

وقد لوحظ بدء العمل النقابي في داخل المغرب منذ بداية الحرب الكبرى الأولى ؛ إذ وقع أثناء حروب المقاومة في زيان أن اعتقل بعض المجاهدين مجروحاً ، ونقل إلى الطبيب الفرنسي الذي وجد في برنسه ورقة انخراط في « س ج ت » أثناء وجوده بفرنسا ، وكان ذلك سنة ١٩١٧ م .

ولم تغفل الحركة الوطنية منذ نشأتها عن المطالبة بالحقوق النقابية والعمل على تنجيزها ؛ فقامت « كتلة العمل الوطني » في هذا الشأن بعدة مجهودات كل بعضها بالنجاح الموقت ، ولكن وقف دونها حاجز الإدارة وحاجز النقابيين الأوروبيين . وقام « الحزب الوطني » كذلك بعدة مجهودات صادفت نفس العراقيل التي ما تزال تصادفها الحركة النقابية والحركة الاستقلالية التي تعضدها اليوم .

ومن هذا العرض الوجيز نتبين كفية نشوء الفكرة النقابية في المغرب التي ظهرت كتطور طبعي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، كما تبين أنه لم يعد من الممكن الوقوف حجرة عثرة في سبيل التنظيم العالي على أحدث الأساليب من أجل الحرية وطيب الحياة اللتين ينشداهما العاملون في الأرض كلها .

وإذا كان هنالك من يفكر اليوم في إمكان الوقوف في طريق الحركة النقاية فإنما يغر نفسه ويخدع من يثق به من الناس ؛ لأن ما تدعو إليه حاجة الوقت لا يمكن أن تمنع من وقوعه حاجات الأهواء والعواطف . وعلى الذين يحاولون مقاومة التيار الجارف في عصر التنظيم أن يتدبروا قليلا في مشارق الأرض ومغاربها ، ويتبصروا فيما آلت إليه الدول التي كبتت الحريات ، أو وقفت دون إنصاف الطبقات ، وقد صدق (ابن عطاء الله) الاسكندري حين قال في حكمه : « ما ترك من الجهل شيئا من أراد أن يظهر في الوقت غير ما أظهره الله فيه » .

ولقد كتب (رينان) فصلا قويا عن « أصولية الأحزاب المحافظة » نقل عنه (لوى بارتو) هذه الجملة النفيسة : « إن من يفكر في إمكان وقف حركة اجتماعية بوسائل القمع ليمطى دليلا قاطعا على جهله بالقلوب الإنسانية ، ويشهد بأنه لا يدرى وسائل السياسة النافعة » .

إن روح العصر تتحكم في مصير الأشياء والأفكار ، ومن ذا الذي يستطيع أن يصد اليوم زحف التجمع وزحف الكفاح من أجل الحرية ؟

ضرورة النقابة القومية

لقد بدأنا بالدعوة للحركة النقابية في الوقت الذي بدأنا فيه بالدعوة للحركة الوطنية ، وذلك لأننا اقتنعنا من أول يوم بضرورة سير الحركتين معاً بصفة متوازية لغاية واحدة وهي التحرير السياسي والاجتماعي للشعب المغربي . ومنذ أول يوم وجدنا أنفسنا أمام معارضتين متناقضتين في الظاهر، وإن كانتا متفقتين في الواقع وفي نفس الأمر : الأولى معارضة الإدارة التي يدها مقاليد الأشياء بالمغرب . والثانية معارضة النقابيين الأوربيين . فما الذي جعل كلا من الجبهتين يقف من حركتنا الاجتماعية موقف الخصومة ؟ وما الذي جعلنا نحن ننشئ بفكرة النقابة القومية على الرغم مما تقتضيه نظرية الرابطة الإنسانية للعمل ؟

الواقع أن الإدارة الفرنسية كانت دائماً مسوقة بالرغبات التي يملها المستعمرون المحليون في كل ما يتعلق بالتوجيه الاقتصادي ، ولذلك عارضت تمام المعارضة في تصنيع البلاد التصنيع النافع الذي يعنى على الأساليب الصليقة ، ويقضى على روح الميثاق الاستعماري الذي أبقى الاقتصاد الفرنسي نفسه في أواخر الصفوف . ولقد نجح الاستعماريون في إقناع الحكومة الفرنسية ذاتها بهذه المبادئ ومحاولة إبقاء البلاد المرتبطة بها في إطارها الفلاحي الذي لا يتطور إلا بتدريج بطيء ، وقد كان للمشروع الذي عرضه (م . البير سارو) سنة ١٩٢١ على البرلمان الفرنسي والذي يتعلق بإحياء المستعمرات أثر فعال في المجلس لحد أنه صوت على تهنئة صاحب المشروع . بينما لم يكن هذا المشروع إلا نظاماً فلاحياً من نظريات القرن الثامن عشر ، إذ يجعل ما وراء البحار كله مخزناً لفرنسا . ولم يختلف مشروع (البير موني)

المعروض سنة ١٩٤٥ عن سابقه إلا بشيء يسير . أما اقتراح (لابون) فلم يجد القبول الحسن لا من طرف المستغلين الفرنسيين في فرنسا ولا من طرف المستعمرين في شمال إفريقيا ، وسرعان ما حل محله مشروع التجهيز الاقتصادي للتمكين من استغلال المواد الأولية والمعادن بصفة أوسع .

وإذا كانت فكرة الميثاق الاستعماري هي السبب الأول في هذا الاتجاه فإن رغبة المعمرين في عدم إخراج اليد العاملة المغربية من إطارها الفلاحي ، وعدم فسح المجال لها عن طريق التصنيع لتصبح بروليطارية بالمعنى الصحيح للكلمة هو الذي قوى ذلك التوجيه وجعله أغلوطة مقدسة في نظر رجال السياسة الأهلية وأنصارها .

ولكن الوقائع لا تتعلق بتخيلات الذين يسرون مع عواطفهم وأهوائهم ، وإنما تستمد آثارها من تيارات العمل الإنساني الذي لا يخضع لغير الحاجات الملحة والتفاعل الضروري ؛ فإن تطورات الأحوال في الحرب العالمية الأخيرة وما بعدها ، ودخول الأمريكيين في ميدان الاقتصاد الأطلسي ، وتنبه الشعب المغربي لضرورة التصنيع القومي ، والحاجة لمضاعفة الاستغلال المعدني ولتجهيز الموانئ ، وتكوين بعض الصناعات الضرورية للهون في وقت الحرب — كل ذلك وغيره مما سبق أن أوضحناه أثر في تكوين هذه الطبقة العاملة التي لا تزداد كل يوم إلا نمواً وكفاءة .

وهكذا يمكننا أن نؤكد أن المغرب يملك طبقة مهمة من رجال العمل في فرنسا وتونس والجزائر وفي المغرب يجب أن لا تبقى مهملة فوضى ، بل يجب أن تنظم النظام العصري الصالح لما تنشده من حرية ومن حياة طيبة . إننا لا نحالة إزاء قضية البروليطارية المغربية التي لا بد من أن يكبر عددها بقدر ما يقع في البلاد من تصنيع وما تحتاجه السياسة الفلاحية والتجهيزية من رجال وأدوات .

ولقد أخذنا نسمع من بعض المسؤولين في الحماية تنقيصاً للعامل المغربي ؛

الأمر الذى لم يكن يخطر على بال الكثيرين ممن جربوا مقدرة المغربى فى جميع الميادين التى يتعاطاها ؛ فقد سجل (م . يروى) فى كتابه « الهجرة المنظمة » تفوق المغاربة على كثير من عمال الأجناس الأخرى فى فرنسا ، كما استخرج (م . جوانى راي) فى كتابه « المغاربة فى فرنسا » من التحقيقات التى قام بها فى مختلف المعامل والمصانع الفرنسية تفوق العامل المغربى على غيره من أبناء الشمال الإفريقى وعلى عديد من الفرنسيين أنفسهم^(١) . وجاء فى التقرير الذى قدمه لحزب الاستقلال صديقنا المرحوم على الحامى ما يلى :

« لقد استطعت أن ألاحظ فى وهران — حيث إن ستين فى المائة من السكان مغاربة الأصل — أشياء كثيرة تدل على فضل العمال المغاربة ؛ لأن العامل المغربى وحده من بين الأفارقة المسلمين الذى يزاحم بحق اليد العاملة الأوروبية . وفيما عدا المطامير فالمغاربة ذوو نسبة مهمة سواء فى الطرق أو فى المباني أو فى المعادن أو فى الحراسة أو الأشغال العامة أو فى الفلاحة وخدمات الغابات . إنهم فى كل مكان يحصلون على الرتبة الأولى .

« ويتراوح عدد العمال المغاربة من بنى صف إلى المتلوى فى تونس ما بين العشرين إلى الستين فى المائة من عمال الفوسفات ، ومثل ذلك فى فرنسا ؛ حيث يتفوق المغاربة على سائر العرب ، ويضاهون الإيطاليين والفرنسيين . وهم يستطيعون مسابقة الأوساط بصفة سريعة ، ولا يرفضون أبداً — بعكس ما يظن — الخضوع للحاجات التى تفرضها عليهم الأنظمة ، وذلك أمر مهم فى ميدان العمل » .

وإذن فنحن إزاء قوة عمالية تستطيع الطاعة والنظام ، ومسابقة الوسط الذى توضع فيه . فهل من الصالح أن نتركها عرضة للدعايات المختلفة أو للاستغلال السياسى الأجنبي ؟

ذلك ما فرض على حركتنا بالأمس وما يفرض عليها اليوم والغد أن

(١) أنظر ص ١٤٧ من هذا الكتاب Les Marocains en France .

تتخذ سياسة عمالية موافقة لشكل العمل الوطنى وإطاره . إننا نعيش فى عصر التكتل ؛ فيجب أن يوجه الكل نحو غاية واحدة ، وإلا وقع الاختلاط والاضطراب والفشل . وإن حزباً لا يصرف عمله لجميع جوانب الحياة القومية هو بحكم هذا الواقع نفسه حزب طبقة معينة ، وإذا صح ذلك فى بلاد حرة مستقلة فهو ما لا يصح فى بلاد ما تزال تنشئ حريتها ورشدتها ، ويلزم أن توحد الصفوف إلى أن تجند كل المصالح لخدمة غاية واحدة ، ولذلك يجب أن تكون النقابة قومية .

وهنا نصطدم بمعارضة بعض النقائين الأوربيين الذين يتذرعون بكثير من الأسباب التى تتذرع بها الإدارة لمنعنا من حقنا فى الحصول على هذه الذاتية النقابية . ولكن لا نخطئ ؛ فالنقائون فى المستعمرات هم إلى حد كبير معمررون .

إن اتحاد النقابات مهما كانت النظريات التى تسيطر عليه وتوجهه فى عمله هو اتحاد فرنسى فى المستعمرة قبل أن يكون اتحاداً عمالياً ؛ والدولية التى هى شعاره تتبخر دائماً أمام مذبح الاستعمار . وهذا ليس فى المغرب فقط ؛ بل هو ما تدل عليه التجارب الواقعة فى أمريكا وأستراليا وإفريقية الجنوبية والهند . وقد قال الأخ المرحوم على الحامى الذى كان من قادة الاتحاد النقابى الفرنسى بعد الحرب الكبرى :

« إن سياسة (س . ج . ت) إزاء العامل الأهلئ تخضع لعاملين : قوانين الإنتاج فى المستعمرات ، وهئ تخضع لنظام معين (هو الذى شرحناه فى طالعة هذا الفصل) . وأجور العمال ، وهئ تتبع خطة تميز العامل الفرنسى عن العامل المغربئ ؛ الأمر الذى يقع مثله حتى فى روسيا كما شاهدته بنفسئ . زيادة على كون الإدارة الفرنسية تؤيد وتشجع فى الشمال الإفريقئ العامل الفرنسى الذى ترى فيه قوة ثمينة لمساعدة الاستعمار ، وهكذا تعطيه امتيازات لا تتم إلا على حساب العامل المغربئ ؛ الأمر الذى يكون نوعاً من الارستقراطية الاستعمارية ذات الشكل السوقئ . وقد سمئ ذلك (ماركس) بتضاعف الربح

الاستعماري ، ومهما يكن فإن هذه المعاملة تحدد تحالف الذهنية بين العامل الفرنسي المهاجر وبين العامل المغربي دون أن تستطيع أية ثورة أو محاولة إصلاحها .

ونزيد على هذا أن موثيق العمل التي يدين بها الاتحاد النقابي الأجنبي لا قيمة لها من جهة الواقع ؛ لأن هذه الاتحادات لا يمكنها أن تطبقها ما دام عمالها الفرنسيون قد اقتنعوا بقبول وضعية الامتيازات التي أعطيت لهم . وإذا كان الاتحاد النقابي الأجنبي قد قبل عن طريق الواقع مبدأ الفرق بين العامل الأجنبي والعامل المغربي فإنه يجد نفسه ملزماً بضرورة العمل به ، وقوائم الرغبات التي تقدمها الاتحادات أو النقابات المختلطة كلها تؤيد ما نقول ؛ لأنها تفصل دائماً بين حاجة العامل الأجنبي وبين حاجة العامل المغربي . وهذا كله يفرض على عمالنا أن يعتمدوا على أنفسهم ، ويطالبوا بالحقوق التي لهم ، ضمن نقابة متحررة من جميع التأثيرات الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة .

أما إذا التفتنا إلى الجانب السياسي فإن الجمهور المغربي يجب أن لا يصبح ألعوبة في يد بعض الاستغلايين السياسيين الأجانب الذين لن يسخروه إلا لخدمة مصالح استعمارية أو على الأقل أجنبية ، بينما يجب أن لا يصرف طاقاته إلا للعمل على تحريره الاجتماعي والقومي ، ومساعدة الاقتصاد المغربي على التحرر من كل العراقيل الاستعمارية ؛ لكي يهيء له ولاخوانه ميادين للعمل الحر في ظل نظام قومي حر .

تلك هي الاعتبارات التي تفرض على حركتنا أن تتخذ سياسة نقابية تؤيد مجهود العمال وتشجعهم ؛ لأن مستقبل الوطن كله منوط بتنظيم الشعب وتوجيهه الوجهة القومية الصحيحة التي لا تسعى إلا للتحرر ولا تدين إلا بالصالح المغربي .

إن قضية العمال المغاربة جزء لا يتجزأ من قضيتنا القومية ، ولذلك يجب أن نعزدها ونكافح من أجل إنجاحها .

أوقات الفراغ

وقت الفراغ لا يعنى الراحة ، وإنما يعنى تلك الساعات أو تلك الأيام التى تلزم القوانين الاجتماعية الحكومة وأصحاب العمل بإعطائها للشغلين ليصبحوا فيها أحراراً من قيود العمل الدائم . وتنظيمها يعنى تنظيم الحرية المعطاة حتى لا تصرف فيما يضر بالفرد أو بالمجتمع ، وذلك عن طريق التعويد على أعمال دينية ورياضية وفنية ، ينخرط فى إطارها العامل باختياره ليجد فيها روح الفرقة أو الجماعة والتحمس لما تقوم به من مروضات روحية وبدنية .

يعتقد كثير من علماء الاجتماع فى الغرب أن تنظيم الفراغ فكرة جديدة أدت إليها الدعوة لتحديد ساعات العمل والتقليل من عددها وإعطاء الرخص الأسبوعية والسنوية بصفة إجبارية للطلبة ولرجال العمل ، وأنه لا أصل لهذا التنظيم فى التاريخ . والحقيقة بعكس ما يزعمه هؤلاء ؛ لأن المجتمعات الإنسانية بحثت دائماً عن وسائل التنظيم لأنواع التسلية والتخفيف من الضرر الذى كانت تلحقه أوقات الفراغ ، والعطلة الأسبوعية مثلاً موجودة فى الديانات القديمة التى لا تخلو واحدة منها من الإيجابار على الفراغ من العمل ساعة أو يوماً كاملاً فى الأسبوع ، مع تنظيم قضاء ذلك الوقت فى الكنيسة أو فى الجامع . وحينما ازدهرت الحياة الاقتصادية بازدهار الحضارات أخذت المنظمات المهنية تعطى لنفسها أوقاتاً معينة للتعطل تحدث لها مناسبات أعياد ومواسم . وتأسست بصفة موازية لها الطرق الدينية كما قلنا لتنظيم تلك العطلة وتنظيم ما تستلزمه من ألعاب كالفروسية والمسابقة

والكرة وغيرها من المسائل التي كانت لكل فرقة منها طريقة تنتسب لولي من الأولياء أو قديس من القديسين .

وقد رأينا كيف كانت الحياة المغربية مرتبطة بجهاز اجتماعي يعتمد على الخنطة وعلى الطريقة فيما يعتمد عليه من الطاقات القومية ، كما رأينا كيف أثرت التطورات الاقتصادية والصناعية على الخناطى ، فأصبحت تتدرج نحو الانقراض لتحل محلها النقابات في إطارها العصرى الكبير ، فن الطبعي أيضاً أن نلس انقراض المنظمات الموازية للطرق ، نظراً لنفس العوامل المؤثرة في المؤسسات المهنية ، زيادة على الاعتبارات الأخرى التي بعثتها السلفية والرغبة في الرجوع للإسلام في طهره الأول . وذلك ما يستوجب أيضاً العناية بإعطاء جمهور الشعب الوسائل الجديدة لتنظيم أوقات فراغه ، أو عدم إبقاء الفرد خارج إطار اجتماعي في وقت ينتهى فيه من عمله الرسمي ؛ لأنه كما قال (غوته) الفيلسوف الشاعر الألماني : « لا أصعب على الانسان من استعمال أوقات فراغه » .

ومن الغلط الكبير عدم الاهتمام بحاجة الشعب إلى ما يسليه وما يشغل أوقات فراغه ، لأنه إذا لم يجد لذلك الوسائل الجديدة التي تجذبه إليها — والحال أنه ضيع الإطار الطرقي العتيق — يغرق في بحار من الملهيات المحرمة كالكحول والفسق وقضاء الوقت في بيوت الدعارة . وإني لأذكر فصلاً قرأته من كتاب للدكتور (كورتون) عن « الحالة الاجتماعية في تقي » أبان فيه الأسباب التي جعلت عدد سكان هذه المستعمرة الفرنسية يتناقص بصفة تهددهم بالاضمحلال ، وردها كلها إلى الغم الذي أصابهم بسبب اعتناقهم للكاثوليكية ؛ إذ ضيعوا مع دياناتهم العتيقة ما كان يصحبها من رقص وأعمال ملهية ، دون أن تهتم الديانة الجديدة ولا الحكومة بتنظيم أوقات فراغهم بما يعوض لهم ما ضيعوه من حياة أصبحوا هم أنفسهم غير راغبين في العودة إليها . فالمسألة إذن خطيرة بما يمكن أن يكون لها من الأثر على سلامة العنصر ووجود الأمة نفسها .

ولهذا أصبحت الأمم المتمدينة كلها تعير هذه القضية الانتباه الجديرة به وبالأخص البلاد ذات النظام الجماعى . ويستخلص من مجموع الأبحاث التى وصلت إليها الحكومات والهيئات المختصة أن إطار التنظيم المنشود يجب أن يراعى فيه الاعتبارات الآتية التى نستمدّها من كتاب الدكتور (إيفون بيك) فى الموضوع ومن النشرات الرسمية للكتب الدولى للعمل :

١ — يلزم أن يهيا الفراغ بحسب حاجة الحياة المهنية ، لأن هذه أصبحت بعد اتجاه الاختصاص الاحترافى تفرض كثيراً من التعويضات الجسمية والعقلية ، فحياة العامل فى الحاضرة غير حياة العامل الذى يشتغل فى فضاء واسع أعمالاً جسمية ، فمن المرغوب فيه أن تكون أعمال وقت الفراغ ذات اتصال ما بالحياة المهنية التى يراد إعطاؤها معنى اجتماعياً يجعل الحياة كلها واحدة .

٢ — ولأجل الغاية نفسها يلزم أن يراعى فى الفراغ حاجات الأسرة التى أصبحت تسمى إليها الحياة الاجتماعية كثيراً ، فمن الضرورى أن نترك — مع إعطاء كل واحد ما يناسب سنه وحاجته — للأسرة الوحدة التى بدونها لا يمكنها أن تحتفظ بقوتها النافعة .

٣ — ويجب كذلك مراعاة الاعتبارات المحلية ، إذ غير محتاج للتذكير أن تنظيم الفراغ فى المراكز العالمية الكبرى غيره فى المراكز الفلاحية .

٤ — ومن اللائق أيضاً الاهتمام بالفرص المختلفة ، فتراعى العطل الطويلة وأسابيع الرخص كما تراعى الساعات اليومية والأيام الأسبوعية التى كونتها قوانين الأربعين ساعة بالنسبة لعديد من العمال .

٥ — وضرورة الإسهام فى المنشآت المختلفة التى تعمل لهذه الغاية بالنسبة لكل الذين يتحملون مسؤولية اجتماعية ما ، كأصحاب العمل ومربى الشباب وأولى الأمر ، إذ إحسان التسيير يؤدى للاحالة لفائدة راجعة بالنفع على الأمة كلها ، كما أن الإهمال وعدم الاهتمام يؤدى لفوضى تضر بسلامة المجتمع كله .

أما دور الدولة في هذا الميدان فيختلف تبعاً لاختلاف الأحوال فتارة يجب عليها أن تؤسس المنشآت وتقوم بتمويلها وتوجيهها ، وتارة يجب عليها أن تشجع وتساعد القائمين بها ، مع نوع من الرقابة العامة التي لا ينكرها أحد على الحكومة النزيهة المؤيدة من الشعب .

وأما النواحي التي يجب أن يستغل فيها وقت الفراغ فكثيرة من أهمها :
— تحسين حالة السكنى .

— البساتين العالية والكسب الصغير .

— التزينة الشعبية : كالتعليم العام ، والتعليم المهني ، والتدبير المنزلي ، والتعليم الفني (الفولكلور) .

ولكل هذه النواحي وسائل متعددة كالحزائن العامة ، والدروس المدرسية والمسجدية ، والنشرات ، والمحاضرات ، والقراءات ، والموسيقى ، والتمثيل ، والخيالة (السينما) والإذاعات .

ولا شك أن كل وسيلة من هذه الوسائل تتضمن موضوعاً للدراسة والتوجيه . وهنا لك نواح أخرى كالمروضات ، والترفيه البدنية ، والسياحة ، وما يتعلق بالعمال الفلاحين في أوقات فراغهم ، وما يرجع لتنظيم الفراغ الضروري الناشئ عن التعطل ، وأوقات الفراغ عند الشباب .

وهكذا نرى مقدار الارتباط القائم اليوم بين فكرة تنظيم الفراغ وبين مختلف وجوه النشاط الاجتماعي الذي تتجه فيه الأمة ؛ فالحياة لا يمكن أن تكون مفرحة إلا إذا كان نشاط الإنسان فيها ضمن إطار يحقق له رغبة الحياة الطيبة التي ينشدها ، وبذلك تصبح المسألة ليست مجرد معاونة للفرد على شغل أوقات فراغه ، ولكنها زيادة على ذلك مسألة تنسيق وتوازن بين القوات المادية والمعنوية التي لا يخضع لها الإنسان في حياته اليومية .

يجب أن يفهم المواطن أن الفراغ لا يعنى الراحة ؛ لأن عدم الاهتمام
بناحية من نواحي النشاط فى وقت الفراغ قد يؤدى لكسل عقلى
وروحى وبدنى كما هى النتائج التى وقعت فيها بلادنا بعد أن تفككت
أجهزتها الاجتماعية ، وأصبحت عرضة لفوضى لا تقبل الاندراج فى أى
إطار معقول .

إن تنظيم الفراغ يعنى معاونة المواطنين على الاستمتاع بجمال الحرية ،
وإرهاف حواسهم على تذوق المعالى ، وإعداد أبدانهم لتحمل أعباء العمل
الذى يحسن أحوالهم وأحوال أسرهم المادية ، فى مأمن من كل كدر أو
كسل ، وفى حمى من كل ظلم أو استعباد . وهو فيما يخص الشباب تكميل لما
ينقصهم مما لا تعلمه لهم المدرسة وبرامجها ؛ لأن المدرسة لاتصنع إلا الأفراد ؛
أما المنشآت الاجتماعية فهى التى تكيف المواطنين وتربيهم .

خلاصة

وبعد أن بحثنا الفكر الاجتماعي ودرسنا العناصر التي يتكون منها المجتمع المغربي ، والعوامل المؤثرة فيه ، والمؤهلات التي يملكها ، والطاقات الحسية والمعنوية التي تسيره ، والفواعل الجديدة التي تعمل في توجيهه يمكننا أن نخرج بنتيجة سالمة واضحة هي ضرورة التجديد المطلق في هذا البناء المغربي الخالد ، عن طريق اعتماد المثل العالی الذي هو وجداننا القوي كغاية لكل عمل ، واعتماد المؤهلات السامية كعناصر بقاء لا بد منها للاستمرار وللحياة ، واعتبار المقتبسات الحية كخميرة أو مواد تلقیح ضرورية في جميع ميادين النشاط الحسي والمعنوي . إن التجديد الاجتماعي يتوقف قبل كل شيء على الإيمان بوجود الأمة المغربية واحترام مؤهلاتها وعناصر تكوينها ، ثم الإيمان بضرورة التجديد في أساليبها المعاشية والعقلية ، والشعور المتقد بأسباب الضعف الموجودة فيها ، واليقين في أنواع العلاج المعروضة لشفائها . وإذا كانت العوامل الاجتماعية العصرية تفعل فعلها دون انتظار لما يضعه الإنسان أو يعمل من أجلها فإن في استطاعة العاملين الشاعرين أن يحولوا مجرى الزمان ، ويسيروا تيار الاجتماع في الوجهة التي يريدونها وعلى السكة التي يختطونها ، ولذلك يلزم أن تكون الحياة الاجتماعية موضوع تفكير دائم مستقل أحياناً ، ومرتبطة بما لها من العلاقة مع الجوانب السياسية والاقتصادية أحياناً أخرى . وإذا كان محور تفكيرنا الذي سرنا عليه هو التطور المطلق فيلزم أن يكون التفكير المطلق مصاحباً لنا دائماً لنواجه تيارات هذا التطور ونوجهه نحو التقدمية التي نرغب فيها والمتابعة التي نعمل لها .

ولقد نبهنا إلى ما أحدثته العوامل الاقتصادية والإدارية الجديدة من تفكك وانحلال فيما ورثناه من أنظمة في كثير من الميادين ، فمن العبث أن نضيع الوقت في محاولة إعادة ما كان وفق ما كان ؛ لأن تلك العوامل التي أثرت في ما ضاع لم تزل ، ولا بد من أن تؤثر فيما نجده منها أيضاً . ولا بد من أن يكون مفعولها اليوم وغداً أكثر من مفعولها بالأمس . إذن فالأولى هو البحث عن أنظمة جديدة تقوم مقام الهياكل المنحلة مع المحافظة على الروح التي بعثت الأسلاف على التنظيم والتضامن بين الأفراد .

والعصر عصر تكتل ، فكل عمل فردى ليس في الحقيقة إلا تضييعاً للوقت أيضاً ، فيجب اندارج الفرد بنفسه ضمن إطار اجتماعي يكفل له العمل المشترك فيما يوده من جميع وجوه النشاط .

إن العمل الاجتماعي هو الغاية من كل عمل سياسي أو اقتصادي ؛ لأن ما يرمى إليه الكل يتركز نهائياً في تكوين المجتمع الصالح وإسعاد أفرادهِ . ولذلك نكرر دعوتنا إلى التجمع من أجل هذا التكوين ومن أجل التحرر من سائر القيود التي تقف دونه أو تعرقل السير إليه ، يجب على إخواننا أن يواصلوا الكفاح في هدوء وطمأنينة في سبيل حل هذه المشكلات الاجتماعية التي حاولنا أن نعرض أمثلة منها في هذا القسم الذي استغرق معظم فصول هذا الكتاب .

وها نحن أولاء نلخص هنا بعض تلك الأفكار أو الرغبات التي دعونا لدراستها والعمل لتحقيقها :

— العناية بتثبيت دعائم العائلة .

— مقاومة البغاء والإدمان على المسكرات والمخدرات .

— إعطاء المرأة ما تستحقه من مكانة في المجتمع وفي الأسرة .

— تحريرها من قيود الأعراف الجاهلية التي يدعمها الاستثمار في

ما يسمونه مناطق العرف البربرى .

— إعادة النظر في كثير من الأعمال الشرعية نظراً لانقضاء موجبها ،
كإجبار الأولياء للمرأة على الزواج ممن لا تحب ، وتزويج الصغيرة
قبل البلوغ .

— الحرص على سلامة المتعاقدين من الأمراض المعدية ، وتسهيل وسائل
الزواج بالتخفيف من تكاليفه .

— إبطال تعدد الزوجات ومقاومة المخادنة تحت ذريعة التسرى .

— إعادة النظر في أحوال الطلاق والإيمان ، وبناءؤها على أساس
تمتين الروابط الزوجية ومبدأ حرص الشارع على عدم الفراق .

— المحافظة للمرأة على ما خوله لها الإسلام من حقوق مدنية ، وتمكين
طائفة من النساء عن طريق الدراسة الإسلامية من المشاركة في الإدلاء
برأيهن في الأحكام والشؤون العامة طبقاً لما تقتضيه تطورات الأحوال .

— مقاومة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية غير الضرورية
التي تحمل على الهجرة من القرية للمدينة جماعياً وانفرادياً ، وتخفيف الضرر
الناشئ عن ما هو ضروري منها .

— العمل على توطيد دعائم البيت ، وحفظ أركانه ومعانيه السامية في
النفوس بصفته دعامة العائلة .

— الاهتمام بالمنازل ومراعاة الاعتبارات الصحية والاجتماعية عند
بنائها ، وتوجيه الجمهور نحو تجديد مصمم في البناء وفي السكنى .

— تدريب الجمهور على مهنة الأبوة والأمومة بالتوجيه والتعليم
والمساعدة والتشجيع .

— الاهتمام باليتامى وأبناء السبيل لتكوين نظام أبناء الشعب ،
وإصلاح نظام الإيلاء ، وحماية مواليد الطائفة الإسلامية من تربية المخالفين .

— الاهتمام بتقوية النسل وحماية الطفولة وحل مشكلاتها .

- اعتبار التعليم والتدريب والتربية على كسب الرزق وعلى الأخلاق الفاضلة كلها من أغراض التربية .
- تعريب التعليم ودينيته .
- جعل التعليم إجبارياً في الابتدائي والثانوي للبنين والبنات ، وتطبيق ذلك بحسب الأقاليم .
- توحيد التعليم باعتبار المناهج ، وتنويعه باعتبار البراج .
- اعتبار مهمة المعلم رسالة قومية وإنسانية ، ولذلك يجب إعداده واحترامه .
- الاهتمام بالتعليم المهني العام والخاص .
- الاعتناء بتعليم الكهول وحلقات دروسهم المسجدية ، وتعليم الأميين وأنصاف الأميين .
- مقاومة العاهات الجسمية والعقلية وإسعاف ذويها .
- وضع تصميم صحي لتحسين حالة المواطنين وحالة الوسط ، وبناءؤه قبل كل شيء على الاهتمام بالتغذية والإسكان .
- تجديد الجهاز الاجتماعي المغربي بصهر الطاقات المكونة له ، وتبليورها في قوة الدولة المغربية المسلمة ، وذلك بوضع سُلَّم جديد للنظام الجهوي الإداري والشعبي ، وإحلال العموم محل الجماعة ، والنقابة محل الحنطة ، والمسجد محل التكية ، والسلفية محل الطريقة ، والوطن محل القبيلة .
- احترام العمل وإعطاؤه الوسائل الجديدة للتنظيم وللتحرر ، والعمل على التوفيق بين عناصر الإنتاج عن طريق الكفاح النقابي .
- مغرَبَة النقابة واعتبارها في الميدان الاجتماعي بمنزلة الحزب في الميدان السياسي .

— تنظيم أوقات الفراغ ، والعناية بالشباب ، والاتصال الدائم بالجمهور ورعاية رغباته .

تلك هي أهم النقاط التي تستدعى في نظرنا عناية عاجلة لإصلاح مجتمعنا المغربي الذي أصيب اليوم بأمراض شديدة إذا لم نعالجها قضت على كيانتنا لا قدر الله ، وإن خدمتها لتتوقف كما كررنا القول مراراً على ثورة في التفكير وعلى حرية في الحركة ، وإذا كانت الظروف التي نعمل فيها ما تزال تمنعنا من التمتع بهذين الحقين الأساسيين فإن خدمة الأفكار لا تتوقف على أكثر من الإيمان بها ؛ فلنقتو يقيننا ، ونجدد عزيمتنا ، ولنسر في طريقنا لخدمة هذه الأمة العزيزة علينا ، وإن النصر لنا ، والله مع الصابرين .

خاتمة

خاتمة

إن ما عرضناه في أبواب هذا الكتاب ليس إلا جزءاً مما يجب أن نعمله مع أنفسنا في محاسبتها على ما قامت به من عمل ، وما ارتكبتها من تقصير ، وما يلزم أن تؤديه من واجب . ولا نزع أننا قننا فيه بأكثر من التوجيه لهذه الناحية من المحاسبة الداخلية ، أى امتحان الضمير أو النقد الذاتى كما يسمونه اليوم ؛ إذ لا يمكن لحركة محترمة أن تقف عند ما تقرره رسمياً فى أعمالها وفى برامجها ، ولا يحيد لها عن أن تتلقى دائماً من أصدقائها وخصومها ما يمكن أن يبدو لهم من ملاحظات تعرضها على مقاييسها ، وتغربلها ، ثم تأخذ الصالح منها وترفض غيره ، (فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض) .

ولا أحد منا أولى بأن يبذل النصح ويرشد إلى الخير ، كما أنه ليس فينا أحد لا يحتاج لأن ينبه ويرشد . ولذلك أردت أن أدل أصدقائى على ما ينبغي أن يقوموا به من المحاولة الدائمة لفتح آفاق جديدة لهذه الفكرة ، وسلكت بنفسى مسلكاً صعباً وأنا أعلم أن فى الناس من يتلقاه بالتجيز ، وفيهم من يتلقاه بالنقد وبالتشنيع ، ولو أننى وقفت أنتظر ما يأتى من هؤلاء وأولئك لما كتبت حرفاً من هذا الكتاب ؛ لأنه كثيراً ما تؤخرنا عن العمل هذه الملاحظات التى تتوقعها فنخشها ، وكثيراً ما يصرفنا عن القيام بالواجب التثييط عنه ، أو كما قال (أندرى جيد) فى « السمفونية الريفية » : « ما أكثر الأشياء التى كان من السهل تديرها لولا الاعتراضات الوهمية التى يتسلى الناس أحياناً بابتكارها ، وكثيراً ما حيل بيننا منذ الطفولة وبين هذا العمل أو ذاك مما كنا نرغب فى أدائه ، لا شىء إلا لأننا نستمع لهذه الجملة تطلق من حولنا فى دؤوب وتكرار : إنه لن يستطيع أدائه » .

وفعلا فما بدأت بنشر الفصول الأولى من هذا الكتاب حتى كتب بعض الاستعماريين يستنكر على أن أقوم بالدعوة للحرية ، أو أن أزعّم أنه يمكننا أن نفكر تفكيراً شاملاً لكل مناحي حياتنا وآمالنا ، وزعم أنني مغرور إذ ادعيت — بحسب زعمه — أنني سأتي بما لم تأت به الأوائل . وما كنت بالمغرور ولا بالمدعي ، وإنما كنت المحس الشاعر بحاجة هذه الأمة المغربية إلى تطور شامل في جميع مظاهر وجودها ، وكنت أخاف أن يقع هذا التغيير على كيفية لا نريدها لأنفسنا ، وقد تجرف كل ما تقدرسه أو تؤمن به من مثل ، وكانت بعض الأحزاب الأجنبية تغرغر دائماً كلمات التثييط ؛ زاعمة أننا لا نعرف ما نفعله في المغرب لو أن هذا الوطن أصبح في أيدينا وبعيداً عن كل استعباد غربي ؛ فأجيب أن أشرك معي في هذا الشعور كافة المخلصين من أبناء قومي ، وأنبه بعض الغافلين منهم إلى خطورة الحال ، وإلى ضرورة التنبه للآل ، وأن أعطى أمثلة عملية من مقدرتنا على التفكير المستقل عن كل مقياس غير وطني ، وأنا أعلم أن ليس لي في هذا إلا فضل الجرأة في السبق ، وإلا ففي المغرب كنوز من الرجال أعلم مني وأقدر ؛ يعوقها الخجل ويثبطها ذلك النحو من التخذيل ، وما حمل الاستعماريين على الشك في قدرتنا على الاضطلاع بما تحملناه أو تتحمله من واجب إلا أنهم مسجونون في إطار من مركب الامتياز الذي أضفوه على أنفسهم بصفة اصطناعية ، ثم آمنوا به وصدقوه .

والحق أن من الصفات البارزة في أصدقائنا الفرنسيين أنهم يتخيلون الشيء ثم يقولونه ، أو يؤمنون إليه ثم يعتقدونه اعتقاداً جازماً لا يصددهم عنه واقع ، ولا يدفعهم عن اعتباره دافع ، ويأخذون بعد ذلك يسرون بمقتضاه ، ويبنون عليه البراج والمناهج حتى يصدموها بصخرة الحقيقة المفجعة ، ثم يعاندون وقليل ما يرجعون . ولقد أكثرنا علينا من الحديث عن الفن وعن التقنية وغيرها مما نفتخر به بحاجة المغرب إليه ، ولكن أي فن وأي

تقنية نحتاج لكي نؤمن بأنفسنا ، ونصدر عن الأفكار التي نستوحياها من ضميرنا ومن المعلومات العامة التي سمح لنا الاستعمار بالحصول عليها . ١٩

إن أصعب ما غرر الكثيرين من المسلمين وغيرهم في الشرق وفي الغرب هو هذا الادعاء الذي يتبجح به أصحاب المذاهب والنظريات ؛ إذ كلهم يزعمون بناء أفكارهم على قواعد علمية لا تقبل الرد ، وعلى مناهج عقلية لا يتسرب اليها الشك ، وما ذلك إلا ادعاء وتضليل . ولهذا كان أول ما دعونا اليه هو التفكير ، هو أن نفتح عقولنا وأذهاننا ، ونسمح لأبصارنا وبصائرنا بالشك في كل ما يعرض علينا ، ونعمل على أن لا نأخذ بفكرة أو نظرية إلا بعد تمحيصها وتطبيقها على ما هو منا وإلينا . وهذا المنهج العقلي لم يكن من مبتكراتنا ، وإنما كان هو المنار الذي أشعله العرب والمسلمون دائماً في عصور نهضاتهم وتطوراتهم المختلفة . إن الفكر يستطيع أن يقول ما شاء ثم يعرضه على أهل الخبرة الفنية ليفرغوه في القالب الذي يحتاجه . إن الفن والتقنية هما اللذان يخضعان للأفكار ، وليست الأفكار هي التي تخضع لها . إن علم المهندس يخدمني حينما أريد أن أبني منزلاً ما ليحقق لي التصميم الذي أرغب في البناء عليه .

وأفزع النواحي التي يجبهنا فيها الاعتراض بالتقنية وأشكالها هو ما يرجع للمال وأأسسه ومظاهره ، مع أن التحرر من المصطلحات الاقتصادية ومن الإيمان بها هو الذي يسهل علينا أن نكون الفكر الاقتصادي الذي يلتزم مع خواصنا . وإن أغلب أئمة المذاهب الاقتصادية والاجتماعية كانوا من أجهل الناس بقواعد علم المال ، وأذكر منهم على جهة المثال (كارل ماركس) وتلاميذه الكثيرين ؛ فلم يكن نبى الاشتراكية بأعلم منى ولا منك بتقنيات عصره ، ولو خضع (غوستاف لوبون) لاختصاصه العلي لما استطاع أن يكون مدرسة فردية لعبت دوراً خطيراً . وهكذا قل عن (هتلر) و(موسوليني) وعن (ستالين) وعن غيرهم ممن شغلوا الانسانية في العصر الحديث زمناً طويلاً .

وها نحن أولاء نشاهد أولئك الاستعماريين بعد أن نجحت حملتنا الاجتماعية يغيرون اتهامهم ويقولون إننا شموليون ، وإن هذه الشمولية تقربنا لبعض المذاهب المتنافية مع الإسلام . وليت شعري بماذا يصح أن يجاب هؤلاء الأجانب عن الإسلام حينما يدخلون أنفسهم في شؤون دين لا يؤمنون به وليس في أعمالهم وأقوالهم ما يدل على احترامهم له ؟ وهل امتازت الديانات بطابع أكثر من طابع الشمول لكل مظاهر النشاط الفردي والإنساني ؟ أقول لهم ما قاله (جورج برنانوس) في كتابه «رسائل للأنكليز» : دلوني على دين غير إجماعي انخرط فيه .

الحقيقة أن الاستعماريين يبتلون بكل حق ، ومن طبيعة البخل أن يخاف من كل ظاهرة توهمه إمكان حصول غيره على ما امتلكه أو دخل في قبضته بصفة أو بأخرى ، بل إنه يخاف أحياناً من كرم غيره ، ويريد أن يبتل بما في يد سواه ، والاستعماريون أيضاً محافظون لأنهم يخشون من كل تغيير ، إذ ربما يؤدي إلى المساس بوضعيتهم ، وهم لذلك يحافظون حتى بالنيابة عن غيرهم وعلى أشياء لا منفعة لهم في بقائها .

وبعد فإن هذا الكتاب قد يفتح لمن يشاء أفقاً في التفكير المغربي الصرف ، وأنا لا أزعم إلا أنه دلالة على أفكار . وكل أمل أن يجد من أبناء المغرب من يقدر قدر المجهود الذي بذل فيه وفي الاستفادة له من مصادر الشرق والغرب ، وأن يبنوا على أساسه حتى تنبلور الفكرة الاجتماعية المغربية القائمة على التطور المطلق ، والحركة الدائبة ، والتقدمية ، والمتابعة . وأرجو أن لا يملك علينا طريقنا ما في نفوس بعضنا من مركب النقص الذي طالما منعنا من الاقتناع بقوتنا والعمل على الاستفادة منها .

لقد كان (ابن خلدون) أول من ابتكر علم الاجتماع ، ولو أن المسلمين استفادوا من ابتكاره وواصلوا العمل في الاتجاه الذي وضعه ، أو غيره أو أصلحوه لكان حالهم اليوم حال شعب راق متعلم ، ولكنهم بالأسف

أغفلوا آراءه ، ولم ينسجوا على منواله ؛ فأصيبوا من الخمود والجمود بما أوقعهم في هذه الهوة السحيقة من الجهل والانحطاط . وعلى العكس من ذلك فإن ما كتبه (آدم سميث) و (مونتسكيو) وغيرهما من الاجتماعيين فتح أبواباً للتفكير الغربى رفعت شعوب أوروبا لمستوى السادة في العقل وفي الحياة .

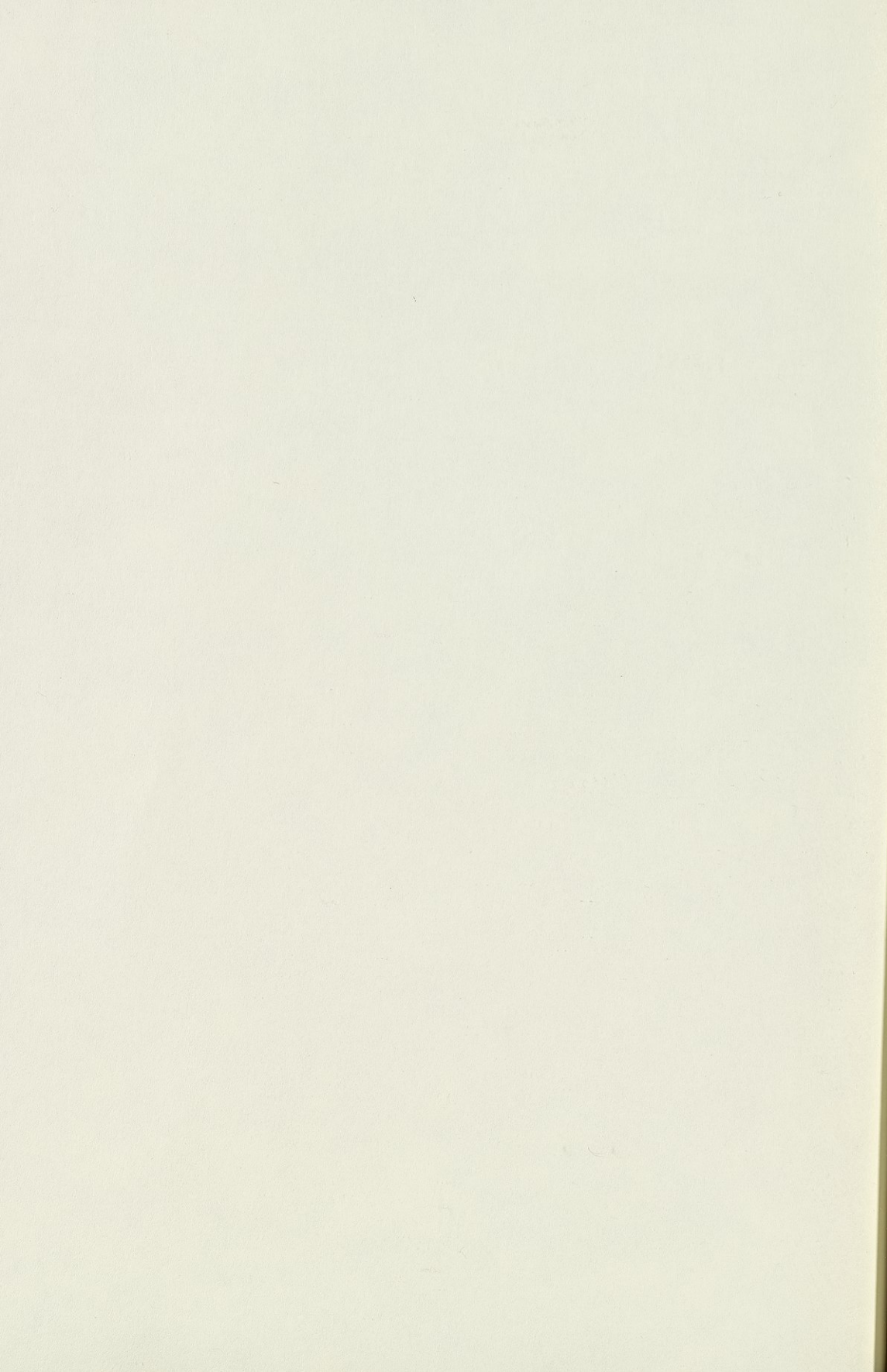
إن تقدير أعمال بعضنا ومحاولة تكميل ما هو ناقص منها هو الذى يرفعنا من مستوانا الخالى إلى مستوى عال رفيع ، فلنختم إذن بهذه الجمل التى ختم بها ابن خلدون مقدمته ، راجين أن يكون حظنا فى تحقيق الرجاء أوفر من حظه :

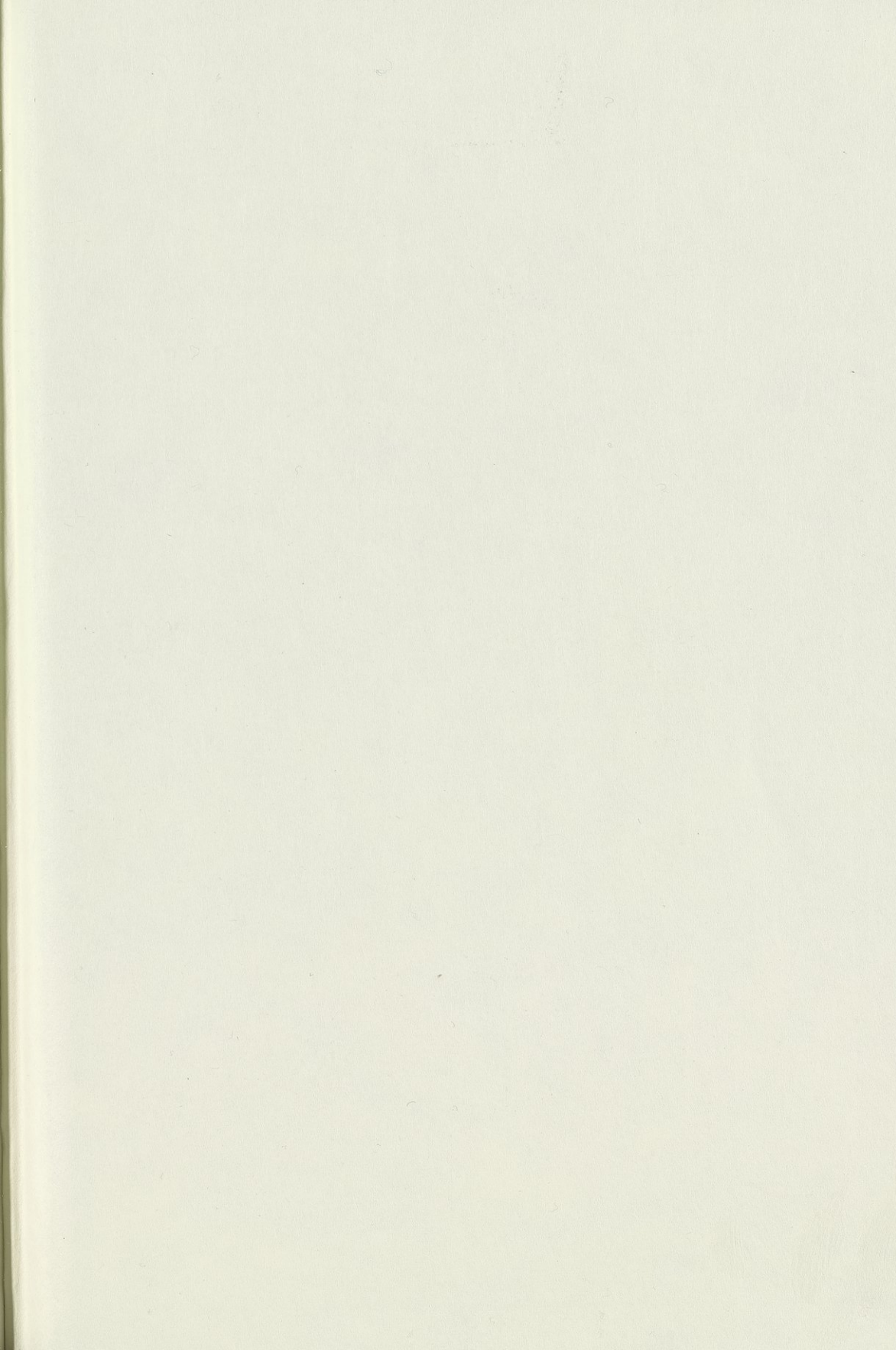
« وقد كدنا أن نخرج عن الغرض ، وعزمنا أن نقبض العنان عن القول فى هذا الكتاب الأول الذى هو طبيعة العمران وما يعرض فيه . وقد استوفينا من مسائله ما حسبناه كفاية . ولعل من يأتى بعدنا ممن يؤيده الله بفكر صحيح وعلم مبين يغوص من مسائله على أكثر مما كتبناه ؛ فليس على مستنبط الفن إحصاء مسائله ، وإنما عليه تعيين موضع العلم وتنويع فصوله وما يتكلم فيه ، والمتأخرون يلحقون المسائل من بعده شيئاً فشيئاً إلى أن يكمل . (والله يعلم وأتم لا تعلمون) .

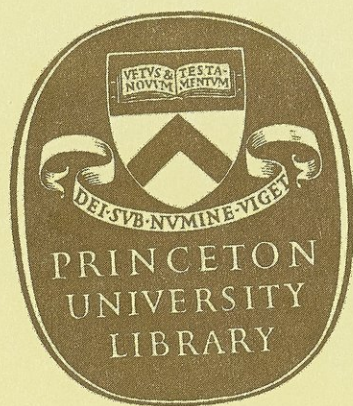
تصويب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٦٥	٩	الاختلاق	الاختلاف
٨٨	٢٢	غلطاته	غلطاته
٩٠	٢١	رابطه	رابطة
١٠٢	١	إتصالنا	اتصالنا
١٢١	٢	لا تتصل إلا	لا تتصل برأ إلا
١٢٦	٩	سياسة	سياسية
١٣٥	٩	وهذة	وهذه
١٣٥	٢٠	إلا أن	ألا إن
١٧٢	٧	سجبتهم	سجبتهم
١٧٢	٩	فسيجا	فسيحا
١٨٢	١٤	ضداً	ضداً
١٩٩	١٦	أفنى	أقنى
٢٠٦	٢	العولة المعتادة	العَوَل المعتاد
٢٠٦	٦	عَوَلة	عَوَل
٢١٠	٢٠	تجنى	تُجنى
٢١٢	١٥	الجالية	الجالية
٢١٨	٢٤	نخذة	نخِذ
٢١٩	١٨	»	»
٢٣١	١٢	التكل	التكتل
٢٦٩	١٨	والفجر	والفخر
٢٩٢	١٣	وييقون	ويبقوا

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٩٢	٢٢	الكتاب	(الكتاب)
٣٠٤	٥	منهما	منها
٣٠٤	١٣	مسكبا	مكسبا
٣٠٨	٩	المجردة	المجددة
٣٢٤	٢٢	أكثر	أقل
٣٥٦	١٢	الجيل	الجبيل
٣٦٣	١١	بالتجارة	بالنجارة
٣٧١	٧	إدارية	أو إدارية
٣٧٨	١٧	مستحق	مستحقا
٣٨١	١١	والتخدير	والمخدر
٣٨٥	١١	ألا	إلا
٣٩١	١١	شغلت	شغلنا
٣٩٣	٨	القبيلة	القبليّة
٣٩٧	٢٢	تقضى	نقضى
٣٩٨	١٠	الفضيلة	الفصيلة
٤٠٢	٥	ثلاث	ثلاثة
٤٠٢	٦	واحدة	واحد
٤٠٥	٢٠	للتنظمات	للبنظمات
٤٠٦	٢٣	جورسين	جوريس







PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY



32101 021013881